

5 الساحات حصار 2015





مرآة
البحرين | bahrain
mirror

صحيفة إلكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني

حصاد الساحات 2015

كتاب يرصد مجريات الثورة البحرينية على
المستوى السياسي والحقوقى والاجتماعي
المحلي والدولي، يصدر كل عام.

الطبعة الأولى، بيروت مارس/ آذار 2016

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com
editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3592 - 5



حصاد الساحات 2015

« خلفية »

حصاد الساحات هو الكتاب السنوي لـ "مرآة البحرين"، وهو سياحة بانورامية في مجريات وأحداث ثورة 14 فبراير في البحرين، ضمن روزنامة عام كامل. صدرت النسخة الأولى منه مطلع العام 2012، وكانت أول كتاب مطبوع يؤثق ثورة 14 فبراير، وقد أدرجت سلسلة كتب "حصاد الساحات" ضمن مكتبة المفوضية السامية لحقوق الإنسان، التابعة للأمم المتحدة.

توثق النسخة الخامسة من الحصاد أهم المحطات والمنعطفات التي مرّ بها حراك 14 فبراير في 2015، وهو يرصد بالتفاصيل نحو 16 قضية بارزة تمثل سلسلة من الأحداث السياسية التي كان لها تأثير واضح ضمن الخط الزمني للعام المنصرم. كما يضم هذا التوثيق السنوي ملفات مكّملة، مثل رصيد البحرين في المؤشرات الدولية، وموقعها على خارطة مراكز البحوث والتفكير، والجوائز والتكريمات، فضلا عن الإصدارات التي نشرت عنها.

لقد كان من المتيسر الخروج بكم هائل من الأحداث من وسط القبضة الحديدية للسلطة التي بدت شديدة الإحكام، ووصلت إلى حد عدم الترخيص لأي مسيرة بتاتا طوال عام 2015، فضلا عن اعتقال ومحاكمة زعيم المعارضة البحرينية.

في هذه الرواية المليئة بالفصول نطل على محاكمة رجل السلمية الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية "الوفاق"، بتداعياتها وارتباطاتها، كواحدة من أبرز المحطات في هذا العام. كما نطل على إعادة اعتقال قيادي "وعد" الأول إبراهيم شريف، رجل السلمية الآخر، محطة أخرى في ذاكرة هذا العام. ونقف عند ملف استهداف قياديي المعارضة الآخرين والقياديين الحقوقيين، وضمن ذلك، ملف الأحداث الرهيبة في سجن "جو" التي وقعت في شهر مارس/آذار.

«محتويات الكتاب»

1 « القسم الأول | ذاكرة الثورة 404-15

- » 18 ملك البحرين ينزع جنسيات أكثر من 200 مواطن شيعي
- » 44 بعد 4 سنوات من السجن: «العفو» عن إبراهيم شريف 3 أسابيع فقط!
- » 72 #مجزرة_البعثات
- » 98 الملك يحتفظ لنفسه بورقة الإعدام
- » 132 «داعش البحرين»
- » 168 "مانديز" ممنوع من زيارة البحرين رسميا
- » 210 القضاء البحريني: 67٪ من الشرطة المتهمين بالقتل والتعذيب «أبرياء»
- » 218 300 طفل معتقل في السجون البحرينية
- » 238 تفجير «سترة» وتفجير «كرانة»... «أفاز لا حل لها تنتهي بأحكام الإعدام»
- » 258 سجن جو... «غواتنامو» البحرين
- » 284 زعيم المعارضة البحرينية في السجن لـ 4 سنوات
- » 340 8 من كبار السياسيين والحقوقيين يطالهم السجن
- » 370 واشنطن تخطط لنقل مقر الأسطول الخامس وترفع القيود عن مبيعات الأسلحة للبحرين
- » 392 البحرين تطرد الرجل الأول في السفارة الإيرانية

2 « القسم الثاني | ساحات الثورة 456-405

- » 406 3 شهداء في 2015 والنظام يقهر عوائل ضحاياه
- » 410 خارطة المؤشرات في 2015: البحرين تفوق إسرائيل في نسبة السجناء إلى السكان
- » 422 مراكز الأبحاث الدولية 2015: البحرين في طريقها نحو تفاقم التطرف السني
- » 430 إصدارات 2015: «كليبتون» تستذكر في كتاب مساعيها للتسوية
- » 440 العام 2015 مرّ ببطئا على الإعلاميين البحرينيين: نهاية عصر الكلام المباح
- » 448 بحرينيو 2015: من «أبطال عصرنا» ورجال سلام دوليين والأكثر تأثيرا
- » 452 البحرين على صفحات المنظمات الدولية في 2015

3 « القسم الثالث

أجندة الثورة | 472-459

- » 461
- » 462
- » 463
- » 464
- » 465
- » 466
- » 467
- » 468
- » 469
- » 470
- » 471
- » 472

- « يناير
- « فبراير
- « مارس
- « أبريل
- « مايو
- « يونيو
- « يوليو
- « أغسطس
- « سبتمبر
- « أكتوبر
- « نوفمبر
- « ديسمبر

«إهداء»

إلى جيل 14 فبراير..

المليادين التي تشرفت بأقدامكم
ستكون يوماً بيادر يخرج منها حصادكم

«الافتتاحية»

حصاد 2015: تدمير الساحات... لا هزيمتها

حصاد الخراب، هو العنوان الأقرب للتعبير عن حال البحرين بعد 5 سنوات من إمعان السلطة في الاضطهاد والاستبداد، والاستقواء بالخارج.

لم يعد النظام يحس بأنه يحتاج أن يبرر، ومن يفقد الرغبة في التبرير، تزيد عنده الحاجة إلى التخريب والتدمير.

التدمير أو التخريب الهمجي Vandalism هو فعل غوغائي. أصل هذه المفردة في اللغة الإنجليزية هم شعوب الواندال Vandals، وهم إحدى القبائل الجرمانية التي عاشت في الأندلس (ومنهم أيضاً اشتق اسمها الأصلي واندالوسيا). اقتحم الواندال مدينة روما (عاصمة الامبراطورية الرومانية) عام 455، وعاثوا فيها فسادا وخربوها تخريباً عظيماً ولا سيما في الآثار الفنية والأدبية. منذ ذلك الوقت دخلت هذه المفردة إلى اللغة الإنجليزية، على يد شاعر إنجليزي معروف، وصار تركة هؤلاء التاريخية، أن يصبح اسمهم الدلالة اللغوية على التدمير أو التخريب الغوغائي.

في لحظة مجون، منتصف مارس/آذار 2011، أوقف النظام التفكير، وأعمل آلة التدمير الواندالي المتوحش. بالجرافات والدبابات دمّرت السلطة مساجد، حسينيات، مضاف، سيارات، وحتى مقابر، وبالمدرعات وناقلات الجند حاصرت السلطات المستشفى الرئيسي، وأقامت ثكنة فيه، ونشرت فيه الرعب لأكثر من عام، وبالطبع... دمّرت السلطات أمام كاميرات التلفزيون، دوار اللؤلؤة!

فجأة رأى النظام نفسه منبوذاً أمام العالم، يخجل من صنائعه الحليف، ويمقته العالم

الحر، ويعتبر أفعاله من عصور الجهل والظلام، بادر الملك فوراً إلى كبس البلدوزر، على وقع كلمة "واندالية" أخيرة من قائد الجيش "إن عدتم عدنا".

من هناك، بدأ النظام يرجع للتفكير، والتخطيط، والاستراتيجية، لكن ما لم يتغير هو الهدف: التدمير. وعلى مدى 5 سنوات، اشتغلت السياسة المتقلبة، في أن تشتري الوقت، لأجل غلبة موهومة. هي ذات الغلبة التاريخية التي يظن آل خليفة أن أجدادهم حققوها في 1783.

كان يراد أن يقال إن التدمير قد توقف، لكنه في الحقيقة استبدل بتدمير استراتيجي يتباطأ ساعة، ويتسارع أخرى، وهدفه الأخير هو الوصول إلى ذات الوضع في أيام الطوارئ، وذات الوضع في 1783: الإخضاع!

في 2015، لم يصرح النظام بخروج ولا مسيرة واحدة، وأكمل اعتقال بقية قادة المعارضة والحقوقيين، الصحافيين والمصورين والرياضيين وحتى طلاب الطب في الخارج، ومارس أكبر حملة نزع للجنسيات، وأنهى أي اتصال بالجمعيات السياسية، وبدلاً من أن يبني الوحدات السكنية، صار يبني السجون.

دمّر النظام ساحات الاحتجاج العامة. لم يشهد أي يوم من أيام 2015 خبراً عن مسيرة مرخصة، ولكن كل يوم فيه بلا استثناء، شهد أحكاماً بالسجن على شبّان أو فتيان، بتهمة سياسية، أكبر عدد من أحكام المؤبد، وأكبر عدد من أحكام الأعدام، وتثبيتاً لا طعن فيه لحكم إعدام واحد من قبل محكمة التمييز، لأول مرة!

دمّر النظام أيضاً اقتصاد البلاد، ارتفع العجز في الموازنة العامة إلى حوالي 4 مليارات دولار، ورفع سقف الدين العام إلى 26 مليار دولار، ورفع الدعم عن الكثير من السلع من أهمّها اللحم، وصار من الواجب سداد نفقات الدولة من جيوب الفقراء.

ودمّر النظام أيضاً النسيج الاجتماعي. أغرق المجتمع في انقساماته العمودية (العرق، الطائفة) وصار يعيد إنتاج أزماته، والسلطة هكذا تعمل في الأزمات، تقضم من

اللحمة الوطنية لتغذي جسدها الغرائزي المتوحش، تتخمه وتضخمه ليبدو مخيفاً. هكذا سرق الوحش الهوية الوطنية التي تميّز بها جيل الخمسينات والسبعينات.

لم يعد هناك مجتمع بحريني ندافع عنه. هناك عائلة حاكمة مستبدة مستفردة بكل شيء ومجموعة من الموالين الطفيليين الذين يقتاتون على فضلاتها. ولا شيء معترف به غيرهما. ما بقي من سلافة المجتمع فهو في دائرة التهميش والتحقير والتخوين.

ضمن استراتيجيا التدمير، خرّب الملك في التاريخ، وخرّب الصحافة، وتوتّر، والواتس أب، إلى أن يتعدّر تماماً أن يستخدمها ضدّه أحد.

إبان حكم الإقطاع والسّخرة في عهد الحاكم المخلوع عيسى بن علي آل خليفة 1869-1923، وأخيه خالد بن علي آل خليفة، أثبت السكّان الأصليون أنّهم عصيّون على التدمير. اليوم، يثبت المجتمع البحريني المعارض بكل أطيافه المندمجة أن نتيجة موجة التدمير الأخيرة هذه، ليس القضاء على الثورة، بل القضاء بشكل تدريجي على آخر خطوط الرجعة.

ساحات الثورة في 2015، هي ساحات مقاومة هذه الغوغاء، ومكافحة هذا الخراب.

حين تكون الساحات هي سجن جو، وهي مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهي النشاط السري على شبكة الإنترنت، فإن ذلك لا يعنى سوى أن التعبئة السياسية هي في أوجها، حتى لو اضطرها التدمير إلى أن تختبئ، أو تتقيّد لبعض الوقت، أو تحوّل ساحاتها إلى أماكن أخرى، تظل فيها النار... تحت الرماد.

٦

حصاد 2015: ذاكرة الثورة

القسم الأول

ذاكرة الثورة 2015: روايتنا لا رواية النظام

هذا هو الحصاد الخامس الذي تصدره "مرآة البحرين". حصاد الثورة وذاكرتها. نعم "الثورة البحرينية". يبدو التعبير ليس ذا وقع محبذ بعد خمس سنوات بارت معها فكرة "الربيع العربي". لقد تمّ تجريف فكرة الثورة بالقدر الذي تمّ فيه تجريف فكرة الربيع من الساحات العربية التي شهدت ثورات الشباب العام 2011. حلّ العنف الأهوج!

لكن من بين كل الساحات الثائرة، ثمة ساحة صغيرة ویتيمة لم تجد لها موقعاً في دائرة العنف، ولا أمكن تسويقه فيها، ولا أعجب قادتها. هي تلك الساحة التي صنعتها إرادة الشباب في البحرين. أسموا كل الثورات "ثورات" عداها. رُبط مسمى الثورة بالضخامة الزائفة التي تحدثها قعقة السلاح، والتراجيديا الدموية. كان السلاح في البحرين واحداً، هو سلاح الدولة. حتى اليوم، وعلى مدى خمسة أعوام، ظلت صدور المحتجين في البحرين عارية في مواجهة حشد القوة.

في حصاد الساحات العام 2015 نؤرّخ لهذه الذاكرة. ذاكرة الصدور العارية والبريئة التي أصبحت أشدّ يتماً في محيط مخضّب ملتهب بالصراعات. لا يعنينا كثيراً إخراج السلطة للمسرح وكيفية توضيها للأحداث فوق خشبته بوصفها فصلاً من روايات الجريمة. لدينا روايتنا الأخرى.

في هذه الرواية المليئة بالفصول نطل على محاكمة رجل السلمية الشيخ علي سلمان أمين عام "الوفاق"، بتداعياتها وارتباطاتها، كواحدة من أبرز المحطات في هذا العام. كما نطل على إعادة اعتقال قيادي "وعد" الأول إبراهيم شريف، رجل السلمية الآخر، محطة أخرى في ذاكرة هذا العام. ونقف عند ملف استهداف قيادي المعارضة الآخرين والقياديين الحقوقيين: فاضل عباس، الشيخ حسن عيسى، سيد جميل كاظم،

مجيد ميلاد، نبيل رجب، زينب الخواجة وحسين برويز وغيرهم. وضمن ذلك، ملف الأحداث الرهيبة في سجن "جو" التي وقعت في شهر مارس/آذار.

في هذا الحصاد نطالع ملف أحكام الإعدام الصادرة عن المحاكم البحرينية، والملف الآخر قريب الشبه به، الإعدام الرمزي للمعارضين عبر مواصلة تجريدهم من جنسياتهم بالعشرات. ضمن ملفاتنا أيضاً، نتوقف ضمن جردة كاملة عند استهداف حريات التعبير والإعلام. كما نوثق بالحيثيات تفاصيل استهداف الأطفال والانتهاكات المتعلقة.

ملف التعذيب كان على مجهرننا ضمن الخطة التي أعدناها لتوثيق ذاكرة هذا العام، وارتباطاً به ملف تبرئة عناصر الداخلية التي بلغت نسبتها 67 في المائة من مجموع القضايا التي نظر فيها القضاء. ونطرق موضوع التمييز في البعثات للطلبة المتخرجين (#مجزرة البعثات). ومن ملفاتنا تدشين القاعدة البريطانية في البحرين والتطورات المتعلقة بالأسطول الأمريكي الخامس فضلاً عن رفع واشنطن الحظر عن صفقات التسلح مع البحرين.

الوضع الاقتصادي هو الآخر كان على دفتر أجندتنا الراصدة؛ إذ نتطرق إلى انخفاض سعر البترول إلى أقل من النصف، وتأثيراته التي نزلت إلى صميم حياة الناس. والتصاقاً به تأثيرات مراسيم رفع الدين العام ورفع الدعم عن السلع العامة. وفتح قوساً على ملف البحرين وإيران، العلاقة المتوترة التي انتهت بتبادل طرد الدبلوماسيين من البلدين في خلال هذا العام. كما ندونٌ حيثيات إعلان البحرين عن تفكيك خلية لتنظيم "داعش" الإرهابي، ومسلسل التراخي الحكومي الطويل و"غير البريء" إطلاقاً مع أخطر الجماعات المتشددة في العالم أجمع.

اتصلاً بذلك، نتوقف عند رصيد البحرين في المؤشرات الدولية، وموقعها على خارطة مراكز البحوث والتفكير، والجوائز والتكريمات، فضلاً عن الإصدارات التي نشرت عنها، وبيانات المنظمات الدولية.

"حصاد الساحات" هو سياحة في كل ذلك، بانوراما أو إعادة تأييث دفعة واحدة لذاكرة عام كامل مرت أحداثه فرادى أو مجزأة. لنشاهدها جميعاً معاً ونحن نتأهب لوضع خطواتنا في العام الجديد. كل عام وأنتم بخير.

ملك البحرين ينزع جنسيات أكثر من 200 مواطن شيعي

شهد العام 2015 أكبر حملة لنزع جنسيات البحرينيين الشيعية، الذين يشكّلون غالبية المعارضة في البلاد. وشملت الحملة المتظاهرين الشبان، والمواطنين ذوي الأصول الإيرانية، وحتى الناشطين والصحافيين المقيمين في الخارج. وبلغ عدد من أسقطت جنسيتهم في هذا العام أكثر من 200، واستمرت هذه القرارات حتى اليوم الأخير من العام.

أسقط الملك بنفسه جنسية عديدين، وترك الباقي لنظام العدالة (الجائر)، على حد وصف هيومن رايتس ووتش. الكثير من المسقطّة جنسياتهم عرفوا بذلك من خلال وكالة الأنباء الرسمية. كان الأمر يبدو تدميرا منظّما واستراتيجيا للهويّة البحرينية، وشكلا آخر من أشكال الإعدام للسكان الأصليين، تماما كما طالب الكثير من المكارثيين في الصحف الصفراء عام 2011.

وتباينت ردود أفعال المسقطّة جنسيتهم إذ رأى المعارضون أن جذورهم ممتدة في بلدهم البحرين وأن إسقاط الجنسية عنهم لا يغيّر انتماءهم لهذا البلد، أما بحرينيو "داعش" فكان ردهم على إسقاط الجنسية بأنهم سيدخلون البحرين بالسلاح لا بالجواز، وسيجزّون رأس الملك!

ورأت المحامية جليلة السيد أن تعديلات

في 31 يناير/كانون الثاني أسقط ملك البحرين الجنسية عن 72 شخصية بحرينية بمرسوم لم يعلن في البداية عن رقمه ولا نصّه ولا هو من توقيع من! كانت تلك



"الجنسية" الأخيرة جعلت إسقاط الجنسية أمراً هيئناً على السلطة، في حين أيد القاضي جاسم الذوادي سحب الجنسية من المعارضين معتبراً أن ذلك يحمي أمن واستقرار البحرين!

حكومة البحرين تلقت سيلاً من الانتقادات والإدانات الدولية لقرارها إسقاط الجنسية عن الـ 72 شخصية، أبرزها كان لمنظمة "العفو الدولية" التي قالت إن البحرين تسعى لتشويه صورة المعارضين المطالبين بالإصلاح بوضع أسمائهم مع المقاتلين بالخارج، فيما انتقد ممثل آية الله السيستاني في النجف القرار ووصفه بالجريمة القانونية.

كما وجّه أعضاء في الكونغرس أسئلة للخارجية الأمريكية في جلسة استماع في 23 مارس/ آذار عن ماذا يفعلون حيال إسقاط الجنسيات عن المعارضين البحرينيين، فيما اعتبرت

المحامىة البريطانية أبيغايل باخ أن البحرين تخل بالاتفاقيات الدولية باتخاذها مثل هذه الإجراءات.

وفي 11 يونيو/حزيران أقدمت حكومة البحرين مرة أخرى على إسقاط الجنسية عن 58 معارضا في قضية ما بات يعرف بـ "خلية 61"، وكان غالبيتهم من منطقة واحدة هي قرية "بني جمرة"، وفي تصريح صحفي أجمع أهالي المتهمين على أن "إسقاط جنسية أبنائهم لا يلغي انتماءهم لأرض البحرين".

وتعمدت الحكومة البحرينية تضييق الخناق على المُسقطنة جنسيتهم فقامت بإبعاد المواطن "فرحات رشيد" إلى قطر قسرا، وصاشرت منزله وعلاوة الغلاء من عائلته، واعتقلت المحامي تيمور كريمي ولم تفرج عنه إلا بعد دفعه غرامة وتقديمه كفيلاً بحرينياً، فيما عمد مصرف البحرين المركزي إلى حجز حسابات المُسقطنة جنسياتهم.

وفي 14 مايو/ أيار 2015 قررت المحكمة إبعاد رجل الدين الشيعي محمد خجسته والدكتور مسعود جهرمي عن البلاد وتغريمهما 100 دينار، بعد اتهاهما بمخالفة قوانين الإقامة.

في 3 يوليو/تموز أصدر ملك البحرين قانوناً بشأن تنازع القوانين للمسقطنة جنسيته أو الحامل لأكثر من جنسية، كما أصدر مرسوماً آخر في 15 أكتوبر/تشرين الأول بوقف الحقوق والمزايا التقاعدية عن المسقطنة جنسياتهم. وقد صرّح وزير شؤون المجلسين بأن النظام لم يلجأ لإسقاط الجنسيات إلا بعد تصاعد الإرهاب إلى الحلقوم، حسب زعمه.

وأثار تصريح فجّ لعضو مجلس الشورى فاطمة الكوهجي في 27 ديسمبر/كانون الأول، سخطا واسعاً في الشارع البحريني، حين طالبت بحرمان أسر المسقطنة جنسياتهم من الانتفاع بالوحدات الإسكانية، ما اعتبر خطاباً مثيراً للكراهية من على منصّة السلطة

التشريعية، وبعد لغط واسع سارعت عائلة الكوهجي إلى إصدار بيان تتبرأ فيه من هذه التصريحات، في حين أصدرت وزارة الإسكان بياناً قالت فيه إن سحب الوحدات الاسكانية ينطبق على الأسر المتجنسة لا البحرينية الأصلية.

المسقطه جنسياتهم: كل قلوب الناس جنسياتنا... فلتسقطوا عنا جواز السفر

قال الإعلامي والصحافي عباس بوصفوان المقيم في لندن إن ضميره مرتاح "وأنا وكل من أعرف من ناشطين، مستعدون لمواصلة العمل المناهض للدكتاتورية في البحرين حتى يأذن الله بالتغيير"، وذلك في أول تعليق له على إسقاط جنسيته.

وأوضح في سلسلة تغريدات على حسابه في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" إن "إسقاط الجنسية يعكس غياب المبادرة من قبل حكومة البحرين تجاه التآزم المزمّن، كما تعكس قائمة الأسماء جملة التحديات التي تواجه حكم آل خليفة".

بدوره، علق المدون والناشط في منظمة "بحرين ووتش" على عبدالإمام "قبور أجدادي موجودة في مقبرة النبيه صالح وتمتد إلى أكثر من 800 عامًا، لكن لا يوجد ذكر لعائلة آل خليفة قبل 300 عامًا لا في البحرين ولا في غيرها". وكتب الناقد علي الديري، قائلاً "إن إسقاط جنسيتي لا يعني أنني لست ابن صباح عبدالحسين فإنه لا يعني أنني لست ابن البحرين".

وكان ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة قد أمر اليوم بإسقاط الجنسية البحرينية عن 72 مواطناً، بينهم ناشطون وإعلاميون يعيشون في الخارج. وتولّت وزارة الداخلية الإعلان عن صدور "المرسوم" الذي لم يحمل رقماً ولا توقيعا، بحسب ما تقتضي الإجراءات القانونية.

ونشرت وكالة أنباء البحرين المرسوم الملكي عصر اليوم السبت 31 يناير/كانون الثاني

2015، وقالت إنه صدر بناء على عرض وزير الداخلية وبعد موافقة مجلس الوزراء، دون أي إشارة للملك. ودستوريا، لا تصدر المراسيم إلا عن الملك أو من ينوب عنه، وهي تذيّل بتوقيعه ومحل الإصدار وموعد التنفيذ.

وقال بوصفوان "تضم قائمة إسقاط الجنسية توجهات عدة: جهاديون، داعش، معارضون، إعلاميون، سنة، شيعة، عرب، عجم، ما ينبؤك بأن تحديات نظام البحرين كبيرة جدا".

وتابع "ينتشر المسقطة جنسياتهم في طول الأرض وعرضها: البحرين، بريطانيا، استراليا، لبنان، إيران، قطر، ودول أخرى عديدة"، معتبراً بأن "العدد الكبير لإسقاط الجنسية وتنوعهم وانتشارهم في العالم دليل إخفاق جلي للنظام، ولو عدد سكان البحرين ملايين لضمت القائمة عشرات الآلاف". ورأى بأن "منتسبي داعش لا يشكلون خطراً داهماً على نظام البحرين، لكن إسقاط الجنسية عنهم جزء من محاولة الانخراط فيما يسمى غربياً الحرب ضد الإرهاب".

وهذه هي الدفعة الثانية من إسقاط الجنسيات في البحرين، منذ العام 2012، فضلاً عن تمكين القضاء من الحكم بإسقاط جنسيات متهمين في بعض القضايا.

وفي حين كانت الغالبية الساحقة من الأسماء في قائمة المسقطة جنسياتهم من المواطنين الشيعة، المعارضين للنظام، كان لافتاً أن من بين القائمة مجموعة من السنة المتطرفين، الذين انضمّ بعضهم إلى تنظيم داعش، كـ"تركي البنعلي" أحد أبرز الدعاة المتشدّدين في داعش، وشقيقه محمد البنعلي، ورفاقه، الجودر الذي فجر نفسه مؤخراً في العراق والمرباطي وآخرين.

وأضاف بوصفوان "بأن إسقاط الجنسية من المهاجرين السنة من البحرين إلى قطر يكشف من ناحية ضيق الموالين من حكم آل خليفة الإقصائي"، مشيراً إلى أن "الهجرة السنية

من البحرين إلى قطر تعكس التحديات التي تواجه عائلة آل خليفة داخليا وفي علاقاتها الخليجية، خصوصا مع الشقيقة قطر".

وقال إن "العدد الأكبر من إسقاط الجنسية من نصيب المعارضين الشيعة الذين يعرف عنهم أنهم أصحاب رأي، لا سلاح، ويصعب تصنيفهم في خانة العنف"، معتبرا بأن "النظام نجح في تجميع شتات مواطني البحرين، وهذا يوضح أن أزمته مع طيف واسع من الناس وعلى رأسهم الإصلاحيين الشيعة".

وأضاف بأن "قائمة إسقاط الجنسية بين "إصلاحيين" و"ثوريين" في المعارضة، وهذا ادعى لتجميع المعارضين"، على حد تعبيره.

وكتب الدكتور إبراهيم العرادي "بعد إسقاط جنسيتي: لامقارنة بيني وبينكم ياعوائل الشهداء في التضحية بل أنا مرتاح بأني من المضحين ولو بقليل".

فيما استعان الناشط حسين يوسف ببيت شعر لمحمود درويش معلقاً على قرار إسقاط جنسيته "كل قلوب الناس جنسيتي... فلتسقطو عني جواز السفر".

وأضاف المدون علي عبدالإمام في نفس السياق "قام حاكم البحرين بإسقاط جنسيتي البحرينية، بدون محاكمة وبدون تهمة واضحة أو أدلة، عائلتي موجودة في البحرين منذ أكثر من 800 عاماً، أي قبل آل خليفة". وقال "اسمي هو علي حسن عبدالله علي محمد عبدالله عبدالإمام المتوج البحراني، أصولي تعود إلى عائلة المتوج من سكنة جزيرة النبيه صالح". وأضاف "قبور أجدادي موجودة في مقبرة النبيه صالح وتمتد إلى أكثر من 800 عاماً، لا يوجد ذكر لعائلة آل خليفة قبل 300 عاماً لا في البحرين ولا في غيرها". وأشار إلى أنه "لن يغير هذا القرار في داخلي أي شيء، فأنا وقت الجنسية مثل ما بعد الجنسية، أنا من البحرين". وتابع عبدالإمام "إن كان القرار القصد منه رسالة لمن يتحركون في الداخل فالنظام لم يفهم أن من صمدوا أربع سنوات وتقدموا للموت لن يرهبهم التهديد بالجنسية". وقال "البارحة نمت وأنا من البحرين، غدا

سأستيقظ وأنا من البحرين، سيكتبون في الأوراق الرسمية "بدون" ولكن جنسيتي هي قلوب أهل أوال لا قصور الرفاع".

وعلق الناطق باسم حركة "حق" عبدالغني خنجر قائلاً "إسقاط جنسيتي يزيدني عزماً على مواصلة الطريق نحو الحرية وهو جزء من ضريبة لا بد من تقديمها في طريق مقارعة الجور الخليفي فأرجو من الله أن يثبتنا". وأضاف "يعتقد النظام الخليفي المتخلف أن إسقاط جنسية عشرات النشطاء قد يوفر له أوراق ضغط على المعارضة ويوقف الزخم الثوري وهذا الاعتقاد هو وهم".

الشيخ محمد علي التل كتب قائلاً "أنا جنسيتي بحراني، ولا عبرة بقراراتكم أيتها العصابة المجرمة، وسيأتي اليوم الذي نقول فيه لكم ارحلوا". وأضاف "أتحدى عصابة آل خليفة أن تثبت علناً قبل 250 سنة أين كانت تسكن قبيلتهم؟ كما سأثبت أين كانت تسكن عائلتي؟".

الناشط يحيى الحديد كتب قائلاً "فلتسمع يا حمد.. سلبك لجنسيتي لن يكون عائناً أمام دفاعي عن شعبي المظلوم وعن أرض أوال التي علمتنا معنى الحرية وإليها سنعود". وأضاف "الانتماء للوطن لا يكون ببطاقة وجنسية يا حمد.. البحرين هي أرضنا ووطننا كانت ولا زالت وستبقى".

وفي تعليقها على ذلك، قالت جمعية "الوفاق" الوطني الإسلامية إن النظام البحريني يسعى إلى خلط الأوراق بين المواطنين المعارضين الذين يطالبون بالديمقراطية وحملة السلاح في الخارج من المنتمين إلى تنظيم "داعش". وقالت في بيان اليوم السبت "لوحظ ممن أسقطت عنهم الجنسية هم من حملة السلاح والمحاربين في الخارج يعتقد أن لهم علاقة بداعش في محاولة خلط أوراق بين المعارضين ومن يقومون بأعمال إرهابية في الخارج، وما يقارب 50 مواطناً ممن اختار أن يكون معارضا لأسباب تتعلق بالمطالبة بالتحول الديمقراطي في البحرين".

اسحبوا هويتي وجواز سفري ورحلوني من أرضي أو اشنقوني، فلن أخون النخلة

علّقوني على جدائل نخلة
واشنقوني، فلن أخون النخلة!
هذه الأرض لي، وكنت قديماً
أحلب النوق راضياً وموله
وطني ليس حزمة من حكايا
ليس ذكرى، وليس حقل أهله
ليس ضوءاً على سوائف فلة
وطني غصبة الغريب على الحزن
وطفل يريد عيداً وقبله
ورياح ضاقت بحجرة سجن
وعجوز يبكي بنيّه، وحقله
هذه الأرض جلد عظمي
وقلبي..
فوق أعشابها يطير كنعلة
علّقوني على جدائل نخلة
واشنقوني فلن أخون النخلة!

محمود درويش

فيما هو ذاهب لما هو أبعد من الانتقام من معارضيّه، استدعى النظام البحريني أمس 5 فبراير 2015 عدد من المعارضين الذين أسقط جنسيتهم في 31 يناير 2015، ممن يعيشون داخل البلاد، ليمعن في كسر جذع نخلتهم المتشبثة بالأرض، استدعاهم ليجردهم من هوياتهم وجوازات سفرهم، وتركهم يواجهون مصيراً معتماً مجهولاً.

بجرة قرار انتقامي باطش، أصبح هؤلاء البحرينيون أجنب في وطنهم، وغرباء فوق أرضهم

التي ولدوا عليها، بلا حقوق مدنية ولا سياسية، يلزمهم استخراج ترخيص إقامة، وأن يكون لهم كفيل بحريني، مهددون بالتسفير في كل لحظة من الأراضي البحرينية باعتبارهم أجنب.

الدكتور مسعود جهرمي عميد كلية الهندسة في الجامعة الأهلية، كتب بعد خروجه من إدارة الهجرة والجوازات التي استدعي إليها لتسليم هويته وجواز سفره: "تم تسليم الجواز والبطاقة والتوقيع علي تعهد بأنني سوف أتواجد في الجوازات في حالة استدعائي. التعهد عبارة عن إبلاغ بالمرسوم الملكي رقم 8/ 2015 باسقاط جنسيتي وعليه أن أبلغ إدارة الجوازات برغبتي إما مغادرة المملكة أو تصحيح وضعي القانوني، والحمد لله علي كل حال".

ورجل الدين المسقطه جنسيته محمد حسن خوجسته كتب: "الآن خرجت من إدارة الهجرة والجوازات وسلمت جواز سفري وبطاقتي الذكية. طُلب مني التوقيع على إبلاغ الاسقاط، والتعهد بتعديل وضعي القانوني في غضون أسبوعين، وخرجت بلا جواز و لا بطاقة".

فيما تم ترحيل المسقطه جنسيته فرحات خورشيد إلى قطر، بعد أن منعت السلطات الأمنية صباح اليوم 5 فبراير 2015 من دخول البحرين، إثر عودته من رحلة علاج في إيران، وطلبت السلطات منه اختيار وجهة سفر أخرى ومغادرة البحرين، لكنه رفض ذلك في البداية، إلى أن تم ترحيله قسراً رغم رفضه ومحاولة امتناعه. وقد تم تخيير أسرة فرحات بدخول البحرين "دونه" أو السفر معه، لكن تم تهديدهم بأنه في حال السفر معه سيتم سحب جنسياتهم حالاً.

النظام الغازي الذي يعاني من عقدة الأصل، لا يجد ما يوجع به أبناء هذه الأرض أكثر من حرمانهم من وثيقة أصلهم، قلعهم منها قسراً، واستبدالهم بغيرهم ممن يبيعونه ولاءهم، فالانتقام على قدر النقص.

ورغم المرارة والألم والته، فإن جواب أبناء النخلة يأتي دائماً أقوى من وجعهم: "هذه الأرض جلد عظمي.. وقلبي.. اسحبوا هويتي وجواز سفري ورحلوني من أرضي أو اشنقوني، فلن أخون النخلة". فالشرف على قدر الأصل.

مغردون ينفذون حملة #جريمة_اسقاط_الجنسية: عقدة أصل النظام تجعله ينتقم من السكان الأصليين

تحت هاش تاج #جريمة_اسقاط_الجنسية، نفذ مغردون مساء اليوم الأربعاء 4 فبراير 2015 حملة تضامنية من المعارضين والنشطاء الذين أسقط النظام البحريني جنسيتهم مؤخراً. ضُحَّ النشطاء مئات التغريدات الاحتجاجية على القرار الذي نُفذ بجرّة قلم رعناء تستهدف إرهاب الأصوات المعارضة والانتقام منها.

واكّد المغردون أن النظام البحريني يمارس جريمة اسقاط الجنسية في حق "أخلص الناس للوطن"، وأنه يستهدف "تكميم الافواه واشاعة الخوف والرعب والقلق لكل من يرفع صوته على مهازل النظام"، معتبرين أن اسقاط الجنسية تنبئ عن عقدة الأصل لدى النظام، قال بعضهم: "عقدة الأصل والفصل والشعور بالنقص في الإنتماء لهذا الوطن وفكرة أن أجدادهم الغزاة ليسوا مواطني جعلتهم ينتقمون ويجحدون". ورأى البعض في سحب الجنسية "غدرٌ بالوطن وحقداً دفيناً على سكانه الأصليين وتتعدى كونها حبراً على ورق".

واستحضر المغردون المادة 15 من الاعلان العالمي لحقوق الإنسان والتي تنصّ على أن "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما ولا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً أو إنكار حقه في تغييرها". في حين أوضح آخرون أنه "بحسب المفوضية السامية للأمم المتحدة، فإن من تسلب منهم جنسيتهم ضحايا تمييز وليسوا مجرمين".

وقد شارك في الحملة عدد كبير من المغردين والنشطاء السياسيين والحقوقيين والأطباء والإعلاميين. كذلك عدد من المعارضين المسقطه جنسيتهم.

فقد قال الكاتب علي أحمد الديري الذي أسقط النظام البحريني جنسيته مؤخراً: "إسقاط الجنسية سلاح من لا أصل له"، وأضاف "بدأت إرهابات مشروع الجنسية في البحرين في 1904 حين اعتدى فداوية لآل خليفة على موظفين في شركة ألمانية"، معلقاً: "ما زال الفداوية البديل المفضل ليكونوا شعب العائلة الحاكمة"

أما النائب الوفاقي السابق المسقطه جنسيته جواد فيروز فقال إن "#جريمة_اسقاط_الجنسية عن المواطنين الأصليين لن يقترفها إلا حكومة #البحرين والكيان الصهيوني"، وأضاف "أراد النظام من خلال #جريمة_اسقاط_الجنسية أن ينال منا، لكنه زادنا شأنًا وعلوًا بين المواطنين الشرفاء #البحرين وأحرار العالم".

أما الناشط المسقطه جنسيته يحيى الحديد فقد قال: "#جريمة_اسقاط_الجنسية مهزلة تضع حمد في قفص الاتهام أمام كل أحرار العالم. قرار تافه من ملك ورقى هش"، وأضاف "أيها الشعب الصامد.. ثباتك أفضل مشاريع الطاغي حمد.. اثبتوا في أرضكم والنصر حليفكم".

الطبيب المسقطه جنسيته ابراهيم العرادي كتب مغرداً: "السكوت عن #جريمة_اسقاط_الجنسية هو سكوت عن حرب ابادته لهوية البحرين وشعبها وتاريخها"، وأضاف واصفاً اسقاط الجنسية بأنها "سياسة يتبعها الحاكم مع جريمة التجنيس السياسي والهدف ابادته الهوية البحرينية".

وغرد الطبيب الاستشاري طه الدرازي: "#جريمة_اسقاط_الجنسية تمنح الجنسية لمن لا ينتمي لهذه الأرض ولا يجيد لغة أهلها وولاءه فقط لوطنه الذي أتى منه، بينما يجرد منها سكانها الأصليين.

فيما غردت الكاتبة باسمه القصاب: سحب جنسية مواطن لا يملك غير جنسية أرضه، هي بمثابة قتله حياً، وهي لا تفرق كثيراً عن بشاعة حرق أحدهم حياً إلا مجازاً.

وكتب المغرّد بن خميس معلقاً: نواب بحرينيين ظهروا على الشاشات مع عصابات #داعش

معترفين أنهم دعموها بالمال، ولم تسقط جنسيتهم، وأضاف "#جريمة_اسقاط_الجنسية في #البحرين تاريخية فقد أسقطت جنسيات كل من: عبدالرحمن الباكر عبدالرحمن النعيمي منصور الجمري".

وقال آخرون: "#جريمة_اسقاط_الجنسية جاءت انتقاماً من النشطاء السياسيين ولتمويه وتحوير القضية تم اسقاط جنسية عدد من الدواعش ضمنهم". وعلّق آخر: "النشطاء البحرينيين ليسوا دواعش وليسوا قطاع رؤوس، فلا حاولوا خلط الأوراق، هم نشطاء يطالبون بحقوقهم بكل سلمية".

رفض المغردون أن تتحدد جنسية المواطن بجواز السفر، وأكدوا أنها الوطن، قال بعضهم: "جنسيتي ليست ورق جنسيتي وطني السليب جنسيتي أمي وأبي جنسيتي أخي وأختي جنسيتي جاري وأبناء وطني فلن تسلبوا مني جنسيتي"، وقال آخر: "لو كانت الجنسية ستنسبني لأرضي من دون هويّة ومعنى الوطنيّة فهي ستكون مجرد شيئاً مادياً يكفيني أنني أنتمي لها معنوياً"، وأكدت مغردة: "#جريمة_اسقاط_الجنسية ستزيد من إصرارنا على التشبث بشرى الوطن فالتغريب لن يقطع جبل الوصل بك يا وطني الجريح".

وصف مغرّد الجنسية البحرينية بأنها "ارخص جنسية في العالم لأنها تسحب من المواطنين الأصليين وتعطى لمن لا أصل له" على حد قوله.

محنة أن تكون معارضاً من أصول فارسية شيعية.. عائلة درويش وأربعة أخوة يعتقلون في يوم واحد

ستبقى العوائل البحرينية ذات الأصول الفارسية ممتحنة دائماً، ممتحنة بولائها الذي سينسب إلى إيران دائماً، وبنسبتها المهددة بالإسقاط لأي نشاط سياسي بسيط قد يمارسه أحدهم. وفي الحقيقة صار هذا هو حال كل السكان الأصليين من الشيعة في البحرين، الذين يعاملون بعنصرية فاضحة من قبل النظام البحريني، خصوصاً بعد أحداث 2011، لكنه ربما أكثر وقاحة في حال كانت الأصول فارسية.

يكفي أن أصلك فارسي

في يوم واحد اعتقل أربعة أخوة من أبناء عائلة خليل درويش، وذلك يوم الأربعاء 14 أكتوبر/ 2015، الإخوة هم إبراهيم (45 عاماً) واسماعيل (42 عاماً) وقاسم (38 عاماً) ومحمد (35 عاماً). اعتقل الأخ الأكبر إبراهيم من منزله في مدينة حمد حوالي الساعة الثالثة فجراً، فيما اعتقل إسماعيل من الشارع العام، واعتقل قاسم من مقر عمله بشركة (ألبا)، أما محمد الأخ الأصغر فقد اعتقل من شقته بمنزل والده في مدينة المحرق حوالي الساعة الثانية والنصف فجراً. وفي محادثة هاتفية لم تتعد الثواني، أخبر الأبناء عائلتهم أنهم متواجدون في مبنى التحقيقات الجنائية. عدا هذا الاتصال، لا تعرف العائلة عن أبنائها شيئاً، ولا عن سبب اعتقالهم.

الأخوة الأربعة كانوا قد تعرضوا للاعتقال خلال ما عرف فترة (السلامة الوطنية) لما يقارب أربعة أشهر، وقد تم الإفراج عنهم لاحقاً لعدم ثبوت تهم عليهم. لكن عائلة درويش (كما البحرينيين جميعهم) تفاجأت في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بإسقاط جنسية كل من إبراهيم واسماعيل، ضمن (31 بحرينياً) أسقطت جنسياتهم بقرار من الملك. كانت تلك هي المجموعة الأولى التي تسقط جنسيتهم منذ أحداث 2011، كان غالبية من أسقطت جنسيتهم ممن هم داخل البحرين ذوي أصول فارسية. لم تقم السلطات بتوجيه أية تهم أو قضايا لهم، ولم تكثر بتوضيح أي تبرير ولو شكلي لهذا الإسقاط، اكتفت بالقول إن «قانون الجنسية يجيز إسقاط الجنسية عمن يتمتع بها إذا تسبب في الإضرار بأمن الدولة»!

في 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2014 قضت المحكمة الصغرى الجنائية بإبعاد 10 أشخاص مسقطه جنسيتهم عن البلاد وتغريم كل منهم مبلغ مئة دينار؛ كان بينهم إسماعيل وإبراهيم، ولا تزال القضية منظورة أمام القضاء.

عائلة رهينة لأب غائب

استهداف عائلة الحاج خليل درويش ليس جديداً، بدأ منذ أحداث التسعينيات، بسبب

نشاط والدهم السياسي. تكرر استهداف النظام البحريني له مما اضطره إلى مغادرة البحرين والاستقرار في إيران. ومن أجل إجباره على العودة إلى البحرين قامت السلطات باعتقال جميع أفراد عائلته من نساء ورجال وأطفال، لم يستثن أحداً، بل لم تنج من الاعتقال أختين لدرويش، أحدهما في السبعين من عمرها والثانية في الثمانين. لم يعد درويش. قضى كل واحد من عائلته في السجن فترات متفاوتة. بعدها شُـمـع بيته لمدة تقارب 4 سنوات.

ما تزال ابنة الحاج خليل ترجف بذاكرتها حين تذكر جريمة اعتقالها مع طفلها الرضيع وباقي عائلتها، كيف تم أخذهم كرهائن مسلوبي الحقوق والارادة، كيف تم التعامل معهم كجمادات يقايض بها. كانت يومها قد عادت للتو من إعطاء رضيعها جرعة التطعيم المستحقة له، وخلال اعتقالها ارتفعت درجة حرارته واستجدتهم أن يوفروا لها خافض للحرارة يناسب عمر طفلها لكنهم لم يستجيبوا ولم يكثرثوا، بعد يومين وبسبب تردي الحالة الصحية لرضيعها أفرج عنها، كذلك أفرج عن الأختين العجوزتين بعد يومين من الإذلال، وأبقوا على ابنة الصغرى والتي كانت حديثة الزواج لمدة 45 يوماً.

لكن الرهينتين اللتين نالهما الحظ الأكبر من السجن هما إبراهيم واسماعيل، كونهما أكبر الأولاد الذكور. ظل إسماعيل معتقلاً لمدة تقارب العامين بينما قضى إبراهيم ما يقارب خمس سنوات، وقد اختار كل من إسماعيل وقاسم الخروج من البحرين حينها خوفاً من استهدافهم مرة أخرى ولم يعودا إلا بعد عفو 2001.

بعد أحداث 2011، عاود النظام البحريني فتح ملفه التسعيني الذي أغلق مع إلغاء قانون أمن الدولة، فتحه بشبهة العودة إلى الأصل، الأصل المتمثل في منح البطش قوة القانون، وراح النظام يصادر بالاعتقال كل من كان اسمه حاضراً في سجلات سجنه خلال تلك الفترة. عاد الاستهداف أكبر وأكثر عنفاً. لهذا جاء اعتقال الإخوة الأربعة خلال فترة (السلامة الوطنية) دون أي تهمة معروفة، حتى أفرج عنهم بعد 4 أشهر.

حياتنا كابوس يومي

جنان زوجة اسماعيل المسحوبة جنسيته، تروي بحرقه: "ماذا يريدون، لم نهناً في حياتنا، نعيش الترقب دائماً، لطالما كانت عائلة زوجي مستهدفة، وبعد ضرب الدوار في مارس 2011 كنا أول المستهدفين، جاؤوا لاعتقالهم فاختاروا أن يختفوا خوفاً من السجن والتنكيل، وبعد حوالي 4 أشهر اعتقلوا اسماعيل من نقطة تفتيش بعد أن رآه ضابط يعرفه منذ التسعينات، كما اعتقلوا أخوته محمد وقاسم فيما لم يتمكنوا من اعتقال إبراهيم".

تردّد جنان: "تحولت حياتنا إلى كابوس يومي بكل تفاصيله بعد أن سحبوا جنسية إسماعيل في نوفمبر 201، كان هو ضمن المجموعة الأولى التي أعلنت وزارة الداخلية إسقاط جنسيتهم، ومن يومها بدأ مسلسل الاستهداف، كان صيدا ثمينا لنقاط التفتيش التي باتت تهدده في أطفاله وفي حرمانهم من التعليم والخدمات، كل نقطة تفتيش صارت محل رعب لنا مع تكرار توقيفه بسبب جنسيته المسحوبة، بتنا نخشى الخروج، نخاف نقاط التفتيش التي ستنكل به وبنا".

تضيف جنان: "من المواقف المؤلمة التي ما تزال تؤرق ذاكرة أطفالتي، عندما أوقف والدهم في نقطة تفتيش وحوّل إلى مركز شرطة سماهيج، كان الوقت حينها قارب منتصف الليل، انتابني الحيرة عندما اتصل بي المركز لجلب الورقة الخاصة ببياناته الشخصية في بطاقته الذكية، كانت البيانات تشير بـ "غير معرفة"، أطفالتي كانوا نائمين، اضطرت لإيقاظهم وأخذهم معي، شهدوا أمام أعينهم كيف كان الضابط يهينني ويصرخ في وجهي، وأنا لا أملك أمام هذا غير الصمت".

صياد محترف بلا حرفة

كان اسماعيل هو المعيل الوحيد لعائلته، لديه مريم (8 سنوات) وعلي (3 سنوات). كان صياداً محترفاً. ومنذ استهدافه في رزقه الوحيد باتت العائلة بلا مصدر، فقد صادرت السلطات رخصة "الصيد المحترف" التي يملكها اسماعيل والتي تعادل قيمتها 15 ألف دينار، كما تمت مصادرة (القارب) الذي يعتمد عليه في صيد الأسماك.

في فبراير 2013 صادرت السلطة جواز إسماعيل، وأصبح أول شخص يصادر جوازه ضمن المجموعة التي أسقطت جنسيتها في نوفمبر 2012، وقتها كان ذاهبا لصيد السمك وهي مهنته الوحيدة التي يعتاش منها، ولأن جهاز تحديد الأماكن والجهات لم يكن محدثاً، فقد وصل إلى المياه الإقليمية لدولة قطر، اعتقلته القوات القطرية وحولته إلى النيابة العامة التي برأته من تهمة دخول المياه الإقليمية وسلمته إلى القوات البحرينية، عندما وصل إلى ميناء سلمان طلبوا من زوجته إحضار ما يشب شخصيته (الجواز والبطاقة) حتى يطلقوا سراحه، أسرعَت الزوجة ولبت طلب القوات البحرينية لكنها رجعت بلا زوجها، تم تحويله على النيابة العامة، بعد يوم واحد أطلق سراحه. خرج، لكن جوازه ظل بحوزتهم وكذلك القارب الذي يعتاش عليه.

بعد حوالي عام من الحادثة استطاع استرجاع قاربه لكنه لم يكن يستطيع العمل عليه بسبب ملاحقة خفر السواحل الدائم له وتحويله إلى الأمن بسبب جنسيته المسحوبة، وقد اضطر إلى العمل كغواص بإحدى الشركات بدون عقد رسمي، لكن خفر السواحل عندما علمت بذلك استدعته وحول إلى الأمن الوطني للتحقيق.

أصول ما قبل الـ 100 عام

"لا نعرف بلداً لنا غير البحرين، ولا نشعر بالانتماء لغير هذه الأرض التي تمتد جذور أجدادنا عليها لأكثر من 100 عام، ولا نريد غير أن تكون هذه البلاد هي الأفضل بكل ما فيها" هكذا تقول عائلة درويش الممتحنة. لكن هذه العائلة وغيرها العوائل ذوات من الأصول الفارسية، ستظل في عرف النظام متهمة بعدم الولاء للبحرين، ودائماً سيظل مطلوباً منها أن تقدم قرايين الطاعة والولاء المطلقين للنظام (لا للأرض)، كي يكف عنها، وستبقى أصولها الممتدة لما قبل 100 عام، هي عِيار النظام وعصاه الغليظة، التي يستخدمها في كل مرة للنيل من جرأة أحد أبنائها على معارضته.

بدعة جديدة للقضاء البحريني: إسقاط الجنسيات هاتفيا... وصفقات خاصة مع شهود!

قضية تشكيل جماعة إرهابية تنتهي بغير ما توقع فريق الدفاع عن غالبية المتهمين... "شهادة دنيئة" لتبرئة أحدهم، في مقابل توريط آخرين، وإسقاط جنسية 13 عبر الهاتف.

جريمة أخرى من جرائم القضاء البحريني، الذي انفتحت شهيته على إسقاط جنسيات المعارضين، كعقوبة باتت الأكثر شيوعا في مواجهة التطلعات الديمقراطية، وعدد المسقطه جنسياتهم يرتفع إلى أكثر من 200 معارض.

ما عاد، مَنْ يقف خلف القضاء وكرسي القاضي علي الظهراني، يقنع بأحكام الإعدام والسجن المؤبد والسنوات المطوّلة، بل زاد من وتيرة إسقاط جنسيات المواطنين الأصليين ضمن مخطط لإعادة هندسة السكان في البحرين.

أما "الشهادة الدنيئة" كما وصفها المحامي محمد التاجر، فلم تكن مدرجة على أعمال جلسة المحاكمة. وحديثٌ عن صفقة تمت بين الظهراني وزوجة أحد المتهمين؛ لتبرئته وإدانة الآخرين. ليس لكونها قدمت معلومات خاصة، بل لمجرد أنها شهادة من الداخل يعتقد الظهراني أنها أضفت مصداقية على أحكامه المعلبة.

يضيف التاجر عبر حسابه في تويتر "تهم فضفاضة، ولا دليل سوى اعترافات وشهادة مشبوهة لزوجة أحد المتهمين (...). قضية المصور السيد أحمد (الموسوي) تنتهي نهاية غير متوقعة بإدانته مع أخيه وسجنهما 10 سنوات، والسبب شهادة دنيئة من قبل زوجة متهم آخر".

السلطات كانت قد اتهمت المصور المعروف أحمد الموسوي إلى جانب 12 آخرين حكمت عليهم بالسجن بين 10-15 عاما بتشكيل تنظيم إرهابي، وهي تهمة أصبحت موضة لدى السلطات في مواجهتها للمعارضين لاستحواذ عائلة آل خليفة على السلطة.

وكانت عقوبة السجن هي التهمة التي تبلى بها فريق الدفاع، إلا أن القضاء البحريني ابتدع

جديده، فقام بعد ساعات من انتهاء جلسة المحاكمة بإبلاغ الدفاع عن طريق الهاتف بأنه تم إسقاط جنسية موكلهم!

ويعلق التاجر "الحكم بإسقاط جنسية 13 متهما في قضية تأسيس خلية إرهابية هو حكم باطل لعدم النطق به في الجلسة اليوم، وإنما أبلغ المحامون به هاتفياً".

ويبدو أن القضاء البحريني الذي امتهن تلقي الأحكام بالهاتف، لم يعد يكثر بأن يبلغها داخل قاعة المحكمة أو هاتفياً كما تلقاها، فالسلطة حولت العدالة لأداة لقمع المحتجين، وأن "تأتي الأحكام المخيفة هاتفياً أفضل من أن لا تأتي".

فاطمة (الكوهجية): مربية أم معذبة؟!

في الخامس عشر من شهر يوليو 1955 تقدم عبدالجبار محمود كوهجي وخمسة وأربعون شخصاً من إيران وعمان والهند ولبنان والعراق والسعودية، منهم عبدالواحد كوهجي إلى المستشارية للحصول على الجنسية البحرينية. وفي الثالث والعشرين من أكتوبر من العام نفسه مُنحت له الجنسية، أي بعد ثلاثة شهور ونصف من تقدمه للحصول على الجنسية. عبدالجبار كوهجي كان يسكن المحرق ويحمل الجنسية الهندية. وقد نشر ذلك في العدد 38 من (النشرة الرسمية) الصادر في 23 يناير 1956 الخميس 21 جمادى الآخر 1375 هجرية.

هكذا قدمت عائلة عضو مجلس الشورى فاطمة عبدالجبار ال(كوهجي) الى البحرين من الهند كما تقول الجريدة الرسمية، ومن أصول إيرانية من مدينة (كوهج) كما يقول لقب العائلة، وحصلت على الجنسية البحرينية في منتصف القرن الماضي، لتتفع العائلة من جميع الامتيازات التي يحصل عليها البحريني من سكن وتعليم وصحة وغيرها من الخدمات، ولم يكن من سكان البحرين (الأصليين) من يجد في منح هذه العائلة أو غيرها

من العوائل التي تتوافد إلى البحرين من مختلف البلدان، أية غضاضة أو رفض، بل كان مرحباً بهم كشركاء (جدد) في تلك الجزيرة الصغيرة، التي اتسع قلبها للجميع.

لكن الدعوة التي وجهتها فاطمة ال(كوهجي) يوم أمس الأحد 27 ديسمبر/كانون الأول 2015 في جلسة مجلس الشورى، بحرمان أسر المسقطه جنسياتهم من الانتفاع بالوحدات الإسكانية، كانت كافية لتثير زوبعة واسعة من ردود الأفعال المستهجنة والمستنكرة ضدها. وذلك حين قالت: "لا يجوز لأسر المسقطه جنسياتهم الانتفاع بالوحدات الاسكانية بعد سحبها من رب الأسرة"، وأضافت: "إذا سحبنا جنسية رب الأسرة وخلينا أسرته وكأن والدهم مو مسوي شي.. ما يصير". وكأن (الكوهجية) لا يشبعها ما تعانيه عوائل المسقطه جنسياتهم من تهجير لرب الأسرة وتشتت وحرمان من الحقوق اللاحقة، وحرمان حتى أبنائه الذين ولدوا بعد سحب جنسيته من حقهم في الحصول على جنسية بحرينية، بل إنها تريد أكثر من ذلك، تريد أن يسحب من العائلة حتى حقها في الانتفاع بوحدة سكنية، وكأن العائلة كلها أصبحت مسحوبة الجنسية وإلا كأننا لم نعمل شيئاً.

قد لا تصدق، أن صاحبة هذا المقترح، هي تربوية، وصاحبة مدرسة خاصة، وتولت إدارة مدارس خاصة أكثر من 23 سنة. لن تصدق أن تتحدث بهذا المستوى من التحريض على الكراهية والفصل والعزل والتمييز والتهميش. وكأن خبرة الـ23 عاماً التي تقدم نفسها بها، لم تريها عن كثب أثر الاستقرار المعيشي والعائلي على الصحة النفسية للطفل، وعلى أداء الطفل وشخصيته ومستقبله، بل على شعوره بهويته ووطنه وانتمائه إليه وولائه له. وبدلاً من أن تطالب (كتربوية) بالفصل بين معاقبة رب الأسرة ومعاقبة أسرته، فإنها تطالب بتحميل الأسرة جميعها عقوبة الأب.

وفيما تقدم الكوهجي نفسها باعتبارها مختصة بـ"خدمة المجتمع، والمشاركة في النشاطات العامة بمختلف أشكالها بغية تحقيق الرفاهية للمجتمع، وتحسين مستوى

المعيشة للمواطنين" بحسب ما تقوله سيرتها الذاتية المنشورة على موقع مجلس الشورى، فإنها تطالب بسحب الحد الأدنى من الاستحقاقات التي يمكن أن تحصل عليها عائلة بحرينية بعد انتظار قد يتجاوز عشرات السنين. فلا نعرف أي نوع هذا من خدمة المجتمع، وأي نوع من الرفاهية (التي تتباهى بها في سيرتها المنشورة) تعمل تحقيقها للمواطن البحريني. ففيما هي صامتة طوال سنوات تعيينها في مجلس الشورى عن استئثار قلة قليلة بالرفاهية في البحرين، مقابل حرمان السواد الأعظم من الشعب من حقوقهم الطبيعية، وفيما هي صامتة كصمت القبور عن فضائح الفساد الإداري والمالي والاستحواذ على الثروات الذي يضع ميزانية الدولة وافقرها وحملها مديونيات ضخمة، نجدها اليوم تنطق بأول اقتراح لها، بسحب الوحدات السكنية عن عوائل المسقطه جنسياتهم!

قد يكون غريباً أن يصدر هذا الاقتراح المنزوع الإنسانية والشعور من جنس يفترض له أن يكون تجسيدا للرحمة والشفقة، جنس يسبق قلبه عقله في التفاعل مع القضايا الإنسانية، والأمومية بشكل خاص، أو حين يتعلّق الأمر بطفولة بريئة تحمّل ما لا ذنب لها فيه، لكن من الواضح أن هذه المرأة ليست بين هذا الجنس.

استهجان واسع عبّر عنه البحرينيون عبر تغريداتهم التي حملوها هاش تاج #كانه_ما_سوين_شي، إجابة إلى عبارة الكوهجية التي قالت فيها "إذا سحبنا جنسية رب الأسرة وخلينا أسرته وكأن والدهم مو مسوي شي.. ما يصير"، استنكروا أن تسحب من القلب الرحمة والإنسانية إلى هذا الحد، وأن يكون هذا القلب المسحوبة إنسانيته هو قلب امرأة، وأن يكون من يذكرها بالرحمة رجل، حين جاء في رد رئيس مجلس الشورى علي الصالح على دعوتها تلك: "الرحمة قبل القانون".

البحرينيون ذكروا (الكوهجية) كيف وسعها قلب البحرين هي وعائلتها حين وفدوا على

البحرين منتصف خمسينيات القرن الماضي بلا هوية، وكيف أن هذه الأرض سترتها وعائلتها، وأعطتها هويتها التي تتمتع بها اليوم وتتكسب من ورائها، وبها صارت عضواً معيناً في مجلس الشورى، وبها صارت اليوم تطالب سحب الوحدات السكنية عن عوائل المسحوبة جنسياتهم، وبها صارت تستكثر على عوائل بحرينية بأكملها أن تعيش في ستر بيت .

الدكتور علي الديري إلى فاطمة الكوهجي: ستذهبين إلى مزبلة الفاشية وتاريخ الكراهية

وجه الكاتب والناقد البحريني الدكتور (علي الديري) رسالة إلى عضو مجلس الشورى (فاطمة الكوهجي)، واصفاً خطابها الذي قدمته في مجلس الشورى يوم أمس الأحد 27 ديسمبر 2015 بالفاشي، وقال لها: "خطابك الذي قدمك أمس للجمهور البحريني، أعادني إلى خطاب الفاشية الذي أسسه (موسوليني) كان مثلك معلماً قبل أن يصبح سياسياً، وكانت والدته معلمة، لكنه صار ديكتاتورياً، وأنت صرت خادمة الدكتاتور، تزايدين على (حزمة) قوانينه التعسفية، لتبتي ولاءك له ولعائلته".

علي الديري المسقطه جنسيته بمرسوم ملكي قبل قرابة عام من الآن، عقاباً على مواقفه السياسية المعارضة، كتب على صفحته في الفيسبوك وعلى موقعه «هوامل الديري» رداً على خطاب الكوهجي الذي أثار زوبعة واستياء شديد بين المواطنين وعبروا عنه في مواقع التواصل الاجتماعي تحت هاش تاج #كانه_ما_سويناءشئ . وذلك بعد أن طالبت خلال الجلسة بحرمان عوائل المسقطه جنسياتهم من الاستفادة من الوحدات السكنية قائلة: "لا يجوز لأسر المسقطه جنسياتهم الانتفاع بالوحدات الاسكانية بعد سحبها من رب الأسرة، إذا سحبنا جنسية رب الأسرة وخلينا أسرته وكأن والدهم مو مسوي شي.. ما يصير"

في رسالته لها، ذكّر الديري الكوهجي بأن والدها حصل على الجنسية وفق الجريدة الرسمية في 1955، في حين تحدث عن نفسه قائلاً "أنا ولدت بحرانياً ولن تجدي في الأرشيف الرسمي للدولة أن وضعت عائلتي في قائمة من منحوا الجنسية عن أصل غير بحراني".

فيما يلي نضع رسالة علي الديري كاملة كما نشرها على صفحته
إلى فاطمة الكوهجي،

سأقول لك بكل صراحة، إنني لم أكن أعرفك ولا سمعت باسمك قبل أمس، يفترض بمن هم في موقعي أن يعرفوا من هم في موقعك، موقعي ككاتب ومنتقف مُسقطه جنسيته، ومعني بما يحدث في وطنه، وموقعك كعضو في مجلس الشورى الذي يعينه الملك وفق حسابات الولاء الشخصي له ولعائلته، لكنني لسبب أظنه مقنعا لي لم يحدث أن عرفتكم. والسبب هو أن الملك يمكنه أن يفعل في مجلسك ما كان يهدد به موسوليني برلمانته "يقفل أبواب البرلمان بالمسامير".

خطابك الذي قدمك أمس للجمهور البحريني، أعادني إلى خطاب الفاشية الذي أسسه (موسوليني) كان مثلك معلماً قبل أن يصبح سياسياً، وكانت والدته معلمة، لكنه صار ديكتاتورياً، وأنت صرت خادمة الدكتاتور، تزايدين على (حزمة) قوانينه التعسفية، لتثبتي ولاءك له ولعائلته.

لقد حصل والدك على الجنسية وفق الجريدة الرسمية في 1955 مع إشارة إلى الجنسية الهندية التي كان يحملها والدك. لست معنياً بإثبات استحقاقك أو استحقاق عائلتك للجنسية، ولست مؤهلاً للحكم على ولاءك الوطني، كما أنني لست بصدد تعبيرك بأصلك الذي أعرف أن وراءه تقف أمة عظيمة، تستحق منك أن تفخري بها وتتشرفي بالانتساب لها، لكنني معني بالدفاع عن تحريضك المشبع بالحق والكراهية تجاه جنسيتي، أنا ولدت بحرانياً ولن تجدي في الأرشيف الرسمي للدولة أن وضعت عائلتي في قائمة من منحوا

الجنسية عن أصل غير بحراني، وحين أسقطت جنسيتي في 31 يناير 2015، لأسباب تتعلق برأيي وموقفي واعتراضي على استبداد الحكومة، لم أكن أحمل جنسية أخرى وما زلت كذلك، ولم يشتر مرسوم الملك ولا إعلان وزارة الداخلية إلى أنني مجنس، وحين نشر اسمي في الجريدة الرسمية، لم يكن إعلاناً عن منحي الجنسية كما حدث مع والدك، بل هو إعلان عن إسقاط الجنسية، وهو إعلان باطل وفق كافة القوانين والشرائع الدولية والمحلية والإنسانية.

لقد فقدت جنسيتي بمباركتك ومباركة أعضاء السلطة التشريعية ل(حزمة) مراسيم الملك غير الإنسانية، كما بارك أمثالك لموسولين في عام 1926 (قوانين استثنائية) أعطت الدولة سلطات واسعة لقمع المعارضة وبلغ عدد الذين حوكموا على أساس قوانين الطوارئ الاستثنائية العنصرية، 450 شخصاً، وخصصت ثلاث جزر سيئة قريبة من إيطاليا لنفيهم، كما نفى أبان حصول والدك على الجنسية البحرينية مناضلو هيئة الاتحاد الوطني إلى جزيرة سانت هيلانة وأسقطت جنسية عبدالرحمن الباكر.

لست متأكداً إن كان هناك من طالب بالنيل من عوائلهم، كما فعلت أنت، حين طالبت بالنيل من عائلتي الصغيرة: باسل (16 عاماً) وأماسيل (11 عاماً) وأهمهم فضاء، كانوا يسكنون بيتنا الذي بنيناه في 2009 تركته مجبراً في 2011.

لقد كنتِ فاشية بامتياز، واسمحي لي أذكرك أن (فاشي) تعني الحزمة، حزمة العصي التي كانت تستعملها الإمبراطوريه الرومانيه للدلاله على القوة والحزم في إحلالها للعدالة. وموسوليني وحزبه استعملوا حزمة العصي التي تحيط بفأس واحد شعاراً للحزب الفاشي، ليحلوا الظلم والقهر، كما تفعلين أنت الآن.

لقد كنتِ فاشية بمطالبتك بحزمة قوانين غير إنسانية، لتحاربي بها المعارضين لسياسة

موسوليني وأمثاله من الفاشيين الصغار، ممن يأخذون الدولة نحو غرائزهم البدائية المتوحشة.

سيتذكر شعب البحرين منك ما قلته بالأمس، ولن يبقى منك شيء آخر، ستذهبين لمزبلة الفاشية وتاريخ العار الذي لم يعد أحد يذكره بخير.

فاطمة الكوهجي.. الكراهية ليست زوبعة في فنبان

ما الذي سيبقى في ذاكرة الناس عن عضو مجلس الشورى فاطمة عبد الجبار الكوهجي؟ أو يمكننا أن نسأل: ماذا لدى الناس في ذاكرتهم عن (الكوهجية) غير ما صدر عنها من خطاب ينضح بالعنصرية والكراهية في جلسة مجلس الشورى؟

قبل أيام قليلة، وبعد انتشار خبر وفاة النائبة البلدية السابقة فاطمة سلمان، تبادل الناس عبر وسائل التواصل الاجتماعي خبر وفاتها مذيلاً بمقطع فيديو لها في أحد تجمعات (الفتاح) في 2011، تطالب فيه بإعدام الشيخ علي سلمان أمين عام جمعيه الوفاق واعتقال المرجع الديني الشيعي الشيخ عيسى قاسم واصفة سلمان بـ"رأس الحية".

لم يمض كثيراً على فاطمة سلمان بعد مطالبتها تلك، في ذلك التجمع المضكوك بالكراهية والتحريض، أن احتوشها المرض وأبعدها عن الفضاء العام. لا نقول ذلك شماتة والعياذ بالله، بل نقصد أنها توارت عن ذاكرة الناس لفترة طويلة بسبب صراعاها الطويل معه، حتى أعاد إحضارها إلى الذاكرة خبر وفاتها قبل ثلاثة أيام في 26 من ديسمبر الجاري.

لقد عادت (سلمان) إلى ذاكرة الناس، لكن الناس لم يحضر عندهم من صورتها إلا هذا المقطع، كان ذلك بالتحديد أهم ما بقي في ذاكرتهم عنها، وكان ذلك ما استحضره تاريخها

بالفعل. في الرسائل التي تداولت مقطع الفيديو، لم يُكتب تعليقاً واحداً مشيناً على (الراحلة)، فأخلاق البحرينيين لا تقبل الإساءة إلى الميت، لكنهم اكتفوا بوضع المقطع الذي يقول كل ما تركته في ذاكرتهم عنها. لا يمكنهم أن ينسوا.

البحرينيون بسبب فطرتهم المجبولة على التسامح ونبذ العنف، قد يصفحون عن بعض الأشخاص الذين أساءوا لهم، وقد يتجاوزون عن بعضهم الآخر، لكنهم حتماً لا ينسون إساءتهم أبداً. فالإساءات التي تنضح بالكراهية والحقد ليست زوابعات في فجاجين، إنها تبقى مركوزة في بئر الناس.

منذ 2011، أسماء كثيرة ارتبطت في الذاكرة البحرينية بالإساءة إلى مكُون كامل من أبناء الشعب البحريني الأصل، بتخوينه وتجريمه والدعوة إلى ترحيله وتهجيرهِ وحرمانه من جنسيته وإفقاره وتجويعه وشنق رموزه وإعدامهم، أصحاب هذه الدعوات صارت أسماءهم محفورة في عمق بئر ذاكرة الناس. سيبتلع التاريخ كل هؤلاء عاجلاً أم آجلاً، لكن ستبقى أسماءهم متوقفة عند عجلة تاريخ تلك المقاطع التي يحفظها الناس عنهم، كما لا يعرفون شيئاً آخر عنهم.

حسناً فعلت عائلة عبد الجبار الكوهجي، حين أصدرت بياناً مساء اليوم الاثنين 28 ديسمبر 2015 عبّر أبناءها فيه عن رفضهم المساس بالنسيج الاجتماعي بكل مذاهبه وأطيافه، وقالوا أن "ما صدر عن عضو مجلس الشورى فاطمة الكوهجي يعبر عن رأيها ولا يعبر بأي شكل من الأشكال عن رأي أبناء عبد الجبار الكوهجي أو قناعاتهم أو توجهاتهم". كذلك حسناً فعل أخاها النائب عيسى الكوهجي حين أصدر بيان خاص أوضح فيه أن "الموقف الذي اتخذته أختي عضو مجلس الشورى يمثل رأيها الشخصي وقناعاتها الذاتية فقط".

لكن الغريب، أن فاطمة الكوهجي، ورغم الزلزال الذي أحدثه خطابها القميء منذ يوم أمس الأحد 27 ديسمبر 2015 وحتى ساعة كتابة هذا التقرير، ورغم الاستنكار المدوّي

الذي تلقى به البحرينون خطابها، واتفاق جميع الأطياف والتيارات على إدانته وعنصريته، ورغم بيانات عائلتها المتبرئة من هذا الموقف المفكك "للنسيج المجتمعي" بحسب تعبيرهم، فإنها ما تزال تلتزم الصمت، ولم تكلف نفسها حتى الآن، تقديم اعتذار للشعب الذي أساءت إليه، أو حتى بادرة توضيح.

بعد 4 سنوات من السجن: «العفو» عن إبراهيم شريف 3 أسابيع فقط!

شهد العام 2015 الإفراج عن الرمز السياسي البارز إبراهيم شريف، الأمين العام السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، في 20 يونيو/حزيران بعد قضائه أكثر من 4 سنوات من السجن، وذلك ضمن ما قيل بأنه "عفو ملكي".

لكن هذا "العفو" لم يدم أكثر من ثلاثة أسابيع فقط، إذ أعيد اعتقال شريف بتهمة التحريض على كراهية النظام وتغييره، ورُجِّح أن تكون القشة التي أنهت حريته المشروطة، كلمته التي ألقاها خلال تأبين الشهيد حسام الحداد في المحرق، يوم الجمعة 10 يوليو/تموز 2015.

وكان شريف قد أمضى ثلاثة أرباع مدة حكمه الأول البالغ خمس سنوات في الثالث من ديسمبر/كانون الأول 2014، وفي ذلك الوقت أطلقت جمعية العمل الوطني الديمقراطي "وعد" نداءات إلى السلطات الأمنية للإفراج عنه التزاما بالقانون المحلي والمواثيق الدولية، لكن النظام لم يستجب لأي من هذه الدعوات.

وكان شريف هو أحد الرموز الـ 14 الذين اتهموا بقيادة احتجاجات 14 فبراير، وقد وضعته السلطات ضمن المتهمين بـ "قلب نظام الحكم"، رغم كونه أحد قادة الجمعيات السياسية التي كانت تحاور ولي العهد إبان الاحتجاجات المركزية في دوار اللؤلؤة، وهو المعارض السنّي الوحيد الذي تم اعتقاله في 2011، كما أنه أبرز قيادات اليسار في البحرين.

ممثّل حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي وأمين عام منظمة العفو الدولية أشادا بخطوة الإفراج عن "شريف"، كما باركت سفيرة أمريكا في مجلس الأمن لشريف، في حين عبر توماس مالاينوسكي مساعد



وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية عن سعادته بذلك واصفا شريف بـ "البطل الديمقراطي المعتدل"، في موازاة ذلك صرّح وزير الإعلام البحريني بأن الإفراج عن "شريف" كان روتينياً.

شريف قال في حوار مطوّل أجرته معه "مرآة البحرين" بعد خروجه من السجن، إن أطياف "الجبهة الشعبية" و"تاريخ عبد الرحمن النعيمي" كانا يراودناه في جبهة التعذيب. وعبر عن اعتقاده بأنه لا يوجد سقف أقل من "وثيقة المنامة"، مؤكداً أن تحركه المقبل سيكون وفقها، ومشدداً على ضرورة بقاء الحراك الشعبي بعيداً عن العنف، وفي تصريح آخر لصحيفة محلية أكد شريف رفضه الحلول الشكلية واستعداده للعودة إلى السجن مجدداً.

وبعد ثلاثة أسابيع فقط من الإفراج عن شريف أعلنت وكالة أنباء البحرين الرسمية

في 12 يوليو/تموز 2015 أن السلطات اعتقلته "لمخالفته القانون"، دون إدلائها بأية تفاصيل، وقال مدير عام الإدارة العامة للمباحث إن اعتقال شريف يعود إلى "قيامه بالتحريض على تغيير نظام الدولة، وكذلك التحريض علانية على كراهية النظام والازدراء به" في حين قالت هيئة الدفاع إن التحقيق معه شمل تهماً تعود للعام 2011!

فضلا عن ذلك، زعمت السلطات أن إبراهيم شريف خالف تعهداً وقّعه عقب إطلاق سراحه، الأمر الذي نفاه شريف تماماً، وزعمت السلطات أيضاً أن شريف دعا إلى استخدام العنف وأن لديه أجندة وتوجهات بالاستمرار في ذات "النشاط الإجرامي" لتكرار محاولة "إسقاط النظام" على حد تعبيرها.

بدورها أعربت واشنطن عن قلقها من إعادة اعتقال شريف، أما منظمة العفو فسّمت ذلك "سخافة"، واعتبرته إسكاتاً للأصوات المعارضة، وأطلقت نداء عاجلاً من أجله موضحة أنه يواجه تهماً تصل عقوبتها إلى 13 عاماً، كما توجهت زوجته في مقال بطلب مساعدة بريطانيا للإفراج عنه.

شريف كان قد قال في الكلمة التي ألقاها في 10 يوليو/تموز وأدخلته السجن مجدداً، إن الحكومة عدوة نفسها، "نحن نقول نحن لا نحرض الناس، الذي يحرض الناس ضد الحكومة هي الحكومة والاضطهاد والتهميش". كما أكد في 15 يوليو/تموز بأن مشروع ولي العهد ليس مشروع المعارضة، وأنه يريد أن يحقق بعض الإصلاحات، ويستوعب المخاطر على المدى البعيد، إلا أن هناك نمطاً معيناً تحكم به العائلة المالكة في البحرين تعودت عليه.

شريف أحيل إلى المحاكمة في 24 أغسطس/ آب 2015، حيث وجهت له النيابة العامة تهمة التحريض على السلطة باستخدام العنف والترويج لتغيير النظام الدستوري

القائم بالبلاد بالقوة، وقد عقدت عدة جلسات لمحاكمته كان آخرها في نوفمبر/ تشرين الثاني.

إبراهيم شريف اعتبر التهم التي وجهت له "تفتيشاً في الضمير ومحاكمة للنوايا"!

إبراهيم شريف في حوار شامل مع "مرآة البحرين": على جبهة التعذيب كانت تراودني أطراف الجبهة الشعبية وتاريخها وعبدالرحمن النعيمي

ساعة ونصف في غرفة إبراهيم شريف. قبل أيام كانت هذه أمنية مستحيلة. لكننا معه الآن، وجهاً لوجه نلقي عليه الأسئلة ونحاور. قياديّ "وعد" اليساري الملهم وسجين العنبر رقم "7" في سجن "جو" المركزي صار بإمكانه أن يتحدث خارج القيود.

في وقت ما من السنوات السابقة سعينا وكدنا أن نحظى بفرصة لإجراء حوار معه. نقول كدنا لأن الفرصة تبخرت فجأة مع تعديل فجائي أدخلته سلطات السجن على نظام الزيارة. لكن الآن، فليالي السجن الطويلة أصبحت من الماضي. على الأقل منذ يوم الجمعة 19 يونيو/ حزيران الحالي لغاية الآن.

أشياء كثيرة أردنا معرفتها: عن الأربع سنوات التي أمضاها في السجن. عن الرفقة التي جمعته مع قياديي الحركة الإسلامية الشيعية. عن نقاشاتهم وتقييمهم لإفrazات العام 2011. عن المرة الوحيدة التي بكى فيها. عن لقاء المحقق الدولي بسيوني في كافتيريا سجن "القرين". عن استقبال الشيخ علي سلمان أمين عام "الوفاق" داخل السجن. عن بيت عبدالوهاب حسين أمين عام "الوفاء" الذي اختار أن يكون أول مكان يزوره بعد خروجه. عن الكتب التي قرأها. عن الممكن في هذه الفترة. عن النظام ومستقبل التسوية معه. عن الأمل، وما إذا كان ثمة أمل. وعن الحل: ما هو الحل الآن بعد أن كرّرت سبحة الأيام. سنة في إثر سنة سال فيها الدم عبيطاً مثلما عُمّدت بالألم والجراح. وفي كل ذلك، كان إبراهيم شريف كريماً؛ بل كريماً جداً. أرى

العنان لذاكرته وراح ييوج بكل ما استلهمه من حكمة التجربة. انتهينا تقريباً لكن برنامجاً آخر كان في انتظار شريف. طلب من زوجته فريدة غلام الاتصال بعائلة أحد رفاقه في السجن الشيخ عبدالهادي المخوضر لزيارتهم في منزلهم. قالت ضاحكة "كنتُ سكرتيرته وهو في السجن وحتى حين خرج أصبحت سكرتيرته". فيما يلي مقتطفات من الحوار معه:

مرآة البحرين: كيف رأيت الناس بعد خمس سنوات؟

إبراهيم شريف: الناس معنوياتها عالية، نحن لسنا منقطعين عن العالم. كنا مجموعة من ثلاثة عشر سجيناً وتصلنا الأخبار. تصلنا الصحف الرسمية ما عدا "الوسط"، وعندما سألنا قالوا لنا "صحيفة فتنة". قلنا لهم وماذا عن "الوطن"؟ من يومها تم إيقاف "الوطن" أيضاً. نطلع يومياً على ثلاث صحف محلية بالإضافة إلى (GDN) الإنجليزية؛ نفرز فيها أحياناً ما لا نجده في الصحف الأخرى. بشكل عام كنّا نعرف الروح الموجودة بين الناس وتصلنا الأخبار.

كثير من الأخبار تصلنا من الموجودين خارج السجن عندما يتصلون بأهاليهم. "مرآة البحرين" كانت مصدراً هاماً للأخبار لدينا. وللأمانة كانت أهم مصدر للمعلومات بالنسبة لنا. من خلال عناوينها تستطيع أنت كسياسي أن تفهم ما يتضمنه الخبر لوحده. العناوين تستوعب الأحداث الموجودة بسقف عال، بينما سقف الصحف المحلية محدود حتى لو كانت مستقلة.

المرآة: هل لديك تفاؤل بحجم صمود الناس؟

شريف: هذه أطول انتفاضة في تاريخ البحرين. لم تحدث انتفاضة بهذا الطول وهذا الشكل، والناس حتى بعد القمع الشديد معنوياتهم عالية. أعتقد أنه من المهم تقييم المواضيع من هذه الزاوية. فالقوة الأمنية للنظام هائلة، مستمدة من قدرات مالية كبيرة والدعم الخليجي القوي. النظام الدولي في البداية اهتم بقضية البحرين، أما الآن فقد أصبحت البحرين موجودة على المستوى الحقوقي فقط فيما تراجع الضغط

الدولي. إن المستوى الحقوقي ليس له أهمية ما دام ليس لديك نضال في الداخل. الاهتمام الحقوقي يكون موجوداً ما دام هناك عشرات المناضلين يدخلون السجن باستمرار، وما دام هناك عشرات القصص الحقوقية كل شهر.

أنا متفائل جداً، لأن حاجز الخوف لم تستطع الدولة أن تبنيه من جديد، وأهم شيء بالنسبة للنضال الطويل، هو أن لا تتمكن الحكومة من أن ترجعك إلى المربع الأول الذي يكون فيه حاجز الخوف مرتفعاً. صحيح أن الناس الآن لا يستطيعون التظاهر بأعداد كبيرة نتيجة للاعتقالات، وصحيح أن وسائل التواصل الاجتماعي مقيدة للغاية ويتم استخدامها لإدانة الأشخاص، لكن هذا ظاهر الأمور، أما باطن الأمور فرفض الناس للتهميش والقمع ما يزال جيداً.

المرأة: هل هذه الأجواء تساعد المعارضة على أن تتمسك أكثر بالمطالب التي عرضتها في "وثيقة المنامة" أم أنها بحاجة إلى نوع من المراجعة لهذه المطالب؟ شريف: التغيير على الأرض لا يمكن أن يحدث بدون وجود موازين قوى. ما يحدث على الأرض هو الذي يحدد ما تستطيع أن تحققه في أية لحظة. المعارضة في أي بلد إذا استطاعت أن تحقق شيئاً جيداً ذا مغزى للمواطنين ولو بسقف أقل من الذي تطرحه، فإن عليها أن تسعى إليه، من دون أن تتنازل عن مطالب الشعب الأساسية. ليس من حق المعارضة أن تتنازل عن حقوق المواطنين. المعارضة إذا كانت مخولة من الناس، فهي مخولة في كيف تحصل للناس على حقوقها مع الوقت، لكن ليس لديها تفويض للتنازل عن الحقوق.

النقاط الموجودة في "وثيقة المنامة" هي نقاط الحد الأدنى التي يمكن أن تتلاقى عليها أغلبية قوى المعارضة. لدينا مطالب واضحة في "وثيقة المنامة"، وهي مطالب وطنية بامتياز وجمعت المعارضة تحت مظلة واحدة. لكن التفاوض يكون على الجداول الزمنية في تحقيقها. إن أي جداول بعيدة جداً تجهض عملية الحل، وأي

جداول قريية جداً لن تسمح لك موازين القوى بتحقيقها. لذلك أنت يجب أن يكون لديك التوازن بين هذين الشئين.

المعارضة في البحرين عميقة الجذور وليست نخبوية. لهذا لا يوجد انفصال بين المعارضة والنخبة. لم يعد الوضع القديم قائماً، بأنك إذا ضربت النخبة انتهت المعارضة في البحرين. الجذور عميقة جداً، وأعتقد أن أحد الأسباب الحقيقية لعمق الجذور هو عملية التهميش الواسعة التي تمت لطائفة من المواطنين خلال الخمسة وثلاثين سنة الماضية، منذ بداية الثمانينات إلى الآن. إن هذا يجعل المواطن ليس لديه خيار آخر إلا أن يكون معارضاً. الحكومة لم تترك خياراً آخر للمواطنين المهمشين. تستطيع الحكومة أن تقول سأعتقل قيادات المعارضة، وبعدها تقول سأعتقل صف النشطاء المحركين في الشارع، ثم تعتقل الشباب الأقل من ثمانية عشر سنة، لكن تبقى المعارضة قوية وموجودة.

لدينا ثلاثة آلاف معتقل، أي بمعدل معتقل لكل مائة ذكر في البحرين. لا يوجد في العالم مثل هذا العدد من المعتقلين مقارنة مع عدد السكان. وهذا يثبت أن المجتمع ولأد للمعارضة. صفوف المعارضة دائماً عريضة. حتى الناس عندما لا تستطيع أن تناضل كما فعلت في 2011 على سبيل المثال، فهي لا تحتاج إلى أكثر من هبة ريح تبعثر الرماد وينكشف الجمر المشتعل. لذلك السلطة ليس لديها خيار غير أن تصل إلى اتفاق على المدى البعيد.

المرآة: هل تعتقد أن البحرينيين يمكن أن يحققوا جزءاً كبيراً من أحلامهم من خلال هذه الانتفاضة؟

شريف: مع الاستمرار ممكن، لكن لا ننسى أن الحكومة خلال ثلاثة عقود حققت إنجازاً كبيراً في قضية الشرخ الطائفي، لا يمكننا إنكار هذا. استطاعت أن تقسم المجتمع إلى مجتمعين. واحدة من إخفاقات المعارضة أنها لم تستطع حتى الآن أن

تبني جسوراً مع الشق الآخر من المجتمع ومن لديهم مخاوف. بعض المخاوف مبالغ فيها للغاية وغير صحيحة، لكن بعض المخاوف صحيحة. والمعارضة حتى الآن أخفقت في أن تتواصل مع الآخر، أن تبني هذا الجسر مع الآخرين. هذه الهوة تغذيها مع الأسف النزاعات الإقليمية، كل نزاع إقليمي ينعكس علينا سلباً. ينبغي ألا يتصور أحد بأن انتصار أي طرف على طرف آخر سيفيدنا. مع كل انتصار لأي طرف ضد الآخر لدينا أزمة تشتعل. الحلول السلمية في أي من الدول التي تشتعل فيها الحروب تساعد وضعنا. نحن بلد صغير موجود في إقليم ممتلئ بالحرائق.

المرآة: قلت إن وثيقة المنامة هي ما ستحملة للتوفيق بين التيارات المختلفة للمعارضة. هل عملت على ذلك أثناء وجودك أربع سنوات في السجن؟
شريف: أعتقد أن ما نجحنا فيه هو أن كل واحد صار يفهم الآخر بشكل جيد. هناك البعض في داخل السجن يعتقد أن "وثيقة المنامة" هي أفضل ما أخرجته المعارضة حتى الآن، وهناك من يعتقد أنها جيدة لكن لا تصل إلى حد المطالب التي ينادي بها، نحن نحترم بعضنا البعض. أنا أحترم من يدعو إلى نظام الجمهورية. 90 في المائة من دول العالم نظامها جمهوري، وهذا مطلب غير شاذ ومن حق الناس أن يختاروا نظامهم.

المختلفون معنا في السقف أيضاً يحترمون أن إبراهيم شريف أو شيخ علي طالبون بملكية دستورية. أنا أفهم ما يقولونه بأنه لو كانت الملكية الدستورية متاحة لما رفضناها. لقد أعطيت السلطة فرصة عشر سنوات لكي تطبق الملكية الدستورية ولم تفعل. لذلك اتجه الناس إلى المطالبة بإنهاء النظام وفتح صفحة جديدة مختلفة عن الصفحات السابقة، بعيداً عن "الحمل الكاذب" المتكرر في موضوع الإصلاح.

أنا أفهم وجهة النظر هذه، في المقابل أنا أطرح وجهة نظر أخرى، بأنك لا تستطيع

أن تقفز هذه القفزة الشاسعة في تغيير النظام بدون أن تدخل حرباً أهلية، أو انشقاقات كبيرة في المجتمع نحن نعيشها أصلاً. لذلك أرى الموضوع من ناحية الكلف، أنا لا أرى فرقاً كبيراً بين النظام الجمهوري أو الدستوري، هذه قضية شكلية، لكن أنظر إلى الكلف. إن أي حل ليس به شكل من أشكال التوافق بين السلطة والمعارضة، فذلك معناه أنه لن يكون هناك توافق بين الطوائف، هذه حقيقة. وإذا لا يوجد هذا التوافق فمعناه أن طرفاً سيفرض رأيه على الطرف الآخر. وهذا سينتج عنه إما انتفاضة مستمرة كما هي الآن، أو حرباً أهلية وهو الوضع الأسوأ. الخياران سيئان ولا نستطيع الاستمرار فيهما. السلطة مخطئة إذا استمرت أكثر. الحل الأمني يخنق أنفاس الناس، هو يضيق عليهم مساحات الحرية فقط، لكن الناس دائماً تجد لها منافذ تتحرك من خلالها.

نحن الثلاثة عشر شخصاً في داخل السجن، يفهم كل منا الآخر. وجود شيخ علي الآن داخل السجن مفيد من جهة أن يسمع الإخوة ما حدث خلال الأربع سنوات الماضية. إبراهيم شريف كان معهم ليخبرهم ما تم قبل هذا التاريخ من لقاءات ومفاوضات مع الوفود الحكومية وغيرها. والآن الشيخ علي سلمان هو أفضل من يخبرهم عن ما دار بعد 2011.

المرأة: حاولت السلطة ضرب "وثيقة المنامة" من خلال "وثيقة الأعيان"، واستبدال التمثيل السياسي للقوى السياسية المعارضة بتمثيل الأعيان. كيف يستطيع إبراهيم شريف أن يصيغ صوت "وثيقة المنامة" التي خفت صوتها في ظل هذه التحديات؟ شريف: دوري هو جزء من دور المعارضة. الأعيان تجربة اتبعت في السابق، حتى في التسعينات استخدموا الأعيان كوساطات لإخراج معتقلين، النظام عندما يكون لديه مشروع سياسي يعرف من أين يدخل بيت المعارضة، يدخل من الباب. الأعيان ليسوا باباً ولا نافذة للمعارضة. وكما ذكرت فإن المعارضة متجذرة في المجتمع بحيث أنه لا يمكن لأي طرف أن يدخل بيت المعارضة (الشعب) عن طريق الأعيان. حتى النواب،

بدون وجود منافسين، لم يستطيعوا أن يحصلوا حتى على 10 في المائة من أصوات نواب المعارضة. ليس لديهم أي ثقل حقيقي في المجتمع.

الحماقة الموجودة عند السلطة أنها لم تعط للمعارضة شيئاً يجعلها تنقسم. لو كانت الحكومة ذكية لكان من الممكن أن تقسم المعارضة وتستفيد من هذا التقسيم. بحيث تطرح سقفاً مقبولاً عند البعض وغير مقبول عند البعض الآخر فتستطيع أن تفصل بعض المعارضة عن بعضها الآخر. لكن النظام مع الأسف، وربما هذا ناشيء من تعدد مصادر القرار في النظام، لم يستطع أن يقدم شيئاً مقبولاً حتى لجزء من المعارضة.

المرأة: هناك من ييدي تخوفاً من إضعاف التحالف بين "وعد" و"الوفاق" وتمكن بعض الليبراليين المقربين من السلطة من إقناع المعارضة أو بعض أطرافها بسقف أقل من "وثيقة المنامة". ما رأيك في هذه المخاوف؟

شريف: أعتقد بأنه لا يوجد سقف أقل من "وثيقة المنامة". لقد طرحت الوثيقة المبادئ الأساسية التي تعمل عليها المعارضة، وهي المطالب الأساسية الموجودة.

إن وجود سقف أقل من "وثيقة المنامة" يستلزم أن يكون هناك جناح في "وعد" يتبنى هذه الفكرة. وعلى حد علمي هذا غير موجود. قد يكون هناك أفراد؛ لكن لا يوجد جناح يمكن أن يتم اختراق "وعد" من خلاله.

"وعد" من التنظيمات القليلة التي تحتوي على أعضاء من الطائفتين ولم يحصل انشقاق فيها على أساس طائفي. ما كان يقلقني داخل السجن أنني كنت قد شهدت انقساماً طائفيّاً في المجتمع قبل أن أسجن، وكنت أخشى أن هذا الانقسام ينعكس علينا. أنا أتواجد ضمن مجتمع سني في نهاية المطاف، وعندما كنت أذهب إلى المجتمع السني في شهر مارس/ آذار 2011 بالذات كنت أرى الحصار الذي تتعرض له المعارضة. المخاوف الكبيرة الموجودة في الوسط السني والشكوك تجاه المعارضة

كبيرة. هذا أدى إلى ضغط اجتماعي مخيف. كانت السنة الأولى هي الخطيرة، وما دمنا مررنا منها فلن يحدث انشقاق على أساس طائفي. التنظيم تماسك.

المرأة: هل هذا التماسك يشمل السقف السياسي أيضاً؟

شريف: في السقف السياسي لا يوجد هناك خلاف على ما هو مطروح في "وثيقة المنامة". الاختلاف في ما هو ممكن تحقيقه من وثيقة المنامة انطلاقاً من ديناميكية للتغيير. عندما نقول للسلطة إن هذه "وثيقة المنامة"، فإما أن تحققوها اليوم بالكامل أو لا تحققوها، هذا ليس عملاً سياسياً. العمل السياسي أن ما تطلبه يمكن تحقيقه دون أن يجهض المشروع الأساسي في "وثيقة المنامة". بمعنى أن ما يمكن تحقيقه الآن سيكون أقل من "وثيقة المنامة"، لكن سيطلق ديناميكيات تغيير للوصول إلى الأهداف الموجودة فيها. إذا لم يتمكن الحل من إطلاق هذه الديناميكيات سيكون هدنة وليس حلاً.

الهدنة بين المعارضة والنظام ممكنة، بمعنى تبريد الأجواء. نحن نحتاج فترة من الزمن تستغرق أشهراً يبني فيها الطرفان ثقة بينهما. وهذه الثقة تعتمد في الجانب الأساسي على إطلاق سراح المعتقلين السياسيين بدءاً من القيادات وحتى آخر معتقل. مقابل تهدئة من قبل المعارضة، تتلوها عملية مفاوضات حقيقية تشمل جميع أطراف المعارضة وليست الجمعيات فقط.

المرأة: هل تفكر في طرح هذا المشروع الآن؟

شريف: ما أقوله ليس جديداً في العمل السياسي، وقد يكون مطروحاً الآن. أحياناً لا تستطيع أن تصل إلى حل سياسي لأن الأجواء في البلد محمومة. الثقة غير موجودة بين الأطراف. إذا كنا لا نستطيع أن نصل إلى تحقيق "وثيقة المنامة"، يجب أن نبني جسراً كي نصل. الجسر هو إطلاق عملية مصالحة وطنية، تبدأ بقضايا محددة وعلى فترة زمنية. الجسر الذي نحتاجه لكي نصل إلى المصالحة هو أن نبني الثقة. وبناء

الثقة لا يتطلب أن يكون لديك اتفاق سياسي شامل، إنما يتطلب أن تكون لديك تهدئة من الطرفين. كل طرف يقدم تنازلاً. التنازل الذي على الحكومة تقديمه هو سحب كل التعزيزات الأمنية الموجودة في القرى وكل الحصار الموجود وإطلاق سراح كل المعتقلين.

هناك وجهة نظر أنا أحترمها وأنفهمها جداً، وهي موجودة داخل السجن، أن القيادات يجب أن لا تأخذ قرارها وهي في السجن. فالسجين قد يتعرض إلى ضغط بحيث يقدم تنازلات يفترض أن لا يقدمها. لهذا أنا أعتقد أن وجهة النظر هذه يجب أن تكون محترمة.

المرأة: هل هناك صفقة تم عرضها على إبراهيم شريف داخل السجن؟

شريف: لا إبراهيم شريف ولا أي أحد من الموجودين معي في ذات السجن. نحن نمزح فيما بيننا أحياناً ونتوقع أن السلطة ستأتي لتعرض علينا شيئاً ما، لكن ذلك لم يحدث. الحكومة خلال أربع سنوات قامت بعزلنا.

تم عزلنا في سجن رقم 6 ثم رقم 7. لماذا يعزلونا؟ هناك سببان محتملان في العادة؛ إما أننا وباء سياسي والمطلوب بالأ نكون قريبين من أي سجين. إذ يمكن أن نكون عامل تعبئة أو تحريض أو أي شيء آخر. وإما أن الحكومة تحتاج لأن نكون في مكان واحد بحيث يكون ذلك أسهل لها في التفاوض، ونكون معزولين عن الآخرين لكي لا تخرج أخبار المفاوضات. الهدف الأول تم تحقيقه "العزلة عن الآخرين"، أما الهدف الثاني فلم نر منه شيئاً على مدى السنوات الأربع.

المرأة: أهم الشخصيات التي زارتكم في السجن هو رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود شريف بسيوني. كيف كانت لقاءاتكم مع بسيوني وكيف رأيتم أداء اللجنة؟
شريف: كانت المخاوف كبيرة لأننا لم نكن نعرف بسيوني، لكن عندما وضعوا السير نايجل رودلي، وهو ذو سمعة جيدة ومعروف خفف حدة المخاوف. وهي بالمناسبة

تشبه مخاوف الجمعيات في الخارج. بعد اللقاء خرجنا بانطباع جيد عن اللجنة فيما عدا أحدهم وضع جميعنا عليه علامة استفهام. شعرنا براحة في لقائنا مع بسيوني وكنا صريحين جداً، وقيل لنا من قبل بسيوني نفسه، ومن قبل رئيس فريق المحققين في اللجنة خالد محيي الدين، بأن الإخوة الذين طالبوا بالنظام الجمهوري هذا حق مشروع لهم، وأنه يندرج في إطار حرية الرأي، وفي أي مكان في العالم ليس عليه أية عقوبة. قالها بالكلام الواضح والصريح.

جلسنا معه جلسة واحدة قرابة ساعة كاملة كنا حينها في كافتريا سجن القرين. أما بخصوص التقرير النهائي للجنة بسيوني، فإن أحسن توصيف له هو "أقل مما نريد أكثر مما توقعنا".

الأغلبية أعطوه علامات بين جيد وجيد جداً. يقدم التقرير لأول مرة في تاريخ البحرين ثلاث روايات حول حدث تاريخي هناك خلاف عليه. هناك رواية المعارضة، رواية الحكومة، ورواية الطرف الثالث. يمكن أن نشير إلى رواية خاطئة بعض الشيء في رواية السلمانية، رواية خاطئة في موضوع جامعة البحرين. دور قوة الدفاع حاولوا تجنبه. لكن نحن نتكلم عن الصياغة العامة والنتائج العامة وبالذات في النتائج النهائية والتوصيات، وإن كانت افتقدت لآليات متابعة تنفيذ التوصيات. الآليات تركت محلية، وبالتالي الحكومة استطاعت أن تلتف عليها.

المرأة: لماذا اختار إبراهيم شريف زيارة عائلة أمين عام "الوفاء" عبد الوهاب حسين كأول خطوة بعد خروجه من السجن ومن ثمة بقية عوائل الرموز المعتقلين؟
شريف: عوائل كل الرموز على القائمة لدي. عبد الوهاب حسين علاقتي به خاصة جداً. كان لدي معه خلال الثلاث سنوات الماضية برنامج مشي ساعة كاملة. يعني هذا أن لدينا 365 ساعة في العام كنا فيها معاً بشكل خاص. لكن علاقتي به قوية قبل 2011. كنت جسراً بين الجمعيات وبينه.

في أول تظاهرة خرجت في يوم 14 فبراير/ شباط 2011، بعد صلاة الفجر في نويدرات وتم ضربها من قبل الأمن، كنت أول واحد من المعارضة يزوره في بيته للاطمئنان عليه. وطيلة فترة الانتفاضة كنت حلقة الوصل بين الجمعيات وتيار الممانعة، أو بالأحرى بين الجمعيات وبين عبدالوهاب حسين بالدرجة الأولى. العلاقة توطدت به أكثر داخل السجن.

أحد الأمور التي أنا ملتزم بأن أكرس وقتي لها هي قضية المعتقلين، وهذه هي الحلقة الواسعة، وداخلها حلقة أضيق هي قضية المعتقلين الذين كانوا معي طوال مدة أربع سنوات وربيع. نعم الرفقاء في السجن. فإضافة إلى الالتزام العام بالقضية العامة، يوجد لدي التزام عاطفي ونفسي تجاههم.

هؤلاء أصدقائي ورفقائي وعائلتي خلال أربع سنوات وربيع. أنا عشت مع الأخوة أكثر مما عشت مع أي واحد في حياتي غير زوجتي وأولادي وأهلي عندما كنت صغيراً. من الجامعة حتى الآن لم أعش مع مجموعة من الناس أقضي معهم طوال وقتي، نأكل معاً، ننام معاً، نُضرب معاً، نهان معاً، نُشتم معاً، نحاكم معاً، نوضع جميعنا في قضية واحدة ونحن لا علاقة تنظيمية بيننا. نتهم جميعنا بتهمة واحدة، وننال جميعنا أحكاماً بين 5 سنوات إلى 25 سنة، ونعاني جميعنا في السجن، ونقوم معاً بتنفيذ اضرابات.

حاولنا أن نجعل السجن استمراراً للنضال في الخارج، هو ليس محل تمضية الوقت، جزء من نضالك أن تستمر في عملية الاحتجاج.

المرأة: كيف مارستم احتجاجاتكم داخل السجن؟

شريف: أصدرنا مواقف وبيانات وكنا على تواصل مع المنظمات الحقوقية والمنظمات التي كانت تدخل البحرين. استمر ذلك لآخر شهر مارس/ آذار وأبريل/ نيسان الماضيين فترة ما أطلقنا عليه "السلامة الوطنية المصغرة" مع نشوب أحداث سجن جو. قمع شديد في السجن، السجن الوحيد الذي لم يصله الضرب هو سجن رقم 7 الذي كنا

نتواجد فيه؛ إذ كنا معزولين أصلاً. كنا نسمع تأوهات السجناء الآخرين ومعاناتهم، ولكن لا نراهم.

المرأة: ما سر النبذة الإيجابية في حديثك عن المجموعة التي قضيت معها أربع سنوات كاملة رغم الاختلاف الفكري. عادة في السجن تنشأ الخلافات في حين أنك تتحدث بإيجابية كبيرة عن رفقاء السجن؟

شريف: يجب أن تعرف أن متوسط العمر لدينا هو في الخمسينات، ليس بيننا صغار في السن متحمسون أو متعصبون. الخلاف الذي يمكن أن يحدث بيننا هو الاحتداد في النقاش فقط. وبناء عليه يحدث سوء فهم فقط بدون تطاول من أي طرف على الآخر. أي سوء فهم يمكن حله بسهولة. عامل السن له دور، النضج السياسي له دور، الجميع يعرف تبعات الخلافات على العمل السياسي، وليس فقط على العلاقات. العدد أيضاً مهم. سكنت في فترة الدراسة الجامعية مع طلبة أقرب لي أيديولوجياً لكن كانت خلافاتنا أكثر بكثير من خلافاتنا وسط هذه المجموعة. رغم الخلافات الأيديولوجية، خصوصاً بالنسبة لي، إلا أنني كنت أتناول معهم بالطرح كثيراً من القضايا الجدلية خاصة ما يتعلق بالتيار الإسلامي.

المرأة: تحدثت عن أجنحة السلطة وأن هناك جناحاً يريد الإصلاح لكنه ضعيف. هل يمكن التوسع في هذه النقطة؟

شريف: كنت جزءاً من المفاوضات التي تمت في 2011، والتقيت مع الشيخ علي سلمان بمساعد وزير الخارجية الأمريكي آنذاك جيفري فيلتمان وآخرين. كان هناك طرف في السلطة ممثلاً في ولي العهد يريد أن يصل إلى حل سياسي إلى الأزمة، وكان هناك أطراف أخرى داخل السلطة وجدت فرصة في بناء رصيدها الذي تآكل خلال العشر سنوات الأخيرة لغاية 2011 من خلال اتخاذ موقف متطرف، أعني بالرصيد هنا موقع الأطراف التي لا تريد الوصول لحل سياسي داخل الأسرة الحاكمة ومستوى القبول لها في بعض الأوساط الشعبية المحدودة.

كنا نتحدث منذ 2001 عن الحرس القديم والحرس الجديد. الحرس الجديد تمكن من كنس الحرس القديم، لكن الحرس الجديد نفسه قد تحول مع الوقت إلى حرس قديم.

الصراع تجدد في 2011، فالجماعات التي رُكنت قبل هذا التاريخ بدأت تخرج من جديد، وكان لها دور كبير جداً في إحباط التوصل إلى تسوية. هذا لا يعني أن الطرف الآخر في النظام السياسي كان مستعداً لتقديم تنازلات واسعة، أنا أعتقد بأن الطرف الآخر أيضاً لم يكن مستعداً لتقديم تنازلات تصل إلى إطلاق الديناميكية التي تحدثنا عنها. إن كل ما استلمناه من السلطة في تلك الفترة هي عناوين عامة بأنها مستعدة أن تناقش موضوعاً ما، لكن لا يوجد عرض محدد لهذه الموضوعات.

برأيي مثلاً إن تغيير منصب رئيس الوزراء لا يحل مشكلة، لأن تغيير رئيس الوزراء هو تغيير شكلي. عندما تغير تركيبة النظام السياسي يجب أن تغير الوجوه القديمة المسؤولة عن الحقبة السابقة وتأتي بوجوه جديدة. فتغيير رئيس الوزراء سيكون تحصيل حاصل. لم نرد أن تتحول مطالبنا إلى تغيير رئيس الوزراء. نحن نتحدث عن انتخاب رئيس وزراء. إذا تمت الموافقة على مبدأ انتخاب رئيس الوزراء نتحدث بعدها عن مواعيد ونتحدث عن فترة انتقالية. شهرين أو أربعة أشهر ليست مشكلة مادام تم الاتفاق على المبدأ.

المبدأ الأول هو الانتخاب. القضية الثانية هي المواعيد. الثالثة هي الشكليات الصغيرة. هذه هي الديناميكية التي أتحدث عنها. لا بد أن يكون هناك من يتحمل ما حدث في 17 فبراير / شباط 2011 منذ الهجوم على دوار اللؤلؤة في المرة الأولى. ليس من المعقول تستمر نفس الحكومة ويتم تحميل المسؤولية لموظفين صغار في وزارة الداخلية.

المرأة: هل ترى أن الجمعيات أخطأت في التعامل مع مبادرة ولي العهد؟

شريف: ما شهدته شخصياً هو أنه لم تكن هناك خطة واضحة المعالم من الحكومة. الحكم قَدَم رؤوس أقلام هي أقرب لعناوين مفاوضات منها إلى تنازلات محددة. يقول مثلاً: تعديل الدوائر الانتخابية بما يمكن أن يكون أكثر عدالة. ماذا أفعل في هذا العنوان؟ أين أصرف هذا الشيء؟ فلتأت لي بمؤسسة دولية هي التي تحدد إذا كان هذا الشيك يمكن أن يصرف أو لا. وإذا اتضح أنه لا يمكن صرف هذا الشيك، يجب أن يكون لدي مؤسسة دولية أستطيع أن أشتكي فيها بأنه قد تم إعطائي شيكاً بدون رصيد.

المرأة: حدثنا عن ليلة اعتقالك وكيف تستذكر الآن هذه اللحظات؟

شريف: كنت متوقعاً الاعتقال. كان لدي توقع بأن موازين القوى ستُضرب. كانت لي محاضرة في الدوار قبل أيام من اعتقالي وتحديداً في 3 مارس 2011. تكلمت أن السقف العالي لن يوصلنا إلى مكان. وحددت الأسباب: مجتمع منقسم طائفيًا، دعم إقليمي غير محدود للنظام وقوة عسكرية هائلة لنظام غير مفكك. نحن لسنا في مصر، حيث القوة العسكرية انفصلت عن السلطة. هنا المؤسسة العسكرية جزء من السلطة. العائلة هي التي تمسك المؤسسة العسكرية. لقد أعطيت أسباباً لضرب الحركة وكانت الأمور واضحة جداً بالنسبة لي. كنت أعلم بأننا سنعتقل وسيكون هناك ضحايا وشهداء. لكن في المقابل لم تكن لدينا خيارات، لم يكن ممكناً التراجع عن الموضوع. الناس مقدمة على التضحية ونحن أمام عمل سياسي، إذا كانت الناس مقدمة على التضحية يجب أن تمضي للأخير وتأمل الأفضل في هذا الموضوع. الأفضل ليس بالضرورة سيأتي في يوم الضربة. يوم الضربة سيكون أسوأ أيامك. لكنه سيأتي بعد ذلك، وهذا كان الرهان الموجود. وأعتقد أن جزءاً من المعارضة كان مستوعباً لذلك. لم يكن لدينا أي شك، خصوصاً نحن الجمعيات السياسية.

ربما الآخرين كان لديهم أن النظام ساقط، لكن هذا لم يكن مطروحاً عند الجمعيات ولم أسمع منه أحد. سمعته في تيار الممانعة منذ ذلك الوقت، وحاولت إقناعهم

قدر الإمكان بأن ما يفكرون فيه خاطيء. وأن الخيارات الممكنة هي الموجودة على الأرض. النظام ليس ساقطاً. النظام في الأسرة متماسك. الخلافات بينهم هي في كيف يقمعون المعارضة لا في شيء آخر. النظام الإقليمي داعم للنظام المحلي لأقصى درجة، وهو الأمر الذي يمكنه من الذهاب إلى أقصى درجة في قمعنا. الضغوطات الدولية ليست كافية لتغيير الموازين. لم يكن هناك نظام إقليمي داعم. كان بالإمكان تقديم تنازلات كبيرة في البحرين من قبل السلطة، لأنها لا تستطيع أن تتحمل ضغطاً بهذا الحجم لوحدها. لكن البحرين مع دول الخليج تستطيع أن تتحمل. وهذا التحليل أثبت صحته في نهاية الأمر.

كنت أتوقع الاعتقال، لم أخبر أم شريف بتوقعي هذا كي لا أتسبب لها بالإحباط لكنني كنت مهيناً. ما لم أتوقعه هو التهمة التي وجهت لي. أن تركب لي تهمة بأنني دعيت لإقامة نظام جمهوري إسلامي، وأنني من أتباع الولي الفقيه، ومثل هذه الخزعبلات. بعد أربعة وخمسين يوماً من الاعتقال والتعذيب أروني لائحة الاتهام في السجن. كنا أربعة معتقلين في زنازين انفرادية. كانت زنازيننا مخصصة للعزل الانفرادي وهي مغلقة من كل الجهات ما عدا باب فيها مغلق على الدوام. لم يكن بوسعنا رؤية أحد. الآخرون لم تكن زنازينهم مخصصة للعزل لكنهم وضعوا فيها منفردين. مطلوب منك ألا تتكلم مع أي أحد. حتى الجدار إذا تكلمت معه تُضرب. حتى إذا أقيمت الصلاة بصوت مسموع تُضرب. إذا أردت الصيام تطوعاً تُضرب.

عندما جاؤوني فجر يوم 17 مارس/ آذار 2011 دقوا جرس الباب. قالوا لي نريدك، لم أفتح الباب. كنت حينها قد أخذت جولة أستطلع فيها الخارج بعد أن تمّ ضرب الدوار وقد عدت متأخراً. قبلها بليلة تم حرق جمعية "وعد" أيضاً. نزلت وكانت معي أم شريف. قال لي ضابط: افتح الباب. قلت له: لا أفتح، هل لديك أمر قبض؟ قال: سلامة وطنية ليست هناك حاجة لأمر قبض. في المحكمة لم يقولوا هذا، بل قالوا

كان لدينا أمر قبض عليه. فتحنا الباب، كان المثلثون قد قفزوا من السور ودخلوا البيت وتم اعتقاله. تم أخذي إلى سافرة.

من القصص الطريفة أنه تم أخذي إلى الفحص الطبي فضحكت. سألي الضابط لما تضحك؟ فقلت له: لأن الجماعة الذين قمتهم باعتقالهم في أغسطس/ آب الماضي مثل الدكتور عبد الجليل السنكيس قالوا لي إنه قبل التعذيب يتم أخذك إلى فحص طبي. فضحك الضابط وقال: لا يا إبراهيم أنت لن يصيبك تعذيب. لم نكمل ربع ساعة حتى بدأ التعذيب. في البداية كان خفيفاً، دفعا بالأيدي وسبا ولعنا مع التصوير، ثم تصاعد التعذيب في السجن.

المرأة: ما هي أصعب اللحظات التي قضيتها في السجن؟

شريف: الأيام الأولى في التعذيب كانت صعبة، لكن بعد أشهر أصبحت الأمور سهلة. التعذيب صعب، الإهانة صعبة، لكن ما يزيد صعوبتها أنه ليس لديك أحد تشكو له أو تشاركه همك. ممنوع علينا أن نكلم أحداً الآخر. بعض اللحظات كنا نعرف أن الحرس لا يكونون موجودين فنحاول استغلالها، ومع هذا اكتشفونا ذات مرة. نتكلم بصوت منخفض بالكاد يسمعك من يجاور زنانتك. كنت أنا في الوسط، على يميني الشيخ عبد الهادي المخوضر، وعلى يساري المعتقل الحر الصميخ، وفي الطرف الآخر الدكتور عبد الجليل السنكيس. كان السنكيس يتكلم بصوت منخفض جداً كي لا يسمعه في الخارج لأنه الأقرب إلى الخارج. كنت بالكاد أميز ما يقول. وكان الحر كل حين يسأل: "مخوضر.. ويش يقول أبو حسين؟" فكنا نضحك.

هذه اللحظات التي كنا نتكلم فيها لمدة دقيقة أو دقيقتين كانت تعمل فينا عمل الشاحن للبطارية. في هذا الوضع تكفي دقيقة أو دقيقتين لكي ترفع معنويات الجماعة. تشعر أنك لست وحدك وأن هناك من يشاركك وضعك وهمك. أحياناً ترفع معنوياتك عندما تسمع أحدهم يصلي وهو يرفع صوته قبل سورة

الفاتحة. "بسم الله الرحمن الرحيم" كانت تشعنا بالحياة. كان ممنوعاً أن يخرج أي أحد صوتاً حتى في الصلاة.

كان الشيخ عبد الجليل المقداد فرض الأمر الواقع وتعودوا عليه، هو من عادته في الصلاة أن تسمع صوته، فكنا في هذه اللحظات نسمع صوت سجين فنشعر بالراحة.

كانت هناك نوبات عمل بعينها نعرف بأنها الأسوأ في الضرب والإهانة والبذاءة. لقد سمعت منهم أكثر الكلمات بذاءة التي لم أسمعها في حياتي قط. أصعب شيء في السجن الحبس الانفرادي.

المرأة: ما هي أهم الكتب التي قرأتها في السجن؟

شريف: من أوائل الكتب التي دخلت "مذكرات مانديلا" باللغة الإنجليزية، بعدها وصلتنني بالعربية لكي أسلمها الأخوة فقرأوها. أول كتاب قرأته في السجن كان عبارة عن رواية عن تجربة "سجن تزامامارت" في المغرب خلال عهد الملك السابق الحسن الثاني. تصور أن هذا الكتاب تقرأه في الوضع الطبيعي خارج السجن سوف يشعرك بالغم، لكنه في داخل السجن جعلنا نشعر أن ما نعيشه هو لا شيء بالنسبة لما عاشه آخرون. هؤلاء تم دفنهم وهم أحياء. لقد كانت هذه القراءات ملهمة ومسكنة. جزء منها كان ملهماً عاطفياً كما كانت مذكرات مانديلا.

لقد تكونت عندي مكتبة مدنية، وكان عند الإخوة مكتبة دينية. كونا مكتبة جيدة للسجن. خصوصاً أن السجن يجب أن يحتوي مكتبة، ولم يكن لدينا مكتبة لأننا معزولون عن الآخرين. طلبنا في 2011 إنشاء مكتبة خاصة لنا، وكانت تلك إحدى مكتسبات فترة لجنة بيسيوني؛ حيث سمح بها لنا في نهاية نوفمبر/ تشرين الثاني بعد أيام من صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق. كان الوضع السياسي حينها يأخذ شكل الانفراج. وقد حاولنا كسب بعض الحقوق في تلك الفترة والحفاظ عليها.

المرأة: هل استثمرتم فترة السجن في التعلم أو التدريب؟

شريف: في سجن القرين عملنا برنامجاً غنياً يمتد من ساعات الصباح إلى المساء، كل واحد في مجال تخصصه. عبد الهادي الخواجة قدّم لنا دورة في حقوق الإنسان. أنا قدمت دورة في إدارة الشؤون المالية، كيف تستثمر وأنواع الأسهم وأنواع السندات. الشيخ سعيد النوري أعطانا دروساً في اللغة الفارسية. كما أنشأ الشيخ عبد الجليل المقداد حوزة علمية، ربما هي الأولى من نوعها في العالم أن تكون هناك حوزة دينية في السجن. طبعاً أنا لم أكن مشاركاً في الحوزة، حضرت على نحو الاستماع عدداً من الدروس فقط في البداية. كان يدرسهم بحث الخارج. هذا الرجل من أكثر شيوخ الدين تواضعاً وهو رجل محبوب، يصادقك ولو اختلف معك في الرأي ويخبرك باختلافه معك. وهو الوحيد الذي كان معي في كل مراحل سجنني ورفيق غرفتي. وبشكل عام، كل الأخوة رائعون. وكل ما يمكن أن أفعله بشأن قضيتهم سأكون مقصراً في حقهم.

للأمانة كنت الوحيد بينهم الذي أنتمي لتيار مختلف، لكنني وجدت نفسي بين أهلي وأحبائي. الخلافات التي تحدث في لحظة نقاش ما، إذا وجدنا بعد النقاش أنه ما تزال هناك أي بوادر للتوتر نتعانق، وينتهي الموضوع.

المرأة: هل هناك لحظة بكيت فيها؟

شريف: نعم بكيت لحظة إصدار بيان جمعية "وعد" للاعتذار من الجيش في يونيو/حزيران 2011. كان مؤلماً جداً. وصلني الخبر عن هذا البيان عن طريق الدكتور عبد الخالق العريبي، كنت ذاهباً إلى محكمة السلامة الوطنية، وكانوا قد أحضروا الأطباء أيضاً، التقاني العريبي وقال لي: صار انقلاب في "وعد". كان قبلها قيل لي كلام، لكن لم أسمع به هذا الشكل. تم إيصال الكلام لي بطريقة مخففة بحيث أنني لم أفهمه حتى. لم أستوعب الموضوع مباشرة بقيت مشككاً في البداية حتى تأكدت. أصبت بخجل شديد وبكيت. كانت هذه هي اللحظة الوحيدة التي بكيت فيها داخل السجن.

المرأة: كيف كانت ردة فعلك تجاه الجمعية بعدها؟

شريف: في العمل السياسي الخطأ وارد. من لا يرتكب خطأ غير موجود في وسطنا. أنا أعرف الأسباب، وهي ليست مبرراً كافياً بالنسبة لي. لكن أستطيع أن أفهم الضغوطات الموجودة في فترة السلامة الوطنية. بالنسبة لي انتهى الموضوع عندما تدارك الأخوة الخطأ. وربما تكون هذه من الدروس الضرورية التي يجب أن يمر فيها الناس لكي يتعلموا. لدي تجربة أنني لم أمر بسقطة كبيرة في حياتي إلا وخرجت منها أكبر. هناك عناية إلهية موجودة للإنسان الذي يثابر.

هناك لحظات في السجن يشعر فيها الإنسان بالضعف الشديد، خاصة لحظات التعذيب. لكن حجم الأمانة التي يشعر بها الإنسان على عاتقه ترغمه على ألا يضعف. فأنا لم أكن أمثل نفسي، لو كنت أمثل نفسي فقط لكان ممكناً أن أسمح لنفسي بالضعف، أنا أمين عام جمعية، وليست أي جمعية، هي الجبهة الشعبية، هي عبد الرحمن النعيمي، لا تستطيع أن تسمح لنفسك بالضعف. لن يكون لك بعدها شرف. الإنسان ليس لديه شيء بعد شرفه. تقول لنفسك لن يبقى لي وجه أقابل به الناس إذا أنا ضعفت.

المرأة: كيف رأيت شيخ علي سلمان في أول لقاء بينكم بعد كل هذه المدة؟

شريف: والله إنه عظيم شيخ علي. شيخ علي متقدم على الجميع في التيار الإسلامي من ناحية انفتاحه على الآخر، سواء بالنسبة للمشايخ أو الأفندية. هناك الكثير من الأشخاص في التيار الإسلامي متميزون في أمور كثيرة، لكن فيما يتعلق بفهم سلمان لموضوع كيف تتعامل المعارضة الشيعية مع المكوّن السنّي، وفي فهمه لما هو ممكن أن ينجز، وفي فهمه لنتائج عدم مراعاة المكوّن الآخر والحساسيات الموجودة، هو متقدم جداً.

المرأة: كيف استقبلتموه في السجن؟

شريف: لقد كنا نضرب أخماساً في أسداس بشأن الحكم الذي سيصدر على شيخ

علي. أنا توقعت أن يحكم عليه بين 5 و10 سنوات. الاتجاه العام أن شيخ علي سيحصل على حكم مشدّد. تم إحضار شيخ علي عند الساعة الثالثة والنصف ظهراً. كنا جميعاً نغط في النوم حيث كنا صائمين. كنت أول من استيقظ. قبل أن أغسل وجهي سمعت أن الشيخ وصل فهبّ الجميع لاستقباله. الجميع لم يكن مصدّقاً قدوم الشيخ علي سلمان معنا، الكل التقاه بالأحضان وبسعادة غامرة. لا ننسى أن شيخ علي كان في عزلة لمدة خمسة أشهر كاملة أيضاً. كان إحضاره معنا انفراجة بالنسبة إليه كما هي بالنسبة إلينا. في ذلك اليوم منعونا من الاتصال بعوائلنا كي لا نخبر أحداً أنه وصل. أعتقد أن وجود شيخ علي سلمان الآن في السجن مع جماعة الممانعة هو مهم جداً وسيشكل بمعيّتهم وضعاً ثرياً جداً للجميع.

وصفها متابعون بالخطاب الثوري المتفجر... بالفيديو: كلمة إبراهيم شريف التي أدخلته السجن مجدداً

يرجّح أن يكون الزعيم البحريني المعارض، الأمين العام السابق لجمعية العمل الوطني الديمقراطي، إبراهيم شريف، قد اعتقل بسبب كلمته التي ألقاها خلال تأبين الشهيد حسام الحداد في المحرّق، يوم الجمعة 10 يوليو/تموز 2015.

وبثّت الكلمة على شبكة يوتيوب، وحازت على أكثر من 41 ألف مشاهدة حتى الآن، واعتبرها متابعون خطاباً ثورياً جامحاً.

وحذّر شريف في كلمته من الانخداع بالتنظيرات التي تقول إن الثورة قد انتهت، وقال إن هذا الهدوء هو الذي يسبق العاصفة، وإن النار تحت الرماد، وإنها "ما زالت متقدة في صدور شبابنا ينتظرون اللحظة المناسبة ليقومون بحراك أكثر بكثير من حراك 14 فبراير"، كما حذّر شريف بشدّة من الاستسلام والقبول بأي مشاريع سياسية وهمية لا تقدّم أي حلول سوى الإفراج عن السجناء، وكشف أن هناك شخصيات تدور الآن من مكان إلى مكان لتبشّر بذلك، معتبراً ذلك قمّة الوقاحة.

وقال شريف إن الحكومة عدوة نفسها، وعن أتهام قيادات المعارضة بالتحريض ضد النظام، وهي ذات التهمة التي ألقى بسببها في السجن فجر يوم أمس الأحد، قال شريف "نحن نقول نحن لا نحرض الناس، الذي يحرض الناس ضد الحكومة هي الحكومة والاضطهاد والتهميش".

ونبه شريف إلى أن وضع البحرين الاقتصادي اليوم، مثل وضع اليونان في 2008، وأن إفلاسها ينكشف تدريجياً، وهو ما سيجعل شرائح أوسع من المجتمع تقف ضد الحكومة بحسب رأيه، وسيجعل المستقبل أمام المعارضة وليس خلفها حسب قوله.

ووصف شريف الحكومة بأنها زهيدة مفلسة وفاسدة، وقال إن أحد أهم مشاكلها أنها تضخمت بشكل هائل، خصوصاً في أجهزتها الأمنية والأجهزة الخاصة بالديوان الملكي وفي المؤسسات التي قامت بإنشائها مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية السجن ومجلس الشورى، والتي وصفها بأنها لا فائدة منها، وأنها لم تستطع إنقاذ الحكومة أبداً.

وفي بداية الكلمة، قال إبراهيم شريف مؤبناً الشهيد الفتى حسام الحداد "عندما تحين الفكرة تصبح التضحية واجبة، لذلك كان الشهيد حسام من أولئك الشجعان الذين تقدموا الصفوف ليقول إن فكرة التغيير حان أوانها ونحتاج لتضحيات حتى نحققها".

واقبس شريف قولاً لقائد فليبي وطني "تسلط الحكام وغيرهم لا يمكن أن يحدث إلا إذا أصبحنا جبناً" وقال "الحكومة قوية إذا كنا جبناً، وضعيفة إذا كنا شجعان، وهذا ما حاول أن يقوله الشهيد حسام وما حاول أن يقوله كل الشهداء الذين سقطوا وكل المناضلين الموجودين الآن في السجن".

وأكد شريف مجدداً أن أهداف المعارضة وطنية بامتياز، وأن من اتهم المعارضة بأن لها أهداف أو أجندات طائفية، لا يستطيع أن يثبت ذلك، وقال إن هدفنا هو المواطنة

المتساوية "نحن نرفض التمييز ضد الشيعة، نحن نرفض نظام الامتيازات للأسرة الحاكمة أو للطبقة الحاكمة، نحن مع الديمقراطية، نحن مع دستور قوي يعطي صلاحيات واسعة لمجلس النواب، نحن مع حكومة منتخبة من خلال مجلس النواب، نحن مع ملكية دستورية لا يملك الملك فيها سلطات".

وذكر أنه خرج من السجن وقد قيل له إن الحراك أهدأ مما كان قبل "صحيح، مما لا شك فيه أن الناس بعد أربع سنوات ونصف تحتاج استراحة مقاتل، لا يوجد أحد يستطيع أن يخرج 4 سنوات وربيع في تظاهرات كل يوم، وكل يوم يضرب على رأسه، كل يوم هناك شباب يعتقلون، وإذا يتم إطلاق سراح شاب يعتقل في مقابله المئات".

وقال شريف "يجب أن لا ينخدع أحد ويقول النار انطفأت والثورة ماتت، وهمة الناس خارت، هذا ليس صحيحا، هناك جمر تحت الرماد، هذا الجمر يحتاج "هبتين" أو ثلاث هبات هواء قوية.. من كان يتوقع أن في 14 فبراير ستحدث عندنا أعظم الانتفاضات في البحرين...أنا أقول إن هذه النار ما زالت متقدة في صدور شبابنا، وهم ينتظرون اللحظة المناسبة ليقومون بحراك لربما يكون مثل حراك 14 فبراير أو أكثر، لا يغرن أحدا هذا الهدوء، هذا الهدوء هو الذي يسبق العاصفة، هذا الرماد تحته جمر ينتظر اللحظة المناسبة".

وأضاف "والآن بعد أن سرقوا حقوقنا، سرقوا رغيف الخبز، يحاولون إرجاع كسرة صغيرة من هذا الرغيف، ويطلبون منا أن نشكرهم على إرجاع هذه الكسرة الصغيرة، يا للوقاحة... المطلوب منا الآن أن نقبل بالشيء القليل، يقولون لك نحن سنفرج عن السجناء تدريجيا وأنتم الآن كمعارضة ارفعوا العلم الأبيض وقولوا لا نريد شيء، كل الأمور تمام... اقبلوا بذلك و(بالقطارة) سنطلق سراح أولادكم واحدا واحدا من السجن ... يا لوقاحتهم".

وكشف شريف أن "هذا ما يحاول تسويقه مجموعة من الشخصيات في البلد... افتحوا

أعينكم وآذانكم واسمعوا عن المشاريع التي تدور هذه الأيام وتتجول من مكان إلى مكان لكي نقبل القليل وكأن كل التضحيات هذه لا شيء".

وعن الرموز المعتقلين، قال شريف إن "القيادات في السجن صامدة... القيادات أبشركم معنوياتهم عالية... السلطة لا تستطيع أن تخضع هذه القيادات... هؤلاء الناس أمناء على طموحاتكم وأمناء على دم الشهيد وأمناء على أبناء كل الشهداء... أمناء على مصالح الوطن... هؤلاء لن يقدموا على صفقة مع النظام، وبالتالي هذا الصمود في الخارج وهذا الصمود في الداخل يعادل الواحد منهم الآخر... لذلك هذا الشعب لن يهزم".

وعن اعتقال الشيخ علي سلمان، قال شريف "قلت للشيخ علي يبدو أن هناك تبادل أسرى فيما بيننا، فالواضح أن الإخوان سيقبضون 13 وإذا أطلقوا سراح أحدهم سيدخلون آخر".

"الحكومة شاطرة في شيء واحد، شاطرة في توليد معارضة أنوماتيكيا، وكل يوم يولد المواطن المهمش ابن العائلة الشيعية، ومع الأسف نضطر نقول شيعة وسنة لأن طبيعة الحال في البلد الآن هي اضطهاد طائفي، كل يوم هذا الولد يقولون له أنت مواطن غير كفؤ، أنت آخر، أنت ابق تحت، مضروبا على رأسك، لن يكون لك حصة للدخول في أجهزة الأمن أو قوة الدفاع، وإذا دخلت في الحكومة انتبه، لن تذهب إلى الأعلى، إلا إذا أصبحت مواليا للجماعة بشكل تام".

وقال شريف إن الحكومة تولّد هذا النوع من التفكير، وإن هذا النوع من التفكير هو الذي "يولّد المعارضة المستمرة ضد الحكومة فالحكومة عدوة نفسها، يقال لنا أنتم تحرضون الناس على الحكومة، نحن نقول نحن لا نحرض الناس، الذي يحرض الناس ضد الحكومة هي الحكومة والاضطهاد والتهميش، ضد الطفل منذ صغره، وحتى يكبر ... هو يجد العوائق أمامه دائما... ينتهي من المدرسة يرى عائق البعثات توزع هنا وهناك والواسطة تخبأ هنا وهناك وللدواوين ... الحكومة هي التي تولد السخط عند

الناس وتولد المعارضة عند الناس ولذلك هذا الشعب سيظل عدد كبير منه بحكم طريقة تعامل الحكومة معه شعباً معارضاً".

"القضية الثانية المهمة هي أن هذه الحكومة اليوم مفلسة... الذي يتابع اليونان يرى أن ما يحصل اليوم لليونان هو نتيجة لسوء حكومات... بالرغم من وجود تداول للسلطة لكن الحكومة كانت نخبة فاسدة عملها السرقة وتزوير الأرقام حتى تدخل الاتحاد الأوروبي وانفضحت... وضع البحرين اليوم مثل وضع اليونان في 2008 بمعنى نحن الآن ننكشف تدريجياً.. وفي خلال أربع إلى خمس سنوات إذا لم تتحسن أسعار النفط والحكومة لم تقبل على إصلاحات حقيقية سيكون لدينا وضع مشابه لوضع اليونان، إلا إذا ذهبوا واستجدوا دول الخليج (يا الله من مال الله) وبدل المليار دولار يأخذون 4 مليار دولار... الوضع الاقتصادي سيء وسيصبح أسوأ وأعتقد أنه هذا يجعل شرائح أوسع من المجتمع تقف ضد الحكومة... أنا أرى أن المعارضة المستقبل أمامها وليس خلفها".

وأشاد شريف بالقرار الذي صدر عن البرلمان الأوروبي ضد البحرين يوم الخميس 9 يوليو/تموز 2015، وحث الجميع على قراءة القرار وعلى أن لا يقول أحد أنه بلا فائدة، بل على العكس "منه فائدة، الحكومة وبسرعة أصدرت بيان رد فعل، النرفزة (الانفعال) واضحة على الحكومة... هذا إثبات على أنه مادام لدينا حراك في هذا البلد وعندنا نشاط من الإخوة الحقوقيين... سيكون هناك تفاعل عالمي... عندما نخمد العالم لن يهتم بنا، العالم فقط يهتم بالجماعة التي تهتم بمصالحها... مازال الضغط موجوداً... ربما لا يوجد لهذا البيان (شيك) نصرته، لكن إذا راكمنا وراكمنا وراكمنا، هذه الحكومة كل يوم تتلقى الصفعات، كل يوم تتلقى ضربة فوق رأسها، ومع الوقت سينفك (اللاحام)".

ورأى شريف أن كل هذه المشاكل التي تواجهها الحكومة لا مخرج لها "الحكومة بسبب تضخمها من سنوات، وبالذات تضخم الأجهزة الأمنية والأجهزة الخاصة بالديوان

الملكي والمؤسسات التي قامت بإنشائها والتي لا فائدة منها مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ومفوضية السجون ومجلس الشورى، تتحمل مصاريف هائلة، "صرف صرف صرف" لا فائدة منه... لم يستطع أن ينقذها... وهذا يذكرني بكلام قاله أحد الفلاسفة الهولنديين "من غير المعقول لف الأشياء الزهيدة بشيء ثمين".. الحكومة لدينا زهيدة مفلسة، حكومة فاسدة، حكومة فاشلة مهما غلفتها، ومهما وضعتها في أجمل علبة، في أجمل غلاف... هذا حرام لأنك تخسر المال على غلاف، لأن هذه الحكومة لا تزين".

وختم شريف كلمته بالقول إن "هذه الحكومة إذا أرادت أن تخرج من كل هذا ليس لديها خيار آخر غير خيار الإصلاح، وهو الخيار الذي طرحته المعارضة في وثيقة المنامة... لا يوجد مخرج لكل هذه التعقيدات بدون مصالح وطنية حقيقية وبدون إصلاح حقيقي في هذا البلد".

#مجزرة_البعثات

في وجه فاضح من أوجه سياسة التدمير، أقصي الطلاب الشيعة المتفوقون من البعثات الدراسية التي أعلنتها الحكومة في (17 يوليو/ تموز 2015)، وذلك للعام الخامس على التوالي، في تأكيد يتفاقم كل عام على تمسك السلطة بما كشفه تقرير "البندر" من مؤامرة لاستهداف الوجود الشيعي على كافة الأصعدة.

وسرعان ما تحول تقرير نشرته "مرآة البحرين" تحت عنوان "#مجزرة_البعثات تحطم أبناء الشيعة" إلى وسم على "تويتر" نُشرت عبره 21 ألف تغريدة حسب موقع بي بي سي، تضمنت شهادات تؤكد التلاعب الطائفي في توزيع البعثات.

فاطمة علي التي تحولت إلى أيقونة لهذا الاستهداف المدمر، ورغم حصولها على نسبة 99%، حُرمت من دراسة الطب لصالح طالبة أخرى لم يتجاوز معدلها 90%، ولم تكن فاطمة هي الوحيدة، فقد أكد مسح أجرته جهة مستقلة أن حوالي 77% من الطلاب الشيعة الذين

تفوق معدلاتهم الـ 95%، لم يحصلوا على رغبتهم الدراسية في البعثات.

وأكدت جمعية الشفافية البحرينية أن "شكاوى التمييز تركزت في أبناء طائفة معينة من المواطنين مما يعد معه ذلك تمييزاً طائفيًا مقيتاً ويعتبر تعدياً صارخاً لتعهدات البحرين كما وردت في اتفاقية مكافحة التمييز في مجال التعليم المنبثقة من المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة".

وفي ردها على تلك الشكاوى، رأت وزارة التربية والتعليم أنه "من الطبيعي ألا يحصل جميع الطلبة الذين وضعوا الطب



كخيار أوّل على رغبتهم الأولى حتى لو كان معدّلهم عالياً، داعية الطلبة إلى التظلم، إلا أنها أعلنت فيما بعد رفض جميع التظلمات التي تقدم بها المتفوقون.

وزير التربية والتعليم الأسبق علي فخرو وجه انتقادات حادة لنظام توزيع البعثات التي تتبعه وزارة التربية وقال "لا حاجة لإدخال عوامل أخرى، كميول الطالب السياسية أو العائلية والقبلية، التي لا صلة لها بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد".

ودعا عالم الدين البارز السيد عبدالله الغريفي الوزارة إلى "نشر كلّ الكشوفات بمعدلات المتفوّقين والمتفوّقات، وتحديد الرغبات الأولى في التخصّصات، وكيف تمّت التوزيعات، عندها فقط نستطيع أن نحكم للوزارة أو عليها".

ووصف الكاتب البحريني يعقوب سيادي، اللجنة التابعة لوزارة التربية والتعليم المختصة بمقابلة المتفوقين قبل توزيع البعثات، بأنها "لجنة غير مختصة تربوياً ولا

نفسياً ولا حتى إنسانياً، لتتلاعب بمصير نخبة خريجي شباب الوطن، لا لشيء إلا لنزعات طائفية مريض".

"مجزرة" البعثات تحطم طموح أبناء الشيعة: متفوقة بـ99٪ دون بعثة

هكذا بكل بساطة سرق وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي مجدداً أحلام العشرات من المتفوقين الذين كانوا يحفرون أسماءهم على جدران التفوق بحثاً عن فرصة تعليمية لن يجدوها. فقد استمر الوزير المكارثي في حصد ضحاياه: لا بعثات ولا رغبات للكثير من المتفوقين من أبناء الطائفة الشيعية، ضمن سياسة استهداف واسعة رسمها "تقرير البندر" الشهير.

ومنذ أن اندلاع ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، أوغل الوزير العسكري في التعليم تمييزاً وإقصاءً، ولم يكن ذلك ليتوقف على الكادر التعليمي فقط، بل امتد ليسحق طموحات آلاف الطلبة في البعثات والمنح، وعلى مرأى ومسمع من ولي العهد ورؤيته ٢٠٣٠ المملوءة بمصطلح "تكافؤ الفرص".

بالنسبة للمتفوقين الشيعة، فإن التكافؤ بينهم في فرص خسران البعثات فقط، فلم يعد لهم هناك من فرص في الحصول عليها أو على رغباتهم الدراسية، فالوزير ماض وفق توجيهات رؤوسيه لإغلاق جميع الأبواب في وجه أبناء الطائفة التي تشكل أغلبية البلاد، فقط لأنها قادت حراكاً شعبياً سعى لوضع حد لسرقة الأمل.

وعبر عدد من المغردين عن سخطهم لنتائج البعثات التي أبقتها الوزارة بينها وبين الطلبة ورفضت إعلانها بشكل شفاف ظناً منها أن ذلك سيساعد في لفضة قبحها وتغطية عورة سياساتها اللظالمة، لكنها بدأت في الكشف منذ اليوم الأول لإعلان البعثات (الجمعة ١٧ يوليو/ تموز ٢٠١٥). وليس صدفة أن يأتي الإعلان عنها حصراً، تزامناً مع موعد حلول عيد الفطر؛ لضمان مشاغلها بهذا المناسبة

والتشويش على ما قد يُطرح أو يثار بشأنها استغلالا لانشغال الناس في الإجازة أو سفرهم.

رئيس جمعية الشفافية سيد شرف الموسوي قال في حسابه على "تويتر" إن الأخبار التي بدأنا نستلمها عن نتائج البعثات توحى بأن وزارة التربية لازالت مستمرة في سياسية التمييز في البعثات، مضيفاً "لإيضاح الحقائق ولتدعيم مبدأ الشفافية الذي دائماً ما تدعيه الوزارة عليها أن تعلن عن نتائج البعثات وتنتشر الاسماء".

وطالب الموسوي مجلس النواب ببحث المعلومات التي يتم تداولها عن توزيع البعثات وحرمان بعض المتفوقين من رغباتهم الأولى وما إلى ذلك من معلومات.

عضو جمعية "الوحدوي" حسن المرزوق قال "ابنتي ريم المرزوق حاصلة على معدل ٩٢ بالمائة ولم تحصل على بعثة ولا على منحة"، وعلق قائلاً "وهذه من روائع العصر الإصلاحي في مملكة البحرين".

أما سيد أحمد العلوي فذكر عدد من الحالات التي حرم فيها الطلبة المتفوقين من حقهم في البعثة ورغباتهم الدراسية، وقال تحدث إلينا كثير من الطلاب ذوي المعدلات التي تقترب من ٩٩% عن إعطائهم تخصصات لاتليق بمعدلاتهم والبعض أعطوا فقط منح وليست بعثة.

العلوي أشار إلى أن طالبة حاصلة على مجموع ٩٥% أعطيت تخصص رياضة رغم أنها وضعتها كرغبة عاشرة.

من جهته ذكر الناشط نادر عبدالإمام أن طالبا متخرجاً بنسبة 98 % اختار ٩ رغبات ولم يحصل على اي منها بل حصل على منحة مالية.

وقالت المغردة خديجة هارون إن طالبة حاصلة على معدل يفوق الـ ٩٩% ستضطر

للدراصة على حسابها الخاص في الجامعة الأيرلندية؛ لأنها لم تحصل على بعثة لدراسة الطب.

أما نائب رئيس جمعية المعلمين جلييلة السلطان فقد قالت "رغم أن تصريح وزير التربية بأن كل المتفوقين نالوا بعثات لم يمر عليه إلا يوم واحد غير أن عدد الشكاوى الذي وصلنا حتى الآن يفضح هذا الادعاء"، داعية "المتفوقين الذين لم ينالوا حقهم إلى تقديم إفاداتهم".

البحرين: 77% من متفوقي الشيعة لم يحصلوا على رغباتهم في البعثات

في #البحرين شي غريب

التربية تخفي أسماء المبتعثين

لحماية خصوصية المبتعث

والداخلية تنشر صور المتهمين وكأنهم محصلين بعثة

#مجزرة_البعثات

في العام 2011، وللمرة الأولى منذ سنوات، رفضت وزارة التربية والتعليم في البحرين نشر نتائج توزيع البعثات الجامعية في الصحف المحلية، وحصرت معرفة النتيجة على الطلاب، كل طالب على حده، بإدخال رقمه السري، إلى موقع الوزارة على الإنترنت.

2011، هو العام الذي شهد انطلاق ثورة 14 فبراير، وحملة القمع الدمويّة ضدها. جاء هذا القرار هو الآخر ضمن هذه الحملة، بل ضمن رؤية استراتيجية استندت بشكل واضح ومباشر على مؤامرة تقرير البندر، في محاولة لتسريع كل خططها التي وضعت قبل 2006.

استمرّت المؤامرة 5 سنوات، والنتيجة آلاف الطلّاب الذين إما استنزفت أموال أهاليهم،

أو تهجّروا، أو درسوا ما لا يرغبون فيه ثم فشلوا، أو تأخّروا في الدراسة، أو تركوها كلياً! لقد تحطّم مستقبل عديدين منهم، وصار ظلماً!

في هذا العام 2015، عدد الذين لم يحصلوا على أي من رغباتهم الثلاث الأولى، من طلاب لوحة الشرف، بل من الطلاب الذي تزيد معدّلاتهم عن 99%، بلغ حداً مجنوناً، أثار ثائرة الناس! بعضهم حتّى لم يحصل على أي بعثة: مجرد منحة دراسية مقدارها 400 دينار (1058 دولار) لا تغطي 10% من تكاليف الدراسة في أي جامعة!

جليلة عبد الجليل حسن، صاحبة الترتيب الحادي عشر مكرر على البحرين، الأولى على مدرستها، والحاصلة على معدل 99.2%، لن تدرس الطب. مع أن الوزارة أعطت زميلاتها الثلاث، التي اشتركن معها في ذات الترتيب (الحادي عشر)، بعثات لدراسة الطب في جامعة الخليج العربي والكلية الإيرلندية للجراحين!

جليلة بكت بشدّة. ليس لأنّها لم تتوقع حرمانها من البعثة، ولكن لأنّها الحالة الثانية من نوعها في نفس العائلة. قبل عامين حرمت أختها من الحصول على بعثة الطب أيضاً، واضطر أهلها لتدريسها على حسابهم الخاص. لا يملك أهل جليلة أن يدفعوا لها هي أيضاً. هكذا يتراكم الظلم حتى داخل العائلة الواحدة!

وبخلاف الطالبة المتفوّقة فاطمة محمد علي، والتي نشرت مرآة البحرين قصّتها في تقرير مَقْصَل، لم تحصل شريكها في المركز السابع عشر على لوحة الشرف، زينب السيد محمد مهدي، على بعثة الطب هي الأخرى!

مصطفى، ابن المعتقل محمد علي رضي، أحد الرموز الـ 14، ابتعث بداية إلى السجن! نشرنا كيف ذهب مرفوع الرأس، ليسلم نفسه إلى مركز الشرطة حاملاً شهادة تفوّقه، كي يقضي ما تبقى له من عقوبة (انتقام)، بعد أن أدين بـ "التجمهر"، وحكم بالسجن 3 أشهر. اختار مصطفى أن يدخل سجنه في شهر رمضان الماضي، لكي يحافظ على كل ما تبقى من أمل في اللحاق بالدراسة الجامعية.

مصطفى المتفوق بنسبة 98.8%، والذي كان مرشحاً لبعثات ولي العهد، اضْطَهد مرتين: مرة حين دخل السَّجن بشهادة تفوقه، والمرة الأخرى حين حرّمته الوزارة من رغبته الأولى (دراسة الطب)، رغم أنّه السابع على البحرين من الذكور، ورغم أنّ الوزارة خصّصت 11 بعثة طب لطلاب المدارس الحكومية (الذكور)!

لم يقف الأمر عند المدارس الحكومية: اثنان من أرفع الطلاب المتفوقين في المدارس الخاصّة، حاصلان على معدّل 99.9%، لم يحصلوا على الرغبة الأولى: بعثة الطب.

في مقابل كل هؤلاء، التي تؤكّد الأرقام، والشواغر، والمعايير التعليمية، أنهم هم المستحقّون لبعثات الطب، حصل 3 طلاب معدّلاتهم هي: 94%، 93%، و 90%، على بعثات لدراسة الطب!

طالبة نسبتها 97.7% لم تحصل على رغبتها الأولى لدراسة الهندسة، بينما أعطيت زميلتها الحاصلة على نسبة 94% ذات البعثة، التي لم تكن رغبتها الأولى!

يؤكّد مسح أجرته جهة مستقلة أن حوالي 77% من الطلّاب الشيعة الذين تفوق معدّلاتهم الـ 95%، لم يحصلوا على رغباتهم الدراسية في البعثات! لم يكن بعيداً ذلك العام، الذي افتخرت فيه الوزارة بأنّها منحت كل هؤلاء رغبتهم الأولى.

أما البقية، فأفضلهم حظاً، طالب في المسار العلمي (فيزياء، رياضيات)، يملأ كل الخيارات الإثني عشرة المتاحة، فيحصل على رغبته الأخيرة: تخصص "سياحة"! بينما ينتهي توزيع البعثات بشواغر في ذات التخصصات التي كان يرغب في دراستها هو، والمئات من المحرومين أمثاله!

في هذا العام أيضاً، لم تعلن الوزارة عن أي بعثات للخارج، سوى بعض دول الخليج! وحديثاً، كشفت برقية ويكليكيليس، كيف يتم ابتعاث طلاب بحرينيين إلى دول الخليج، السعودية على سبيل المثال: تبعث سفارة المنامة إلى وزارة الخارجية السعودية رسالة تؤكّد فيها أن الطالب المرشّح هو من عائلة سنّية معروفة!

دراسة وفاقية عن «مجزرة البعثات»: 34% من أعلى المتفوقين بلا بعثات ولا معلومات عن مصير 228 بعثة طبية

قالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، إن الفريق التعليمي في الجمعية أجرى دراسة أوضاع 146 طالب وطالبة من المتفوقين والمتفوقات لعام 2015 من الطلبة المتميزين جداً، والذين معدلاتهم التراكمية تتراوح بين 95 بالمائة إلى 99.2 بالمائة.

وكشفت الدراسة التي نشرتها جمعية الوفاق على موقعها الإلكتروني، عن وجود مانسبته 34% من هؤلاء الطلبة حرموا من البعثات وعددهم 49 طالباً. كما بينت الدراسة أن نسبة الطلبة الذين حرموا من الرغبة الأولى 82.2% بعدد 120 متفوق ومتفوقة.

وكشفت الدراسة بالأرقام أن بعثات التخصصات الطبية التي أعلنت عنها وزارة التربية والتعليم تبلغ 252 بعثة، ولكن 16 طالباً فقط حصلوا على بعثات في هذه التخصصات، إلى جانب 8 طلاب فقط حصلوا على بعثات للطب البشري.. فأين ذهبت 29 بعثة طب بشري وأي ذهبت 199 بعثة في التخصصات الطبية؟!

كما أشارت الدراسة إلى أن من أعطوا الرغبة الأولى هم 26 طالب فقط من أصل 146 ونسبتهم لا تتجاوز 17.8%، وطالب واحد فقط من العينة أعطي الرغبة الثانية، كما أن الحاصلون على الرغبة الثالثة هم 6 طلبة فقط بنسبة 4%، والبقية إما حرموا من البعثة أو لم يعطوا إحدى الرغبات الثلاث الأولى.. إذ أن 77.4% هي نسبة المحرومين من الرغبات الثلاث الأولى.

وبينت أن المحرمون من الرغبة الأولى 120 متفوق ومتفوقة، والمحرمون من الرغبة 1 أو 2 أو 3 عددهم 113 طالب وطالبة يمثلون نسبة 77.4%.

وكشفت الدراسة أيضاً أن الطلاب الذين حصلوا على بعثة الطب البشري يمثلون 10%

فقط من مجمل عدد المتقدمين لها من العينة التي جرت عليها الدراسة، وعددهم 8 طلاب من أصل 78 طالباً.

كما بينت الدراسة أن نسبة عدد الطلاب الذين حصلوا على بعثة الطب البشري إلى مجمل عدد بعثات الطب البشري تبلغ 21.6% فقط، وهم 8 طلاب من العينة في مقابل 37 بعثة طب بشري موجودة.

وتابعت الدراسة إن السؤال الذي يدور في أذهان الطلبة: أين ذهبت 29 بعثة تمثل 78.4% من مجموع بعثات الطب البشري؟! ولمن سجلتها الوزارة إذا كان هؤلاء الطلبة ممن تفوق معدلاتهم 95% من كل الطلبة المتفوقين.

وأوضحت الدراسة إن عدد بعثات التخصصات الطبية عامة تبلغ 215 بعثة ليس بينها 37 بعثة للطب البشري، وإن عدد الحاصلين على بعثة دراسة في التخصصات الطبية 16 طالباً فقط، أي بنسبة 7.4% فقط، والسؤال أين ذهبت 199 بعثة طبية تمثل 92.6% من عدد البعثات الطبية؟!

وأشارت الدراسة إلى أن نسبة عدد الطلاب الذين حصلوا على بعثة التخصصات الطبية إلى بعثات التخصصات الطبية 9.5% فقط، وهم 8 طلاب حصلوا على بعثات في الطب البشري، و16 طالباً حصلوا على بعثات في التخصصات الطبية، والسؤال الذي يطرح: أين ذهبت 228 بعثة في التخصصات الطبية وتعادل 90.5% من مجمل عدد البعثات؟!

وقال مسئول فريق التعليم بجمعية الوفاق النائب السابق سلمان سالم إن "أين ذهبت بقية البعثات؟ من حقنا أن نسأل هذا السؤال عن كل شئ فهذا الواقع وهذه الأرقام والشواهد، لا تتحدث عن أرقام طائفية بل تتحدث عن حقائق".

وختم سالم "هذه أسوء سنة تمر في موضوع توزيع البعثات، يجب على الوزارة أن تنشر الأسماء والمعدلات والتخصصات في توزيع البعثات لتكون هناك شفافية، فما

المانع من ذلك؟ ولكن إلى الآن وزارة التربية والتعليم عاجزة عن طرح الأسماء، رغم أن وزارة التربية في دولة الكويت الشقيقة عرضت الأسماء ولذلك لم نلاحظ أن هناك اعتراضاً حدث في الكويت".

وأضاف: "تمنينا أن تعلن وزارة التربية بشفافية عن معايير استحقاق البعثات بوضوح إلى الطلبة وأولياء الأمور والمجتمع، وان تعلن بشفافية عن أسماء المبتعثين وتخصصاتهم ونسبه، ولكنها للأسف لم تفعل.. لأن ما يحدث كل عام من ضجة حول البعثات ليس صناعة أحد وإنما هو نتيجة طبيعية لحرمان هؤلاء الطلبة المتميزين من حقوقهم بدل من تكريمهم".

وتساءل "ما هو العنوان الذي يمكن أن نعطيه لهذه الدراسة والأرقام؟ فلتجنبنا وزارة التربية والتعليم، نحن لم نتحدث عن البعثات قبل أن تصلنا المعلومات، ولكن الأرقام هذه تتحدث عن نفسها"، مشدداً "نحتاج إلى إلغاء مشروع (40/60)، لأن الواقع الذي نسمعه من الطلبة يؤكد عدم صوابية هذا المشروع".

لأنها طالبة شيعية: بعثة "فاطمة" ذات الـ 99% ذهبت لأخرى معدّها 90%!
مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا

المائدة، 32

حبست نفسها في البيت طوال 3 سنوات لكي تتمكن من إحراز معدّل دراسي يؤهلها للحصول على بعثة لدراسة الطب. كانت أمينة فاطمة منذ صغرها دراسة الطب، وأصرّت على هذه الأمية أكثر عندما علمت بمرض والدها.

في المرحلة الإعدادية (الصف التاسع)، تخرّجت فاطمة محمد علي بنسبة 99.5%، لتكون في المركز الثامن على مستوى البحرين. ظلّت فاطمة على لوحة الشرف، حتى تخرّجت من المدرسة هذا العام، وأحرزت نسبة 99%.

في يوم الإعلان عن توزيع البعثات، حبست فاطمة أنفاسها، لم تكن تتوقع أن ينالها الظلم الذي نال مئات الطلاب على مدى 5 أعوام، منذ انطلاق ثورة 14 فبراير. عبثا كانت تأمل أن يكون تفوقها الصارخ شفيعا، يحصنها من الاضطهاد. لم تتوقع أن يجرأ النظام على الاقتراب منها، ومسها بهذا الظلم، حتى لو ألحق به ذلك عارا لا يزول.

وزارة التربية في البحرين رأت أن حق فاطمة لا يتعدى منحة دراسية، مبلغ مالي قدره 400 دينار (1060 دولار) يقدم لها سنويا لتغطية تكاليف الدراسة، التي تبلغ في أقل تقدير 8000 دينار (21164 دولار) سنويا.

في المقابل، أعطى النظام إحدى الطالبات البحرينيات، التي لا يتجاوز معدّلها الدراسي 90%، بعثة فاطمة.

لم يقف الظلم على فاطمة وزملائها الذين يقدرّون بالمئات، عند هذا الحد. فقبل عام من الآن، أمرت وزارة التربية جامعة الخليج العربي (وهي جامعة تابعة لمجلس التعاون الخليجي وتمتلك حكومة البحرين أسهماً فيها، وكانت الجامعة الوحيدة التي تقدم دراسة الطب في البلاد قبل تأسيس الكلية الملكية الإيرلندية للجراحين)، بأن لا تقبل أي طالب بحريني في دراسة الطب، إلا بترشيح منها، في سابقة لم تحصل على مر تاريخ هذه الجامعة منذ تأسيسها قبل 34 عاما.

أما وزارة التربية، التي راجعتها فاطمة يائسة، من أجل التقديم مجددا لجامعة الخليج العربي، ولو على حسابها الخاص، فرفضت رفضا قاطعا حتى أن تستلم أوراقها للمتابعة!

حتى لو حاربت فاطمة الظلم، واستطاعت توفير هذه المبالغ الضخمة لتمويل دراستها، فإنّها لن تفلح أيضا.

ورغم أن جامعة الخليج العربي، في ردها على والد فاطمة، أكدت له أن هناك 40

مقعداً قدّمتها الجامعة للبحرين، إلا أن وزارة التربية لم تعلن إلا عن 25 مقعداً فقط، في خطة البعثات!

لمن ذهبت بقية المقاعد؟ نكاد نراهن أنّ الوزارة، إذا لم تحصل على مرشحين لهذه المقاعد، ستكبّنها في القمامة، على أن تعطي واحدة منها لفاطمة. ضميرها المليء بالذنوب، يسمح لها بما هو أبعد بكثير.

فاطمة محاصرة، أينما ولّت. ذهب والدها إلى سفارة اليابان، فأكدوا له أنهم قدّموا بعثات لدراسة الطب إلى حكومة البحرين، لكن القبول في هذه البعثات، صار أيضاً (ومؤخراً فقط) عن طريق الوزارة! وبحسب ما تبين، فقد طارت هذه البعثات أيضاً، إلى حيث ما لا نعلم!

الوزارة إذن، هي كمن ينطبق عليه المثل القائل: لا يرحم، ولا يترك رحمة الله تنزل على عباده. هي تريد أن تتحكم في "الداخل والخارج"، من البعثات الدراسية. بل في كل من تسوّل له نفسه بأن يتقدّم لجامعة ما، ليدرس. في العام الماضي فقط أعلنت الوزارة أنّها ستلغي الاعتراف بمؤهلات جامعات الصين، فقط لأن الطلاب الشيعة ذهبوا (إلى الصين) بالميّات ليدرسوا الطب على حسابهم، بعد أن ضاق بهم كل مكان ذرعاً، بسبب نظام طائفي مجرم، أراد أن يحاصرهم أينما ذهبوا!

والد فاطمة، الذي يكاد قلبه يتفطر على ابنته، قصد جامعات خليجية. قالوا له مثل ما قال غيرهم "ليس لدينا مانع من قبول ابنتك لكننا ملزمون بموافقة وزارة التربية والتعليم في البحرين!"

الأب المسكين، قصد جمعية النور للبر، وهي إحدى الجمعيات الخيرية في منطقة سكنه، بعد أن سمع أنّها تقدّم أيضاً بعثات دراسية. قالوا له نعم: نقدّم البعثات لطلاب المنطقة المتفوّقين. سألهم هل تتوافق نسبة 99% مع اشتراطاتكم؟ أجابوه: نعم. قدّم أوراقها، وحين اتّصل للمتابعة اعتذروا له. قال لهم: لماذا لم تقبلوا ابنتي مع أن نسبتها 99%؟ صمت القبور كان جوابهم.

تبيّن لاحقاً أن طالبة لا يتجاوز معدّلها الدراسي 97% حصلت على بعثة من عندهم!

جامعات أخرى، ذهب الوالد إلى وزارة التربية ليستفسر عما إذا كانت ستفضل متكرّمة بأن تقبل أن يسجّل ابنته فيها، فكان ردّهم بأنهم لا يوصون بها.

لن تستطيع فاطمة دراسة الطب، حتى لو حصلت على ممّول، لأنّ كل الجامعات المتاحة، صارت أدوات في يد وزارة التربية، إمّا أن يكون التسجيل عن طريقها، أو أن يكون مؤهلها غير معترف به!

ووزارة التربية، التي تمثّل حكومة البحرين، لا تريد مزيداً من الأطباء الشيعة في المستقبل، بل لا تريد أن تقوم قائمة لأي من هؤلاء، ولا أن تكون بينهم طبقة متوسّطة، تحظى بتعليم عال، وتستطيع أن تعيش باستقلال تام، وأن تكون شوكة في حلقها دائماً.

لا تعرف فاطمة ماذا تقول، ولا تستطيع الكلام، تحس بأنّها أسيرة نظام هدام، قاتل، مخرب. لكنّها لم تفقد عنفوانها وصمودها. قالت لنا إنها لن تتخلى عن طموحها ولو حاولت وزارة التربية حرمانها منه ظلماً وعدواناً.

كانت تحلم في أن تتخصص في طب الأورام "بدأت أقرأ عن أخلاقيات الطبيب والجهد الذي يبذله منذ أن كنت في الصف الثالث إعدادي، كما كنت أحاول التزود بالمعلومات الطبية أكثر فأكثر، لا أجد نفسي إلا في هذا التخصص، وقد بذلت جهوداً كبيرة جداً حتى أحافظ على معدلي الدراسي".

عاشت فاطمة ظروفًا صعبة للغاية في السنتين الأخيرتين، بسبب مرض والدها وسفره إلى العلاج خارج البحرين برفقة والدتها، أثر ذلك على نفسيّتها وعلاماتها، لكنها قهرت الظروف القاسية، وتخرّجت مع مرتبة الشرف.

سنة بعد سنة، استحوذت الوزارة على كل شيء، لكي يأتي اليوم الذي تنتقم فيه من

فاطمة، من سبقها، ومن يليها، لا لذنب اقترفوه، سوى أنهم من طائفة اعتبرها هذا النظام المارق عدوًا.

هو قتل على الهوية، تعددت صورته، والضحية واحدة.

«التوزيع المتزن» في البعثات الدراسية: لماذا يدرس الشيعة «على نفقة الدولة»؟

أحد أعضاء البرلمان البحريني (سني)، كشف بصراحة ما يخلج النظام من الاعتراف به "ما قامت به وزارة التربية في توزيع البعثات هو إعادة للتوازن الحقيقي لشعب البحرين! بحيث لا يتجاوز طرف على آخر، ويخرج عن حد المعقول".

تماما كما روجت الدولة إلى "التوزيع المتزن" للدوائر الانتخابية، بين الشيعة والسنة، تروج الآن إلى التوزيع المتزن، حتى في البعثات!

"التوزيع المتزن" للدوائر الانتخابية الموزعة ديمغرافيا بشكل طائفي، عرفته الدولة في 2014 بأن يكون للدوائر الشيعية 16 ممثلاً في البرلمان، وللدوائر السنية 24، ولأن المعارضة قاطعت، لم يصل سوى 13 نائباً شيعياً إلى البرلمان. مع ذلك كانت النتيجة مرضية، هذه هي صورة ومعادلة "الاتزان" التي تريد أن تظهر بها الدولة!

في البعثات، يجب أن يكون هناك اتزان أيضاً! الاتزان هنا ليس بالطبع أن يكون المعيار هو معدّل التخرج، ولا امتحان قدرات. الاتزان، بحسب تعريف النظام البحريني، ليس أيضاً محاصصة في البعثات بين الطلاب بحسب طائفتهم، لا بالطبع. الاتزان هنا، هو أن يكون عدد الطلاب الشيعة المبتعثين هو الأقل، والأقل، والأقل. تماماً مثل حظوظهم في أي شيء آخر: الوزراء، النواب، الموظفون، التجارة، وحتى المساجد.

لماذا يحصل الشيعة على أكثر المقاعد في البعثات، حتى لو كانوا غالبية في البلاد؟

وحتى لو كان متفوقوهم غالبية ساحقة أيضاً؟ بل لماذا يدرسون أصلاً "على نفقة الدولة"، وهم يعملون ضدها، ويشورون عليها؟! هذا ما قاله تقرير البندر فعلاً، وهذا ما يكرّس أحمد بن عطية الله كل وقته من أجله.

كما قاطعت المعارضة الانتخابات، تريد وزارة التربية أن يقاطع الطلاب الشيعة البعثات، والجامعات. تريد أن تقتلهم بالإحباط: بمنحهم الرغبات السادسة والعاشرة والأخيرة، وإذا استدعى الأمر، وكانت كل الرغبات التي وضعها الطالب جيدة مثلاً، أو لم يملأ كل الخيارات الإثنى عشرة، تكون النتيجة منحة فقط!

البعثات: الطريق للاستيلاء على الدولة

هذا أيضاً ما كان يردده على مدار عامين، أحد أعتى أبواق الكراهية والتحريض الطائفي، في الإعلام الرسمي، الكاتب هشام الزباني: "عويل البعثات يظهر بشكل فاضح وواضح ومكشوف أن البعثات هي الطريق للاستيلاء الناعم من الداخل على الدولة... خراب البعثات لمدة 35 عاماً"

يؤكد الزباني أن البعثات يجب أن تعطى لمن يستحقها فقط لا لمن يثور ضد الدولة "اليوم إن لم تنتفض الدولة بكل مؤسساتها لتصحيح الوضع وإعطاء البعثات لمن يستحقها بالقانون، فإن مستقبل البحرين لن يتغير كثيراً عن لحظة العصيان المدني في 2011، أنتم من تضعون مستقبل الوطن بأيديكم، أنتم من تجعلون البحرين لقمة سائغة لمن أراد الانقلاب عن طريق البعثات وتضييع البعثات، وإعطاؤها لمن لا يستحق، ولمن يخرج في مظاهرات ضد وطنه بالخارج وهو مبتعث من الدولة، والمستحقات تصله أولاً بأول، بصراحة هذه مسخرة..!"

يقول الزباني علناً، إن توزيع البعثات الذي يقضي هؤلاء هو رسم لسياسة المستقبل "الدولة التي لا تصحح الأخطاء، ولا تعيد النظر، ولا ترسم سياسات للمستقبل، هي دولة إلى الضياع، لا مجاملات اليوم، هذه هي الحقيقة، إن لم تستفيقوا سيكون الانقلاب القادم هو الانقلاب الأخير".

إعادة هندسة البلاد

في 2011 بدأت خطة "إعادة هندسة البلاد". استهلّت بموجة الفصل عن الأعمال، التي طالت أكثر من 4500 مواطن أغلبهم من البحرينيين الشيعة. ولم تتوقف عند فصل مئات الطلاب الجامعيين، على خلفية لجان تحقيق سياسية وطائفية، بل ذهبت بعيدا إلى رسم مستقبل آخر مصطنع للبلاد، تكون فيه الغالبية الشيعية معزولة تماما، مضطهدة، متخلفة، وبعيدة ليس فقط عن مراكز القرار والتأثير (كما كانت طوال تاريخ حكم آل خليفة)، بل أيضا ضعيفة التواجد الطبيعي حتى في أجهزة الدولة ومؤسساتها، وحتى في القطاع الخاص.

الخطة باختصار، لا يجب أن يكون هناك أغلبية من الأطباء الشيعة، ولا أغلبية من المدرّسين الشيعة، ولا أغلبية من شيعة في أي مكان، يجب أن يكونوا أقلية إلى آخر حد، في كل مكان، وعلى الدوام.

يجب أن تضعف تجارتهم، وتضعف مداخيلهم، وأن لا يكون لهم أي نوع من (التمركز).

حسابات دقيقة جدا، تحتاج الدولة لتنفيذها إلى حملة "تطهير" استراتيجية، لا مرحلية فقط. هكذا بدأ تنفيذ سياسة متشدّدة جدا في التوظيف، جعلت من حصول الشيعة على وظيفة في أي قطاع حكومي، حلما. ومن ثم ذهبت إلى سياسة جديدة في التعامل مع الشركات الخاصة التي يمتلكها شيعة: صارت المناقصات، وعقود العمل، حلما أيضا.

ثم بدأ، تدوير الموظفين، منع ترقياتهم، الاستيلاء القسري الفاضح على إدارات النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني، كجمعية الأطباء، وجمعية المحامين، والعديد من الجمعيات الأخرى. إعادة هيكلتها جميعا، وفرض لون واحد عليها.

وصلت الأمور إلى محاولة الاستيلاء على الصحيفة الوحيدة التي يديرها رئيس تحرير شيعي، لكنها لم تفلح.

استراتيجية 2011: رؤية تقرير البندر 2030

استراتيجيا أيضا، اهتمت الوزارة كثيرا بموضوع التعليم. حين قررت فجأة تحويل إدارة معهد البحرين للتدريب إلى وزارة التربية وليس وزارة العمل، لم يكن همها بالطبع أن تسيطر على إدارته فقط، بل أيضا على مخرجاته، وبرامجه، وأدائه. هي تعرف أن الغالبية العظمى من طلابه هم بحرينيون شيعة، ولا تريد أن يتخرج منهم هذا العدد الهائل من المهنيين سنويا. كانت تلك سابقة فجأة، وفاضحة. اليوم معهد البحرين للتدريب خسر كل تاريخه وكل إنجازاته، وبات مكانا غير مرغوب به لأي طالب نبيه، حتى لو كان معدّل تخرّجه 60%.

استراتيجيا أيضا، وللسبب ذاته، ضمت السلطات كلية العلوم الصحية إلى وزارة التربية، أعادت هيكلتها لتكون واحدة من كليات جامعة البحرين، التي يرأس مجلس أمنائها وزير التربية.

لن يكون هناك فقط تقليص لعدد الأساتذة والإداريين الشيعة في كلية العلوم الصحية، ومعهد البحرين للتدريب، بل سيكون هناك إحكام كامل على معهد التدريب المهني الوحيد في البلاد، والجامعة الوحيدة التي تخرج ممرضين وفنيين صحيين، وبالتالي تحكّم مطلق بمخرجات هاتين المؤسستين: يجب أن لا يخرج هذا العدد من الشيعة كل عام، هذا هو الهدف الأهم.

كلية البوليتكنك، مشّت على الدرب ذاته. وبعد أن كانت أفضل مشاريع ولي العهد التعليمية، انسلّت من تحت لوائه، وصارت في يد وزارة التربية. أعيد هيكلة الطاقم الأجنبي الذي كان يديرها، وبدأ شكل الطلبة يتغيّر، وكذلك عددهم بالطبع.

وزارة التربية، وتحقيقا لرؤية تقرير البندر، التي استفاضت في الحديث عن الجانب التعليمي لدى الشيعة، وكيف يمكن مواجهته، قررت، بشكل غير معلن، منذ العام 2011 بالطبع، أن توقف إصدار تراخيص لإنشاء مؤسسات تعليمية لأي مواطن شيعي: لا معاهد، لا مدارس، لا روضات، ولا أي شيء.

تحويل الشيعة في البحرين إلى هنود حمر

ما يجري، يتخطى جانب التمييز ضد الشيعة. هو في الواقع صورة فاقعة من صور الإبادة. هو تحويل للشيعة إلى "هنود حمر"، سگان أصليين، لا يملكون في هذه البلاد سوى الهوية، وهي الأخرى تنتزع منهم بمراسيم وأحكام وقرارات من كل من هبّ وذبّ!

الحرمان من البعثات لدراسات التعليم العالي (وبالتالي الحرمان من التعليم العالي لعدد كبير من الطلاب) تبدو ربما التخطيط الأخطر، ضمن هذه الاستراتيجية، لكنّها ليست سوى جزء من مؤامرة، واضحة الأركان. هي حرب استنزاف، تحاول أن تهد أساسات المجتمع الشيعي في البحرين، وتفكّكه، كمن يواجه عدوًا.

حتى لو كانت نتيجة هذه المؤامرة زيادة نسبة البطالة إلى مستويات درامية، فأنّ تزيد نسبة البطالة، من وجهة نظر النظام، أهون بكثير من أن يزيد عدد الجامعيين، والمهنيين، والأكفاء، من المواطنين الشيعة. لن تكون البطالة مثيرة للقلق، ما دام العاطلون مجرد أشخاص غير أكفاء لأي عمل: لا فنيا ولا مهنيا ولا أكاديميا.

على نفقة الدولة

منذ العام 2010، بدأت تتضح رؤية النظام نحو المواطنين الشيعة في البحرين. كان يبدو أنها تغيّرت بعد العام 2000، لكنّها في الواقع ازدادت خطورة. عند اعتقال مجموعات من المواطنين والناشطين في 2010، بثت وسائل الإعلام الرسمية صورهم، ومعلومات شخصية عن كل واحد منهم أهمّها ماذا حصل "على نفقة الدولة": بعثة، عمل، أو أي شيء آخر.

لازمة "على نفقة الدولة" صارت مثار تنذّر واستغراب. اليوم تحديدا، عرفنا لماذا كانت الدولة، تدندن بنفقاتها: لقد جاء اليوم الذي تتوقف فيه عن هؤلاء!

يوم الخميس الماضي، توافد الطلاب لوزارة التربية من أجل تثبيت بعثاتهم. كان

مثل هذا اليوم، لمن يعرفه، يوما سعيدا جدا. يوما تلتقي به زملاءك وأصدقاءك، تحتفلون وتفرحون. الخميس، كان يوما، امتلأت فيه وجوه الطلاب وآبائهم بالتجهّم. الوزارة كُتفت من وجود الأمن، ربّما خافت من موجة غضب. كان مشهد إذلال مهين وتعييس، سيظل النظام يحتفظ بعاره، في ذاكرة أبنائنا.

بعد يومين من "الشحاذة" في وزارة التربية.. ابتي المتفوقة: لا أريد منهم شيئا يا أمي!

لليوم الثاني على التوالي أحج إلى وزارة التربية والتعليم مع ابنتي الحاصلة على تقدير 96% والتي لم تحصل على أي من رغباتها الـ12 التي سجلتها ضمن ترشيحات البعثات المعروضة. الإذلال هو أخف ما يمكن أن أقوله عما يتعرض له الطلبة المتفوقون وأولياء أمورهم في وزارة التربية هذه الأيام. الإذلال الذي يجعلك تشعر بأنك لست أكثر من "شحاذ"، هذا باختصار ما خلصت إليه خلال هذين اليومين، وأنا أخرج خالية الوفاض من كل شيء، إلا من ضربة الشمس اللاهبة فوق رأسي.

استأذنت من عملي يوم أمس 26 يوليو 2015، وذهبت إلى مبنى وزارة التربية والتعليم بعد الساعة العاشرة والنصف صباحاً، كم كنت متفائلة (هههههه)، تصورت أنني أذهب لمكان منظم ومريح أقوم فيه بتعبئة الأوراق المطلوبة وأنتهي خلال ساعة من الزمن. على الأقل هذا ما صورته لي أوهامي الساذجة.

ما إن وصلت إلى بوابة وزارة التربية حتى تفاجأت بحشود السيارات الواقفة في الخارج والتي اصطفت طوال سور الوزارة من جهة وسور وزارة الإعلام المقابل لها من الجهة الثانية، لم أجد منفذاً لإقحام سيارتي إلا بعد أن حرّك أحدهم سيارته مغادراً. أوقفت سيارتي عند سور وزارة الإعلام ورحت أسير على قدمي في هذا الطقس اللاهب نحو بوابة الوزارة. أذهلني -بينما أن أهم بالدخول من البوابة-

طابور طويل معطل من السيارات التي تنتظر الدخول نحو مواقف السيارات بالداخل، حمدت الله شكراً أنني لم تأخذني الحماقة إلى أن أفكر في الدخول بسيارتي.

تقدمت بضعة أمتار داخل الوزارة وأنا أتصيب عرقاً من شدة الحر، فإذا بأحد رجال الأمن يشير لي بالعودة إلى المدخل من جديد لضرورة تسجيل اسمي، وأنه في حال عدم تسجيل اسمي لن يسمحوا لي بدخول المبنى. شعرت أنني أدخل مكاناً آمناً لا مكاناً خدامتي. عموماً، توجهت نحو كابينة التسجيل وأخذوا بطاقتي السكنية. ومنها نحو موقف الباص الذي ينقل المراجعين نحو مبنى (1) حيث استكمال الإجراءات.

وقفنا دقائق، كانت أعداداً كبيرة من أولياء الأمور والطلبة قد سبقونا في الانتظار، جاء الباص، كان ممتلئاً على آخره بالمراجعين الذين أتى بهم عكسياً من مبنى (1). نزلوا وصعدنا. كانت الأجساد تتصيب عرقاً، والتكيف في الباص كأن لا وجود له: "لا بأس" قلت لنفسي، "أفضل من المشي تحت لهب الشمس مباشرة".

وصلنا المبنى، كان عشرات المراجعين ينتظرون العودة، فيما يروج المبنى من الداخل. لم ألبث طويلاً، فسرعان ما أخبرني رجل الأمن الواقف قريباً من القاعة التي يتم فيها التسجيل أن الأرقام نفدت: "تعالوا بكرة"، استفسرت: "أي أرقام؟"، أجاب: الدخول بالأرقام وقد نفدت لهذا اليوم. سألت: كم عددها؟ أجاب: 70، وأردف القاعة ممتلئة، يتم استدعاء المراجعين حسب الأرقام، وهم ما يزالون حتى الآن في العشرينات!! سألت: وفي أي وقت يبدأ التسجيل؟ أجاب: التاسعة. قلت: لكنني في العمل ولا أستطيع الخروج كل يوم. قال: "جيت متأخرة وايد، تعالي بكرة من وقت قبل تسع عشان تحصيلين رقم". لم يكن لي بد من الانصراف، ورغم صعوبة استئذاني من عملي إلا أنه لا مجال آخر لي، وليس هناك أحد غيري يمكنه أن يتابع الأمر مع ابنتي.

وزارة التربية للمراجعين: الارقام نفذت.. عودوا غداً

لم يكن بين خيارات ابنتي أي من التخصصات الصعبة، تلك التي تشهد طلباً استثنائياً كالطب والهندسة، كان كل ما سجلته هي تخصصات متوافرة في جامعة البحرين من علوم الحاسوب وتخصصات تجارية أخرى، لكنها لم تحصل على أي منها، واخبرها موقع الوزارة عندما راحت تبحث عن رقمها بأنها: مرشحة لمنحة. ما المنحة؟ مبلغ تمنحه وزارة التربية للطالب المتفوق قدره 400 دينار بحريني في العام الدراسي كاملاً.

اليوم 27 يونيو 2015، استأذنت من عملي باكراً، شرحت ظروف يوم أمس لمسؤولي، أبدى تفهماً وسمح لي، توجهت مع ابنتي إلى الوزارة عند الساعة والنصف، حملت معي كتاباً وأملاً، قلت سيكون وقتي طويلاً حتى يفتتحوا القاعة للتسجيل، سأندبر وقتي بالقراءة، وإن انتظرت داخل القاعة طويلاً، سيكون الكتاب تسلية تشعرني أن وقتي في أمان.

لم يكن عدد السيارات خارج بوابة الوزارة مثل يوم أمس، كانت تلك بشارة لي أنني مسيطرة على الوقت، أوقفت سيارتي خارجاً ودخلت راجلة، الشمس تترجل فوق رؤوسنا أيضاً، لكن لا يهّم سننتهي من هذا اليوم. نسير في الخطوات ذاتها: التسجيل، الباص، إلى المبنى، نصعد العتبات نحو القاعة المخصصة للتسجيل، ظننت أننا أول من وصل، تفاجأنا بأن كثيرين غيرنا كانوا قد سبقونا، بعضهم أتى هنا عند الساعة السادسة: "يا للهول.. حالتنا حالة" قلت، غمزت لي ابنتي: "هل ظننت أنك الذكية الوحيدة التي ستفكرين هكذا؟" ضحكنا. أجبتهما "الأعداد ما تزال تحت السيطرة، نحن بين العشرات الأولى التي حضرت". لكن الأعداد أخذت في التزايد بسرعة رهيبة، خلال نصف ساعة كان الممر قد امتلأ تقريباً، وقبل التاسعة كانت الأعداد قد غطت كامل الممر المؤدي إلى القاعة، فضلاً عن السلالم وكل المكان. تقدمت شرطة الأمن وطلبت منا التراجع إلى الخلف قبل أن يبدأ توزيع الأرقام. تدافعت الحشود المكتظة، صار ما يشبه الموجة،

قذفتنا الموجة خطوات إلى الوراء. في لحظة واحدة توزعت الأرقام، لا أدري كيف، وفجأة أيضاً سمعت صوت: خلصت الأرقام اليوم، اللي ما حصل يروح ويرجع بكرة!!

بقيت مدهوشة، أريد أن أصرخ، أن أصل، أن أقول أنا هنا منذ السابعة والنصف، أنا أتيت قبل هؤلاء، لم أستطع التقدم خطوة للأمام، الجميع كان مستنكراً، للتو صارت الساعة التاسعة؟ كيف تنتهي الأرقام قبل أن يبدأ وقت التسجيل؟ أي مسخرة هذه يا وزارة التربية، هل تهزؤون بنا!!!

شعرت نفسي أمتلئ بالغضب وأريد أن أصرخ، لكن الأنفاس المكتظة التي اختلطت برائحة العرق والقهر والشعور بالإذلال كانت أقوى من قدرتي، لم أعد قادرة على الوقوف في مكاني أكثر، كدت أختنق، تراجعت للوراء وخرجت من الباب لألتقط أنفاسي. لم أستطع العودة للداخل مرة أخرى. رأيت المتفوقين يخرجون مطأطئين أكتافهم من اليأس والإحباط والقهر. يتبادلون نظرات الخيبة والإذلال المكسور. لا أحد يستوعب عمق هذه النظرات إلا متفوقو البحرين فقط.

بقيت واقفة مكاني لا أعرف ماذا أفعل. قالت لي ابنتي: "أشعر أنني أشحذ حقاً طبيعياً لي يا أمي، وأني آتي هنا برجلي كي أهان باسم هذا الحق". ثم أردفت: "لا أريد منهم بعثة يا أمي، لا أريد منهم شيئاً، أريد الخروج من هنا فوراً وحسب".

"العفريت" وراء إلغاء اعتماد الجامعات الصينية: أمريكا تعترف بـ 4 جامعات ألغت البحرين اعترافها بها

أوقفت وزارة التربية والتعليم البحرينية هذا الأسبوع الاعتراف بالمؤهلات الطبية الصادرة عن بعض الجامعات في جمهورية الصين الشعبية. ولكي تفهم مغزى هذا القرار، ابحث عن العفريت.

في العام 2011، شن موالو الحكومة حملة ضارية على جامعة "بونا" في الهند لذرائع غريبة. كانت الجامعة تستقطب آنئذ حوالي 360 طالباً أغلبهم من المواطنين الشيعة.

وقد صرّح الشيخ السلفي المتشدد، وعضو البرلمان السابق جاسم السعيدى بأن "الشيخ عيسى قاسم يملك جامعة بونا في الهند ويدرب فيها الخونة على الأسلحة وفنون القتال".

إن أيّ شخص سليم في كامل قواه العقلية كان سيكتفي بالضحك على ذلك، معتبراً الكلام نوعاً من البلاهة الصادرة عن رجل دين بنى جُلّ رأسماله على الشقاق الطائفي والمناكفة. لكنّ ذلك ليس في البحرين.

ويطالعنا البحث في هذه القضية بصور عجيبية من التلقّي. ففي رسالة سارحة في الخيال وجهها عضو البرلمان الحالي النائب محمد الأحمد إلى رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود شريف بسيوني العام 2011، ونشرها في صحيفة "الأيام" المملوكة لمستشار الملك تحت عنوان "تقرير حول التدخلات الخارجية في مملكة البحرين"، يستحضر جامعة "بونا" كمثال لشرح ماهية هذه التدخلات.

ويقول "الشيخ عيسى قاسم قام بشراء جامعات خارج البحرين - مثل جامعة بونا في الهند - لتدريب الثوار وهي الجامعة التي اشتراها المذكور من ماله الخاص".

هاكم المثال العبيط الآخر. فحول مزاعم لوزارة الداخلية بشأن قيام موظف يعمل في شركة للاتصالات باستخراج بطاقات هاتفية لمطلوبين أمنياً على خلفية قضايا سياسية، يكتب هشام الزباني في صحيفة "الوطن" المملوكة للديوان الملكي "الموظف كان قد درس بالهند، ولهذا دلالات أيضاً".

ويمضي شارحاً "يبدو أنه أحد المبتعثين من قبل الولي الفقيه الذي يرسل الطلبة إلى جامعة بونا لأخذ شهادات على وجه السرعة والعودة إلى البحرين حاملين شهادات

جامعية فينضموا إلى قافلة العاطلين إن لم يوظفوا، وإن تم توظيفه فقد وجد مكاناً لإحدى الأدوات التي تعمل ضد الدولة"، على حد تعبيره.

أمام هذا "القصف" المتواصل فقد قررت وزارة التربية والتعليم إلغاء الاعتراف بالشهادات الممنوحة من جامعة "بونا". وجاء في القرار الوزاري الصادر في العام 2013 "يتم إيقاف معادلة وتقويم الشهادات الجامعية الصادرة عن جامعة (بونا) بجمهورية الهند بكافة درجاتها العلمية".

لدى وزارة التربية والتعليم البحرينية قوالب جاهزة من التعليقات لقرارات مثل هذه. هي لن تهمس بأي شيء في العلن يحوّل على استهداف فئة إثنية. وغالباً ما ستحيل الأمر إلى "لجنة لتقويم المؤهلات العلمية" وإلى "توصيات اللجنة"، بعد "الدراسة" وإثر "شكاوى وردت". لكن مرة أخرى، ابحث عن "العفريت".

وهكذا ينبغي أن تفعل مع قرارها بإلغاء الاعتراف بالمؤهلات الطبية الصادرة عن الجامعات الصينية. لقد عللت الوزارة قرارها بالقول "إن البرامج الطبية لا يتوافق محتواها مع محتوى البرامج المتعارف عليها أكاديمياً والتي تستوفي الاشتراطات والمعايير العلمية للجنة". كما تحدثت عن "كثرة ملاحظات وشكاوى الأطباء الأخصائيين المشرفين على التدريب بمجمع السلمانية الطبي من ضعف المستوى المهني للمتخرجين من الجامعات الصينية".

لكن لدى مقارنة اعتمادات الجامعات الطبية الصينية التي تستقطب الطلبة البحرينيين، وهي "تيانجين" و"إكسينجيو تونج" و"زينجزو" و"وينزو" و"زيغيانج"، يتضح أن 4 منها هي من الجامعات المعترف بها في الولايات المتحدة الأميركية، بحسب نظام البورد الطبي في ولاية كاليفورنيا. وعلى مستوى دول الخليج العربي، فإن 4 من الجامعات الخمس هي من المعترف بها في السعودية تحت تصنيف موسى بها و3 منها معترف بها في الكويت و3 أيضاً في الإمارات تحت تصنيف موسى بها (الجدول أدناه).

ويشار هنا إلى أن البحرين هي الدولة الوحيدة خليجياً التي ليست لديها قوائم معلنة للجامعات الخارجية المعتمدة منشورة على موقع وزارة التعليم.

في تعليقه على القرار، أبدى سفير جمهورية الصين الشعبية لدى مملكة البحرين لي تشين استغرابه. وقال "ليس من اللائق الإقدام على هذا الموضوع بهذه البساطة، فلدينا جامعات صينية على مستوى عالمي وشهاداتها معترف بها دولياً"، مستدركاً "إذا كانت هناك أية ملاحظة معينة فهناك قنوات تتوافر بين الجهات في البلدين للإحاطة بها ومعالجتها".

لكن المغزى العميق ليس في كون الجامعات الصينية "على مستوى عالمي" أو كون شهاداتها "معترفاً لها دولياً"؛ إنما في ما أعلن عنه السفير نفسه في تصريح العام الماضي. إن هناك حوالي 500 طالب بحريني - أغلبهم من المواطنين الشيعة - يدرسون في الصين على نفقتهم الخاصة في كليات الطب والهندسة والإدارة وتخصصات مختلفة. إن كنت تبحث عن "العفريت" فهو هنا!

أسماء الجامعات	الولايات المتحدة	الإمارات	السعودية	الكويت
جامعة تيانجين				
Tianjin medical university	معترف بها	موصى بها	موصى بها	معترف به
جامعة إكسينجيو تونج				
Xi an jiaotong university	غير معترف	موصى بها	موصى بها	معترف بها
جامعة زينجزو				
Zhengzhou university	معترف بها	غير معترف	موصى بها	غير معترف
جامعة وينزو				
Wenzhou medical college	معترف بها	غير معترف	غير معترف	غير معترف
جامعة زيجيانج				
Zhejiang university	معترف بها	موصى بها	موصى بها	معترف بها

الملك يحتفظ لنفسه بورقة الإعدام

أصدرت المحاكم البحرينية العام 2015 أكبر عدد من أحكام الإعدام ضد متهمين في قضايا سياسية، إذ قضت بإعدام 7 شبّان شيعة بتهمة قتل رجال شرطة، بينهم ضابط إماراتي، ودركي أردني.

وعدّلت محكمة استئنافية حكما بالإعدام إلى المؤبد في قضية تعود لـ "قتل شرطي" العام 2011، فيما أيدت محكمة النقض حكما بإعدام متهمين سياسيين في حادثة تفجير "الدير"، ليصبح الحكم باتّا وواجب التنفيذ، فيما إذا وقّعه الملك، وهو إجراء غير مسبوق في تاريخ ثورة 14 فبراير.

ليس وحده السميع من شكا من تعرضه للتعذيب، فقد قالت والدّة المحكوم بالإعدام سامي مشيمع إن ابنها فقد جميع أسنانه أثناء التعذيب وتم وضعه داخل ثلاجة وسكب عليه الماء والثلج، لإجباره على الاعتراف بتورطه في الحادثة.

وقضت المحكمة الجنائية الرابعة (26 فبراير/شباط 2015) بالإعدام بحق كل من عباس السميع وسامي مشيمع وعلي

عبدالشهيد السنكيس. عباس السميع كان قد وجه خطابا من داخل السجن اعتبر فيه كل هذه التهم ودعت منظمة العفو الدولية إلى "تحرك عاجل" لوقف تنفيذ الحكم، مشيرة إلى أن المتهمين اعتقلوا بعد "مداهمة



منازلهم من قبل رجال أمن مُلثَّمين، ولم يتمكن محاموهم أو عائلاتهم من التواصل معهم طيلة ثلاثة أسابيع متواصلة، وقد أفادوا لاحقاً بتعرضهم لتعذيب (...) شمل الصعق الكهربائي، الضرب وحرق أعقاب السجائر على مناطق في الجسم، الحرمان من النوم والاعتداء الجنسي".

وفي (29 أبريل/ نيسان 2015) قضت محكمة بحرينية بإعدام سلمان عيسى المتهم في قضية مقتل الشرطي "محمود فريد"، في ما عرف بتفجير "العكر"، وأيدت محكمة الاستئناف الحكم بإعدامه في اليوم الأخير من هذا العام 31 ديسمبر/كانون الأول 2015.

وعُدلت محكمة الاستئناف (8 أكتوبر/ تشرين الأول 2015) حكماً في قضية قتل الشرطي

أحمد المريسي (مارس/ آذار 2011)، وهي القضية المعادة من محكمة التمييز، وقضت بالسجن المؤبد بحق المتهم علي الطويل بدلاً من عقوبة الإعدام.

وفي حادثة تفجير الدير الذي أعلنت عنه وزارة الداخلية وقالت إن أحد عناصرها قتل فيها (14 فبراير/ شباط 2014) أيدت محكمة التمييز (النقض)، لأول مرة، الحكم بإعدام محتجين اثنين ليصبح الحكم باتاً، لكن تنفيذه لا يزال يحتاج لمصادقة ملك البلاد. والمحكومين هما المعتقلان السياسيان محمد رمضان وحسين علي موسى.

الحكم الذي صدر في (16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) أثار صدمة في الشارع المعارض، وتظاهر الآلاف (الجمعة 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) للتعبير عن رفضهم لتأييد محكمة النقض للحكم، في وقت عبر وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البريطاني توبياس ألوود عن قلق بلاده من تثبيت الحكم.

وأضاف "نحن ندعم حق حكومة البحرين بتقديم المتهمين بقتل شرطي للعدالة، لكن موقفنا منذ فترة طويلة الاعتراض على عقوبة الإعدام تحت أي ظرف".

وفي اليوم الأخير من العام، قضت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة برئاسة القاضي علي خليفة الظهري بإعدام الشاب محسن الماجد، الذي يزعم أنه "المتهم الأول" في قضية تفجير دمستان، الذي قيل بأنه أودى بحياة دركي أردني، كان يعمل ضمن صفوف قوَّات النظام في قمع التظاهرات الشعبية.

السميع في خطاب مصور للشعب الإماراتي: أؤكد لكم أنني بريء براءة الذئب من دم يوسف

أكد المحكوم بالإعدام في قضية مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي عباس السميع، في خطاب مصور للشعب الإماراتي، أنه بريء من التهم التي وجهت له، مشيراً إلى أن الحكومة البحرينية لعبت على وتر الطائفية لاستعطاف السنة في الوطن العربي.

وعبر السميع في فيديو مصور حصلت "مرآة البحرين" على نسخة منه عن احترامه للشعب الإماراتي، الذي قال إنه يرغب في مخاطبته قبل نقله للسجن الإنفرادي، في انتظار تنفيذ حكم الإعدام، وقال "يجب أن تتيقنوا أنني مناضل من أجل نيل كافة الحقوق لشعبي المظلوم".

وشدد على إيمانه بـ "الحراك السلمي البحت الذي كفلته كل الأعراف القوانين الإلهية والدولية في سبيل الحرية والمساواة"، مشيراً إلى أن حراك الشعب منذ انطلاقته ولأن كان سلمياً، "كنا نرمي الورود على عساكر السلطة بينما كانوا يواجهوننا بآلات القمع".

وأضاف "استخدمت القوات الرصاص الحي والغازات السامة أدى لسقوط قتلي وجرحى، ورغم البطش تمسك الشعب بسلميته".

وقال "لقد اتهمنا بالإرهاب وعدم الولاء للوطن وأصحاب أجندات خارجية وغيرها من الأكاذيب من أجل استعطاف السنة في الوطن العربي"، متابعا وللأسف الشديد انطلت الحيل القذرة على بعض ممن لا يعرفون واقع البحرين من وعاظ السلاطين.

ولفت إلى أن السلطة استفادت من ذلك لكسب دعم الحكومات الخليجية والعربية حيث قدمت الحكومات دعماً لوجستياً ومادياً وإعلامياً، ولم تكتف بذلك بل قامت بإرسال عسكريين من مواطنيها من أجل قمع أبناء الشعب تحت عنوان تطهير البلد من الخونة

وختم السميع خطابه بالقول "أؤكد وأكرر بأنني بريء ومن معي براءة الذئب من دم يوسف، ورفع القرآن قائلاً "وهذا كتاب الله بين يدي والله خير الحاكمين".

عباس السميع المتهم بقتل الضابط الشدّي عشية محاكمته: إذا كان الحكم بإعدام سيحرر هذا الشعب، فليكن قمبراً ثانياً..

عشية محاكمته بتهمة قتل الضابط الشحي، كشف المعتقل عباس السميع عما تعرّض له من استهداف ومحاولة تصفيته قبل اعتقاله، وتعذيبه على يد مجموعة من الضباط بأوامر عالية المستوى وفق قوله، ووصف التهم التي نسبت إليه بـ"الملفقة والكيدية والسياسية"، وقال: "إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبّي من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حريته، فليكن قمبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة".

وقال في رسالة من سجن جو المركزي حررها بتاريخ 23 فبراير 2015 وحصلت مرآة البحرين على نسخة منها: "اعتبر أي حكم صادر ما هو إلا بهرجة إعلامية من أجل النيل من عزيمتي وعزيمة الشباب المناضل"، وأضاف "إذا كان النظام يظن أن أي حكم سوف يصدر من محكمة لا تتصف بالنزاهة والعدالة، من أجل أن يثنني ويكسر من إرادتي وإرادة هذا الشعب، فهو واهم لأنه في الحقيقة سجن جسدي ولم يسجن روحي التي ما زالت وستبقى صامدة ومتحررة".

وذكر السميع بأن الدليل الذي استخدم لإدانته بجريمة القتل هي مكالمة هاتفية مع أحد المتهمين. موضحاً: "اتهامي بإجراء مكالمة هاتفية مع أحد المتهمين فقط، والاصرار على هذه المكالمة كدليل إدانة على أنني من ارتكب الحادثة، دليل ضعف في عمليات البحث والتحري".

وأشار السميع إلى "بشاعة التعذيب الذي لاقيته على أيدي كبار ضباط الأمن الوطني بين لي أنهم متخبطون في عمليات البحث والتحري"، وأوضح أنه تلقى: "اعترافاً واضحاً وصريحاً من كبار الضباط والمحققين أثناء التعذيب بتسليمهم أوامر عالية المستوى من كبار الدولة باتخاذ إجراءات صارمة

وتصفيتي قبل اعتقالي وهذا يدل على النوايا الاجرامية"، وأضاف "إخفاء حادثة محاولة اغتيالي أثناء الاعتقال كانت بضغوط مباشرة وتهديدات مستمرة من كبار المحققين والضباط في مستشفى العسكري وفي مبنى التوقيف "الأمن الوطني" وفي سجن جو المركزي"، وأوضح "كان المدعو "خليل" أحد قادة جهاز الأمن الوطني برتبة نقيب بصحبة كبار المسؤولين مستمرين في زيارتي بسجن جو المركزي، وآخر زيارة كانت في شهر ديسمبر من العام الماضي 2014" على حد قوله.

وقال "عندما تم اقتحام منزلي ومطاردتي والإمساك بي، تعرضت لأبشع التعذيب والضرب وعندما ذهبوا بي في نفس الوقت إلى منطقة السنابس، لذت بالفرار من بين أيديهم وتمت ملاحقتي من قبل العناصر المدنية المسلحة مع القوات الخاصة لمسافة طويلة وتم استهدافي بطلقات عشوائية فأصيبت رجلي اليسرى، وتعثرت على الأرض، وتم اقتيادي بمركباتهم إلى القلعة وتسبب ذلك بنزيف حاد في فخذي الأيسر".

وأوضح: "ما أشيع عني بتعرضي إلى تكسر في العضلات ورضوض بسيطة غير صحيح، وإنما تم تهديدي بالتصفية الجسدية في حال أخبرت عن إصابتي، أدخلت على أثرها العناية القصوى بسبب النزيف المستمر، تم منعي من التواصل مع عائلتي ووضعت في العناية بمستشفى العسكري واجريت لي عملية جراحية وخضعت لعلاجات متكررة ومتطورة لفترة زمنية تم فيها تخييط مكان الإصابة".

وقال السميع: "أوجه رسالتي وتحياتي لأبناء الشعب وإلى الرموز الوطنية والجمعيات المعارضة لمواقفهم المشرفة وثباتهم في ساحات العزة والكرامة. وتحية أخرى إلى الشباب المجاهدين والمطاردين على صمودهم. فنصيحتي للنظام هي أن لا تتعب نفسك كثيرا فأنت تحارب شعبا شبابه لا يهاب الموت والانكسار ومستمر في حراكه

السلمي الثوري حتى يأذن الله له بالنصر". وأضاف "لقد قالها سماعة الشيخ علي سلمان "الأمين العام لجمعية الوفاق" 10 سنوات أماما لإستمرار الثورة، فإنني أضعفها لتكون 20 سنة لثقتي بالشباب الثوري ورجالات لثورة وتحركهم المتطور في الساحات والميادين الثورية".

وأكد السميع: "رسالتي لكم يا شعبي عهدا عهدا أنني سوف أبقى صامدا شامخا فلا مشكلة عندي بأن أمضي بقية حياتي في السجين وفي الطوامير حراً رافضاً للظلم. بل المشكلة عندي بأن أقضي بقية عمري حراً طليقا متخاذلا عن نصره الحق والمظلومين".

وختم قائلاً: "إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبى من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حريته، فليكن هذا التطبيق حاضر ولا المذلة، ليكن مقبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة".

عباس السميع المتهم بقتل الضابط الشحي وحكاية تعذيب لم ترو: إنت المفروض يجيبوك هني ميت مو حي!

ضرب بيده على طاولته بغضب وصرخ: "إنت لحين حي؟!". كانت تلك أول كلمة نطق بها الضابط عند رؤيته عباس السميع، وقبل أن يكمل جملته بحث بين أوراقه وأخرج واحدة رفعها في وجه عباس، لكن عباس كان حينها قد غاب عن الوعي لشدة ما صُوب عليه من العذابات التي بدأت منذ لحظة اعتقاله مروراً بمبنى التحقيقات وصولاً لهذا المكتب. لم يكتف الضابط فقرّر جلب عباس مرة أخرى ليخرج له ورقة تابعة للجهاز الاستخباراتي باسم عباس جميل طاهر السميع مُصدرة بأمر "استهداف المتهم".. ليصرخ في وجهه "قريت؟ استهداف المتهم يعني مفروض يجيبونك لي إهني ميت مو حي!! لكن أنا براويك".

اليوم الاثنين 23 فبراير 2015، يواجه عباس السميع (25 عاماً) جلسة حكم في قضية

مقتل الضابط طارق الشحي وآخرين من منتسبي وزارة الداخلية أحدهما يماني الجنسية والآخر باكستاني. يروي عباس تفاصيل استهدافه وتعذيبه منذ لحظة اعتقاله حتى مشارفته على الموت، وحكاية تلبيسه قضية قتل الشرطة إليه وإجباره على الاعتراف والتصوير أمام مسرح الجريمة الملقق. يقول عباس:

في يوم الاثنين ليلة الثلاثاء الموافق 3 مارس 2014، وبالتحديد في تمام الساعة الحادية عشرة ليلاً كنت في منزل جدتي، داهمت قوات الأمن المنزل الأمن مصحوبة بأكثر من 15 سيارة تابعة للقوات الخاصة (الكومندوز)، بالإضافة إلى العديد من المدرعات وبعض السيارات التابعة لجهاز الأمن الوطني (المخابرات) والتحقيقات الجنائية، وباص 16 راكباً، تمت محاصرة الحي السكني بأكمله، ومحيط المنازل المجاورة. وبشكل كثيف وفي لحظات سريعة، تسلّقت القوات الخاصة مع الميليشيات المدنية منازل الحي مدعومة بكشافات مضادة ليلية، إلى أن تمكنوا من الوصول الى منزل عمي (الشهيد حسن طاهر) وقاموا بإهانة جميع من في المنزل واعتقل الصغير منهم والكبير، وتم إخراجهم الى السيارات المدنية.

يكمل عباس: "تمت مهاجمتي من قبل ملثمين مجهولي الهوية، بالإضافة الى القوات الخاصة الملثمة حيث تم ركلي بشكل عشوائي والتركيز على رجلي، وتصويب ضربة عنيفة بالسلاح نحو فخذي الأيسر، وانزلت مكبل الأيدي محمولاً والتعب باد علي"، يضيف "تم عزلي عن بقية من اعتقلوا معي في ذات الليلة، شعرت كأني الصيد المميز بالنسبة لهم حتى في داخل مركبات القوات الخاصة. يدخل علي كل حين رجل ملثم يقوم بركلي ويسدد ضرباته على الرأس والوجه حتى تسبب في انتفاخ خدي وأنحاء رأسي"، يكمل "بعد انتهاء مسلسل المdahمات، أخذ الجميع إلى مركز التحقيقات (العديلة)، وبمجرد الدخول من البوابة الرئيسية أُستقبلت بالضرب والركل بلا رحمة إلى أن أوصلوني إلى مكتب التحقيقات".

يقول عباس عن بداية انطلاق التحقيق معه: "بقيت في غرفة التحقيق مصمد العينين منزوع الملابس، ووجبات التعذيب تأتي كل نصف ساعة، عبر مهاجمتي من قبل عناصر ومجموعات دون التحدث معي عن القضية المتهم فيها، حتى أجهد جسمي بالجراحات، وسقطت مغشياً عليّ عدة مرات إلى أن مرت تلك الليلة ليأتي صباح اليوم التالي، ليتحدث معي أحدهم، ادّعى أنه المُحقق والضابط المسؤول عن التحقيق معي، واجهني بالشتم لمذهبي وعائلي وللعلماء والرموز الدينية وللطائفة الشيعية بالأخص، وبدأت جولة التحقيق بإدخالي غرف متعددة، ولكل غرفة أساليب تحقيق وتعذيب جسدي ونفسي أشد من سابقتها".

يكمل: "بدأت أولى الغرف معي بأسلوب التعذيب النفسي، لإجباري على الاعتراف بارتكاب تفجير 3 مارس 2014، وكان المحقق يقول لي: ستعترف غصباً عنك بالواقعة وكل ما نريده منك هو التحدث عن الواقعة، واخرج كل ما تملك من أدوات الواقعة وهاتف التفجير. نفيت ذلك وقلت ليه بأنني لا علاقة لي بالواقعة، فأخذ يركلني في أنحاء جسدي، وقال للمحققين أخرجوه من هذه الغرفة فإنه لا يستحق البقاء والحديث، وتابع قائلاً اذهبوا به الى غرفة أخرى، وهناك كنت أسمع أصوات مُحققين كثر، مجتمعين عليّ ويقولون: ستعترف شئت أم أبيت... ليس هناك شخص دخل هذه الغرفة وخرج دون أن يعترف من الدقائق الأولى".

يواصل قائلاً: كنت مكبّل اليدين ومنزوع الملابس، قال لي أحدهم: ماذا فعلت؟ قتلت ثلاثة من رجال الأمن!، فقلت له: لم أفعل شيئاً. لم أر نفسي بعدها إلا ملقى على الأرض من شدة الضربة على رأسي والتي سببت لي نزيفاً من الفم وإلى هذه اللحظة أعاني من آلام الفك". وتابع: "كلما أنهضوني من الأرض أعادوا أسئلتهم، من بينها: أين وضعت القنبلة؟ وكم اجتماع عقدت مع المُتهم سامي مشميع؟ من يدعمكم في هذا التحرك؟ وما هي الجماعات المرتبطة بكم في باقي المناطق؟ وما هي الأدوات والمواد المستخدمة في صنع عبوة التفجير في الحادثة؟ والكثير من الأسئلة التي ليس لي علاقة بها. كانت الاتهامات موجهة لي

بأنّي الشخص الذي قام بالواقعة، وبعملية التصنيع، وكلما واجهتهم بالرفض وأقول لهم: أريد دليلاً واحداً ضديّ، انقضوا عليّ بالتعذيب الجسدي وبأقصى الأنواع من بينها الضرب في الأماكن الحساسة في الجسم التي تسبب لي انهيار تام لأسقط مغشياً عليّ بعدها".

يردّف عباس: "تنوعت أساليب التعذيب بالصعق الكهربائي، والفيلقة، وسكب الماء البارد على جسدي، وإرجاع يدي الى الخلف وأنا ملقى على الأرض، والوقوف على ظهري بأرجلهم حتى انقطاع نفسي، أغمي عليّ وهمّوا بحملي إلى خارج الغرفة وهم في ارتباك شديد، فقد استدعت حالتب الذهاب بي الى غرفة العمليات الخاصة بمركز العدلية (التحقيقات)، وتحويللي الي مستشفى القلعة، وفي الطريق الى المستشفى العسكري (حقنوني بالسيلان المغذي)، وأنا في حالة إرهاق شديد وشعرت بأنّي أوشك على الموت، استفتقت فوق السرير والأجهزة مثبتة على مختلف انحاء جسمي، وكنت أنصت للدكتور المُعالج الذي يتحدث مع أربعة من الأفراد المدنيين، ويقول لهم ان حالة المعتقل سيئة جداً، وأن نسبة الدم هبطت تقريباً من عشرة إلى خمسة، الأمر الذي استدعى نقلي بصورة مستعجلة إلى المستشفى العسكري بسيارة الإسعاف".

يكمل: "بقيت ثلاثة أيام دون ماء ولا طعام، وجبات التعذيب القاسية عرضتني لهبوط قاس في الدم، وغيّرت ملامح جسدي، وأصبت بنزيف داخلي في جسمي، وبالأخص في منطقة البطن والرجل اليسرى". وتابع قائلاً: "قضيت في المستشفى العسكري اسبوعاً كاملاً أئن بجراحاتي، الطبيب المختص أشار منذ بداية دخولي المستشفى بضرورة بقائي تحت العناية المركزة وإنني محتاج الى البقاء في المستشفى إلى حين استقرار صحتي. بعد أيام أخبرني الطبيب أن جسمي غير مستقر نسبياً، وأن نسبة الدم ما زالت منخفضة (وصلت إلى 5)، والضغط غير مستقر، وإنني محتاج إلى عملية في قدمي اليسرى بسبب النزيف الداخلي الحاد الناجم عن التعذيب في مبنى التحقيقات، ومن بين الاصابات والتأثيرات على جسمي كان تعرض مفصل

الحوض والعمود الفقري إلى أضرار مما سبب لي في اعاقة المشي، وما زلت حتى هذا اليوم أعاني من آلام كثيرة، خصوصاً خلال الحركة والتنقل التي أعاني من الصعوبة فيها".

يضيف عباس: "بعد أسبوع جاء اتصال من مبنى التحقيقات بضرورة إخراجي من المستشفى لاستكمال التحقيق، حدثت مشادة كلامية مع الطبيب الذي أخبرهم أن صحتي غير مستقرة، وأنه لن يتحمل المسؤولية في حال حدوث أي مكروه أو مضاعفات، وأصر على ضرورة بقائي لكن دون جدوى"، يكمل "وفي مبنى التحقيقات، بدأت جولة جديدة من التعذيب النفسي والجسدي والتهديد إلى أن استخرجوا مني إفادة تحت التعذيب القهري، كان كل شيء مكتوب في أوراق جاهزة لديهم، ويريدون مطابقتها باعترافاتي والإدلاء بذات الكلام المدون فيها، أما بقية التحقيق فكان بلا معنى، بل لمجرد الاستمتاع بالتعذيب والتعرض لطائفتي. لم يكن ممكن لي تقديم التفاصيل عن حدث لا علاقة لي به، فقد كان التحقيق يهدف إلى إجباري على الحديث عن كيفية تصنيع القنبلة وعلاقتي ببقية المتهمين خصوصاً سامي مشميع".

يردف: "لقد تم اطلاعي على بعض الأدوات التي يزعمون أنهم عثروا عليها في موقع الحادث، وهي طفاية حريق غير مستعملة، وبعض قطع الحديد الكبيرة والصغيرة، وجهاز هاتف مُحطَّم، وكان موقفني هو الرفض وعدم وجود علاقة بيني وبين هذه الأدوات".

يوصل عباس: "بعد أسبوعين من التحقيق ذهبوا بي إلى النيابة العامة، أكدت عدم وجود علاقة لي بالقضية ولو بنسبة 1%، فقد كنت في العمل وقت الحادثة، ولدي إثبات أنني في وزارة أخرى أعمل في نفس الوقت. قلت له كيف أكون الفاعل ولا توجد لي صورة ولا بصمة ولا أي دليل يثبت علاقتي بالحدث. صمت المحقق في النيابة. وقام بكتابة إفادة مُوافقة لإفادة التحقيقات وأمرني التوقيع على الأوراق، وقال: وقّع لأنك في حال عدم التوقيع سترجع من جديد لمركز التحقيقات والتعذيب

هناك". يكمل عباس: "وهذا ما يتم التعامل به مع القضايا في حال نفي المتهم التهم الموجهة إليه".

يردف: "وفي اليوم التالي، وفي تمام الساعة الواحدة ظهراً و 11 دقيقة، ذهبوا بي أنا وأخي علي وابن عمتي طاهر وسامي مشيمع لتمثيل الواقعة، ولكن دون إعلام المتهمين بتواجدهم مع بعضهم البعض من خلال تمثيل الأدوار بشكل فردي. تم الذهاب بي مع محقق النيابة ومجموعة كبيرة من المدنيين وقوات الكومندوز، وتم تطويق الشوارع من نقطة التفتيش عند منزل فاروق المؤيد حتى الإشارات الضوئية عند قرية الديه، وذهبوا بي الى فوق العمارة الواقعة بالقرب من الشارع المُطل على موقع الحادث، وهي عمارة أزياء الزهراء، حيث أخذونا إلى سطحها وتحديد موقع وقوفي من أجل أن أتحدث مع المحقق الذي كان يصورني خلف كاميرا وزارة الداخلية، حيث صوّروني وأنا أقول أنني قمت بعملية التفجير من خلال الضغط على الهاتف.

وبعدها تم انزالي إلى الشارع وهم يقولون لي: هذه الحفرة؟، فقلت لهم: لا. قالوا لي الحفرة عمقها متر واحد لكن لا توجد مثل تلك الحفرة في موقع الحادث، كل ما هو موجود كان حفرة صغيرة مُحددة من قبلهم، وأمروني بوضع كيس صغير لدرجة أنه لا يدخل الحفرة لصغرها، وأجبروني على التكلم بأني حفرت الحفرة في الليل ووضعتها مع سامي مشيمع، وكان أخي وطاهر ابن عمتي، يراقبون اجباري على التصوير.

وبعد رجوعي الى مبنى التحقيقات، استمرت معاناتي بسبب استمرار التحقيق في القضية حيث كنت أتنقل بين التحقيقات والسجن الانفرادي في مركز الرفاع".

يتذكر عباس أساليب الاستفزاز التي تعرض لها والتي تكشف عن استهداف عائلته: "من بين الأسئلة التي طرحت علي: عندما توفي عمك (والمقصود هو الشهيد حسن طاهر)، ماذا كتب في وصيته قبل موته؟ ألم يذكر الجهاد في سبيل الله تعالى وهو

يريد منكم الانتقام من الحكومة؟ لهذا نحن نقوم بمضايقتكم والانتقام من عائلتكم. أجبته أن من ضمن الوصية هو الأمر المعترف به في الاسلام والدين والغسل والكفن وسؤال منكر ونكير في القبر، وهي حق على كل مسلم ومسلمة ومن بين ذلك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. فقال المحقق: الجهاد لديكم هو الانتقام من الحكومة وهو ما تعلّمتموه من عمك"، يقول عباس: "هذا الأمر كشف لي حجم العداوة المسبقة والحقد الدفين الرغبة في الانتقام".

وبعد الضغوط وتحرك العائلة تم نقل عباس الى سجن جوّ المركزي، وهناك بادر المعتقلون بالاهتمام بحالة عباس الحرجة، وسط إهمال وعدم مبالاة السجن لحالته ورفضهم إستمراره في العلاج ومتابعة حالته الصحية وإصاباته، كما رفضوا خضوعه للعملية الثانية المقررة له في رجله بعد عملياته الأولى أثناء مكوثه في المستشفى العسكري. يقول عباس: "ما زلت أعاني من الآلام الكثيرة في أنجاء جسدي، وإدارة سجن جوّ تمنع نقلي لأخذ العلاج اللازم، وإجراء العملية التي أحتاجها في الرجل اليسرى، وعلاج يدي اليمنى، وآلام العمود الفقري، والفك الذي أعاني من آلام في الجهة اليمنى منه". وفوق كل هذا، ينتظر اليوم عباس حكماً قد يصل إلى حد الإعدام.

في فيديو من داخل السجن... عباس السميع يوجه خطاباً للشعب البحريني يوم الحكم عليه بالإعدام

قال المعتقل البحريني المحكوم بالإعدام عباس السميع (25 عاماً)، في فيديو مصوّر من داخل السجن إنه راض بما قسمه الله له بكل اطمئنان وثقة ومن دون خوف، وإن الدرب الذي سار عليه، هو درب النضال السلمي، مؤكّداً أنه لن يعوّل في تخليصه من محنته لا على الرأي الدولي ولا المكّمة الملكية، إنما على العزم والإصرار حتى يحصد الشعب ثمار هذه التضحيات.

وأكد السميع أن عائلته كانوا كبش الفداء الذي أراده النظام إرضاء لدولة الإمارات

العربية المتحدة، وأوصى الشعب البحريني بمواصلة النضال، ومجابهة الظلم، ووحدة الصف، والالتفاف حول رموز الثورة، ومساندة الجمعيات والحركات والتيارات التي تعمل لصالح الشعب.

وكان موقع "البحرين اليوم" الإعلامي قد بث على يوتيوب فيديو السميع الذي سُرّب من داخل سجنه، اليوم الخميس 26 فبراير/شباط، وتزامن ذلك مع صدور حكم الإعدام المتوقع ضده من قبل محاكم النظام على خلفية ما سُمّي بقضية "تفجير الديه"، التي قتل فيها شرطي إماراتي قبل حوالي العام.

وأثار خطاب السميع وتسجيله من داخل السجن غضب السلطات، إذ أمر وزير الداخلية البحريني بتشكيل لجنة تحقيق فيه. ووجه السميع من خلال التسجيل المصور خطاباً حمل عدة رسائل للشعب ولعائلته وللنظام معتبراً ذلك أمانة عليه للقضية وللتاريخ، وأكد في الفيديو براءته وأن زجه في القضية لم يكن سوى قراراً سياسياً.

واستعرض السميع سلسلة الاستهدافات التي تعرضت لها عائلته منذ أن استشهد عمه حسن طاهر السميع في أحداث التسعينات، وأشار إلى أن مسلسل استهدافه بدأ في العام 2008 حيث اتهم في قضية ما تسمى "بالحجيرة" وكان دليلهم عليه هو أنه كان يريد أن يثار لدم عمه الشهيد، وأكد أنه بقي خلال الثلاث سنوات الأولى من ثورة 14 فبراير مطارداً حتى اعتقل في مارس/آذار 2014.

وكشف السميع عما صرح له به المعتذبون في غرفة التعذيب، من أنهم سيلفقون تهمة التفجير له، لأنه كان من المفروض، وفق قولهم، أنه قد تمت تصفيته منذ زمن، مؤكداً على تعرضه لتعذيب وحشي ونفسي لا يطاق، وأنه وعائلته كانوا كبش الفداء الذي أراده النظام إرضاء لدولة الإمارات العربية المتحدة ولمواليه.

وخلال الخطاب الذي أدلى به من داخل سجنه أكد السميع بأنه راض بما قسمه الله

له بكل اطمئنان وثقة ومن دون خوف، وبأن الدرب الذي سار عليه، هو درب النضال السلمي، وإنه لن يعول في تخليصه من محتته لا على الرأي الدولي ولا المكرمة الملكية، إنما على العزم والإصرار حتى يحصد الشعب ثمار هذه التضحيات "إنني لست خائفا بل مطمئنا كل الاطمئنان".

ووجه رسالته الأولى إلى "محيّا" شعب البحرين واصفا إياه بالشعب الأبّي، الذي لن يعجز حتى تحقيق مطالبه، وموصيا إياه بمواصلة النضال، ومجابهة الظلم، ووحدة الصف، والالتفاف حول رموز الثورة، ومساندة الجمعيات والحركات والتيارات التي تعمل لصالح الشعب.

كما وجه رسالة لعائلته افتخر فيها بصبرهم وصمودهم واطمئنانهم، بما كتب الله له ولهم، مؤكداً أن إيمانه بقضيته هو نتاج تربية عائلته، وتغذيتهم له مما يجعله يرفع رأسه فخرا بالانتماء إليهم.

وخاطب السميع رجال الدين الذين يشاركون الناس الثورة واصفا إياهم بالعمائم الثائرة، ومؤكداً أنهم ركائز الثورة، وحضورهم شعار لحراك الثورة، كما خاطب آباء وأمّهات الشهداء، واعتبرهم بؤرة الثورة، وأن تقدمهم في الميادين يشجع الشباب، وأصواتهم صدى لشهداء الثورة، كما وجه تحيته للحرائر الثائرة، النساء اللاتي يحافظن على حضورهن الفاعل في الثورة، واعتبرهم شرف الثورة، وأن صرخاتهن تهز الظالم، ودعاؤهن به تسديد وتوفيق، وصمودهن شموخ وإباء.

وأكد السميع للشباب بأنهم درع الثورة، وأن بوعيهم وبفكرهم وحراكهم وعزيمتهم تنتصر الثورة، موصيا إياهم بالربط ما بين العلم والعمل والجهاد في سبيل الله والوعي والاستمرارية في تطوير الحراك الميداني.

ووجه رسالته الأخيرة إلى الجلادين واصفا إياهم بالضعفاء في نظره، وقال إن إصرارهم على التعذيب دليل هزيمتهم، وتلفيق التهم من دون دليل هو نتيجة لإفلاسهم، وأنه

وبالرغم من مطاردته لثلاث سنوات جعلهم في حيرة من أمرهم لأنه كان يمارس حياته الطبيعية رغم الظروف الصعبة التي كان يعيشها.

وكان عباس السميع ضمن المتهمين العشرة الذين أدينوا بتفجير الديه في مارس/آذار 2014، باعترافات انتزعت تحت التعذيب الوحشي.

نعم.. أنت لست شاباً عادياً يا عباس السميع

"الشيء الذي لم أتوقعه فعلاً هو أن تلصق به هذه التهمة؛ فهي لا تناسبه. ابني جامعي متعلم يعمل مدرساً، ليس قاتلاً، ولا هو مجرم أو إرهابي. عباس ليس شاباً عادياً، عباس شيء كبير علم وثقافة وأخلاق متميز ومعروف عند الجميع داخل الديرة وخارجها، بعباس أرفع رأسي وأفخر، وعندما أنطق اسمه أشرق".

هكذا قالت والدة عباس جميل السميع لـ«مرآة البحرين» عن فلذة فخرها معلّقة على حكم الإعدام الصادر في حقّه يوم أمس الخميس 26 فبراير 2015، لم تكن تتمالك عباراتها التي راحت تتقاطع وتتداخل وهي تشهق: "أحب كل أبنائي لكن عباس غير". تستنكر ما ألصق به من تهمة لا تناسبه، ولا تناسب شخصيته، ولا تناسب خطه المعارض، ولا نهجه السلمي، ولا سلوكه المجتمعي العام.

صدقت أم عباس حين قالت "عباس ليس شاباً عادياً"، يكفي ليكون غير عادي أنه تمكّن من إكمال دراسته الجامعية في الوقت الذي كان فيه مطارداً ومهدداً وفي أسوأ وضع غير عادي، العلم عنده هدف مقدّس وتحصيل الشهادة سلاحه الأمضى، تخرج من الجامعة العام 2013 في تخصص بكالوريوس التربية الرياضية، وقبل تخرجه وأثناء دراسته وبعدها، شارك في العديد من الدورات التدريبية في مجاله التخصصي، فقد حصل على شهادة في الاسعافات الأولية في 2012، وشارك في دورة مدربي المبتدئين والفئات السنية لكرة السلة في يناير 2013، وفي دورة الحكام المستجدين لكرة الطاولة في ديسمبر 2013، وكان آخرها قبل اعتقاله مشاركاً في دورة التحكيم

المحلية لكرة الطائرة في يناير 2014، وفي أثناء ذلك كَلَّه كان يعمل مدرساً للتربية الرياضية في إحدى المدارس الخاصة.

"عباس ليس شاباً عادياً"، فقد وعى الحياة ليجد عمّه شهيداً وعائلته مستهدفة بشكل غير عادي، كان يبلغ من العمر أربع سنوات عندما قتل النظام البحريني عمه الشهيد حسن طاهر، ومنذ ذلك اليوم صارت تهمة وإخوته جاهزة: "أنتم تريدون الانتقام لعمّكم". لم يكن عباس يعي أكثر من خطواته الأولى حين قتلت السلطات عمّه، لكن الاستهداف الحاد والمتكرر لعائلته جعلته يعي الأمور جيداً، يعي قبح هذا النظام وديكتاتوريته وعنجهيته المريضة، لقد شكلت السلطة وعيه السياسي أكثر مما فعلت عائلته ومحيطه المعارض، فلا أحد يحرض على كراهية النظام مثلما يفعل النظام البحريني. لقد صار عباس معارضاً سياسياً لكنه لم يمل يوماً إلى المواجهة العنيفة فهي لا تناسب شخصيته ولا سلوكه.

"عباس ليس شاباً عادياً"، فقد تم اعتقاله وإخوته في 2008 في القضية المعروفة بـ"خلية الحجيرة"، وكل ما في أمر الإدانة؛ الحكاية غير العادية ذاتها: "تريدون الثأر لعمّكم". كان حينها في الثامنة عشر من عمره وفي عامه المدرسي الأخير ضمن المسار "العلمي"، ومع هذا فقد تمكن من اجتياز العام الدراسي بنجاح، بل بتفوق ملفت وحصل على تقدير جيد جداً وبنسبة 85.2%

"عباس ليس شاباً عادياً"، فبينما هو تحت يد جلال غير عادي وتحت تهديد حكمه الذي سيصدر بعد 3 أيام، سُرّب رسالة من داخل سجن جو المركزي في 23 فبراير 2015، رسالة تستحق أن تُدرّس ضمن مناهج الصمود لا أن تُقرأ فقط، رسالة تعلّم الشموخ والقوّة والعشق للوطن، قال فيها مخاطباً البحرينيين: "رسالتني لكم يا شعبي عهداً عهداً أنني سوف أبقي صامداً شامخاً فلا مشكلة عندي بأن أمضي بقية حياتي في السجين وفي الطوامير حراً رافضاً للظلم. بل المشكلة عندي بأن أقضي بقية عمري حراً طليقاً متخاذلاً عن نصرته الحق والمظلومين". وختم كما يختم بطل

استثنائي: "إذا كان تطبيق حكم الإعدام سيحرر هذا الشعب الأبى من حقبة طويلة عاشها مع نظام فاسد انتزع حريته، فليكن هذا التطبيق حاضراً ولا المذلة، ليكن قمبراً ثانياً يروي عطش هذه الأرض، فإنني لا أرى الشهادة إلا سعادة".

"عباس ليس شاباً عادياً"، فبعد ساعات قليلة من صدور الحكم عليه بالإعدام، وبينما الناس في أوج صخبها وفي أسوأ حالات هزيمتها المشحونة قهراً ضد النظام الجائر، طلّ علينا عباس في فيديو مصور من داخل السجن، متألقاً بشموخ وأنفة غير عاديين، وبطمأنينة لا يرمش لها طرف، وبصوت لا تخنقه بحّة ولا انكسار، وبرأس مرفوع كما هو رأس أمه به، يخاطب جلاديه الذين هو في قبضتهم وتحت سلطة بطشهم: "أيها الجلادون: ما أنتم إلا ضعفاء في نظري". ويخاطب ملك الجلادين: "لا انتظر لتخليصي مكرمة ملكية"، ويخاطب قلوبنا المنكسرة عليه: أنا كبش فداء، لكنني "لست خائفاً بل مطمئناً كل الاطمئنان".

بلا أسنان أمامية وأنف مكسور وأذن تنزف.. عباس السميع: أنا أعدم كل يوم
دموعها لم تفارق عينيها وهي تروي: "لم أعرفه حين رأيته، رحت أتأمل في هذا الوجه الشاحب الواقف أمامي خلف عازل زجاجي يصل إلى السقف، هل حقاً هذا هو عباس؟ أنفه مكسور عند المنتصف، أسنانه الأمامية مكسورة كلها ولثته منتفخة ملتصقة من شدة الضرب، أذنه يضع في داخلها كلينكس (محارم ورقية)، لونه صار أقرب إلى لون عبايتي السوداء، جسده هزيل كورقة في مهب الريح، هل هذا هو ابني عباس فعلاً؟"

على قدر وجع الشخص يأتي الانتقام منه. عباس السميع (25 سنة) المحكوم بالإعدام بتهمة قتل الضابط الإماراتي الشحي واثنين آخرين، شخص موجه للنظام البحريني، لأنه تمكن وهو في قبضة الإعدام، أن يرسل إلى خارج السجن، تسجيلات مصورة تؤثّق براءته وشموخه وكبريائه وأنفته، وتكشف من جهة أخرى جبروت النظام وظلمه

ومهزلة قضائه. لقد تحدى عباس جدران السجن وغلاظة الحكم الجائر الصادر بحقه وأرسل رسائله إلى الشعب البحريني والشعب الإماراتي يخبرهم ببراءته وتعويله في خلاصه على الله وحده. منذ ذلك اليوم وعباس مستهدف بالقتل حيّاً.

الأحد 12 ابريل، كان موعد العائلة في زيارتها لعباس. فرحة العائلة لا توصف بخبر السماح لهم بزيارته بعد كل هذا الانقطاع الذي دام قرابة شهر منذ تفجّر الأوضاع الأخيرة في 10 مارس 2015 داخل (غوانتنامو البحرين) سجن جو المركزي.

عند الساعة الحادية عشرة صباحاً، وقفت العائلة تنتظر بلهفة موعدها المرتقب. ساعتان ونصف من الانتظار المذل والمهين بتعمّد بدا واضحاً. لاحظت العائلة تغيير معظم كادر الشرطة الذين كانوا يتعاملون معهم في المرات السابقة. في الوقت نفسه، توافد الأهالي للقاء أبنائهم الذين للتو سمح لهم بزيارتهم. يتم التعامل معهم بغلاظة شديدة واستهتار حقير.

خلال ساعتين من الانتظار كان يتم التردد على عائلة السميع بلا مبالاة: شنو قلتو اسم ولدكم؟ تجيب والدته: "عباس جميل"، تخفي اسم السميع، لأنها تعرف أنها ما أن ستنطق لقبه حتى تنهال الشتائم والإهانات كما في كل مرة. الشرطيات يتعمدن ترديد السؤال لها مرة بعد مرة، لعل الأم تسهى وتقول: "عباس السميع". لكنها لم تفعل. شعرت العائلة أن إبقاءها منتظرة كل هذا الوقت جزء من الانتقام.

في هذه الأثناء، بدأ المعتقلون يتوافدون لرؤية عوائلهم، وعائلة السميع لا تزال تنتظر. المعتقلون يدخلون واحداً وراء الآخر، وكلّما دخل واحد تعالت صيحات النسوة مستنكرات منظر ابنهن: "كنا نسمع صراخ النسوة وصياحهن وهن غير مصدّقات حال أبنائهم من شدّة التعذيب الذي تعرضوا له".

تضيف والدّة عباس: "رأيت أمامي إخوة ثلاثة معتقلين يدخلون على عائلتهم، كان الأخوان يجران أخاهم الثالث الذي لم يكن قادراً على المشي"، تضيف "ثم رأيت

الشاب علي هارون الذي تم اعتقاله من تايلاند وهو يمشي مهشماً، كان غير قادر على المشي ولا الحركة، بكيت مما رأيته من حال المعتقلين والأهالي المصدومين".

تكمل: "كل هذا ونحن في انتظار عباس، وبعد ساعتين ونصف من الانتظار أخذونا إلى "كبينة 8"، عرفت فيما بعد أنها الخاصة بسجناء العزل. تختلف عن الكيانات الأخرى إن المعتقل يكون معزولاً بالكامل عن عائلته، يفصل بيننا وبينه جدار زجاجي يصل إلى السقف، والحديث يكون عن طريق الهاتف. انتظرنا حتى دخل عباس فكانت المفاجأة.."

"دخل علينا شاب نحيل هزيل لا يكاد يبين، عليه ثياب رثه متسخة هي ذاتها التي رأيناها عليه في الزيارة الأخيرة، كأنه لم يغير ثيابه منذ يومها. اعتصر قلبي وأنا أراه مقيداً يجر السلاسل التي تصل رجليه بيديه، لم أعرف هذا الشخص الذي ضاعت ملامحه عني، كنت أسأل نفسي هل هو ابني عباس فعلاً؟ صدمتي أكبر من أن توصف، شعرت بانهييار كامل.."

"عرفنا فيما بعد أن جزءاً من سبب تأخر عباس هو إصراره على إزالة قيوده قبل الدخول علينا، لكنهم رفضوا. كان يريد أن يخفف علينا وجع المشهد الذي يعلم كم هو صادم لنا، لكنهم أصروا على كسر قلوبنا وإيجاعها إلى حدها الأقصى".

ليس من عادة عباس أن يشتكي، لكن ما به فاق الاحتمال، قال لعائلته: "إنني أموت.. أنا أعدم كل يوم".

خلال أحداث سجن جو الأخيرة كان عباس أحد المستهدفين بشكل خاص، ولم يكن مستغرباً هذا الاستهداف الخاص. تم تعريضه للضرب المبرح على وجهه وأنفه وأذنه، لا يُعلم ما إذا كانت الندبة الزرقاء وسط أنف عباس رضاً أم كسراً، فلم يعاينه طبيب حتى الآن، أذنه التي تنزف دمماً بفعل الضرب لم يجد سوى أن يمنع تسرب نزفها بمحارم ورقية يضعها فيها. تم لكمه متواصلاً على فكه وفمه حتى تساقطت أسنانه

الأمامية والتهبت لثته واتفخت شفتاه. عباس لا يستطيع الآن تناول الطعام ولا شرب الماء بسبب الالتهاب الشديد في لثته: "أخبروا المحامي أنني في حاجة ماسة للذهاب إلى العلاج، فأنا أموت بلا علاج" يقول لعائلته.

عباس أخبر عائلته بمعاناته خلال الأيام التي مضت والتعذيب الوحشي الذي أوصله قريباً من الموت، تم نقله إلى العزل، لا يكلم أحداً ولا يرى أحداً غير المعذبين. وجبات التعذيب يومية على يد الضباط والشرطة. وعند كل صفقة يتلقاها من الضابط عليه أن يجيب: "نعم سيدي". لم يقتصر التعذيب على هؤلاء بل المنظفين أيضاً يهينون عباس. يُسمح له بدخول الحمام مرتين فقط في اليوم مع ترك الباب مفتوحاً، أما الاستحمام فيكون عبر سكب سطل واحد من الماء عليه وهو يرتدي ملابسه كاملة، ثم ارجاعه إلى زنزانه في مبنى "1".

حاول عباس أن يظهر نفسه متماسكاً أمام عائلته ليخفف من حزنهم الذي غيّر ملامحهم. كان يحاول الابتسام والضحك، لكن أسنانه الأمامية المكسورة التي تظهر فراغ لثته الملتهبة كلما ابتسم، تقول كل شيء نيابة عن ألمه.

"انقذوا عباس من الموت.. إنهم يعدمون ابني قبل تنفيذ حكم الإعدام".. تصيح الأم المفجوعة..

والدة سامي مشيمع تروي تفاصيل تعذيبه: وضع في ثلاجة... وفقد جميع أسنانه

قالت والدة المحكوم بالإعدام سامي مشيمع إن أبناءها مستهدفون منذ التسعينات، مشيرة إلى أن أحد الضباط أبلغ ابنها بعد الإفراج عنه في فبراير 2011 أنه سيتم اتهامه في قضية أكبر.

وتحدثت في تسجيل مصور عن التعذيب الذي تعرض له سامي، مبينة أنه فقد

جميع أسنانه أثناء التعذيب وتم وضع داخل ثلاجة وسكب عليه الماء والثلج، لإجباره على الاعتراف بتورطه في مقتل الضابط الإماراتي مارس/ آذار 2014.

وأضافت أنها لم تتعرف على سامي بعد زيارته الأولى من اعتقاله، التي تمت بعد نحو 20 يوما، حيث وجدته ضعيفا وفقد أسنانه وآثار التعذيب بادية عليه في كل مكان، وكان يرجع دما بسبب دوس المعذبين بأرجلهم على بطنه.

وأكدت أن ابنها كان في المنزل حين وقع التفجير، وأن أكثر من 20 شخصا يشهدون بأن سامي لم كان في المنزل حين وقوع التفجير.

وقالت إن المحققين هددوا سامي بالاعتداء على أخواته، كما أشارت إلى الحكم على أحد أخوته بالمؤبد وسجن آخر 10 سنوات وسحب جنسياتهم، مناشدة التدخل لوقف تنفيذ حكم الإعدام بحقه.

محمد رمضان: أخذوني لاعتصامات موالين ينادون "القصاص... القصاص"

لا يوجد في البحرين دولة بالمعنى، وإلا كيف يمكن أن تأخذ معتقلا في جولة خارج السجن باتجاه اعتصامات موالية للعائلة الحاكمة؛ فقط ليسمع شعارات "القصاص... القصاص".

ليس ذلك من نسج الخيال بل هي إفادة قدمها المحكوم بالإعدام الناشط محمد رمضان، الذي تتهمه السلطات بالضلوع في تفجير زعمت أنه وقع في قرية الدير (14 فبراير/ شباط 2014) وراح ضحيته شرطي باكستاني.

رمضان، المعروف بنشاطه السياسي والاجتماعي، اعتقل فجر (18 فبراير/ شباط 2014) من مقر عمله في مطار البحرين، بالتزامن مع هجوم مليشيات مدنية على منزله، والعبث بمحتوياته وسرقة مقتنيات خاصة.

اختفى 10 أيام دون أن يعلم أهله بمكان وأسباب اعتقاله، تعرض خلالها، في مبنى

التحقيقات الجنائية، "التعذيب لا تتحمله الوحوش"، تم التحرش به جنسياً، وتقييد يديه إلى ظهره وضربه بالقضبان الحديدية والأسلاك بصورة عشوائية.

يقول محمد "تم احتجازي في غرفه شديدة البرودة وكانوا يمنعوني من الجلوس وعندما يشعرون أنني أحاول الجلوس يقومون بضربي وشتمي (...) أخبرتهم أنني لا أستطيع الوقوف طويلاً بسبب إصابتي بمرض الديسك فقاموا بزيادة الضغط عليّ". أخبرهم أنه يريد الصلاة فزادوا في شتمه وقالوا له "لا يوجد شيء اسمه صلاة ولا يوجد شيء اسمه الله في هذا المكان".

يضيف "كانوا يتفنونون في تعذيبني ويركزون الضرب على جهازي التناسلي وكانوا يقومون بتعريتي ويقودونني عارياً بسحب عضوي الذكري (...) لقد أخذوني إلى أماكن اعتصامات للموالة وكنت أسمع عبارات "القصاص ... القصاص".

بتاريخ (20 فبراير/ شباط 2014) أخبروه أنهم سيأخذونه للنيابة العامة وطلبوا منه أن يقول القصة التي يريدونها، وهددوه إن لم يفعل ما يريدون سيعذبونه (...) طلب إليه وكيل النيابة التحدث، فأجابه محمد "أي قصة تريد؛ ما يريدون أم الحقيقة"، فقام بطرده من المكتب.

نُقل إلى سجن أسري لمدة نصف يوم، بعدها تم اختطافه ونقله إلى مركز الرفاع، وظل يبيت ليلته في توقيف مركز شرطة الرفاع، وينقل نهائياً لمبنى التحقيقات الجنائية ليواصلوا تعذيبه.

ورغم تعرضه لكل ذلك إلا أن جميع أوراق الدعوى الرسمية تؤكد أن محمد رمضان لم يعترف بذنب لم يرتكبه، إلا أن المحكمة دانتته بناءً على اعترافات انتزعتها تحت التعذيب من المتهم الأول الذي أجبر كما قال من قبل المحققين على اتهام محمد بالتخطيط للعملية المزعومة.

المحكوم بالإعدام محمد رمضان: تعرضت للتعذيب لا تحتمله الوحوش!

قضاء لا يرمش له جفن أمام كل قصص التعذيب التي يرويها المحكومون في قاعة المحكمة، ولا أمام آثار التعذيب التي يعرضونها أمام الجميع على أجسادهم. قضاء يكتفي في تثبيت إداناته بشهود سريين وشهادات متضاربة ومتناقضة. قضاء لا اعتبار لديه للمتهمين ولا لمحاميهم، يسبق حكمه ولا يأت عدله. إذا أردت أن تجد ذلك في قمة تجسده فأنت في المحكمة الجنائية الرابعة برئاسة القاضي علي الطهراني.

أوراق القضية تؤكد أن محمد رمضان المحكوم بالإعدام بتهمة تفجير الديار، نفى بشكل قطعي، على الرغم من التعذيب الوحشي الذي تعرض له، أي صلة له بالتفجير المزعوم. أفاد في التحقيقات التي أجرتها المباحث الجنائية والنيابة العامة على حد سواء أنه كان من بين مشاركين في احتجاج سلمي ولم يشهد أي تفجير.

تقرير الطبيب الشرعي الخاص بالنيابة العامة، أكد بعد مرور أكثر من أسبوعين على اعتقاله، وجود آثار تعذيب على جسمه، لكن الغريب في التقرير أن محمد رمضان قال إنه لا يعلم من أين أتت تلك الآثار؟!

وجاء في الكشف الطبي الشرعي ما نصه "حضر اليوم المتهم محمد رمضان عيسى (...) وبمناظرة عموم جسمه تبين وجود كدم شريطي مزدوج رأسي الوضع طوله حوالي 13 سم وعرضه حوالي 1 سم بلون بنفسجي فاتح يقع ممتد بخلفية أعلى الساق اليمنى. بسؤاله عن سببه قال لنا إنه لا يعلم سببه".

وخلص التقرير إلى القول فقط "أن الكدم المشاهد والموصوف هو إصابة رضية حدثت عن المصادمة بجسم صلب راض أيا كان نوعه ومثل تلك الإصابات عادة ما تشفى دون أن تخلف عاهة في فترة زمنية تقل من 20 يوما ما لم تحدث مضاعفات".

شهود الإثبات

تقدم عدد من الشرطة الذين يفترض أنهم شهدوا حادثة التفجير المزعومة بشهادات

مضحكة أمام المحكمة، ليس أكثرها تناقضا أن أحدهم قال إن التفجير حدث خلفه، قبل أن يستدرك ليقول إنه لم يتمكن من مشاهدة التفجير.

وتظهر الشهادات، التي تقدم بها الشرطة الذين يفترض أنهم كانوا في موقع الحادثة، كيف أنهم لم يشاهدوا التفجير، ولا يتذكرون طبيعته ولا الآثار التي خلفها الانفجار الذي قتل فيه عنصر وأصيب آخر.

وكيف أن أحدهم ويبعد عن موقع الانفجار 7 أمتار فقط إلا أنه لم يتعرض لأي إصابة، والأكثر سخرية الشاهد الذي قال إن الشرطي المقتول سقط فوقه إلا أنه لم يتعرض سوى لإصابة في إصبعه اليمنى... بعض الشهادات التي وردت في ملف القضية لأشخاص مختلفين:

- الدفاع: كيف تعرفت إلى المتهمين في الواقعة؟

- شاهد إثبات: عن طريق مصادر سرية.

- الدفاع: ما هي الآثار التي خلفها الانفجار؟

- شاهد آخر: لا أتذكر تحديدا

- الدفاع: ما هي طبيعة الانفجار؟

- ذات الشاهد: لا أعلم.

- الدفاع: كم تبعد عن موقع الانفجار؟

- شاهد آخر: مسافة نصف هذه القاعة أي 7 أمتار تقريبا

- الدفاع: هل أصبت في الانفجار؟

- ذات الشاهد: لا لم أتعرض لإصابة.

- الدفاع: هل شاهدت الانفجار؟
- ذات الشاهد: لم أشاهده
- الدفاع: كم كانت المسافة بينك وبين المجني عليه المتوفى؟
- شاهد آخر: في نفس المكان لدرجة أنه أثناء سقوطه سقط علي
- الدفاع: وما الإصابة التي لحقت بك؟
- ذات الشاهد: جرح في يدي اليسرى وإصبع يدي اليمنى
- الدفاع: هل قام رجال الشرطة بإزاحة الحواجز التي وضعها المتجمعون؟
- شاهد آخر: وقت الانفجار كلا، لم نقم بإزاحة أي من الحواجز
- الدفاع: هل كان الشارع مغلقا بالحواجز وقت مرور الشاهد؟
- شاهد آخر: لا أتذكر تحديدا
- الدفاع: ما اسم المتهم الذي قمت بالقبض عليه (المتهم الأول في القضية)؟
- شاهد آخر: لا أتذكر

ماذا يقول محامي المتهم..

يؤكد المحامي محمد التاجر أن المحكمة أهملت إفادات التعذيب التي قدمها جميع المعتقلين على ذمة القضية بما فيهم محمد رمضان، في حين أكد أن المتهم الأول حسين موسى (محكوم بالإعدام) أجبر على القول بأن محمد رمضان تحديدا هو من قام بالتخطيط للواقعة المزعومة.

وقال إن محكمة الاستئناف لم تسمح لزميل محمد وهو شرطي يمني بالإدلاء بشهادة

نفي، يؤكد فيها أن محمد كان في العمل قبل ساعة من الحادثة، حتى بادر بالاقترح عليه بأن يغادر قبل ساعة اليوم على أن يغادر غدا من العمل قبل فترة مماثلة.

مرآة البحرين: هناك العديد من طلبات الجلب لمحمد رمضان لتوكيل محام في ملف القضية ... فهل سمح له بالتوكيل؟

التاجر: لم يسمح للمتهم محمد رمضان بتوكيل محام، فقد أرسلت طلبات إلى رئيس نيابة المحرق ورئيس نيابة العاصمة والمحامي العام إلا أننا لم نتلق أي رد منهم. ولحين صدور الحكم من محكمة درجة أولى لم يسمح للمتهم بتوكيل أو رؤية محام، وهذا مخالف لأبسط قواعد المحاكمات العادلة.

حتى آخر يوم من فترة السماح باستئناف الحكم رفضت إدارة السجن جلب محمد رمضان إلى المحكمة، لولا الاتصال مع مسؤولين كبار (...) لا شك أن مثل هذه الإجراءات تعطي انطبعا واضحا بوجود كيدية ضد المتهم.

المرآة: ما هي الأسباب التي تقف وراء اتهام محمد رمضان تحديدا؟

التاجر: محمد رمضان معروف بنشاطه السياسي السلمي والاجتماعي، هو ناشط في بلدة الدير ويحظى بتقدير شريحة واسعة، لعل عمله في سلك الأمن هو سبب استهدافه بهذه القضية.

ما هي الدلائل التي دفعت للقول باستهدافه؟

التاجر: هناك أدلة كثيرة، لكن أهمها هو إجبار المتهم الأول حسين موسى (المحكوم بالإعدام) على القول بأن محمد رمضان هو الذي قام بالتخطيط للعملية، فقد قال حسين، قبل توجيه الاتهامات بشكل رسمي للمعتقلين، إن المحققين كانوا حريصين على إجباره على الإدلاء باعترافات تدين رمضان في الحادثة، ليس فقط إدانته هو.

كيف كان تعامل المحكمة مع إفادة محمد رمضان بتعرضه للتعذيب؟

التاجر: أفاد محمد أمام القاضي بأنه "تعرض لتعذيب لا تحتمله الوحوش فكيف وأنا

بشر"، إلا أن القاضي علي الظهراني وكعادته أهمل إفادته. وقبل أيام فقط عرض معتقل من الدراز (رجائي بداو) آثار التعذيب الذي تعرض له، وكانت الآثار تبدو على كامل جسمه.

لا تأخذ المحكمة الجنائية الرابعة برئاسة الظهراني بأي من أقوال المتهمين بشأن التعذيب (...) لا يرف لهم جفن بشأن الإفادات المتتالية والآثار الواضحة، لا قيمة للمتهمين ولا لمحاميهم (...) لا بد من إصلاح القضاء وإلا فلا يمكن الحديث عن تحقيق العدالة والإنصاف حتى بشكل جزئي.

هل استجابت المحكمة لطلبات الدفاع؟

التاجر: تقدمنا بـ 9 طلبات للمحكمة، إلا أنها رفضتها، ومن بينها إعادة استجواب الشهود

طلبتم من محكمة الاستئناف الاستماع لشاهد نفي... من هو؟

التاجر: شرطي يماني يعمل مع محمد رمضان في المطار، كان هو من بادر بالطلب من محمد مغادرة العمل قبل ساعة من وقوع الحادثة على أن يقوم هو بمغادرة العمل قبل ساعة في اليوم التالي، والسؤال: كيف لمدير التفجير أن يبقى في العمل قبل ساعة من الحادثة ولم يبادر لمغادرة العمل لكي يقوم بتنفيذ مخططه المنسوب إليه؟

بين محمد رمضان وابنه: أن تترجى ثقباً في الجدار!

أن تترجى ثقباً..

كي يسمح لأصغر إصبع في يد صغيرك، أن يمر إلى حافة إصبعك..

كي يأذن لحرارة أنفاسك المأخوذة، أن تنفذ إلى روحه المفصودة عنك..

كي يتغاضى عن قبلة مسروقة، تطبعها شفتك على الزجاج الثقيل، وتصدّق أنك
تطبعها فوق خدّه البض..

كي ترى شقاوته وبراءته بعينيك، وتسمع لهفته وحكاياته الصغيرة المثيرة، ولا تلمّه
أعضاؤك الضاجة بالحنين إليه..

أن يغادر أحكما الآخر، بحسرة من يؤخذ إلى وليمة باذخة، ونصيبه منها الشّم بأنف
جائع..

أن تكون حياتك كلّها رهينة ثقب..

أن تكون الحرية في وطنك محض ثقب ضيق، والعدالة ثقب، والكرامة ثقب، والجنسية
ثقب، والحلم ثقب، والأمل ثقب، وواقعك ثقب، ومستقبل أطفالك ثقب.

أن تكون مجموعة ثقبوب ضيقة هي كل ما يسمح لك بالرؤية من خلاله. الرؤية
فقط، لا اللمس ولا العيش. يمكنك أن تنظر إلى الحرية من خلال ثقب لكن لا يحق
أن تقاربها، مسموح لك أن تنظر إلى الدولة من خلال ثقب لكن لا المشاركة فيها،
أن تتشدّق بالديمقراطية لكن ليس أن تمارسها. تنظر إلى المشاركة السياسية لكن لا
أن تختار حكومتك. بينك وبين الدولة الحديثة جدار عازل أصمّ، إنه جدار القبيلة.
القبيلة التي تستبدل كل مؤسسات الدولة الحديثة وهيئاتها بمجموعة ثقبوب خادعة.
تمرر ضوء الأشياء، لتوهمك أنك تمسكها، لكنها تحجبها كاملة عنك، فيما يعمن
جدارها في عزلك وتهميشك ونبذك وإقصاءك.

كان المحكوم بالإعدام محمد رمضان ينظر إلى طفله أحمد ذي الستة أعوام من خلال
هذه الثقبوب الصغيرة، يلمس كل منهما الآخر ليغادرا أكثر جوعاً، وكأنه يقول إليه:
يا ولدي، لقد ضاق وطني بظلم الجدار، فإما أن نوّسع الثقبوب لتصير أبواباً، وإما أن
نحطّم الجدار، أو نموت خلف الجدار..

الحكم بالإعدام على محمد فرج: مسجون يواجه "التصلب اللويحي المتعدد" منفردا!

"محمد فرج" ذو العشرين ربيعا ، مصاب بمرض نادر لا علاج له، سماه أخصائيو الدماغ و الأعصاب " التصلب اللويحي المتعدد "، وهو مرض يهدد المعتقل فرج بشلل كامل، إضافة إلى فقدانه البصر وقدرته على الكلام.

مرض "التصلب اللويحي" عبارة عن مواجهة خطيرة بين الجهاز المناعي والجهاز العصبي عند الإنسان ، فيقوم الجهاز المناعي بترك وظائفه في الدفاع عن جسم الإنسان، ويتحول إلى مهندس هجمات متعددة على الجهاز العصبي، فيفتت الأغشية الواقية للجهاز العصبي و يعطل عمله إما مؤقتا أو بشكل دائم .

وهذا يعني أن الدماغ لن يستقبل طلبات الحركة أو الكلام أو البصر أو الإحساس بشكل عام ، لأن الطريق الموصل لهذه الإشارات وهي الأعصاب تكون معطوبة أو ضعيفة التوصيل، ولا يمكن الحد من تأثير هجمات الجهاز المناعي المتعددة، إلا عبر الرعاية الخاصة الدائمة، و الإشراف الطبي.

لكن "محمد فرج" في السجن وليس في المشفى.

نعم في السجن، ينتظر يوم لا تتحرك فيه أطرافه، ولا تبصر فيه عيناه ولا يتكلم بعد أن قالت المحكمة كلمتها!

على كرسي متحرك في المحكمة

حين سلم " فرج" نفسه للمحكمة، لم يكن يمشي على رجليه، ولم تنقله قوات الأمن بسياراتها، لكنه أخذ مكانه في كرسيه المتحرك وأخذ أهله يجرونه إلى هناك، فهو لا يقوى على المطاردة، و ببساطة سلم " فرج" نفسه (26 يناير/ كانون الثاني 2015)، بعد أن أصدرت المحكمة في حقه حكما غاييا يقضي بسجنه 10 سنوات بتهمة " التجمهر و الحرق الجنائي " ليصبح الحكم بعد الاستئناف 7 سنوات.

قالت كلمتها خلافا لما قاله الدكتور عيسى الشروقي الذي كتب في تقريره يقول "المريض المذكور أعلاه يعاني من داء التصلب اللويحي المتعدد منذ عدة سنوات، وقد أدى هذا المرض إلى اضطراب في الاتزان والإحساس بالأطراف السفلية للمريض"، إذن هذا الشاب اليافع لا يستطيع التوازن كما هو حال الأصحاء، ولا "يصلب طوله" كما تقول الأمهات.

"محمد فرج" يقف على حافة انهيار جسده، ولكن ذلك يكشف أيضا انهيار إنسانية السلطة ومؤسساتها وقضائها.

لقد تمكّن المرض من الوصول إلى النخاع الشوكي، وهو أحد أجزاء الجهاز العصبي المركزي في الإنسان، وإن أي إضرار به يعد خطرا بالغاً يؤدي للشلل وفقدان كل القدرات الحركية، وهذا ما يجعل مصير الشاب العشريني "محمد فرج" في مواجهة يائسة مع الشلل.

تقول والدة محمد "ابني كان يتناول أدويته بشكل منتظم قبل الحكم عليه، إذ يحتاج يوميا إلى حقن نفسه بالإبر 3 مرات، وتناول حبوب خاصة، بالإضافة إلى مراجعة طبيبه المختص في مجمع السلمانية الطبي في مواعيد متواصلة".

فهل يملك النظام وقضاؤه تعليقا على كل ذلك؟ أم أنه قد اختار وبشكل نهائي إعدام "فرج" بالحكم عليه بالسجن ٧ سنوات من دون تأمين الوضع الصحي له!

شموع البحرينيين "السلمية" ترفض أحكام الإعدام "العنيفة"

بالشموع التي هي رمزا لحب السلام والدعوة إلى الإنسانية، وتعبيراً عن السلمية التي لم يعرف هذا الشعب غيرها رغم تدافع العنف الرسمي عليه وتطاوله عليه، انطلقت عند الساعة الثامنة من مساء اليوم الأربعاء 25 نوفمبر 2015، حملة تحت هاش تاج أوقفوا حكم الإعدام #Stop_deathpenalty، مناهضة لأحكام الإعدام الصادرة بحق عدد من البحرينيين على خلفية سياسية.

دعى إلى الحملة 9 منظمات لحقوق الإنسان هي مركز البحرين لحقوق الإنسان/ جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان/ منتدى البحرين لحقوق الإنسان/ منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان/ المنظمة الأوروبية - البحرينية لحقوق الإنسان/ منظمة العدالة الكندية لحقوق الإنسان/ مركز اللؤلؤة لحقوق الإنسان/ الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان/ مرصد البحرين لحقوق الإنسان.

وقد قام البحرينيون بالتقاط صوراً لهم مع إشعال شمعة، وحمل عبارات منوثة لأحكام الإعدام التي أصدرها القضاء البحريني ضد نشطاء ومعارضين للحكم، كما رفع ناشطون صوراً للمحكومين بالإعدام، ونشرت هذه الصور على مواقع التواصل الاجتماعي.

يذكر أن المحكومين بالإعدام في البحرين بلغ عددهم حتى الآن 7، جميعهم صدرت في حقهم أحكاماً على خلفيات سياسية. المحكومون هم: ماهر عباس الخباز، ومحمد رمضان عيسى علي، وحسين علي موسى، وسامي ميرزا أحمد مشيمع، وعباس جميل طاهر السميع، وسلمان عيسى سلمان، وعلي عبد الشهيد علي يوسف السنكيس.

وأعربت المنظمات الحقوقية في بيان لها عن "قلقها البالغ جراء تأييد الحكم بإعدام شايبين أفادا بتعرضهما للتعذيب الوحشي لانتزاع اعترافهم بارتكابهم جريمة قتل شرطي بمنطقة الدير القريبة من مطار البحرين الدولي".

وكانت محكمة التمييز البحرينية قد أصدرت بتاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 قرارها القاضي بتأييد حكم الإعدام بحق كل من: محمد رمضان، وحسين علي موسى. وأوضح البيان أن هذه الأحكام جاءت "بالاستناد على أدلة تم انتزاعها تحت وطأة التعذيب، ومن المؤسسة القضائية التي تعرضت لانتقادات المنظمات الحقوقية الدولية ولم يتم إجراء أية إصلاحات جذرية فيها تفضي باستقلاليتها وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب، فضلاً عن بقية الانتهاكات التي طالت شروط عقد المحاكمات العادلة".

وتأتي هذه الأحكام في الوقت الذي لم تسمح فيه السلطات حتى الآن للمقرر الأممي الخاص المعني بحالات التعذيب "خوان مانديز" من زيارة البحرين بالإضافة لمقررين أمميين آخرين، وعدم تنفيذ توصيات بسيوني لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة التعذيب، الأمر الذي يدعم آراء النشطاء والحقوقيين في أن السلطة تستخدم القضاء كأداة لاضطهاد المعارضين والانتقام منهم.

وقد طالبت المنظمات بإسقاط أحكام الإعدام فوراً، والافراج عن جميع المعتقلين الذين تم اعتقالهم بسبب آرائهم أو بسبب الوضع السياسي في البلاد، ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب سواءً بالأمر أو بالتنفيذ.

ودعت المنظمات الموقعة الهيئات الحقوقية الدولية للضغط على حكومة البحرين في سبيل الإيقاف الفوري لجميع الانتهاكات والالتزام الكامل بشرعة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتنفيذ المطالب أعلاه والبدء في تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وتوصيات مجلس حقوق الإنسان.

وضمن مشاركته في الحملة المناهضة للإعدام قال عبد الغني اسماعيل عضو مجلس بلدي سابق وعضو شورى جمعية الوفاق الوطني: "رغم صُغر المساحة الجغرافية لـ #البحرين وقلة عدد السكان، إلا أنها من أكثر الدول إصداراً لأحكام الاعدام وإسقاط الجنسيات"

وكتب الناشط نادر عبد الإمام على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر": "قضية المحكومين بالاعدام في البحرين هي نتيجة افرازات الأزمة السياسية ، وهي الآن قضية إنسانية بحته نتمنى حلها بالتروي".

أما الناشط حسين رضي فكتب: الطفل علي السنكيس تعرض للضرب والتحرش الجنسي ثم رمي مكبل والآن هو في السجن يواجه عقوبة الإعدام #Stop_deathpenalty

المحامىة رىما شعلان كئبئ: " الظلم أن تسلب حياة الإنسان عبر محاكماء افتقرئ للضماناء الأساسية وسط إنكار المئهمين للئهم وعرضهم للتعذيب"

فىما أوضأ أحد المغردىن أنه "ىتم الافراج عن قئلة الشهاء، وئلفىق الئهم للمواطنىن الابرىاء بئهم باطلة مئهمون"

ولاحظ أحد المغردىن أنه " لوظئ ئزامن اعلان قرب اعدام مئظاهرىن محكومىن بالاعدام فى السعودىة مع تأىىد محكمة التمىىز لاعدام شأصىن مئظاهرىن فى البأرىن".

«داعش البحرين»: 6 قتلى في العراق وسوريا وبحريون تورطوا في تفجيرات بالسعودية والكويت

تزيد أحداث العام 2015 من إظهار فشل النظام في التصدي لمخاطر تنظيم "داعش" ومستوى انخراط بعض البحرينيين في هذا التنظيم الإرهابي.

وألقت التفجيرات التي نفذتها داعش في مساجد ومآتم شيعية بالسعودية والكويت، بظلالها على البحرين، ما استدعى إغلاق أماكن النساء في مساجد البحرين، وفرض تفتيش أمني على الكثير من المساجد خلال صلاة الجمعة، وزعمت السلطات أنها تأخذ تهديدات من "داعش" باستهداف مساجد شيعية في البحرين، على محمل الجد.

2015، هذا العام فقط، قتل حوالي 6 مواطنين بحريين في عمليات قتالية للتنظيم في العراق وسوريا، وهم على التوالي: أبو المغيرة البحريني، خالد المناعي، سلمان عليان تركي العشبان المكنى بـ"أبي البراء"، وكذلك "أبي ذر"، ناجي بن علي الرقيمي المكنى باسم "أبي طلحة"، مسفر المهندي، وعبدالعزیز الجودر المكنى باسم "أبي هاجر". وهذا الرقم يضاف إلى قائمة من 15 متشدداً على الأقل قتلوا منذ 2011 في ظروف مشابهة.

منذ إعلان البحرين عن انخراطها في الجهد الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة الإرهاب عام 2014 أعلنت السلطات الأمنية على فترات

وعلى خلاف التصريحات "النارية" التي يعتمد مسئولو الحكومة على إطلاقها بشكل متكرر متوعدين باستخدام سياسات حازمة، يتنامى بشكل متواز تكشف صور جديدة عن الدور الذي يلعبه المتطرفون البحرينيون في صفوف هذا التنظيم.



متفرقة اعتقال أو التحقيق مع عدد من مؤيدي التنظيم المتطرف، وكانت الكثيرة من الاعتقالات تتم وسط تعقيم إعلامي. منذ ذلك ولغاية هذا العام لم يكن هناك سوى حكم قضائي واحد فقط، صدر عن المحاكم البحرينية بإدانة أحد منتسبي داعش، وهو الحكم الذي ناله عبدالله البنعلي، الأخ الشقيق للشقيقي للبرزي في "داعش" تركي البنعلي، بسجنه 3 سنوات إثر إدانته بـ "استعمال جواز سفر صديقه ومحاولة السفر به خارج البلاد" و "الانضمام إلى تنظيم دولي غير مرخص".

خلال انعقاد مؤتمر "حوار المنامة" السنوي الذي يقام على شرف قادة أميين كبار إقليميين وأجانب أكتوبر/ تشرين الأول 2015 استغلت السلطات الفرصة لإطلاق فرقة تمثلت في الإعلان عن تفكيك خلية تضم 24 متهما بتشكيل فرع لتنظيم داعش في البحرين وإحالتهم إلى المحاكمة. لكن ما هي إلا أسابيع قليلة حتى تبين الحد بين الجد والهزل. فقد قامت السلطات مؤخراً بإطلاق سراح 4 منهم كانت بين التهم

الموجهة لهم "تشكيل جماعة إرهابية" و"الشروع في تفجير مسجد". ماذا عن مصير البقية؟ لنتنظر ونرى.

يعيد هذا إلى الأذهان سيرة تكاد تكون راسخة بقوة لدى السلطات منذ مطلع الألفية الجديدة مع الكشف عن أول الخلايا التابعة إلى "القاعدة". وهي تقوم على ثقة كبيرة بالنفس في إدارة وضبط إيقاع التطرف السني. لم يكن مصير الـ4 المنتسبين لـ"داعش" الذين أطلق سراحهم أواخر هذا العام ديسمبر/ كانون الأول 2015 يختلف عن مصير الـ3 المنتسبين لـ"داعش" الذين أطلق سراحهم في أول هذا العام أيضاً يناير/كانون الثاني 2015 رغم ثبوت سفرهم للقتال في سوريا: عبدالرؤوف جناحي، صالح اليافعي وعبدالعزیز الدوسري. إن ضبط التطرف السني يعتمد على مبدئين ثابتين: الثقة في إمكانية إدارته وضبط انفلاتاته غير المحبذة، وطبعاً السياسات الرحبة. لكن إلى متى!

في الدول المجاورة تبدو الأمور مختلفة نوعاً ما. في الإمارات أُعلن في ديسمبر/ كانون الأول 2015 القبض على خلية تابعة لتنظيم "داعش" تضم 8 أشخاص أحدهم بحريني. وفي السعودية أُعلن في أغسطس/ آب 2015 القبض على خلية تضم 34 شخصاً قامت بتفجير مسجد لقوات الطوارئ الخاصة أحدهم بحريني أيضاً. وفي الكويت ترددت معلومات في يوليو/ تموز 2015 عن ورود اسم بحريني في التحقيقات مع المتهمين في حادثة تفجير مسجد الإمام الصادق. وفي العراق أُعلن في يوليو/ تموز 2015 عن انشقاق أحد منتسبي قوة دفاع البحرين وانضمامه إلى تنظيم "داعش" تحت كنية "إسماعيل الهمداني". وفي الأردن أُعلن في فبراير/ شباط 2015 أن المفاوضات التي أجراها المتشدد الأردني عاصم البرقاوي المعروف بـ"أبي محمد المقدسي" ضمن مساعيه لاحتواء إعدام الطيار الأردني معاذ الكساسبة قد أجريت مع "إخوة من المجاهدين في البحرين" على حدّ ما صرّح به.

تبدو الأمور من خارج البحرين أشدّ وضوحاً منها في داخلها. إن هذا الثقل الذي يظهر به المتشددون البحرينيون في الساحات الخارجية يُراد إظهاره منبّت الصلة عن

طبيعة الوقائع في الداخل. لكن عائلة واحدة فقط، وهي "البنعلي" لصيقة الصلة بالنظام البحريني الحاكم، ينخرط نحو 6 من أبنائها على الأقل في الأعمال القتالية الخارجية للتنظيم المتشدد. فيما يتفاخر سلمان عليان تركي العشبان في المقالة التي أرخ فيها بنفسه عملية انضمامه إلى تنظيم "داعش" الإرهابي قبل مقتله في يوليو/تموز 2015 بأن جميع أفراد أسرته - بمن فيهم والدته - قد التحقوا به "في دولة الخلافة". بل أنه يقول "حتى من لم يلتحق منهم فإنهم مع الدولة الإسلامية". إنهما مثالان ليس إلا.

من كل ذلك، لم يتمكن القضاء البحريني بطوله وعرضه في غضون خمس سنوات من إصدار إدانة مكتملة لما يتعلق بالمتطرفين السنّة إلا في قضية واحدة موصوفة!

البحرين لـ "داعش": "أحبك جدا وأعرف أنني تورّطت جدا"

رداً على تهديدات تنظيم "داعش" الإرهابي قررت البحرين إقامة صلاة موحدة للسنة والشيعية ونصب عشرات الكاميرات على المساجد التي تعود إلى الطائفة الشيعية في البلاد. لكن كيف كان الحال في خلال الأعوام الماضية؟ على العكس تماماً. لقد سمحت السلطات بإقامة أقوى الحملات الخليجية لدعم الجهاد المتطرف في سوريا والعراق إضافة إلى شتم وتهديد الشيعة.

إحدى أكبر الحملات التي أقيمت على مستوى الخليج كانت "تجهيز غازي" التي أديرت من قبل جمعية مرخصة من السلطات البحرينية، وهي جمعية "الأصالة" السلفية. فيما لقيت الدعم والتأييد من قبل مسؤولي الدولة بمن فيهم ضباط ومسؤولون أمنيون كانوا يزورون مقرّاتها بانتظام، كالضابط في الجيش البحريني ناصر بن خالد آل خليفة ومدير قسم مكافحة المخدرات بوزارة الداخلية الضابط مبارك بن حويل.

دعاة متطرفون ظلوا يترددون على البحرين بانتظام لغاية أواسط العام 2014 لأغراض

جمع المال ودعم الجهاد كالشيخ عثمان الخميس والشيخ حجاج العجمي والشيخ محمد العريفي والشيخ عدنان العرعور والشيخ صالح الفايز وغيرهم. وقد أوقف كثير من هؤلاء في بلدان خليجية في قضايا تطرف أو جمدت حساباتهم البنكية بعد ثبات تورطهم في دعم أنشطة متطرفة. كما وضع أحدهم وهو حجاج العجمي على لوائح الإرهاب الأميركية.

لقد أظهرت السلطات تسامحاً كبيراً مع ضلعي التيار الجهادي المحلي الشيخ عادل حسن الحمد وتركبي البنعلي. فقد واطب الشيخ الحمد بتصريح من وزارة العدل البحرينية على إلقاء خطاب إسبوعي في جامع "النصف" بالرفاع جنوبي المنامة لغاية أغسطس/ آب 2014. وغالباً ما ضمّنه رسائل صريحة تقول بتكفير الشيعة والنصيرية واليهود والغرب وأميركا كما تدعو الشباب البحرينيين لانتهاز الفرصة بالجهاد في سوريا. وقد صرح في إحدى خطبه "حرضوا الناس على الجهاد، قاتلوا مجوس هذه الأمة، الرافضة والنصيرية في كل مكان".

كان من الواضح أن العائلة الحاكمة البحرينية تستخدم الأيديولوجية السنية المتطرفة باعتبارها أداة طائفية ضد الأغلبية الشيعية في البلاد التي تطالب بالشراكة في السلطة. لقد استبعدت منذ البداية إمكانية تشكيلها خطراً جدياً على الصعيد الداخلي معتمدة في ذلك على مهارتها في التحكم بها وضبط إيقاعها. غير أن الأمور سرعان ما اتخذت مساراً آخر بعد ذلك، خصوصاً مع تقدم تنظيم "داعش" في العراق وسوريا. أما تركبي البنعلي فقد تمتع بالحرية المطلقة في العمل والتنقل لغاية مطلع العام 2014. وقد سافر إلى ليبيا عقب سقوط نظام القذافي. كما سافر إلى المغرب للدعوة، وإلى "أبين" في اليمن التي كان يتواجد فيها لحظة سيطرة مقاتلي القاعدة على مناطقها. وسافر إلى سوريا مرتين على الأقل منذ اندلاع الأحداث فيها. وقد عاد منها إلى البحرين قبل أن يعلن عن الهجرة النهائية إلى "دولة الخلافة" في فبراير/ شباط 2014. وحتى مع منعه من دخول بعض الدول العربية في السنوات السابقة،

كتونس ومصر والكويت والإمارات وقطر والسعودية، إلا أنه ظلّ يتمتع بحرية التنقل من وإلى البحرين لغاية مطلع العام 2014.

فيما يلي تعيد "مرآة البحرين" نشر عدد من الملفات المرئية والصوتية المتعلقة بصعود الإسلام الجهادي في البحرين خلال الأعوام الستة الماضية والتي لم تحرك السلطات إزاءها أية إجراءات قاضية لغاية الساعة.

فبراير/ شباط 2009: الكاتب عبدالله النفيسي يدعو تنظيم "القاعدة" في محاضرة بجمعية "الإصلاح" في المحرق إلى استخدام غاز "الأنثراكس" لقتل 330 مواطناً أميركياً في ساعة واحدة.

فبراير/ شباط 2012: الداعية البحريني حسن الحسيني يوجه كلمة مصورة باسم رجال دين بحرينيين إلى الشباب السنة قائلاً "من استطاع منكم القتال في الشام فليفعل".

أغسطس/ آب 2012: قائد "ألوية صقور الشام" السلفية أبو عيسى الشيخ يعلن بأن ممولين من جمعية "الأصالة الإسلامية" في البحرين تبرّعوا بتجهيز 85 غازياً في منطقة "جبل الزاوية".

أغسطس/ آب 2012: النائب السلفي السابق في البرلمان البحريني وعضو جمعية "الأصالة" الشيخ عادل المعاودة يتحدث في مجلس بمدينة حمد عن تجربته في التسلل إلى سوريا واللقاء بجهاديين قائلاً "إن درة قضية الإسلام اليوم في الشام".

سبتمبر/ أيلول 2012: تركي البنعلي يصرح وسط معتمدين كانوا يحملون رايات تنظيم "القاعدة" أمام السفارة الأمريكية بالمنامة "لا يصح أبداً أن يزعم الزاعم أنه ينتقد ما يقوم به الأميركان بالإساءة للنبي، ثم بعد ذلك لا يحكم شريعته (؟)". ثم يليه هتاف المعتمدين "يا أوباما يا أوباما.. كلنا اليوم أسامة".

أبريل/ نيسان 2013: سرية "سيف البحر" السلفية التي تقاتل في مدينة "داريا"

السورية تعلن أنها تلقت دعماً مادياً من الشيخ كمال الدسوقي وبدر سعود وعيسى فارس من منطقة "الزلاق" في البحرين.

أبريل/ نيسان 2013: كتيبة "الزبير بن العوام" السلفية التي تقاتل في منطقة "المجاودة" تقول إنها تسلمت 600 ألف ليرة سورية (حوالي 6 آلاف دولار أمريكي) من النائب السلفي السابق في البرلمان البحريني الشيخ جاسم السعيد.

مايو/ أيار 2013: خطيب جامع "النصف" في الرفاع الشيخ عادل حسن الحمد يصرح بأن ابنه عبدالرحمن الحمد الذي قتل خلال معارك بسوريا "قام بحياكة مخازن الأسلحة وتلقي بعض التدريبات في البحرين".

يونيو/ حزيران 2013: كتيبة "السيدة عائشة" السلفية العاملة في ريف دمشق تعلن أنها تسلمت مبلغاً من المال قدره 8 آلاف دولار أميركي من النائب السلفي السابق في البرلمان البحريني الشيخ جاسم السعيد.

أغسطس/ آب 2012: عضو جمعية "الأصالة" الشيخ فيصل الغرير يقول في خطبة بجامع شيخان الفارسي في الرفاع إنه قام بتجهيز 1640 مقاتلاً وأن الأموال التي جمعها "حققت انتصارات عظيمة في الشام كإسقاط الطائرات وأمر كثيرة لانستطيع أن نفصح عنها".

أغسطس/ آب 2012: الداعية السلفي الشيخ صلاح الفايز يصرح خلال لقاء تضامني بمدينة حمد "الأمريكان خائفون من اللحى لكننا سنجاهد ونقيم دولة إسلامية في سوريا غصباً عن الخنازير والكفرة أميركا والاتحاد الأوروبي وإيران (...) ما عادت ثمة مزارات عندنا أو شيعة، إما نموت نحن أو هم، ستظهر سوريا من الباطنية ولن نتعايش معهم".

يناير/ كانون الثاني 2013: تركي البنعلي يستضيف في منزله بالبسيطين الداعية حجاج العجمي في إطار حركة جمع التبرعات للمقاتلين الأجانب في سوريا.

مارس / آذار 2013: تركي البنعلي يترنم بأبيات أنشودة في مجلس البسيتين في المحرق: "سلامي على النصر/ عالكفر منتصرة/ قايدها جولاني/ نهديه ألحاني/ يا جبهتي سيري/ لك كل تقديري".

مايو/ أيار 2013: الشيخ عادل الحمد يدعو في خطبته بجامع "النصف" في الرفاع الشباب إلى أن "ينتهبوا فرصة الصيف للجهاد في الأرض المباركة"، معتبراً أن "سوريا هي قضية الأمة الإسلامية" وأن "القتال فيها جهاد في سبيل الله".

بحرينيو "داعش" ردا على إسقاط الجنسية: سندخل البحرين بالسلاح لا بالجواز... وسنجزر رأس الملك حمد

تباينت ردود أفعال البحرينيين الذين أسقطت السلطات جنسياتهم يوم السبت الماضي 31 يناير/كانون الثاني 2015، بمرسوم أصدره ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، وشمل 72 شخصا منهم 50 معارضا، و22 آخرين غالبهم من المنضمين إلى تنظيم "داعش" المتطرف، أو غيره من التنظيمات الإرهابية التي تقاتل في سوريا والعراق.

وبينما افتخر الناشطون والإعلاميون المعارضون بأصلهم وانتمائهم البحريني، وأكّدوا بمختلف التعبيرات أن قيام السلطات بإسقاط جوازهم لم ولن يغيّر من حقيقة أنهم بحرينيون، وأنه لن ينزع هويتهم البحرينية الأصيلة، رد البحرينيون من أتباع التنظيم المتطرف "داعش" بأن جنسية آل خليفة تحت أقدامهم، مطلقين هاش تاغ #جنسية_آل_خليفة_موضوعة_تحت_قدمي

ونشر عمر بوزبون، وهو بحريني متطرف يقاتل في تنظيم داعش، صورة لجوازه البحريني تحت قدمه، في رسالة وصلت عن طريق برنامج التواصل "واتس اب" لأحد المغردين، من رقم بحريني، وأكّد بوزبون أنه صاحب الاسم رقم (53) في قائمة المسقطه جنسياتهم.

واستهزأ بوزبون بالقرار مؤكداً بأنه لا يريد هذه الجنسية، وأنه لن يرجع البلاد باستخدام هذا الجواز حسب تعبيره "لم يعلموا أننا جنود الخلافة، ولم يعلموا أننا

لا نريد جناسيهم، تاهت عقولهم التي ظنت أنا سنرجع بها، إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا" في تهديد بدخول البحرين وضّمّها إلى ولايات ما يسمّونه بدولة "الخلافة الإسلامية".

يوسف المناعي (الرقم 71 في القائمة)، وهو أيضا أحد مقاتلي تنظيم داعش البحرينيين، نشر على حسابه في تويتر صورة لقدم تدوس الجواز البحريني، وكرر عبارة بوزبون "تاهت عقول ظنت أننا سندخل البحرين بهذا" في إشارة إلى الجواز.

وفي تغريدة أخرى نقل المناعي بيت شعر قال إنّه لداعية "داعش" البحريني المتطرّف تركي البنعلي، يقول فيه "إلى عبّاد يابسة وشاطي.... جناسيكم تنم عن انحطاط"، والبنعلي هو الرقم 17 في قائمة المسقطّة جنسياتهم، لكنّه أهم المتطرّفين على الإطلاق في هذه القائمة، وقد لاقى نبأ إسقاط الجنسية عنه صدى واسعا في وكالات الأنباء ووسائل الإعلام الدولية.

وكالآخرين، توعّد "أبو البراء"، وهو اسم حركي لمقاتل بحريني آخر في داعش، بأنّه سيقترح البحرين بالمدافع لا بالجوازات وإنه سيعود للبحرين مرفوع الرأس، كما وصف "أبو البراء" ملك البحرين حمد بن عيسى بأنّه طاغوت غدار، متوعّدا بقطع رأسه.

وسبق أن ظهر مقاتل بحريني في داعش، في شريط فيديو مصور في مايو/آيار 2014، وهو يمزق جوازه البحريني متوعدا آل خليفة بتمزيقهم أشلاء أشلاء، تقربا بها إلى الله، حسب تعبيره، مضيفا أنّه لن يقعد هو وجماعته حتى يدقوا آخر مسمار في نعوشهم، وأنّه لا يعترف بجنسيته البحرينية، وهذا المقاتل هو سلمان عليّان تركي، الاسم رقم 35 في قائمة المسقطّة جنسياتهم!

"داعش البحرين" خطّط لتفجير جامع عالي الكبير ومدرس استغل وظيفته لنشر الفكر التكفيري

كشفت الجلسة الأولى من محاكمة خلية داعش البحرين عن أن المتهم الرئيسي في

الخلية هو منظر تنظيم داعش تركي البنعلي بالإضافة إلى ثلاثة من أشقائه أبرزهم عبدالله البنعلي، وأن مدرساً استغل وظيفته لنشر الفكر التكفيري كان ضمن المتهمين، بالإضافة إلى أن الأجهزة الأمنية عثرت على أسلحة بيد أحد أعضاء التنظيم وتوصلت إلى أن الخلية كانت تخطط لعمل تفجير يستهدف الغالبية الشيعية في جامع عالي الكبير.

وكانت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي محمد بن علي آل خليفة، وعضوية القاضيين ضياء هريدي وهيثم عبدالحى وأمانة سر ناجي عبدالله قد شرعت في محاكمة 24 متهماً أعمارهم بين (16 عاماً و42 عاماً) وأبرزهم منظر تنظيم داعش (تركي البنعلي) هو وإخوانه الثلاثة ومدرس بواقعة الانضمام إلى تنظيم داعش.

وقررت المحكمة إرجاء القضية حتى 5 يناير/ كانون الثاني 2016 للاطلاع والرد والتصريح للمحامين الحاضرين مع المتهمين بنسخة من أوراق الدعوى مع استمرار حبس المتهمين من الثاني وحتى التاسع.

وقد مثل 7 متهمين من أصل 8 متهمين موقوفين أحدهم يقضي عقوبة في سجن جو، في المقابل حضر مع خمسة متهمين المحامي عبدالله هاشم والمحامية شيما محمد مع متهم والمحامية منار التميمي مع متهم آخر.

المحامي عبدالله هاشم طلب من المحكمة قبل تلاوة التهم الالتقاء بموكليه الذي لم يلتق بهم أبداً، وطلب تثبيت ذلك في محضر الجلسة وقامت المحكمة بتثبيت الطلب، ومن بعدها تليت التهم على المتهمين الحاضرين الذين أنكروا ما نسب إليهم.

ومن بعدها طلب المحامون الحاضرون مع المتهمين التصريح لهم بنسخة من أوراق الدعوى والاطلاع والرد وإخلاء سبيل موكليهم.

ووجهت النيابة العامة للمتهم الأول (خارج البحرين)، أنشأ وأسس فرعاً لمنظمة

وجماعة الغرض منها الدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور والقانون ومنع مؤسسات الدولة وسلطاتها العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات الشخصية والحقوق العامة التي يكلفها الدستور والقانون والإضرار بالوحدة الوطنية، وكان الإرهاب من الوسائل التي تستخدم في تحقيق وتنفيذ هذه الأغراض، بأن قام بإنشاء وتأسيس فرع لتنظيم الدولة الإرهابي داخل مملكة البحرين وتمكن بواسطة شقيقه المتهم الثاني والمتهم الثالث من ضم وتجنيد باقي المتهمين إليه وإطلاعهم على كتابات له ولآخرين - المرفقة بالأوراق - وتثقيفهم بما تحويه من تأويل يتوافق مع مبادئ التنظيم وأهدافه القائمة على تكفير نظام الحكم في البلاد وإسقاطه بالقوة، كما قام بترتيب أسفارهم إلى الخارج واستقبالهم وإحاقهم بمقار التنظيم ومعسكراته في سوريا والعراق وتدريبهم على استعمال الأسلحة والتفجيرات وإشراكهم في العمليات العسكرية والإرهابية وإعدادهم للقيام بمثلها داخل البلاد تحقيقاً لأهداف التنظيم الرامية إلى إسقاط الدولة وسلطاتها ومؤسساتها الدستورية والقانونية ومهاجمة الأفراد في تجمعاتهم والاعتداء على حرياتهم وتآليب طوائف المجتمع إضراراً بوحدة الوطن، وذلك باستخدام القوة والتهديد بها عن طريق وسائل النشر عبر مواقع التواصل الإلكترونية المتعددة مما من شأنه إيذاء الأشخاص وبث الرعب بينهم وترويعهم وتعريض حياتهم وأمنهم للخطر، وبغرض الإخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المملكة وأمنها وأمن المجتمع الدولي للخطر.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين من الثاني إلى الرابع والعشرين أنهم انضموا لفرع المنظمة والجماعة الإرهابية المشار إليها في التهمة السابقة وتولى المتهمان الثاني والثالث قيادة فيها وشاركوا جميعاً في أعمالهم وهم يعلمون بأغراضها الإرهابية بأن استكمل المتهمان الثاني والثالث دعوة باقي المتهمين لها مبيناً لهم مبادئها وأهدافها فانخرط باقي المتهمون فيها وسافروا عدا الثالث والحادي والعشرين إلى مقارها في سورية والعراق وشاركوا في عملياتها العسكرية والإرهابية توطئة لارتكاب مثلها بمملكة البحرين.

كما وجهت النيابة العامة للمتهمين الثاني والرابع ومن العاشر حتى الرابع والعشرين بأنهم تدربوا على استعمال الأسلحة والمفرقات وعلى غيرها من التدريب بقصد ارتكاب جرائم إرهابية داخل البلاد.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر بأنهم حرضوا علانية أفراد قوة دفاع البحرين والأمن العام بالخروج عن الطاعة والتحول عن أداء واجباتهم العسكرية، بأن دعوهم إلى عدم القيام بمهامهم وواجباتهم المنوطة بهم قانوناً، وترك وظائفهم، بدعوى كفرها ومخالفتها للشرع، وكان ذلك بالقول وبطريق النشر وكتابة وعبر شبكة المعلومات الدولية.

وللمتهمين جميعاً أنهم روجوا لقلب وتغيير النظام السياسي للدولة بالقوة والتهديد، بأن دعوا الغير إلى الخروج على نظام الحكم الدستوري القائم في البلاد ومقاتلته بدعوى كفره وبغرض إسقاطه، وكان ذلك بالقول وبطريق النشر وكتابة وعبر شبكة المعلومات الدولية.

المتهم الثاني وجهت له النيابة العامة أنه حاز وأحرز الأسلحة المبينة بالأوراق (سيف) بغير ترخيص من وزير الداخلية بقصد استعماله في نشاط يخل بالأمن والنظام العام وتنفيذاً لغرض إرهابي، كما أنه حاز وأحرز الذخائر بغير ترخيص من وزير الداخلية بقصد استخدامها في نشاط يخل بالأمن والنظام العام وذلك تنفيذاً لغرض إرهابي

وقد شهد ملازم أول بجهاز الأمن الوطني أن تحرياته دلت على قيام المتهم الأول بتشكيل جماعة تتبع تنظيم «داعش» وعكف على تجنيده للشباب البحريني للانضمام والقتال في صفوف هذا التنظيم الإرهابي وأصدر العديد من المؤلفات بفكر ذلك التنظيم وأنه المسئول الأول عن ذلك التنظيم بالبحرين وقد تمكن من ضم كل من المتهمين الثاني والثالث والعاشر والخامس عشر والواحد والعشرين وتبوء منصب المنظر الشرعي للتنظيم الإرهابي وأنه كلف المتهمين الثاني والثالث بضم المزيد من

الشباب وتسهيل سفرهم إلى جمهورية سوريا لتلقي التدريبات العسكرية والمشاركة في الأعمال القتالية مع التنظيم وكان على تواصل مع من انضموا للتنظيم عن طريق برامج التواصل الاجتماعي.

كما قام المتهم الثاني وبعد انضمامه إلى التنظيم الإرهابي بالسفر إلى الجمهورية السورية وتلقى التدريبات العسكرية هناك وشارك في الأعمال القتالية وعاد إلى المملكة، وأنه قام بضم كل من المتهمين الرابع والحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر والسادس عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرين والثاني والعشرين والثالث عشر والعشرين والرابع والعشرين، كما قام المتهم الثالث بضم المتهمين الثالث عشر والسابع عشر وسهل سفر المتهم الثالث عشر إلى سوريا.

وأضاف الشاهد أنه بعد القيام بمزيد من التحريات تبين أن المتهمين من الخامس حتى السابع انضموا إلى ذات التنظيم من خلال شخصٍ والذي انضم سابقاً إلى التنظيم وسافر إلى سوريا وقتل أثناء مشاركته في أعمال التنظيم القتالية.

وذكر الشاهد أن المتهم الثاني والعشرين قام بضم شقيقه المتهم الثامن وأن المتهم التاسع هو بحث بنفسه عن أعضاء التنظيم في سوريا وتواصل معهم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي واستطاع من خلال ذلك أن ينضم إلى تنظيم داعش، كما أنه كان يستغل وظيفته كمدرس بنشر فكره التكفيري والجهادي المتطرف بين الطلاب في المدرسة وإلقائه دروساً بهذا الشأن ويحث الطلاب على الانضمام للتنظيم.

ولفت الشاهد أن المتهم الرابع عشر تواصل مع المتهم الخامس وطلب منه القيام بعملية إرهابية داخل البحرين لعدم قدرته على توفير مال ليتمكن من السفر للقتال في سوريا، إذ طلب منه التواصل مع أحد الأشخاص لتنفيذ العملية، وكان هناك تخطيط للقيام بعملية إرهابية في مسجد عالي الكبير لقتل أكبر عدد من الأشخاص من الطائفة الشيعية تنفيذاً لأهداف الجماعة الإرهابية بالبحرين وأن المتهمين من السادس إلى التاسع على علم بذلك ومؤيدين للمخطط.

وقد ثبت من اطلاع النيابة العامة على محتوى الأجهزة الإلكترونية المضبوطة بحوزة المتهم الثاني احتوائها على بيانٍ لمبايعة أبوبكر البغدادي زعيم تنظيم داعش الإرهابي وعدداً من الكتب الإلكترونية من تأليف المتهم الأول وآخرين ذات محتوى تكفيري وعدد من الصور لمجموعة من مقاتلي داعش وهم يحملون السلاح في مواقع مختلفة ومقاطع صوتية بشأن التنظيم وفيديو لمقاطع قتالية ومقاطع يظهر فيها المتهم الأول.

وثبت من تقرير «الأدلة العامة للأدلة المادية» أن المضبوطات بمنزل المتهم الثاني عبارة عن سيف وذخائر لأسلحة هوائية تدرج ضمن قانون المفرقات والأسلحة والذخائر.

ومقطع فيديو باسم رسالة لأهل البحرين يظهر فيه المتهم 22 يكفر الملك وأعضاء الحكومة ويحذر المسلمين من الانتماء للأجهزة الأمنية والعمل بها واعتبارهم شركاء بالكفر.

ودعا المتهم الرابع عشر بذات الفيديو أهل البحرين للهجرة إلى سوريا والعراق للقتال ضمن صفوف تنظيم داعش.

وتبين أن 11 متهماً من من يحاكمون بهذه الواقعة من ضمن من أسقطت جنسيتهم.

البحرين في زمن "داعش": اللجان الشعبية مرفوضة وبرامج الحماية مسموحة

ما الذي سيمنع "داعش" التي طاول إرهابها المواطنين الشيعة في المملكة العربية السعودية من أن تصل يدها البحرين ذات الأغلبية الشيعية؟ إنها فكرة مفزعة بحد ذاتها، لكن مواطني البحرين الشيعة وجدوا الحل في تشكيل لجان شعبية لحماية مناطقهم ودور العبادة الخاصة بهم. إلا أن السلطات الأمنية سارعت برفع ورقة فيتو كبيرة في وجوههم «لا لتشكيل لجان شعبية».

خلال أيام استدعت أغلبية من تصدّوا لأعمال حراسة المساجد أو تشكيل فرق للمراقبة. وجاء أول تصريح في هذا الإطار لوزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة لدى لقائه السبت 31 مايو/ أيار الماضي وفداً من إدارتي الأوقاف الجعفرية والسنية وراعي الكنيسة الإنجيلية القس هاني عزيز «في ضوء ما نشهده من أحداث نؤكد على دورنا في حماية دور العبادة، والتصدي لكل من يهدد حياة الناس، وإننا بعون الله سنقوم بما هو مطلوب منا، وهذه مسؤولية يتحملها الأمن العام».

بدوره، اعتبر مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية العميد إبراهيم الشيب أن «تشكيل اللجان الشعبية فكرة غير قانونية في ظل وجود المؤسسة الأمنية ورجال الأمن الذين يقومون بواجبهم».

كما أكد مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني على أن وزارة الداخلية «ماضية في تحمل مسؤولياتها تجاه حماية الأمن الوطني والسلم الاجتماعي من خلال حزمة من التدابير الوقائية والإجراءات الأمنية».

إن فكرة حماية الدولة لمواطنيها هي فكرة مقبولة. كما أن قدرة أي دولة على إبعاد خطر تنظيم ارهابي خطير كداعش هي ذات ترحيب. لكن انظروا من يتكلم عن رفض اللجان الشعبية وتشكيل ميليشيات!

دعونا نتذكر هنا شيئاً من مفردات القاموس الذي صاغته السلطات إبان الأزمة التي عصفت بالبحرين. هل يتذكر أحدكم قصة «الفرزة البحرينية» على الطريقة النيويوركية؟ أو مرّ على مسامعكم شيء اسمه برنامج «الحمية»؟ والشخصية الكبيرة التي رعت حفل تخريج أول دفعة من دفعات برنامج «الحمية»؟ والمصطلحات الأخرى الرديفة كـ«القوة الاحتياطية» و«استدعاء المدنيين» و«المتطوعين».

العناوين أكثر من أن تحصى لتبيان مدى الازدواجية والنفاق الذي تمارسه وزارة الداخلية والمؤسسات الرسمية في البحرين. إن وزارة الداخلية هي من كانت تدير

المليشيات التي انتشرت في العاصمة المنامة وبقية مناطق البحرين في خلال فترة «السلامة الوطنية». إن من قتل الشهيد مجيد عبدالعال في السهلة لم يكن سوى عسكري سوري يعمل في «الداخلية» .

وقد سبق للمحامي عبدالله الشملوي أن صرح "مما ورد بشأن خطف الشرطي مشعان أنه قاتل الشهيد مجيد عبد العال وما مسرحية خطفه إلا لتغطية جريمته كهجوم في دفاع".

لقد نسقت وزارة الداخلية عمل الميلشيات تحت مسمى «المتطوعين»، وقدمت لهم التسهيلات بما في ذلك السلاح لأجل قمع ثورة 14 فبراير/ شباط. ولنتذكر هنا أن من أعلن عن برنامج "الحمية"، وهو برنامج لاستيعاب الميلشيات المدنية، هو عبدالله بن راشد آل خليفة، النجل الأكبر لوزير الداخلية ومحافظ المحافظة الجنوبية.

من أجل ترويج الفكرة قال المحافظ الشاب في لقاء مع صحيفة "أخبار الخليج" إنه "استوحى الفكرة من أهالي مدينة نيويورك الأميركية". وقال "كنت في زيارة للولايات المتحدة الأمريكية، عندما أتيحت لي فرصة التعرف على تجربة فريدة خاضها أهالي نيويورك، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، ومن دون الدخول في التفاصيل أو تحليل هذا الحادث، فقد شعر أهالي نيويورك بالخطر الشديد على حياتهم وممتلكاتهم بعد هذا الحدث، فقرروا أن يتدعوا نظاما يحمون به أنفسهم وممتلكاتهم بأنفسهم، فقاموا بابتكار برنامج يعتمد على طاقات المتطوعين وأصحاب الخبرات العسكرية من المتقاعدين، وقد أعجبتني هذه الفكرة التي اطلعت عليها منذ سنوات".

ويستطرد آل خليفة قائلا «عندما وقعت الأحداث الأخيرة في البحرين، وجدت أهل الجنوبية يتطوعون في جماعات للمشاركة في حماية أنفسهم وممتلكاتهم، وكونوا نقاط تفتيش ومراقبة، وقد تابعت هذه التجربة بنفسي وكانت لي عليها ملاحظات، ورأيت أنها لو نظمت - كما فعل أهل نيويورك - لحققت نتائج أفضل، ليس فقط في وقت الأزمات، ولكن بشكل دائم وعلى مدار العام».

وواصل محافظ الجنوبية خلال مؤتمر صحفي بأنه «سيتم مكافأة المتطوعين ماديا عرفانا منا على المواقف المشرفة التي وقفوها خلال الأزمة التي تعرضت لها مملكتنا الحبيبة وحماية أمن مناطقهم والعمل على طمأنة القاطنين بها من مواطنين ومختلف الجاليات».

ربما هناك من يعتقد أن برنامج الحمية قد انتهى إلا أن ذلك ليس صحيحاً، فوزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة هو نفسه الراعي لهذا البرنامج الخطير. فهو من رعى حفل التخرج الأول، لبرنامج الحمية، والحديث عن الدفعة الأولى كان واضحاً في الإشارة لدفعات متتالية.

ولغاية الساعة، ما تزال المحافظة الجنوبية عبر موقعها الرسمي تستقبل طلبات الراغبين في الانتساب لهذا البرنامج الذي أسس لاستيعاب البلطجية.

ودخل تيار الإخوان المسلمين ممثلاً في جمعية "المنبر الإسلامي" على خط تشكيل الميلشيات. وخلال العام 2013 صرح النائب الإخواني محمد العمادي أن "سكان مدينة حمد ووجهاءها ونوابها وأصحاب المجالس فيها اجتمعوا وشكلوا نوعاً من الترتيبات لمواجهة أي طارئ تتعرض له المدينة، خلال الفترة المقبلة، في إطار المساندة الشعبية والاجتماعية للدور الذي تبذله قوات الأمن بمملكة البحرين".

وشهد العام 2013 تطوراً خطيراً في هذا السياق تمثل في إعلان ذلك رسمياً وإضافة الصبغة القانونية عليه!

وكانت أعمال "البلطجة" قد انتشرت في البحرين منذ مارس/آذار 2011، لضرب الحركة الاحتجاجية وإنهاء الاعتصام المركزي في دوار اللؤلؤة. والتقطت كثير من مقاطع الفيديو المصورة مشاهد لمدنيين مسلّحين بأسلحة نارية وبالسلاح الأبيض وهم يقتحمون جامعة البحرين للاعتداء على الطلاب الذين كانوا يتظاهرون هناك.

وقبيل احتجاجات تمرّد (14 أغسطس/ آب 2013)، أقرّت الحكومة البحرينية قانوناً يبيح

"البلطجة" فعلياً تحت مسمى "التطوع لخدمة الأمن العام"، فيما يمكن أن يعدّ أول قانون لشرعنة تشكيل الميليشيات. وبرّرت الحكومة ذلك بأنه يأتي لـ"دعم ومساندة الشرطة في أداء واجباتها ومسئولياتها بما فيها أعمال الحماية المدنية والسلامة العامة والوقائية".

بدوره، فقد أعلن وزير البلديات السابق جمعة الكعبي عن تشكيل ميليشيات مدنية في المحرق للعمل إلى جانب القوات الأمنية النظامية في مواجهة المحتجين. وأكد في هذا السياق "قيام الشرطة بإصدار بطاقات هوية خاصة لأعداد من أهالي المحرق، تخولهم صلاحية توقيف مرتكبي أعمال التدمير والتخريب إلى حين وصول الشرطة".

خاتمة القوانين المشرّعة لاستخدام الميليشيات المدنية، كان تحرك الجيش عبر تقديم قانون لمجلسي الشورى والنواب لمشروع قانون تم إقراره بسهولة من قبل المجلسين، وهذا القانون هو قانون "القوة الاحتياطية"، وهو يتيح للجيش أن يستدعي عند الحاجة العسكريين المتقاعدين، وكذلك استدعاء المدنيين لاستخدامهم كجنود في القوة الاحتياطية.

هذه هي «دولة المؤسسات والقانون» التي تتحدث عن عدم جواز تنظيم الناس لأنفسهم حماية لمناطقهم ودور عبادتهم. في زمن "داعش" الدموي، انظروا لمن يتكلم!

"داعش" يهيمن على السجن المركزي في البحرين

اقتحام قوات من الدرك الأردني سجن جو المركزي (10 مارس/ آذار 2015)، لا يكشف الدور الذي تلعبه قوات أجنبية في دعم النظام البحريني فحسب، بل يقدم شواهد أخرى على العداوة الديني الذي تحمله قوات النظام ضد الطائفة الشيعية.

فإلى جانب التعذيب الذي يتعرض إليه المعتقلون، تمنع القوات التي تشرف على

السجن بشكل مستمر في التعرض لعقائد المعتقلين الدينية، حتى وصفها أحدهم بأنها تشبه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة يقول إن "الحكومة تروج أنها تدافع عن الإسلام، لاستقطاب المرتزقة من الأردن وباكستان وسوريا لقمع الحراك المؤيد للديمقراطية في البحرين".

ويضيف المحافظة "ولأن استقطابهم جاء بخلفيات دينية و طائفية، فإن الممارسات التي يقوم بها الدرك الأردني في سجن جو تأتي ضمن هذه السياق، ولا تشكل أي مفاجأة للنظام".

تقرير مفصل أصدرته جمعية الوفاق (1 يونيو/ حزيران 2015) بشأن أحداث سجن جو تضمن شهادات معتقلين أفرج عنهم مؤخراً، ذكر أنه "في بعض الفترات، كان السجناء (الشيعة) يجبرون على الهتاف بتمجيد أفراد من العائلة الحاكمة، أو شخصيات ورموز دينية معينة". أضاف التقرير "وفي المقابل كانت عناصر القوات الخاصة تقوم بشتم وسب بعض قيادات المعارضة أو شخصيات ورموز دينية للمذهب الشيعي".

عائلة أحد المعتقلين البارزين، رفضت الكشف عن اسمه، نقلت لـ "مرآة البحرين" قوله إن بعض الضباط الأردنيين يصفون المعتقلين بأوصاف مثل "الرافضة"، وهو الوصف الذي يطلقه المتشددون السنة على الشيعة، ويستخدمه تنظيم "داعش" في التحريض على استهدافهم في الخليج وكل مكان.

وقامت القوات عند اقتحامها السجن بإلقاء التُّرب التي يصلي عليها الشيعة في دورات المياه، الأمر الذي استفز مشاعر كثير من السجناء وتسبب في مشادات بينهم وبين الشرطة قبل أن يتعرضوا للضرب ونقلهم إلى غرف العزل.

وتضيف الشهادات أن الشرطة كانوا يتلذذون وهم يصرخون في وجه المعتقلين

ويشتمونهم "يا أبناء المتعة"؛ وصف يستخدم للطعن في نسب الشيعة، كما أنهم كانوا يقومون بشتم أمهاتهم "يا أبناء (.....)".

ساد مثل هذا التعامل مع المعتقلين الشيعة منذ تمكن الجيش البحريني بمعاونة قوات سعودية وإماراتية (مارس/ آذار 2011) من سحق الاحتجاجات الشعبية التي اتخذت من دوار اللؤلؤة وسط العاصمة المنامة مركزا لها.

وذكر تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق في الفقرة 1234 التي استعرض فيها "الأساليب الأكثر انتشارا المستخدمة مع الموقوفين" أن المعتقلين تعرضوا إلى "الإساءة اللفظية، والتهديد باغتصاب الشخص الموقوف أو أفراد أسرته، وسب الطائفة الدينية التي ينتمي إليها الموقوف (الشيعة)".

ويرى المحافظة أن الاعتداء على الحريات الدينية للشيعة هي سياسة رسمية ممنهجة بدأت بهدم مساجدهم ومنعهم من الصلاة في بعض الحالات، وكذلك من إعادة بناء تلك المساجد.

ويتابع "إنه ازدراء واضطهاد طائفي. لقد وثقت ذلك لجنة الحريات الدينية التابعة للخارجية الأمريكية في تقريرها السنويين الأخيرين".

وبدلا من أن تحاول الحكومة البحرينية تصحيح تعاملها مع الغالبية الشيعية في البلاد فإنها ترفض الاعتراف بالتقارير الدولية، كما أنها تعاقب كل من ينتقد سياساتها التي تسببت بإشعال التوترات الطائفية منذ سنوات.

وقضت محكمة بحرينية بحبس الحقوقي البارز (رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان) نبيل رجب 6 أشهر بسبب تغريدة انتقد فيها ايدولوجيا المؤسسة الأمنية في البحرين، التي خرجت عناصر انضمت لداعش.

وأعلن ضابط منشق عن النظام البحريني يدعى محمد عيسى البنعلي عن مقتل

البحريني أبوظلحة في معارك في حلب شمال سوريا، في حين كشفت معلومات أن القتل أيضاً كان يعمل لصالح الأجهزة الأمنية قبل أن يتوجه للقتال في سوريا. "هذا يؤكد أن حديث نبيل رجب عن أيولوجيا الأجهزة الأمنية صحيح تماماً" يعلق المحافظة.

وحصل مركز البحرين لحقوق الإنسان على إفادة من أحد المعتقلين قال فيها إن أحد الضباط الأردنيين قام بتعذيبه من أجل أن ينطق الشهادتين وأن يعتنق الإسلام. وكانت عشيرة ضابط أردني قتل في اشتباكات مع محتجين في قرية صغيرة غرب المنامة (8 ديسمبر/ كانون الأول 2014) أصدرت بيانا قالت فيه إنها "تذف ابنها شهيداً دفاعاً عن شرف هذه الأمة وحياض الإسلام".

واستنكرت عشيرة زريقات، في بيانها، ما قالت إنه "شتم سادة الأمة عمر بن الخطاب وعائشة زوجة النبي"، وهو اتهام باسمه، يمكن لداعش والنظام البحريني أن يحشدان آلاف الأصوليين لقتال الشيعة!

البحرين هدفا هشا لداعش

مع اتساع دائرة هجمات داعش لتصل إلى دول الخليج، ضاربة الكويت مؤخراً، تبدو الحكومة البحرينية متوترة في التعامل مع مواطنيها من الغالبية الشيعية، والذين من الأرجح أنهم سيكونون هدف التنظيم الإرهابي.

المراقب للتصريحات الصادرة عن وزارة الداخلية في البحرين والردود الشيعية في المقابل، يمكن أن يلاحظ بسهولة فقاعات أزمة الثقة تطفو إلى السطح.

عندما اختطف التفجير الانتحاري حياة شبّان كانوا يحرسون مسجدا في الدمام شرق السعودية، وضع الشبان البحرينيون حياتهم تحت الخطر بالتطوع لحراسة المساجد والمصلين. لكن الغريب أن وزارة الداخلية في البحرين قامت باستدعاء هؤلاء الشباب

لاتخاذهم إجراءات أمنية وقيامهم بتفتيش المصلين. ثم أعلنت الوزارة أن كل من يأخذ دور الأمن سيعرض للمساءلة.

بعد هذه التصريحات جاء رد سريع وحازم من كبار علماء الطائفة الشيعية في البلاد. أصدر خمسة من العلماء البارزين بياناً مشتركاً قالوا فيه إن "هذا الخطر لا ينتظر لحظة وصوله المbaughت ليستغيث مُستَهْدَفوه بمن يقف على التل من بعيد"، مضيفاً "الناس في مساجدهم أمام خطر جدّي واسع لحياتهم... أمام تهديد بتصفيات عامة بشعة". وردا على مخاوف الدولة النابعة من انعدام ثقّتها في شعبها، قال العلماء "ومن وسوسة السياسة، ومن التهويل الفاحش السيء أن يقال بأن هؤلاء المحسنين يمثلون خطراً على الدولة، وأنهم ميليشيات عسكرية يخاف منهم على الأمن"، واصفين المتطوعين العزّل بكبش الفداء.

وجدت الدولة نفسها وجها لوجه أمام موقف حازم من كبار رجال الدين الشيعة في البحرين، الذين شدّدوا على أن الوقوف في وجه هذا العمل المحسن التبرعي إضرارّي، حتى لو لم يقصد منه الإضرار، ويترتب عليه أن يحمّل الناس الحكومة عند أي حادث سوء في مسجد من المساجد لا سمح الله "مسؤولية لا يسمع معها اعتذار".

أجبر هذا البيان وزارة الداخلية على تغيير موقفها حيث طلبت من المحافظين ترشيح المتطوعين وتسجيلهم لدى مديريات الأمن، ضماناً لأماكن العبادة بما أنهم أعرف بسكان مناطقهم، حسب الوزارة. ولكن في بلد تشكو فيه الطائفة الشيعية من قمع ممنهج وتمييز طائفي، وفي بلد أقدم النظام فيه على هدم 38 مسجداً شيعياً ضمن حملة القمع الوحشي على انتفاضة 2011 المطالبة بالديمقراطية، يتعين على الدولة أن تفعل الكثير لكسب ثقة مواطنيها.

عندما اقتربت مناسبة دينية في الليلة التاسعة عشرة من شهر رمضان، أعلنت الأوقاف الجعفرية، وهي هيئة حكومية، عن الشروط المتعلقة بتوقيت وأماكن سير المواكب

لهذه المناسبة، لكن سرعان ما برز هاشتاغ: تحلمون_أن_توقفوا_المواكب، على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، حيث ذُكر المغردون بمحاولات الدولة القديمة الجديدة للتضييق على الشعائر الدينية. مجيد ميلاد، عضو الأمانة العامة في جمعية الوفاق المعارضة، قام بالتغريد على الهاشتاغ منتقدا إجراءات الأوقاف الجعفرية في ضوء التهديدات الداعشية لاستهداف البحرين.

ويبدو أن ميلاد كان يشير لمخاوف من تحقيق الاستفادة القصوى من هذه التهديدات لملاحقة المتظاهرين وتشديد الخناق على غالبية البحرينيين المطالبين بالإصلاح السياسي. كاميرات المراقبة تعتبر انتهاكا لخصوصية الأفراد في الأحياء السكنية حول هذه المساجد، فضلا عن أن وزارة الداخلية المسؤولة عن أعمال القتل والانتهاكات الفظيعة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين هي من سيرصد ما ستلتقطه هذه الكاميرات.

كما أشار ميلاد إلى أن الإجراءات الجديدة يمكن أن تكون بداية لفرض قيود على الشعائر الدينية. استدعي ميلاد للتحقيق، وألقي القبض عليه بعد أقل من 24 ساعة من نشره هذه التغريدة وهو الآن يحاكم.

لو كانت السلطة في البحرين جادة في منع البلاد من الانزلاق إلى مستنقع شبيه بالوضع العراقي، لرأت بأنه ليس لديها خيار آخر سوى الإفراج عن قادة المعارضة المعتقلين، وتدشين مصالحة سياسية وطنية شاملة قبل فوات الأوان. ولكنّها على العكس من ذلك، راحت خلال هذه الفترة تحديدا، تزج بالقادة السياسيين الواحد تلو الآخر إلى السجن: الشيخ علي سلمان، سيد جميل كاظم، مجيد ميلاد، والآن إبراهيم شريف مجددا.

يوم الجمعة الماضي 10 يوليو/تموز 2015، انتقد أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله النظام البحريني لمحاولته استغلال تهديدات تنظيم داعش لمزيد من الهيمنة والقمع بدلا من الدعوة لحوار وطني لمواجهة تهديدات التنظيم المتنامية. وفي

الخطاب نفسه أشاد نصر الله بموقف الحكومة الكويتية وبرلمانها وشعبها وقيادتها الذي احتضن الحدث وأظهر وحدة وطنية حقيقية، ولقيت هذه الإشادة صدى كبيرا في دولة الكويت.

لم يقدم النظام في البحرين حتى على خطوة وقف الخطاب الطائفي في وسائل الإعلام الرسمية والموالية، ولا معاقبة المتطرفين البحرينيين الذين يدعمون داعش ويدعون علنا لاغتيالات طائفية وأعمال إرهابية، وحين أوقف واحد من خطباء الجمعة الذين اعتادوا سب الطائفة الشيعية، وهو رجل الدين السنّي المتطرّف، النائب السابق، جاسم السعيد، أرجعه إلى منبره رئيس الوزراء في أقل من أسبوعين!

لو كانت هناك أية نوايا جادة وعاقلة في احتواء داعش، التي تلوّح بأعلامها السوداء للبحرين، لكان رموز المعارضة خارج السجن، ولكان هناك اعتذار رسمي من الحكومة عن هدم المساجد الشيعية، ومحاسبة لكل المسؤولين عن ذلك، بدلا من إبقائهم في مناصبهم وتسليمهم ملفات سياسية أكبر، وعلى رأس هؤلاء وزير العدل خالد بن علي آل خليفة. لو كان هناك أدنى نية صادقة من النظام، في أن يمنع داعش من تكرار ما فعله هو بالبحرينيين الشيعة، وفي أن لا يكون هو مثالا أعلى لداعش، لتوقّفت جرائم التعذيب والقتل والتنكيل داخل السجون، ولحوسب كل مرتكبيها، ولأقيل وزير الداخلية، وأعيد تنظيم الأجهزة الأمنية، فور صدور تقرير بسيوني.

ولكن هذا لن يحدث، إذا كانت الولايات المتحدة تنتقد سجل حقوق الإنسان البحريني من جهة، وتستأنف الإمدادات العسكرية للبحرين وتمدح إجراءاتها الشكلية من جهة أخرى.

ربما يقع ضمن "مصالح" الولايات المتحدة، وأسطولها الخامس، أن تدرك أن الجبهة الداخلية هنا أصبحت هشة جدا وخطرة، ولن تصمد يوما واحدا في وجه "داعش"!

مرشح لجمعية الأصالة يلتحق بالمقاتلين في سوريا تحت ستار المساعدات

تبادل ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي فيديو لأحد المترشحين في الانتخابات البحرينية، في سوريا حيث يقاتل إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش".

ويظهر في التسجيل عضو جمعية الأصالة يونس البشير في مدرسة للأطفال، قبل أن يطلب من أحدهم أن يردد دعاءً.

وتضمن الدعاء الذي رددته الطفل، بمباركة البشير، كلمات تدعو لهلاك الشيعة بالكامل.

وكان البشير قد ترشح في الدائرة الثالثة بمحافظة المحرق في الانتخابات البلدية التي جرت العام 2010، وخسر أيضاً في الانتخابات التي جرت نوفمبر/ تشرين الثاني العام الماضي قبل أن يلتحق بالتنظيم.

وتعتبر جمعية الأصالة، المقربة من النظام البحريني، إحدى ممالي التنظيم الإرهابي، التي انضمت البحرين لحلف دولي لمقاتلته.

وتجهد البحرين في التوفيق بين دعم مناصريها المتشددين في الداخل، وبين سياساتها الخارجية.

وتستخدم عائلة آل خليفة الحاكمة الجماعات الإسلامية السنية الأكثر تطرفاً في صدامات طموحات البحرينيين في التحول لنظام حكم ديمقراطي بدلاً من الحكم الوراثي.

ولجأت جمعية الأصالة، وبعلم رسمي، إلى تغطية مساعداتها القتالية إلى الجماعات الإرهابية بغطاء المساعدات الإنسانية بعد استشعار دول الخليج أن تلك التنظيمات باتت تهدد أمنها الداخلي.

وكانت البحرين قد اسقطت جنسيات 72 من مواطنين نهاية الشهر الماضي، إلا أن تلك الأسماء خلت من اسم البشير الذي ظهر في التسجيل.

ووضعت البحرين (31 يناير/ كانون الثاني 2015) أسماء نشطاء معارضين إلى جانب مقاتلين في الخارج ضمن قائمة جديدة أسقطت جنسياتهم، للتعمية على إجراءاتها المتشددة حيال معارضيهـا.

محيي الدين خان بيننا: شـم غاز الكلور مؤخرـا في سوريا، وعاد ليشكل ميلشيات لقتال الشيعة في البحرين

برغم تحذير وزارة الداخلية البحرينية الصادر في 25 فبراير/شباط من العام الماضي 2014، فإن الأمين العام لحركة "العدالة" السلفية محيي الدين خان، اعترف - من حيث لا يشعر - أنه لا زال على صلة بالأعمال القتالية التي تجري في سوريا.

كما دعا محيي الدين خان بشكل غير مباشر ولكنه واضح "أهل السنة" إلى "الاستعداد" لقتال "الروافض" وذلك عبر تشكيل ميلشيات بعيداً عن سيطرة الحكومات والجيش العربية الرسمية.

وللتذكير بتحذير وزارة الداخلية "المواطنين البحرينيين من المشاركة في أعمال قتالية خارج مملكة البحرين من خلال الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية أو الانتماء للتيارات أو الجماعات الدينية أو الفكرية المتطرفة أو المصنفة كمنظمات إرهابية داخلياً أو إقليمياً أو دولياً أو تقديم أي شكل من أشكال الدعم المادي أو المعنوي لها، مما يشكل بحد ذاته تهديدا لأمن واستقرار البحرين والمنطقة، وهو أمر لا يمكن التهاون بشأنه تحت أي ظرف وذلك في إطار ما تم رصده من معلومات تشير إلى تورط بعض المواطنين في أعمال قتالية في الخارج".

فجر اليوم الثلاثاء 17 مارس/آذار 2015 وفي قرابة الثالثة فجراً، قال محيي الدين خان وهو مقاتل سابق في أفغانستان ويرأس حركة سلفية مُعارضة للتحالف الدولي ضد تنظيم "داعش"، وفق ما اعتبره شهادة شخصية منه على أن قوات النظام الرسمي في سوريا، تستخدم غاز الكلور، وقال ما نصه: "#شهادتي، لمن يشك أن النظام لا يستخدم

#الكلور لقتل شعب #سوريا، قبل أشهر تعرضت #سراقب لغاز الكلور وأصبحت بالقليل منه، لولا لطف الله ثم رياح قوية".

وبحسب تغريدة محيي الدين خان على حسابه الرسمي في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر"، فإنه يعترف بالتالي: إنه سافر إلى سوريا بعد تحذير وزارة الداخلية، وأنه تواجد في مناطق قتالية أو تشهد قتالاً وعمليات عسكرية. وبحسب كلام خان فإن إصابته بالقليل من غاز الكلور، تشير إلى أنه كان بالقرب من عمليات قتالية وذات طابع عسكري، كما أن بلدة (سراقب) الذي تواجد فيها محيي الدين خان تقع تحت السيطرة المباشرة لجهة النصر المصنفة بأنها تنظيم اإرهابي تابع لتنظيم القاعدة. ويمكن التأكد من الجهة المسيطرة على هذه البلدة من التقارير الإخبارية الحديثة التي تؤكد أن جبهة النصر الإرهابية هي من تسيطر على بلدة سراقب.

وبتتبع تاريخه فإن محيي الدين خان لا يزال على صلة مباشرة بتنظيم القاعدة وفروعه كجبهة النصر، فضلاً عن اعتقاله في السعودية بعيد تفجير الخبر الذي وقع بعد أيام قليلة من اعتداءات 11 سبتمبر/أيلول 2001. تم اعتقال خان أيضاً مرتين في البحرين، الأولى كانت في فبراير/شباط 2003، إذ اعتقل مع خمسة آخرين من بينهم شقيقه الأصغر علي، واتهموه بالانتماء لخلية نائمة تابعة لتنظيم القاعدة. وقد أطلق سراحهم لعدم كفاية الأدلة، قبل أن تعيد السلطات اعتقالهم من جديد (باستثناء علي) وتقدمهم للمحكمة في نوفمبر/تشرين الثاني 2004 وصولاً إلى تبرئتهم في العام 2006، وكانت المفاجأة أن خان رشح نفسه في الانتخابات البرلمانية في ذلك العام بعد الإفراج عنه لكنه لم يفز.

كما أن إبراهيم (19 عاماً)، نجل محيي الدين خان، كان مقاتلاً مع تنظيم جبهة النصر في سوريا، لكنه قُتل هناك في أوائل سبتمبر/أيلول 2013، وكان ذهاب إبراهيم لسوريا وانتمائه لجبهة النصر بموافقة من أبيه محيي الدين الذي قال عن إعطائه الموافقة

لابنه "كان شرطي عليه ألا يدخل للداخل حتى يتدرب بدنياً وعلى الأسلحة ليكون عنصراً فاعلاً بين أقرانه لا عالة عليهم".

من جانب آخر، فمحيي الدين خان الذي بات يتفاعل بقوة مع تنظيم "داعش" وبشكل خاص داخل العراق إثر المعارك الدائرة بين التنظيم وقوات عراقية معززة بقوات "الحشد الشعبي"، كتب عبر حسابه على شبكة التواصل الاجتماعي تغريدة مثيرة وقال ما نصه "يا أهل السنة ها أنتم ترون مايفعله الروافض الأنجاس في #العراق #سوريا #اليمن وينشرون المقاطع تشفيا، استعدوا ولاتركوا للحكومات والجيوش العربية".

ويصف خان أبناء الطائفة الشيعية الذين يمثلون أغلبية في البحرين، بأنهم "روافض أنجاس"، كما أنه يدعو بشكل واضح وإن كان غير مباشر، من أسماهم "أهل السنة"، بتشكيل ميلشيات قتالية ذات طابع عسكري وذلك بالتأكيد والقول "ولاتركوا للحكومات والجيوش العربية".

يشار إلى أن حركة العدالة التي يرأسها خان، أصدرت في الأول من أكتوبر/تشرين الأول 2014، وتحديداً بعد الإعلان عن مشاركة البحرين في التحالف الدولي لمحاربة التنظيمات الارهابية داعش وتنظيم القاعدة، بياناً قالت فيه: "في الوقت الذي تنتظر الدول الديمقراطية رأي شعوبها بالمشاركة في التحالف الذي تقوده أميركا ترى حركة العدالة أن البحرين لم تستشر شعبها بالمشاركة في هذه الحرب التي لا ناقة لنا فيها ولا جمل".

وأضافت الجمعية التي تضم خليطاً من قدامى الجهاديين السابقين في أفغانستان "ان هذه الحرب سيطرب عليها لا محالة تبعات سياسية واقتصادية ودينية ناهيك انها موجهة لضرب الفصائل السنية وإضعافها والتمكين للعدو المتربص في المنطقة لفرض قوته وسيطرته".

وأشارت إلى أن "مشاركة البحرين في هذا التحالف خطوة غير مدروسة وقد تفتح لنا جبهات جديدة وتدخلنا في دوامة مع أطراف غير محددين".

وبعد هذا البيان، استدعت وزارة الداخلية خان وذلك خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وبعدها بأيام ألقت السلطات القبض على أمين عام حركة العدالة الوطنية محيي الدين خان عبر منفذ مطار البحرين الدولي عند الثانية فجراً من صباح يوم السبت 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2014، لكنها أفرجت عنه لاحقاً.

يشار إلى أن محيي الدين من المتجنسين في البحرين ضمن مشروع الملك لتغيير ديموغرافية البلاد، إذ أنه مولود من أب أفغاني الأصل، وأم لبنانية من مزارع شبعاء. ويحذر مراقبون مراراً من النوعيات التي يختار النظام تجنيسها، وتعتبر في أغلبها جنسيات تنتمي لأمكنة تزدهر فيها الأفكار الخاصة بتنظيم "القاعدة" وتنظيم "داعش".

إلى سوسن الشاعر: أنا "أبو البراء" وعائلي أمني وأخي العامل في الجيش البحريني كلنا "داعش"

فيما كانت صحيفة الديوان الملكي البحريني تستमित على مدى يومين في كتابة صحيفة تبرئة للحكومة من التورط في حسابات مع الجماعات المتطرفة قائلة إن "الفكر الداعشي ليس له مستقر في البحرين" وأن الاتهامات التي تساق بشأن تواطؤ الحكومة ليست سوى "عملية ممنهجة" تقوم بها جماعات المعارضة لوضع البحرين على أجندة الرصد الدولي للتيارات الإرهابية.

فيما كان ذلك كذلك، كانت أخبار الإرهابي البحريني سلمان عليان تركي العشبان المعروف أيضاً بـ"أبي البراء البحريني" و"أبي ذر البحريني" تطير من مدينة الفلوجة في العراق اليوم الاثنين (13 يوليو/تموز 201) معلنة عن مقتله فيما أسماه التنظيم "عملية انغماسية" في إشارة إلى وفاته لدى قيامه بتنفيذ إحدى العمليات الانتحارية.

الحقيقة أن المعلومات التي كتبها "أبو البراء" نفسه وقام بإلقائها في حسابه على

شبكة التواصل الاجتماعي قبيل مقتله كفيلة بكشف المزيد عن خطورة التيارات المتطرفة في البحرين مما ينبغي له أن يفاقم "التوتر" لدى صحيفة الديوان وكتّابها ويفرض عليهم القيام بالمزيد من الجهد في عمل كتاب "الهوم وورك".

لقد وضع العشبان "أبو البراء" تفاصيل مثيرة عن رحلته إلى الجهاد في سوريا وعملية تجهيزه التي تمت في البحرين والتحاق جميع أفراد عائلته به.

وذكر أنه تلقى مبلغ السفر البالغ مائتي دينار من "رجل أرسلت له أحد أصدقائي ليقول له إن هنالك شاباً يريد الذهاب لسوريا ولا يملك المال". ويقول العشبان إن الرجل رفض منحه المال في البداية "بحجة أنه لا يعرف من سيذهب وأنه لن يعطيه إلا إذا عرفه". لكن بعد أقل من ساعة "جاء الرجل الذي أرسلت له صديقي وأخبرني أنه سيعطيني أي مبلغ أريد وسيجهزني فأنشر صدري".

وفي روايته يدلي العشبان بالمزيد من المعلومات حول "شقة يتواجد فيها الشباب كانت محطة الانطلاق". إذ يقول بهذا الصدد "في يوم 15 أغسطس/ آب (2013) كنت في شقة مع أصحابي ثم ذهبت للبيت لعلّي أودع أمني فلم أجدها. عدت للشقة التي يتواجد بها الشباب وكانت هي محطة الانطلاق وشنطتي هناك". كما يذكر بأن "أحد أصحابي جاء ليوصلني للمطار".

في الشهادة يكشف العشبان عن أنه منذ اللحظة التي تحركت فيها الطائرة اتخذت رحلته إلى سوريا الطريق إلى العلنية. إذ يقول "عندما تحركت الطائرة في المدرج وضعت صورة التذكرة والجواز في حسابي بالإنستغرام لأخبر أهلي عن طريقها إنني ذاهب لسوريا". تفاصيل مثيرة رواها العشبان عن كيفية تلقي عائلته للخبر والمحاولات التي بذلت من جانبهم لإثناؤه ما إن وصل إلى مطار اسطنبول. يشير مثلاً إلى تلقيه مكالمة من عائلته؛ حيث أخبر بوفاة والدته ثم إصابة والده بجلطة. لكن حين تبين لعائلته عدم اقتناعه واستشعاره كذبهم بادرت أمه بالكلام معه قائلة "إنها لن تسامحني".

لكن ممانعة عائلته ومحاولات إثناءه لن تلبث بعد ذلك - على الأرجح بعد أشهر من وصوله إلى سوريا - أن تشهد انقلاباً دراماتيكياً. لم يفلحوا في إثناء "أبي البراء" عن الذهاب إلى سوريا. من مطار أسطنبول إلى بيت تابع إلى الجيش الحر ثم إلى يد جندي في "الدولة الإسلامية" ثم إلى "مضافة استقبال المهاجرين". الانقلاب الدراماتيكي الكبير وقع حين قررت عائلته نفسها بمن فيها أمه وأخوه الذي يعمل في الجيش البحريني الالتحاق به بعد ذلك. وهذا ما شكل موضع احتفاء كبير به في صفوف التنظيم. لقد ذهب "أبو البراء" وحيداً وسط "خذلان" عائلته ليعرف الطريق ولا "المنهج". وانتهى إلى جندي في "دولة الخلافة" مع جميع أفراد عائلته.

وحول ذلك يقول العشبان نفسه "الآن ولله الحمد والدتي جاءت لرؤيتي في الشام فتمنّجت وأصبحت مع الدولة الإسلامية (...) وأخي كان جندياً للطاغوت والآن ترك جيش الطاغوت وهو على المنهج". إلى أن يقول "وأهلي كلهم مع الدولة الإسلامية مع إنهم ليسوا على المنهج".

لقد وضع سلمان عليان تركي العشبان المولود في العام 1995 في منطقة الرفاع الواقعة جنوبي البحرين بنفسه قصة انضمامه وأفراد عائلته إلى تنظيم "داعش". وحتى من لم يلتحق منهم فإنهم كما يقول "مع الدولة الإسلامية مع إنهم ليسوا على المنهج". لكن في المقابل ماذا تقول صحيفة الديوان الملكي البحريني؟ ببساطة: إن شبكة إعلامية مترابطة بحرينية وإقليمية تابعة إلى المعارضة تحاول ربط البحرين قسراً بتنظيم "داعش" في الوقت الذي لا يوجد متسع اجتماعي في البحرين للتنظيم. وتقول الكاتبة في الصحيفة سوسن الشاعر "إنها عملية ممنهجة تترتب عليها تبعات دولية مهمة تصنف السلطات على إثرها تصنيفاً خطيراً".

في الحقيقة، إذا كانت هناك عملية ممنهجة فعلاً لربط البحرين بتنظيم "داعش" فهي تلك الألاعيب التي وظفتها السلطات الأمنية في استثمار التنظيمات المتشددة. لقد

سبق للكاتبه نفسها أن هددت بإحياء "القاعدة" بهدف خلط الأوراق أمام المطالبات المتصاعدة بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في البلاد. وقالت في مقال 21 مارس/ آذار 2013 أشار كثيراً من الانتقادات إن "حلم تصفير الدولة الذي تدفع به الولايات المتحدة الأمريكية في البحرين عن طريق الدمى التي تحركها يعني باختصار أن تضع الشيعة في مواجهة السنة وإحياء القاعدة".

في هذا الوقت بالذات كانت إحدى أقوى حملات دعم الجهاد الخليجية تقام في البحرين تحت اسم "تجهيز غازي".

وبعد خمسة أشهر من نشر هذا المقال بالتمام سافر سلمان عليان تركي العشبان إلى "الأرض المباركة".

إعلان اسم ابو طلحة وداعشيون يؤكدون: "تبراً من الطاغوت حمد" و أقاربه عسكريون في الأمن البحريني

نقل محمد البنعلي وهو بحريني يقاتل لصالح تنظيم داعش، عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي تويتر الاسم الحقيقي لأبي طلحة وهو شاب بحريني تم قتله في معارك في سوريا مؤخراً، وأعلن مقتله تحديدا في 4 يونيو الجاري.

ووضع البنعلي جانباً من سيرة إن أبوظلحة البحريني كتبها شخص إسمه: أبو بحر الحدي. وذلك نسبة إلى مدينة الحد الواقعة في محافظة المحرق، وتضم الحد أبرز العوائل الموالية للنظام البحريني.

ويقول الحدي إن أبو طلحة هو: ناجي بن علي الرقيمي من مواليد المحرق 1995م، وقد قُتل في معارك في الريف الشمالي حول مدينة حلب السورية.

وكشف الحدي أن ناجي الرقيمي تبرأ من الملك حمد بن عيسى، قائلاً "أبو طلحة نعم الشاب الكامل نحسبه والله حسيبه؛ إن نظرت في منهجه وعقيدته فهو صاحب الولاء

والبراء، حتى أنه تبرأ من أقاربه الذين يعملون في جند الطاغوت حمد الخليفة أخزاه الله".

وتحدث عنه موضحاً: "ناجي بن علي الرقيمي من مواليد مدينة المحرق 1995م، نشأ وترعرع فيها، وأكمل الدراسة فيها، ثم رحل إلى الإمارات ليدرس العلوم الشرعية في إحدى الجامعات هناك، فدرس فيها ستة أشهر، إلى أن أخبره شيخه بحرمة الدراسة في تلك الجامعة؛ كونها جامعة تمجد طواغيت الإمارات، زد على ذلك أنها مختلطة، فعزم على الخروج منها مباشرة".

مضيفاً "لم يكن ناجي بالشاب الهين، بل كان محاوراً ومناقشاً لأهل البدع من رفاقه وزملائه، وخاصة مرجئة العصر والسروية منهم. لم يمكث أبو طلحة بيننا كثيراً، بل أراد أن يتبع العلم بالعمل، فحزم أمتعته، وأخذ راتبه الذي كان يجمعه ولمدة أشهر لينطلق به إلى بلاد الشام".

وقال "دخل أبو طلحة لأرض الهجرة والجهاد، فتدرب في معسكرات الدولة الإسلامية، ثم وما أن انتهى من معسكره حتى سجل انغماسيا منذ أول يوم. ثم أخره أمراؤه الأفاضل لبعض الترتيبات، ولم يلبث طويلاً حتى وُفق لأشد الثغور ضراوة؛ إنه ثغر قتال الصحوات".

وأكد الحدي إن ناجي الرقيمي قاتل في دير الزور التي يسميها تنظيم داعش ولاية الخير' وكذلك في معركة عين العرب التي يسميها داعش عين الاسلام، وكذلك في محافظة الحسكة التي تسميها داعش ولاية البركة.

ومما قاله الحدي، إن الرقيمي شاهد مناماً أنه يلبس خاتماً أخضر ويقاتل ويُقتل في مدينة مكة المكرمة، لكنه قتل في الريف الشمالي في حلب، ووصف الحدي مقتل الرقيم، موضحاً أنه جاء بعد انفجار قذيفة آر بي جي انفجرت بقربه واصابته شظايا نفذت واحدة منها إلى قلبه وأردته صريعاً.

وقد ذكرت معلومات متقاطعة أن الملقب بـ "أبو طلحة البحريني" الذي قُتل في حلب إلى جانب قوات تنظيم "داعش" الإرهابي، مولود لأب يمني حصل على الجنسية قبل سنوات قليلة فقط.

وكان المنشق عن الجهاز الأمني في البحرين المتشدد محمد البنعلي، أعلن مقتل "أبو طلحة"، إثر مواجهات عسكرية في ريف حلب الشمالي بسوريا، ولم يعلن عن تاريخ مقتله بشكل محدد.

وذكرت المعلومات أن "أبو طلحة" كان يدرس في مدرسة الهداية الخليفية الثانوية للبنين بالبحر قبل أن يلتحق بالعمل لجهة أمنية لم تحدد، وبعد أن فشل في إكمال دراسته الثانوية.

ومعظم البحرينيين الذين قتلوا إلى جانب التنظيم الإرهابي هم من منتسبي الأجهزة الأمنية وقبائل بحرينية موالية للنظام أو مجنسين حديثاً، تم منحهم الجنسية البحرينية وامتيازات وظيفية بهدف تغيير التركيبة السكانية في البلاد.

الجدير بالذكر أن محكمة بحرينية أُيدت في الشهر الماضي، حكما بالسجن ٦ أشهر على الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب بسبب تغريدة أكد فيها أن عقيدة الجيش البحريني تخرج المزيد من المتشددين، بسبب انتشار ثقافة التكفير داخل المؤسسة العسكرية.

صحف وشخصيات مقربة من النظام البحريني تنعى الإرهابي زهران علوش!

فتحت الصحافة البحرينية الموالية للنظام مجالس عزاء على قائد تنظيم جيش الإسلام الإرهابي زهران علوش الذي قُتل في قصف روسي (الجمعة 25 ديسمبر/ كانون الأول 2015) مع عدد من مساعديه.

ورأى الكاتب في صحيفة أخبار الخليج إبراهيم الشيخ في مقالة أمس الأحد أن

"اغتيال قائد جيش الإسلام في ريف دمشق زهران علوش قبل يومين، تأكيد عملي وحقيقي للدور الروسي المشبوه في سوريا".

وأضاف "من العجيب والغريب، أن تتم صفقة برعاية أممية في مخيم اليرموك، لتأمين انسحاب مقاتلي "داعش" وعائلاتهم، بينما يتواصل قصف المدنيين وقادة المعارضة المعتدلة!"

ولكن الأعجب الأغرب من ذلك هو وصف الكاتب زهران علوش بـ "الشهيد"، و"المعارض المعتدل"، بينما يصف، باستمرار، المعارضة البحرينية التي تنتهج العمل السياسي السلمي المعلن بـ "الإرهاب"!

أما الكاتب في الصحيفة ذاتها عبدالمنعم إبراهيم فرأى أن قتل علوش "خطا للأوراق"، مضيفا "جيش الإسلام كان أحد التنظيمات المعتدلة".

وتابع "روسيا تقول إنها الدولة الراعية للمفاوضات السلمية في سوريا.. لكنها تقتل قيادات في تنظيمات معتدلة! وتترك "داعش" يتمدد كالأخطبوط!"

وتقول وكالة فرانس برس إن علوش "عرف بأفكاره المتطرفة ودعمه لاقامة دولة اسلامية وطالما عبر عن كرهه للشيعة والعلويين، الا انه حاول مؤخرا تقديم تنظيمه كقوة معتدلة".

وظهر علوش في فيديو يتوعد فيه الطائفة الشيعية بالقتل، وإقامة دولة أموية جديدة في الشام "تحطم رؤوسهم من جديد"، على حد تعبيره.

ولعل موقفه من الشيعة، هو ما يشجع شخصيات دينية متشددة مقربة من النظام البحريني على تمجيده والحزن عليه.

فقد كتب النائب السابق عن جماعة الإخوان المسلمون محمد خالد تغريدات تصف

علوش بـ "البطل" قبل أن يعيد إرسال تغريدة للكاتب السعودي خالد المهاوش كتب فيها عبارات تمجّد علوش لقتاله الشيعة.

وكتب حسن الحسيني على حسابه في تويتر "#استشهاد_زهران_علوش قائد جيش الإسلام مع عدد من القادة. أسأل الله لكم الفردوس. اللهم اغفر لهم وارحمهم..

أما ناصر الفضالة، نائب سابق عن جماعة الإخوان، فقد كتب أبيات شعرية عبّر فيها عن حزنه لمقتله: "أيا زهران قد أدمى فؤادي... رحيل الليث عن سوح الجهاد. فسال الدمع من عيني دمشق... وغوطتها تئن من البعاد".

وتتحالف جماعة الإخوان المسلمين والتيار السلفي في البحرين مع العائلة الحاكمة، لصد طموحات المعارضة في وضع حد لاستحواذ عائلة آل خليفة على السلطة، والانتقال لنظام حكم ديموقراطي.

وكانت تلك الجماعات قد نظمت على مدى السنوات الأخيرة حملات تبرع لدعم الجماعات الإرهابية في سوريا، وسهّلت السلطات إجراءات دخول متطرفين للبحرين من بينهم رجل الدين السوري عدنان العرعور.

"مانديز" ممنوع من زيارة البحرين رسمياً و"التحقيقات الجنائية" يبقى "وكر" التعذيب

على الرغم من تركيز لجنة التحقيق المستقلة لتقصي الحقائق على أنماط التعذيب التي تعرض لها السجناء في 2011، وتشكيل العديد من الهيئات الحكومية للحد منه، إلا أن شكاوى التعذيب تضاعفت في العام 2015، خصوصاً في مبنى التحقيقات الجنائية ومراكز التوقيف.

المباحث الجنائية"، مشيرة إلى افتقار المؤسسات المعنية باستلام الشكاوى والتحقيق فيها، والتي أنشأت بعد 2011، إلى الاستقلالية والشفافية.

وحدة التحقيق الخاصة التي تعلن بشكل دوري عن تلقيها عشرات الشكاوى بشأن التعذيب، لم تحرك ساكناً لوقف السياسة المنهجية، فيما أغفلت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التطرق في تقريرها السنوي إلى التعذيب فضلاً عن معالجته.

ولم تجد وحدة التحقيق الخاصة "وجهاً" لدعوى الصحافية نزيهة سعيد بتعرضها للتعذيب، على الرغم من وجود 3 تقارير طبية تؤكد تعرضها لسوء المعاملة.

كل الذين أدينوا في المحاكم اعترفوا، وكل الذين اعترفوا، اعترفوا تحت التعذيب!

حتى العام 2015، وأمام مرأى العالم أجمع، لا يزال من المؤكد أن كل من يعتقل من منزله ويختفي في مركز "التحقيقات الجنائية"، سيعيش أوقاتاً قاسية. هذا المركز هو "وكر التعذيب"، الذي لم يغلقه بيسيوني، ولم يغلقه مجلس حقوق الإنسان، وسيظل مركزاً لإرهاب الدولة، يهدّد أمن وحياة البحرينيين.

هيومن رايتس ووتش قالت في تقرير إنها قابلت 10 محتجزين قالوا إنهم خضعوا لاستجواب قسري في "إدارة



وعلى الرغم من تأكيد مفوضية السجناء وجود كاميرات مراقبة وتسجيل في غرف السؤال، وكاميرات مراقبة في بعض مراكز التوقيف والسجون، إلا أن ضباط السجون وجدوا أماكن بديلة للتعذيب، كما هو الحال مع الطفل أحمد العرب (17 عاماً) الذي تعرض للتعذيب في دورات المياه بسجن الحوض الجاف.

رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب قال، مطلع العام، "إن مزاعم التعذيب الممنهج وسوء معاملة الموقوفين في مبنى التحقيقات الجنائية تزايدت وبشكل كبير وبصورة تفوق ما كنا نتلقاه في عام 2012 و2013"، وأضاف "لقد كان يُعتقد أن خلق مؤسسات جديدة كأمانة التظلمات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان سيساهم بتقليل شكاوى التعذيب لكن الحقيقة بينت عكس ذلك".

ومع استمرار الضغوط الدولية للسماح لمقرر التعذيب الأممي خوان مانديز بزيارة

البحرين، أعلن رئيس الأمن العام طارق الحسن، لأول مرة، أن الحكومة ترفض السماح له بزيارة البلاد بحجة أنه "منحاز" و"يحمل أفكار مغلوطة".

ولعل من بين الأفكار التي يعتقد الحسن أنها مغلوطة، هو ما أعلنه مانديز من تجاهل المحاكم البحرينية أقوال المتهمين بتعرضهم للتعذيب. فقد تجاهلت المحكمة الجنائية الرابعة برئاسة القاضي علي الظهراني إفادات محكومين بالإعدام قالوا إنهم أكرهوا تحت وطأة التعذيب على الإدلاء باعترافات تدينهم من بينهم "عباس السميع، سامي مشيمع، وحسين موسى".

مقرر التعذيب الأممي من جنيف: التعذيب مستمر وحكومة البحرين فشلت في الامتثال بالتزاماتها الدولية

قال المقرر الخاص المعني بالتعذيب التابع للأمم المتحدة، خوان مانديز، أن حكومة البحرين لم توفر السلامة الجسدية والنفسية، ولم تحقق بادعاءات التعذيب لعدد من الأشخاص الذين تقدموا له بالشكاوى التي تقع في إطار ولايته.

وأضاف في التقرير الذي عرضه أمس الثلاثاء 10 مارس/آذار 2014 بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف رداً على مداخلات حكومات الدول المشاركة، أن "حكومة البحرين لم تجب بشكل كاف على كل الأسئلة التي وجهها إليها، ناهيك عن أنها فشلت في الالتزام بالتعاون بشكل كامل وسريع مع قرار مجلس حقوق الإنسان 13/25، وكذلك في عدم الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، والمتعلقة بالتحقيق ومقاضاة ومعاقبة جميع المتسببين بالتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب، وفقاً لما ورد في اتفاقية مناهضة التعذيب".

وأردف مانديز في تقريره وفق صحيفة الوسط، إلى أنه "في ظل غياب المعلومات المطلوبة من البحرين، فإن الحكومة فشلت في حماية السلامة الجسدية والنفسية لعدد من الأشخاص، وكذلك انتهاك حقوقهم في عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة

القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، على النحو المنصوص عليه في المادتين 1 و16 من اتفاقية مناهضة التعذيب".

ووجه مانديز سؤالاً للحكومة البحرينية بشأن "مزاعم تعرض أحمد الفردان للضرب والاحتجاز التعسفي، والذي ردت عليه الحكومة بالإشارة إلى الإفراج عن الفردان".

كما تطرق مانديز في تقريره إلى أسئلته إلى حكومة البحرين "بشأن احتجاز عقيل عبدالرسول، فضلاً عن حالات الاختفاء القسري لأحد الأشخاص (لم يورد اسمه في التقرير) وأحمد العرب ومنصور علي الجمري وحسين الغسرة، مشيراً إلى أن الحكومة قدمت ردودها على استفساراته، بينما كان المذكورون مازالون رهن الاحتجاز، مبدياً أسفه لعدم تزويده بالمستجدات بشأنهم".

وأبدى مانديز قلقه البالغ بشأن "عدم تزويده من قبل الحكومة بأي معلومات تتعلق بمصير ومكان وجود عقيل عبدالرسول".

وأشار مانديز في تقريره إلى التساؤلات التي وجهها إلى الحكومة بشأن أحد الأشخاص (لم يورد اسمه في التقرير)، فيما يتعلق بادعاء تعرضه للتعذيب وسوء المعاملة واستخدام الاعترافات المنتزعة تحت وطأة هذه الظروف أثناء التحقيق القضائي.

ولفت بأن الحكومة البحرينية بحسب ردها "أكدت بأن النيابة العامة حققت في وقائع الجريمة التي شارك فيها المذكور، والتي مع الأسف يبدو أنها اعتمدت على الأدلة التي تم الحصول عليها تحت وطأة التعذيب أو سوء المعاملة".

وتطرق مقرر التعذيب في تقريره كذلك إلى "ادعاءات التعذيب وسوء المعاملة الأخرى من أحمد العرب، وهو طالب تمييز (22 عاماً)، ناهيك عن ادعائه بانتزاع الاعترافات منه تحت الإكراه أثناء إجراءات المحكمة".

وبين مانديز في تقريره، بأن "المعلومات التي قدمتها حكومة البحرين تؤكد إخضاع

العرب للفحص الجسدي أثناء التحقيق معه من قبل النيابة العامة، وأنه تبين بأن الإصابات التي لحقت به كانت نتيجة استخدام القوة معه من قبل قوات الأمن في محاولة للسيطرة عليه خلال محاولته الهرب أثناء القبض عليه".

وتضمن التقرير أيضاً، الإشارة إلى "ادعاءات الحكم على ماهر الخباز بالإعدام، بناء على اعترافاته التي انتزعت تحت التعذيب"، مشيراً إلى تقريره الذي قدمه "في اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة في العام 2012، والذي تضمن الإشارة إلى مشروعية عقوبة الإعدام في سياق المفاهيم الأساسية للكرامة الإنسانية وحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو العقاب".

ودعا مانديز بموجب ما سبق "جميع الدول لأن تعيد النظر في ما إذا كان استخدام عقوبة الإعدام في حد ذاته يحترم الكرامة الأصلية للإنسان، باعتباره يسبب الألم النفسي والجسدي أو العذاب الشديد ويشكل انتهاكا لحظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو المعاملة المهينة أو العقاب" وفق الصحيفة.

وأشار إلى أنه في ظل غياب المعلومات المقنعة للرد على المزاعم الواردة في رسالته إلى حكومة البحرين، فاعتبر مانديز أن الخباز أدلى باعترافاته بارتكاب الجريمة تحت التعذيب قبل أن يتم الحكم عليه بالإعدام.

وورد في التقرير: «في ظل عدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحق الخباز، فإن المقرر الخاص يحث حكومة البحرين وبقوة، إلى الامتناع عن تنفيذ حكم الإعدام بحقه».

وأشار التقرير كذلك إلى إدعاءات تهديد أعضاء جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان واستمرار احتجاز أحد أعضائها، بالإضافة إلى ادعاءات الاحتجاز التعسفي والتعذيب لتسعة مواطنين بحرينيين، من بينهم اثنان من الأحداث، وحالات الاختفاء القسري للبعض منهم، إلا أن المقرر الخاص أبدى أسفه لعدم وجود ترجمة رسمية لرد

الحكومة على رسائله بهذا الشأن، ما حدا به لتأجيل التعليق على ردود الحكومة إلى حين توافر النسخة الانجليزية المعتمدة منها.

حوار مع قلب ناصر الرس: صرخات الشهيد فخراوي مرقته، ودوار اللؤلؤة سكنه، وضعقات الكهرباء أهلكته

تمرد قلبي عليّ
أنا العاشق السيء الحظّ
نرجسة لي وأخرى عليّ
أمرّ على ساحل الحب
ألقي السلام سريعاً
وأكتب فوق جناح الحمام
رسائل منّي إليّ..
محمود درويش

مرآة البحرين (خاص): الأطباء في مركز أبحاث القلب في العاصمة (أوتاوا) بكندا، أخبروا الشاب ناصر الرس قبل أسبوع من الآن، أن قلبه متعب جداً وفي مرحلة ضعفٍ شديد، وأن عليه الجلوس على الكرسي المتحرك ووضع أنبوب الأوكسجين قريباً من أنفه، وليستعد لعملية زراعة قلب جديد متى توافر ذلك القلب له!

لقد تمرّد قلبه عليه، صار أضعف من أن يسعفه على الحركة أكثر من 100م، لكنه لا يزال في كامل قوته حين يتحدث عن عشقه؛ البحرين في قلبه لقد احتار أطباء كندا وهم يحاولون فهم سر تردّي صحة هذا القلب، حتى توصلوا في نهاية المطاف: إنه التعذيب عبر الصعق بالكهرباء!.

ناصر الرس شاب يبلغ من العمر الثانية والثلاثين يحمل الجنسية الكندية وهو من أصول كويتية، يسكن ناصر الآن في مدينة أوتاوا الكندية مع زوجته البحرينية وابنه.

ذنب ناصر إنه تعاطف مع شعب البحرين، فدخلها في 7 مارس 2011 ناصراً، وخرج منها في 26 فبراير 2012 خائفاً، مطلوباً، مريضاً، معذباً، لكنه لم ينس أن يأخذ منها ما يبقى معه، فتاة بحرينية تزوجها ورحلت معه وأنجبت له ابناً جميلاً اسمه حسن.

يقول ناصر لمرأة البحرين: كنت في الكويت أثناء تفجر ثورة 14 فبراير في البحرين، وتفاعلت بشدة مع الثورة التي طلبت الحرية لنا جميعاً في هذه المنطقة، واستطعت الدخول للبحرين في 7 مارس، وذهبت فوراً إلى دوار اللؤلؤة ومكثت هناك حتى اليوم الأخير، كانت وما تزال تلك الأيام أعظم ما لمسته قلبي في هذه الحياة، لا تمحى من قلبي وذاكرتي، لقد سكنت روعي هناك ولا تزال، رأيت ملاحم سطرها هذا الشعب العظيم، وبكى شهداء واحدًا تلو الآخر ولا أزال.

ذهب ناصر إلى خيمة الإعلاميين في الدوار، وكان له دور هناك لخبرته في التقنية وتكنولوجيا المعلومات، ذاب ناصر في القضية حتى جاء اليوم الذي أعلن فيه ملك البحرين حالة الطوارئ، فتغيّر كل شيء.

يقول ناصر: كانت أياماً سوداء، أسوأ ما يمكن أن يراه أي شعب، استباحة لا أظنها حصلت لأي شعب، كنّا نرى المساجد تُهدم بجرافات النظام، مسجداً تلو مسجد، والشهداء يتساقطون واحداً تلو الآخر.

كيف تم اعتقالك؟ يرد ناصر مبتسماً «عرفت أنني صرت مطلوباً لجهاز أمن الدولة في البحرين في المطار، كنت أحاول الخروج من البحرين، وكانت المفاجأة أنهم اعتقلوني من المطار، لم يطل الأمر حتى عرفت أنهم يتهمونني بالمشاركة في قضية اختطاف شرطي وهي القضية المعروفة بقضة «هوزمان»!.

يواصل ناصر «تم القبض عليّ، وأخذوني لسرداب تحت المبنى الجديد لجهاز الأمن الوطني، وفي غرف التحقيق والتعذيب كان الموت، وأنا لا أمزح، فقد تمزق سمعي بصرخات الشهيد عبدالكريم فخرائي، كان الشهيد يتم تعذيبه في الزنزانة المجاورة

لي، ما زال صدى صرخاته: يا الله.. يا الله، يتردد في أذنيّ، فجأة انقطع صوته، بعد لحظات أحسست بحركة غير عادية وارتيباك كبير، لم يطل الأمر حتى عرفت أنهم قتلوه بحقد لا مثيل له..

يسكت ناصر قليلاً، يبكي دون صوت، تنزل دموعه، يجففها بيده ليضيف «ماذا أقول لكم عن جهاز الأمن الوطني وسراديبه».

نطلب منه الحديث عما شعر به وعاناه في تلك السرايب، يفتح ناصر باب الذاكرة «قصتي مع الحبس الانفرادي، تجربة لم أنسها لقساوتها وآثارها التي ما زلت أعاني منها إلى الآن، تم حبسي بسرداب القلعة التابع للأمن الوطني، إن أثر الحبس الانفرادي لا يمكن تصويره الا بالمرور بهذه التجربة المريرة، كنت طوال الوقت في عزلة تامة لا أفرق بين الليل أو النهار، لم أكن أستطع معرفة الوقت أو حتى رؤية السجّانين، كنت أُجبر على لبس قناع أغلب فترات التحقيق والتعذيب».

يردّ الرس «مرارة التجربة بجانب التعذيب الجسدي من ضرب بالأنبوب البلاستيكي «الهوز»، والصعق بالكهرباء، وباقي صنوف التعذيب تختلط مع الجانب النفسي، أحسست أن نهايتي قريبة بل مُحتمة، زنزانتي بها إضاءة مركزة طوال الوقت، الأرضية مغطاة بغطاء بلاستيكي رقيق لإزالة آثار التعذيب، المكان مخصص ومهيأ للتعذيب بحرفية بشعة، صوت الباب يُضرب بقوة يجعلنا نقفز من الرعب».

يضيف «كنت وغيري نُجبر على سماع أصوات آخرين ممن يتعرضون للتعذيب، بشكل لا يوصف، مر على خاطري كل من عرفته في حياتي وصرت أقارن أصوات الضحايا معهم، أحيانا كنت ألجأ للبكاء والدعاء عسى أن ينتهي هذا الكابوس الفظيع، ولكن هذا الأسلوب يتكرر مع غيري حين كنت أنا أعذب، فتُعَاد الكرة والألم يتكرر بحيث يصل الضحية إلى حالة من عدم الاتزان واليأس من الحياة، نتيجة هذا التعذيب النفسي كنت أفكر أحيانا بإنهاء حياتي لو كنت أقدر».

يصمت قليلاً ليقول «بجانب التعذيب الجسدي كنا نعذب في غرف خاصة بالتعذيب، وأحياناً وبطريقة همجية كانوا يعذبوننا في غرف الحبس الانفرادي نفسها، لا نعلم من يفتح باب الزنزانة وبعدها يهجم علينا بوحشية، كنّا في الظلام».

يبتسم ناصر «هل تعرفون أنني في لحظة من لحظات التعذيب الشرس الذي مورس بحقي، كنت أضحك في سري؟!»، كيف ذلك؟ يجيب: «حين كان الجلاد يعذبني بشراسة وحقد، وصلت حينها لمرحلة أضحك بداخلي، نعم لأنني كنت أشعر برضا داخلي، رضا لأنني مع هذا الشعب وأعيش آلامه، أن أكون مسانداً للأم العظيمة وأعني أم الشهيد علي مشيمع، التي أثرت فيّ تماماً، كنت أفكر فيها وأنا قابعٌ في زنزانتي، هذه الأم العظيمة التي تحدثت معها في دوار اللؤلؤة وأتذكر أنها أعطتني حبّات من الفراولة، وحين عرفت أنني غريب عن البلاد، دعتنني إلى النوم على فراش ابنها الشهيد علي مشيمع، قالت: تعال لتنام فوق فراش ابني الشهيد، لن أنس هذه المرأة ما حييت».

بعد 31 يوماً تم الإفراج عن ناصر الرس وتحديدًا في شهر أبريل، لينتظر محاكمته أمام المحاكم العسكرية، يكشف ناصر الذي حصل علي الجنسية الكندية في العام 2000 بعد أربع سنين من وصوله لكندا: «في الأساس أنا مريض، لديّ تضخم في القلب، وتعرضت لجلطات أصابت رئتي، ومنذ اعتقالني لم أحصل على أدويتي، وبعد خروجي لم يكن لديّ أي اثبات لهويتي، فقد احتجز جهاز الأمن الوطني جوازي وكل أوراق الثبوتية، فصرّت أشبه باللاجئ في البحرين، ولم يكن في مقدوري الذهاب لأي مستشفى لأن لا أوراق ثبوتية لديّ، إضافة إلى أن حركتي كانت محدودة بفعل الوضع الأمني الرهيب، كان هناك مجموعة من منظمة أطباء بلا حدود جلبوا لي أدوية لفترة محدودة، قبل أن يعثر النظام على مقرهم ويقوم بترحيلهم».

تم استدعاء ناصر الرس للحضور كمتهم أمام المحكمة العسكرية التي شكلها الحاكم العسكري حينها المشير خليفة بن أحمد ومجلسه العسكري الذي يضم قائد خلية البندر الوزير أحمد عطية الله.

يسرد ناصر تلك المرحلة «كنت أحضر المحكمة العسكرية، وأنقل للنشطاء ما يخبرني به بعض الرموز عن أوضاعهم وما يتعرضون له من الضرب، أتذكر مرة في المحكمة العسكرية، أحضروا النائب السابق جواد فيروز المعتقل حينها، كان ينتظر إدخاله للقاضي، والجو حار، فأجبروه على الجلوس علي حديد حار بفعل حرارة الشمس، ومرة أخرى تم إجبار مصطفى المقداد على الجلوس تحت الشمس الحارقة، بينما كان أبوه الشيخ عبد الجليل المقداد ينظر له من خلف زجاج معتم في الغرفة المقابلة».

ماذا حصل بعد ذلك؟ يجيب الرس «برأتني المحكمة العسكرية من تهمة اختطاف هوزمان، لكن جهاز الأمن الوطني لم يتركني، فقد تفاجأت بأنني متهم في قضية أخرى، رتبوا لي قضية أخرى أمام المحاكم الجنائية، كان يحاكمنا فيها قاض لصق على باب غرفته الداخلية في المحكمة صورة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان، فماذا كان يرتجى من عدالة حينها».

ماذ كانت التهمة؟: «التجهر، وإشاعة اخبار كاذبة من خلال المركز الإعلامي في الدوار كوني خبيراً تقنياً، وتم الحكم ضدي بالسجن لمدة خمس سنين، لكنني لم أسلم نفسي واختفيت عن الأنظار لمدة خمسة أشهر، بعدها ذهبت القضية إلى محكمة الاستئناف، وهناك كان القاضي ابراهيم الزايد، حضرت الجلسة وكان القنصل الكندي موجوداً، وقدم المحامي السيد محسن العلوي مرافعته وطلب الإفراج عني، فطلب مني القاضي الكلام إن كان لديّ ما أود قوله، فقلت له إنني مواطن كندي وأريد جواز سفري، وقلت إنه لا يحق لكم أخذ جوازي، فرفع القاضي الجلسة فجأة، وبعد قليل دخل الشرطة للقاعة وقبضوا عليّ ووضعوا القيود في يدي، ورحلوني للسجن رقم واحد في سجن جو المركزي، وهناك قال لي ضابط انت محكوم لمدة 25 عاماً فلقت له حكمي مدة خمس سنين، فردّ: لا أنت محكوم 25 سنة، وأدخلوني عبر الاحكام الطويلة، هناك رأيت رئيس جمعية المعلمين مهدي ابوديوب وكان حكمه لم يُخفف بعد، وكنت في الزنزانة معه، أنا في القسم العلوي من السرير وتحتي ينام ابوديوب، أتذكر أنه كان يئن ليلاً من الآلام التي لاقاها في التعذيب، وكنت أحاول

عمل مساج لجسده لعل آلامه تخف، هناك أيضاً رأيت الشيخ محمد علي المحفوظ، وكان في زنزانة ليست بعيدة، اثنين من المعتقلين في الانفرادي، عرفت أنهما كانا محكومين بالاعدام، أحدهما المعتقل علي الطويل».

يقول ناصر «لم ألبث طويلاً في سجن جوّ فقد تم الإفراج عني في اليوم الثاني من شهر يونيو 2012، خرجت وأدليت بشهادتي للجنة بسيوني عن مقتل الشهيد فخرأوي تحت التعذيب، وصرت أحاول الخروج من البحرين، فقد تأخرت في الخروج وكنت خائفاً من تدهور وضعي الصحي».

يردف «تأخرت في الخروج من البحرين، حتى بعد حصولي على جواز جديد وفرته لي كندا، كانت هناك ضغوط من منظمة العفو الدولية فرع كندا، الحكومة الكندية التزمت دبلوماسية هادئة مع حكومة البحرين وربما هذا أحد أسباب تأخر خروجي، لم تعطني حكومة البحرين حواز سفري، فأصدرت لي كندا جواز سفر جديد خرجت من خلاله من البحرين في 26 فبراير 2012».

ماذا يفعل الآن ناصر الرس في كندا، يجيب بهدوء «رغم وضعي الصحي، فإنني أدرس في جامعة كارلتون، وذلك للحصول على شهادتي بكالوريوس مرة واحدة، في تخصصي حقوق انسان وقانون، وزوجتي تدرس في الجامعة أيضاً، هي رفيقتي في هذه الحياة، وأنا لا أزال رغم كل شيء قوياً ولم أضعف».

يضيف «لست ضامناً عمري، لكنني لست خائفاً، وإذا رحلت من هذه الدنيا فكل ما أتمناه هو أن أترك أثراً»، يتنهد بعمق ليقول «بودي أن أرفع هذا الظلم الذي رأيته في البحرين».

يقول: الطبيب قال لي إنه لم يقرر زراعة قلب لي، إلا بعد ان أصبحت حياتي في خطر، قلبي صار وضعه خطيراً، حياتي فعلاً في خطر. لا استطيع المشي أكثر من 100 متر لأن قلبي ضعيف، لذا طلبوا مني عدم بذل أي جهد، واستخدام كرسي متحرك، ووضع أنبوب الأكسجين بشكل دائم».

يبتسم ناصر «قبل ثلاثة أيام بلغ إبني حسن من العمر عاماً كاملاً، أنا أفكر في وضع أسرتي الصغيرة، ولا زلت أفكر في البحرين».

لا زلت تفكر في البحرين رغم كل ما جرى؟، يرد ناصر «أتابع أوضاع البحرين يومياً، لقد سكنت البحرين وشعبها قلبي، بعض الأحيان أستيقظ من النوم وأفتح موقع تويتر لأرى ما حدث، أتابع بشكل أساسي موقع مرآة البحرين، وحساب نبيل رجب، وحسابات المناطق خصوصاً حساب منطقة الدراز التي عشت فيها ورأيت صمود أهلها وعرفت طبيبتهم».

يختم ناصر الرس لقائه بالمرأة «لن أكون ضعيفاً، لن يرى الذين عذبوني وظلموني ضعفي أبداً، أنا قويّ بمن حولي، قويّ بكم، البحرين ستنتصر وتخرج من محنتها».

نص كلمة زوجة الشهيد زكريا العشيري بمجلس حقوق الإنسان في جنيف: هذا ما حدث لزوجي المدون!

ألقت أرملة الشهيد زكريا العشيري، حورية علي، كلمة في أولى جلسات الدورة الـ29 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف اليوم الإثنين 15 يونيو/حزيران 2015، سردت فيها ما تعرّض له العشيري من تعذيب داخل السجون البحرينية، أدّى إلى استشهاده في أبريل/نيسان 2011.

وألقت أرملة العشيري الكلمة بالنيابة عن منظمة أمريكيون للديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين ADHRB، التي اعتادت تقديم مداخلات في دورات مجلس حقوق الإنسان عن الحالة الحقوقية في البحرين والخليج، بعد أن اعتمدت كمنظمة استشارية رسمية لدى هيئات الأمم المتحدة.

وقالت حورية، في الكلمة التي نشرها موقع "البحرين اليوم" مصوّرة "في دول مجلس التعاون الخليجي كالبحرين، أدت القوانين التي تقيد حرية التعبير إلى احتجاز أكثر من 3000 معتقل سياسي، وقد تعرض الكثير منهم للتعذيب وسوء المعاملة".

وشكرت حورية المفوض السامي على التعبير عن قلقه بشأن ما يحدث في سجن جو في البحرين، حيث يتعرض السجناء المحتجزون على خلفية تهمة تتعلق بحرية التعبير، للقتل نتيجة للتعذيب. وقالت إن "هذا ما حدث لزوجي، المدون في شئون حقوق الإنسان زكريا العشيري".

وقالت حورية "في عام 2011، اعتقل زكريا تعسفاً بتهمة تتعلق بممارسة حقه في حرية التعبير. وبعد أسبوع واحد من اعتقاله، قتل زكريا وهو في محتجز لدى السلطات البحرينية" وأضافت "على الرغم من أن السلطات زعمت أن وفاته كانت نتيجة لمضاعفات لمرض فقر الدم المنجلي، ولكن أظهرت الصور جروحاً عميقة وكدمات وإصابات وحشية على جسده، بما يتفق مع ممارسات التعذيب".

"السيد الرئيس، السيد المفوض السامي، إلى يومنا هذا، ما زلت لا أعلم كيف أخبر أولادي أن والدهم قد تعرض للتعذيب وقتل من قبل حكومتنا".

زوجة الشهيد العشيري قالت للمجلس "إنه لأمر مفرح، بأن تكون نتيجة ممارسة حرية التعبير في دولة مثل البحرين، الاعتقال والتعذيب حتى الموت".

وأضافت "مع ذكرى زكريا في الاعتبار، نود لفت انتباه المجلس إلى انتهاكات البحرين الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الانتهاك المستمر للحق في حرية التعبير. ويحدوني الأمل في أنه بطرح حالة زوجي هنا، أن يسهم ذلك في تجنب مقتل سياسيين آخرين تحت التعذيب، الذي يعتبر منهجي ومستمر حتى يومنا هذا في البحرين".

التعذيب وفق «البروجكت البريطاني»

«أنظروا لهذا العرض الرائع، أريتم!، هذا كله من عمل المخابرات البريطانية التي تعمل معنا». قال الضابط وهو يشير بعصا لـ «بروجكتر» يحوي محادثات بين

مجموعة هواتف بعض المعتقلين. كانت أعينهم ترى للمرة الأولى ما حولها منذ اعتقالهم في الثالث من شهر نوفمبر الماضي.

ربما توضح كلمة هذا الضابط الجلاد حقيقة البيانات الذي قدمتها بريطانيا للأمم المتحدة حول نجاح البحرين في إصلاح أجهزتها الأمنية.

قضية المعتقلين الأخيرة، مورس فيها التعذيب بصورة مفرطة جداً، هكذا يقول الأهالي نقلاً عن أبنائهم، وقد تسلم بعض الأهالي ملابس أبنائهم من مبني التحقيقات الجنائية، وكان لافتاً أن إحدى العوائل شاهدت قميص ابنها الأصفر ملطخاً بدمائه، ليشكل صدمة للعائلة ويتبين مدى التعذيب الذي يعاني منه المعتقلون.

يشار إلى أن السلطات اعتقلت 45 شخصاً (الثلاثاء 3 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015). في الاتهامات، يقول المعتقلون إن الداخلية وجهت لهم تهمة تأسيس خلية مهمتها القيام بأعمال عنفية، وتصنيع وحياسة سلاح، إضافة لتهمة التحريض، مجموعة اتهامات متكررة سبق توجيهها لعشرات الخلايا التي أعلنت عنها وزارة الداخلية.

وينقل معتقلون أنه قد تم استخدام أجهزة جديدة فتاكة لتعذيبهم في المناطق الحساسة، وأن حالتهم صارت مزرية وكارثية بسبب استخدام هذه الأجهزة في تعذيبهم، وأن بعض المعتقلين لم يعودوا قادرين على المشي، وأخبر أحدهم عائلته أن جهازه التناسلي قد تضرر بالكامل. فيما يُنقل عن المعتقل حسين عبدالله خلف، إنه تعرض لتعذيب حد الإغماء المتكرر وتم نقله للمستشفى العسكري، وأنه تعرض لركل وحشي فوق خصيته، وأضحى لا يمشي بشكل طبيعي، وبعد إعادته من المستشفى العسكري تم منعه من الأدوية التي أعطيت له لإيقاف الألم.

وكان لافتاً إخبار أحد المعتقلين لعائلته أن التحقيق معه لم يكن في مبني التحقيقات، بل في سجن الحوض الجاف، وأن من قاموا بالتحقيق معه يرتدون ملابس الجيش!

هذه بعض المعلومات التي بدأت تخرج عن المسلخ الكبير الذي نصبه جلاو وزارة الداخلية المفتخرون بالدعم الأمني اللامحدود من قبل المخابرات البريطانية.

تم اعتقال نحو ثمانية من شباب البلاد القديم يوم 3 نوفمبر الماضي، ونقلهم في سجن معزول يتبع سجن جو المركزي، وتغطية أعينهم طوال 24 يوماً. ترك كل معتقل لوحده في زنزانه انفرادية. يتم أخذ كل واحد منهم بشكل انفرادي لمبنى التحقيقات الجنائية، وهناك مجموعة ضباط تابعين لجهاز الأمن الوطني يقومون بالتحقيق والتعذيب.

في طريقة الاعتقال أفادت عائلة (حسين عبدالله) أنه تمت مهاجمة منزله عند الثانية فجراً، وقاموا بحصر والديه داخل غرفة، ومنعا من الخروج منها حتى الثامنة صباحاً، لم يسمح لهما حتى باستخدام (الحمام). واستولى رجال الأمن الذين حضروا لاعتقال حسين على مبالغ نقدية تتجاوز 3500 دينار، كان حسين قد استلمها نهار اليوم السابق ثمن بيع سيارة والده، كما استولوا على بعض مقتنياته وأحذية جديدة لا تزال محفوظة داخل عليها.

ونقل عن المعتقل (حسن الرمل)، أنه أثناء اعتقاله، تم الاستيلاء على عقد ذهب لزوجته بسعر 1200 دينار حسبما أفادت العائلة.

ونقلت عائلة أحد المعتقلين، أنها قامت بالإبلاغ عن المبالغ النقدية التي تم الاستيلاء عليها أثناء اعتقال ابنهم عند إدارة التظلمات، لتتفاجأ العائلة بمعاينة ابنهم بالضرب والإهانة الشديدين أثناء التحقيق معه، لأن أهله تجرأوا وتقدموا بشكوى ضد رجال الأمن.

يقول الأهالي نقلاً عن الأبناء المعتقلين «طوال 24 يوماً لم نكن ننام تقريباً إلا قليلاً جداً، تعرضنا للتعذيب الوحشي، كان الضباط متوحشين بشكل لا يصدق، وكانوا يتباهون

طوال الوقت ببريطانيا، يكررون على مسامعنا ذلك لكي يوصلوا لنا أن النظام البحريني ليس بمفرده وهو ليس وحيداً وأن الدول الكبرى تدعمه ضدنا، هذا ما فهمناه».

يضيف بعض المعتقلين «تم اتهام مهدي خلف بأنه وراء هذه الخلية، وقد تعرض لتعذيب متكرر، حتى يوم الأربعاء الماضي (2 ديسمبر الجاري) سمعنا صراخ مهدي خلف وهم يعذبونه في ممر العنبر رقم 12 في سجن الحوض الجاف الذي تم نقلنا له منذ أيام، كان صوت التعذيب يصل للزنازن الانفرادية. لا يزال مهدي يتعرض بشكل يومي لوجبات دسمة من التعذيب، يتم أخذه من سجن الحوض الجاف والتحقيق معه وتعذيبه قبل إعادته مرة أخرى».

تنقل عوائل المعتقلين «لا يوجد أي قضية عدا الاعترافات المُنتزعة، وتركيب سيناريو متكرر، لكن الألم يبقى هو الألم وتستمر ممارستهم التعذيب الوحشي بشكل كبير، إن هؤلاء ليسوا بشراً ومن يدعمهم هو أسوأ منهم».

تقول شقيقة أحد المعتقلين «أخي رفض أن يقوم من مكانه إلا بعد مغادرة أبي وأمي من غرفة الزيارة، بالفعل غادر أبي وأمي الغرفة، فصدمت برؤية أخي حين وقف، كانت رجلاه مقوّستين وأمسكه شرطي ذا وجه قاسٍ ليساعده على المشي، أخي لم يكن يستطيع المشي!».

يبقى الدور البريطاني ملائماً لـ «بروجكت التعذيب» الذي تتبعه أجهزة الأمن البحرينية. التعذيب الذي تتطوّر أجهزته (الفتّاكة) مع تطوّر دعم المخابرات البريطانية للأجهزة البحرينية. الدعم الذي تقول بريطانيا أنه يركز على ممارسات الشرطة في حدود المعايير الدولية وخلق الوعي الكافي لأفضل الممارسات الدولية، وتقديم الدورات بشأن حقوق الإنسان، ترافقها دورات عن الأمن ونظام العدالة! إنها الكذبة البريطانية الكبرى.

حسين القصاب لست "المقرحي"... وبلادك ليست اسكتلندا

في سبتمبر/ أيلول 2009 أفرجت السلطات الاسكتلندية عن الليبي عبدالباسط المقرحي المتورط بتفجير طائرة أمريكية فوق مدينة لوكربي الاسكتلندية رغم تورطه في مقتل 270 راكبا، وذلك لدواعي إنسانية كما برر القضاء الاسكتلندي الأمر في وجه موقف أمريكي رافض بشدة.

"طلب الشفقة"، كما هو معروف في القضاء، لا محل له في أروقة المحاكم البحرينية، لأنه ليس هناك من معتقل يستحق الشفقة، فبمجرد أن تكون معارضا للنظام فأنت تستحق أشد العقوبات، ولو أدى ذلك إلى موتك في السجن أو عجزك الكامل عن أي فعل .

حسين علي القصاب (36 عاما) واجه العجز التام عن الحركة بعد أن فقد الإحساس بكلتا رجليه ودب الضعف في يده اليمنى، هو الآن يعتمد على مساعدة الآخرين ويتم نقله على كرسي متحرك جراء التعذيب الذي تلقاه منذ لحظة اعتقاله بالقرب من منزله في (14 فبراير/ شباط 2015).

وجد المقرحي شفقة الاسكتلنديين قبل أن يجدها القصاب في بلاده. ورغم تورطه بقتل 270 شخصا كان بمقدور الليبي أن ينزل من سلم الطائرة الذي أقلته إلى العاصمة الليبية طرابلس، إلا أن القصاب تم نقله لمستشفى السلمانية عاجزا تماما عن الإحساس برجليه. وبعد أن تأكدت سلطات بلاده (27 يوليو/ تموز 2015) أنه انتهى ولن يكون بمقدوره أن ينضم لـ "خصومها"، أخيرا قررت الإفراج عنه.

5 أشهر في قبضة الأجهزة الأمنية كانت كفيلة بأن تجعل من شاب يافع عاجزا مقعدا، وكانت لحظات اعتقاله الأولى كفيلة بكل ذلك. كان خارجا من منزله في أبوصبيع في الذكرى الثالثة لانتفاضة 14 فبراير/ شباط، قبل أن تلقي عليه قوات الأمن قبلة صوتية.

كانت أصوات استنجاهه بأهله تُسمع، إلا أن القوات التي أحاطت به ركلا وضربا منعت أي أحد من الوصول إليه، كانت زوجته تسترق النظر من إحدى نوافذ المنزل "صار كالكرة تحن أقدامهم، وعبثا حاولت عمته الوصول إليه بعد أن أغمي عليه".

انقطع التواصل بينه وعائلته بعد اعتقال دام خمسة أيام، لتكتشف بعد إذ أن ابنها يرقد في مستشفى القلعة، وبعد السماح له بالاتصال بعائلته أخبرهم بأن حالته الصحية سيئة جدا. وتمكنت في (25 فبراير 2015) بعد مضي 12 يومًا على اعتقاله، من رؤيته "كان لا يزال بمستشفى القلعة، يشكو عدم قدرته على المشي، ومن آلام شديدة بمنطقة الحالب نتيجة ما تعرض له من ضرب وحشي".

ورغم طلب الطبيب إبقاءه في مستشفى القلعة لمتابعة العلاج إلا أن الداخلية أمرت بنقله في اليوم التالي إلى سجن الحبس الاحتياطي في الحوض الجاف، بعد أن رمته بدائها وانسلت: القصاب متهم بالإعتداء على عسكريين! وما تقوله الأجهزة الأمنية في البحرين لا يمكن الرد عليه.

بدأت الخطة الثانية لإنهاء الخصوم كما تعتبرهم السلطات، التعذيب ثم مرحلة الإهمال من العلاج، ولكن هذه المرة على مرأى ومسمع من النيابة العامة والقضاء. لم تأخذ "الشفقة" محلها من المؤسسة العدلية التي كان يلتمس منها القصاب توفير العلاج وحمايته من الموت.

في (10 مايو 2015) أجبر على المثول أمام القاضي رغم عجزه عن ذلك، لم يستطع القصاب صعود سلالم المحكمة الطويلة فسقط وتعرضت يداه لكدمات خطيرة، لم يكن بعدها ليتمكن من حضور جلسات المحاكمة الأخرى، لكن القاضي لم "يشفق" وترك القصاب يواجه قدره.

لقد أوشك على العجز، ونقل (9 يونيو 2015) إلى السليمانية بعد أن فقد الإحساس بساقه اليسرى تماما، وأصبح يستعين بيديه لتحريك ساقه اليمنى، ومكث هناك حتى قارب على "الشلل"، حينها فقط أعلنت الداخلية: "إخلاء سبيل!"

أُخِلت سبيله لكن هناك العشرات من المعتقلين الذين يواجهون مصير "القصاب" أو مصير الشهيد جعفر الدرازي الذي قضى بعد التعذيب وحرمانه من العلاج، وبكل بساطة أعلنت الداخلية (26 فبراير/ شباط 2014) أن الموقوف الدرازي توفي أثناء علاجه!

المعتزون يلتقطون "سيلفي" مع صيدهم الخطير.. الطفل أحمد العرب

في 28 أبريل/ نيسان 2015 أعلنت وزارة الداخلية أنها قبضت على 28 بحرينياً اتهمتهم بالتورط في عمليات إرهابية. بين هؤلاء طفل لا يتجاوز السادسة عشر من عمره. إنه الطفل أحمد العرب. هددوا والدته يوم اعتقاله أنها لن تراه بعد الآن وبأن مصيره سيكون مشابه لمصير خاله علي هارون.

قبل يوم من موعد زيارته الأولى المقررة في 4 مايو/ أيار 2015، وصلت شهادة من أحد المعتقلين المفرج عنهم بأن الطفل أحمد العرب عُذِب في سجن جو تعذيباً صم آذان المعتقلين. صوت "الهوز" الذي كان يجلد به جسده الضئيل أبكى المعتقلين. وجهه " المشخّط بـ" الهوز" عكس وحشية الجلادين الذين يستمتعون برسم أخاديد سياطهم على الأجساد البضة.

لم يكن ما قيل عن تعذيب أحمد مبالغ فيه، فعندما زارته عائلته أدهشها ما رأت على طفلها الصغير. تغير شكله تماماً، لم تكد والدته تتعرف عليه، احترقت بشرته البيضاء وتسَلَّخ جسده من قوة الشمس الحارقة، بان الضعف والهزال على جسده الصغير، أنفه المكسور غيّر ملامح وجهه الجميل، لم يبق فيه سوى إبتسامته البريئة. بقى واقفاً أثناء الزيارة، وعندما ألحت عليه عائلته بالجلوس أخبرهم أنه لا يقدر على الجلوس من شدة الوجع في أجزاء جسده، حاول الجلوس بعد جهد جهيد من أجل عائلته.

منذ الساعات الأولى لاعتقال أحمد، أظهر الجلادون احتفاءً استثنائياً ونشوة من انتصر

على مجرم خطير أو حقق فتحاً تاريخياً عظيماً. اخذوه إلى «مركز الخيالة» في شارع البديع ليحتفلوا باعتقاله، تناوب المعذبون على جسده الصغير مرددين "أخيراً صدناك". وكمن يوثق لحظة فتح تاريخية نادرة، التقط بعضهم صورة "سيلفي" مع أحمد وهو خائر القوى. رفعوا هواتفهم كمن يرفع كأسه نشواناً بالنصر. بعد أن شبع الجميع من تفريغ أمراضهم على جسد أحمد، نقلوه إلى مبنى التحقيقات.

عشرة أيام قضاها أحمد في مبنى التحقيقات ذاق فيها صنوفاً من التعذيب الشرس. صمّدت عيناه طوال الفترة التي قضاها هناك، صعد بالكهرباء في كامل أجزاء جسده بما في ذلك المناطق الحساسة. تضررت "خصيتاه" وصار يتبول دماً. قاموا بتعليقه فتضرر ظهره. كما قاموا بصفحه على وجهه فتأثرت أذناه وانكسر أنفه. ركل بالهراوات و"الهوز" على وجهه وجسمه طيلة فترة وجوده هناك.

بعد نشر الصحف الرسمية لبيان الداخلية الذي شهّر بصورة أحمد مع عدد من الـ28 المتهمين بالتورط في عمليات إرهابية، عمد جلادو التحقيقات إلى إحضار الصحف وقالوا له: "انظر إلى صورتك في الجريدة" قبل أن ينهالوا عليه بالضرب. ثم عرضوا عليه تغريدات والدته والتغريدات المطالبة بالكشف عن مصيره والفعاليات التي أقيمت تضامناً معه، وقاموا بضربه: "لماذا أنت مشهور، ولماذا الجميع يكتب عنك؟" لم يتركوه إلا فاقداً للوعي.

نقل أحمد إلى سجن جو مقيداً بالسلاسل مع اثنين من مجموعة الـ28 هما حسين راشد وأحمد معتوق. كانت المرة الأولى التي يشاهدهم فيها. عندما وصل سجن جو قال له الضابط هناك: "نحن ننتظر قدوم أحمد العرب، اسمك وصلنا منذ مدة طويلة لكن لم نتوقع أن نرى طفلاً".

تم وضع أحمد في الخيام التي ما زال المعتقلون يقعون فيها منذ أحداث 10 مارس الماضي. هناك لا شيء ينتظرهم سوى الشمس والحر بعد ارتفاع درجة الحرارة ودخول فصل الصيف اللاهب. قوات الدرك الأردني المتحكمة في سجن جو تعتمد إلى

إخراج المعتقلين منذ ساعات الفجر الأولى وحتى المساء. تتركهم يجلسون فوق الأسفلت الذي يأكل أجسادهم، والشمس اللاهبة التي تحرق جلودهم. وهكذا احترق جلد أحمد.

هكذا شاهدتم صورته قبل وبعد.. "سفروت" المثخن بجراح المطاردة: لا أستطيع التنفس خارج وطني

في 27 إبريل، أعلنت وزارة الداخلية عن القائها القبض على 28 شخصاً ممن أسمتهم (عناصر إرهابية) في عملية نوعية، بينهم محكومون بالمؤبد. ونشرت أسماء وصور عدد من المعتقلين. كانت الصور صادمة للناس. تفاجئوا بوجوه غير التعذيب ملامحها، وظهر عليها آثار التعب والإرهاق الشديدين. انتشرت في اليوم التالي مباشرة في وسائل التواصل المجتمعي صور المتهمين مكتوب تحتها: قبل وبعد. كانت الصورة الأولى للمعتقل قبل اعتقاله، والثانية صورته المنشورة من قبل الداخلية. عقد المقارنة أفجع الناس الذين لم يصدقوا أن هؤلاء الـ(قبل) هم أنفسهم أولئك الـ(بعد).

ربما كانت أكثر الصور التي تألم لها الناس هي للمعتقل حسين أحمد راشد (32 عاماً) الملقب بـ(السفروت)، فقد بدا في الصورة التي نشرتها الداخلية (بعد) لا يقوى على فتح عينيه الذابلتين من شدة التعذيب وقلة النوم، وقد انطبقت إحدى عينيه بشكل تلقائي وتضخم أنفه وتورمت شفثاه، في حين أظهرته الصورة الأخرى (قبل) شاباً مفتول العضلات مفعماً بالحياة والابتسام.

من هو حسين راشد وما حكايته؟

قد تصلح حكاية حسين لفيلم درامي مليء بالأحداث المثخنة بالجراح، لكنه لم ينحن. هو شاب لم يذق الراحة أو الهناء في حياته منذ طفولته. ورغم رهافة أخلاقه التي عرف بها وشهامته وإثرته للآخرين على نفسه، فإن حكايته أصعب من أن تختزل في تقرير صغير، إنها حكاية محفوفة بالألم في وطن يخنق أبناءه بقدر ما يتنفسونه.

اليتم

لم تكن طفولة حسين عادية، ففي عمر الخمس سنوات فقد والدته، لم يكن يعي حينها معنى اليتيم. أخواته الأكبر سنًا عملن على إحاطته برعاية تامة كي لا يشعر بفقد الأم. عاش طفولته وشبابه بين أخوات يغدقن عليه الحب والعطف، لذلك اتسمت شخصيته باللطف والتعاون والمحبة للجميع، وأصبح يميل إلى الجو العائلي الذي يمنحه الاستقرار والسكينة. تعلق كثيرا بأخته الكبرى التي كانت بمثابة الأم الحنون، ومع زواجها شعر باليتيم الذي لم يشعر به من قبل. في ليلة زواجها بكى كما لم يفعل طيلة حياته، وكمن فقد والدته للمرة الثانية.

في الثالثة عشر من عمره كان يتماً آخر أكبر ينتظره. توفى والده ليصبح يتيم الأم والأب معاً. صار الأمر أكثر صعوبة على حسين. شعر بفراغ الأم والأب بشكل أكبر وتأثر بفقدتهما بشكل ملحوظ. انعكس ذلك على سلوكه أصبح طفلاً مشاكساً كثير الحركة. لم يجد في المدرسة ما يستوعب ظرفه النفسي والشخصي، ولا من يتفهم سلوكه الطبيعي في سن حساسة كالتي يعيشها، خرج من التعليم المدرسي مبكراً في المرحلة الإعدادية رغم حبه للمدرسة والتعلم. تقول أخته "كان متعلقاً جداً بالمدرسة عندما كان في المرحلة الابتدائية، شديد الحرص على توظيف ملابسه المدرسية وحقيبته قبل ذهابه إلى النوم".

السفروت

عرف بين الناس بـ"السفروت"، أصل التسميته ترجع إلى حرصه على الجلوس ضمن الجو العائلي الحميمي، وقد كان يحرص على الاجتماع مع عائلته وقت وجبات الطعام منذ صغره مردداً "سفرة، سفرة" بمعنى هيا تجمعوا على السفرة لنأكل معاً. أطلقت العائلة عليه اسم "سفرة" لكثرة ترديده لها. تحولت فيما بعد إلى "سفروت" التي أصبحت كنيته عند كل من يعرفه من الناس.

الاستهداف الأول

منذ العام 2004 بدأ استهداف (سفروت)، اعتقل إثر حادثة "بار لتريسا" الواقع في منطقة قريبة من قرية السنابس. يومها قامت مجموعة من الشباب بالهجوم على وكر لبيع الخمور احتجاجاً وحدثت مواجهات، وهناك تلقى المعتقل الكفيف (علي سعد) طعنة في بطنه على يد مواطن أمريكي. كان (سفروت) هو من قام بانقاذ سعد ونقله إلى قسم الطوارئ بالمستشفى، وبدون أدنى تردد ترك رقم هاتف منزله بعدما رفض المستشفى استقبال سعد بدون رقم اتصال.

في سجن مركز الخميس تعرض حسين للتعذيب الشديد من قبل ضابط كان يعمد إلى إطفاء السجائر في يديه، وقد امتلأت يده بحروق السجائر، كما صارت مليئة بالجروح العميقة وكأن سكيناً حادة قد شرّحتهما. لم يشترك (سفروت) لأخواته شيئاً حينها، كان يخشى عليهن أن لا يحتملن ما يجري عليه، لكن بعد خروجه من السجن أخبرهن بما لاقاه من تعذيب قاس في المركز.

قضية الحجيرة

عندما أصبح حسين شاباً يافعا فطن أهمية التعليم وانعكاس ذلك على حياته، فقرّر إكمال تعليمه المدرسي. التحق بالتعليم المسائي واختار أن يعمل حارساً ليلياً في حديقة عامة بمنطقة الديه ليؤمن قوت يومه ويضمن انتظامه في الدراسة، لكن آماله تحطمت عندما اعتقل مرة أخرى في العام 2007 على خلفية قضية ما تسمى بـ "الحجيرة".

الدماء المطشرة على جدران غرفة الحراسة، خير شاهد على ما فعلته قوات النظام بحسين عندما جاءت إلى اعتقاله في مقر عمله بالحديقة العامة. لاقى خلال اعتقاله أشد أنواع التعذيب. عذب بالكهرباء وبالفلقة، كما مارسوا عليه تعذيباً نفسياً بتعريته بشكل كامل ووضع في السجن الانفرادي. بعد عدة أشهر من الاعتقال خرج في 2009 بعفو ملكي قبل أن يصدر في حقه حكم البراءة من التهم التي وجهت إليه.

السجن والتعذيب تركا أثرهما على نفسية سفروت. بعد خروجه من السجن أعد أهل القرية حفل تكريم له وبقيّة المعتقلين. في تلك الليلة حدث شيء ما زال عالقاً في ذهن أخته، تقول: بحكم علاقتي بحسين طلبت منه تغيير القميص الذي يرتديه. لكن تصرفاً غريباً صدر من حسين أثار تعجب الجميع. قام حسين بتمزيق القميص الذي كان يرتديه ثم لبس ثانٍ ومزقه ثم ثالث ومزقه أيضاً. وقف الجميع مشدوهاً أمام تصرف حسين الغريب وهو المعروف بهدوئه واتزانهِ واحترامه الشديد لأخوته. اعتذر حسين لاحقاً عن تصرفه وأخبرنا أن ما رآه من تعذيب في السجن جعله غير قادر على التحكم في انفعالاته".

لم يسلم حسين من استهداف الأمن له بعد خروجه من السجن، ظل بعض الضباط يلاحقونه كي يعمل مخبراً. الأمر الذي رفضه تماماً. لكن ملاحقتهم له سببت له ألم نفسي شديد، اضطره إلى تغيير شريحة هاتفه لمنعهم من الاتصال به أو ملاحقته، ومع ذلك لم يأمن. صار ينام خارج المنزل.

بعد 14 فبراير

شارك سفروت ككل الشباب في ثورة 14 فبراير وصار من المداومين على الحضور في دوار اللؤلؤة. لكنه ظل ينام خارج المنزل، لم يكن يسلم على نفسه من الاستهداف. بعد هدم الدوار ودخول قوات درع الجزيرة أصبح من المطلوبين. داهمت قوات الأمن منزل والده الكائن بقرية السنابس منذ الأيام الأولى بعد إعلان حالة الطوارئ. عمدت في اقتحامها الأول إلى تكسير جميع أبواب المنزل. لم يتم إصلاح الأبواب المكسورة منذ حينها. تركت أبواب المنزل مشرعة لمداهماتهم المستمرة طيلة السنوات الأربع الماضية.

لقمة ثريد

صارت المقبرة هي المكان الأنسب لسفروت (حسين) يأخذ فيها قسطاً من الراحة، بعض الأحيان يخلد إلى النوم فوق أسطح بعض المنازل التي كانت تحنو عليه وتأويه،

أحيانا بين الأزقة، وعندما يشتاق إلى "سفرة" أخواته يذهب إليهن بعد التأكد تماما من خلو المكان من المتربصين. في شهر رمضان الماضي اشتهى سفروت تناول وجبة الإفطار مع عائلته، وحين جلس إلى مائدة الشهر الكريم، لم يلبث يضع يده في طبقه المفضل "الثريد"، حتى كانت قوات النظام تحاصر المنطقة، ففر هارباً فزعاً دونما طعام.

معطف شتاء

وفي موجة برد شديدة في أحد مواسم الشتاء، تمثلت الأخت صورة أخيها المشرّد: كيف يحمي جسده البارد؟ راحت تسأل نفسها. لم تحتمل التفكير طويلاً فخرجت من فورها وقامت بشراء معطف لأخيها. ثم خرجت هائمة على وجهها تبحث عنه. توسلت إلى الله أن تجده. راحت تبحث عنه في المقبرة وفي الأزقة حتى لاح لها. فرحت كثيراً بأن استجاب الله دعائها. أصرت على أخيها الذي كان جسده مفتوحاً على البرد، أن يرتدي المعطف أمامها. فعل كما طلبت أخته. لكنه فجأة خلعه وألبسه رفيقه الذي كان يرتجف من شدة البرد، لم تتفاجأ الأخت بما فعل أخيها، فهي تعرف أن ما لديه ليس له.

أتنفس وطني

كان سفروت حريصاً على زيارة قبري والديه، والاهتمام بتزيين قبريهما بـ "المشموم"، وقد اختار أن يحتفل بعيد الأم هذا العام إلى جانب والديه فقام يومها بتنظيف قبرهما وزينهما بالمشموم. تفاجأت أخواته حين أتين لاحقاً إلى المقبرة ووجدن المشموم على قبري والديهما. عرفن فيما بعد أنه حسين البار بوالديه رغم أنه لم يرهما من العمر إلا قليلاً.

اتهم حسين في قضية تفجير الديه ومقتل الضابط الإماراتي "طارق الشحّي"، كما نسب إليه قضية تشكيل خلية ائتلاف 14 فبراير، حكم بالسجن المؤبد وإسقاط الجنسية.

خلال الأربع سنوات التي عاشها مطاردا، سنحت له الفرصة مرات للفرار من البحرين، لكنه لم يكن يقبل ذلك رغم ما ينتظر حياته من مخاطر. حدث ذات مرة أن تم تدبير خطة لخروجه من البلاد مع مجموعة من المطلوبين، وبعد أن تهيأ كل شيء، وفي اللحظة التي همّ فيها الجميع بالتحرك، أوقفهم حسين، وطلب إرجاعه قائلاً: "لا استطيع التنفس خارج وطني".

اختفى حسين عن الأنظار في الفترة الأخيرة ولم يعد يرى أخواته لخوفه الشديد من أن يسبب لهن الأذى، خاصة بعد مdahمة منزل إحدى أخواته بعد أن قام بزيارتها، وبعد حادثة الكمين في شارع النخيل والذي أشيع فيه خبر اعتقال مطارّد كبير من قرية السنابس اختفى تماماً ولم يعد يظهر لأي شخص من أفراد عائلته حتى تم اعتقاله بكمين في 13 أبريل الماضي من أحد المنازل بقرية كرباباد.

بعد الاعتقال

منذ لحظة اعتقال سفروت بدأ سلسلة العذاب التي غيرت من ملامح وجهه تماماً. عمدت القوات إلى المرور به في عدة مزارع بزعم أنه كان يخفي الأسلحة فيها. ولتخلص من العذاب الذي فيه كان يشير لهم عند كل مزرعة يمرون عليها، انتهى به المطاف إلى المزرعة التي يعمل فيها أخيه راشد، وهناك تعرف راشد على أخيه حسين الذي كانت الدماء تغطي وجهه. صرخت القوات في راشد: "أين أمه لتراه؟" طأطأ راشد رأسه مجيباً: "أمه متوفية"، أناه الجواب سريعاً: "إذن هو سيلحقها".

بعد يومين من اعتقاله لجأت أخواته إلى مبنى التحقيقات الجنائية للبحث عنه، كان مثيراً للقلق صمتهم عندما بادرت أخته بالسؤال عنه، ساد صمت مطبق في المكان ولحظتها تيقنت أخته أن أخاها ليس بخير. تأكد الأمر لهم عندما بلغهم من معتقلين أن حسين تم الاستفراء به واختفى صوته ولا يعلم عنه شيئاً سوى استنجاهه مردداً "يا رب، يا رب..".

بعد مضي أربعة أيام على اعتقاله وفي يوم الجمعة المصادف 17 أبريل الماضي

تفاجأت عائلة حسين بموكب كبير من القوات الأمنية تحيط بالمنزل. أخبرت القوات عائلة حسين أن لديها زيارة له في التحقيقات في اليوم التالي، وأنهم أتوا إلى البيت لأن لا رقم تواصل لديهم معهم. تعجبت العائلة من زعم الشرطة لكنهم كانوا في وضع قلق على أخيهم فلم يترددوا في الذهاب. في اليوم التالي أخبروهم هناك أن من قال لهم بأمر الزيارة كان يكذب عليهم وأن لا زيارة لهم.

اللقاء الأول

عاشت عائلة حسين أيام عصيبة جدا حتى تأكد خبر وصوله إلى سجن جو المركزي، حدد موعد لزيارته في 5 مايو/ أيار 2015، انتظرت العائلة اللقاء بشوق وخوف، فصورة أخيهم التي نشرتها الداخلية قبل أيام تنبئ بحجم التعذيب الذي تعرض له حسين وغير ملامح وجهه.

في يوم اللقاء، دخل حسين على عائلته مثل رجل عجوز، غير التعذيب ملامح وجهه، آثار الصعق الكهربائي لا زالت مطبوعة على معصميه، الضربات والكدمات تركزت في رقبته ورأسه، هزل جسمه واختفت عضلاته التي كان متميزا بها، عيناه تعكس بأنه تلقى عليها لكمات غيرت شكلها. لم يفصح حسين عما تعرض له، فهو لم يعتد أن يؤلم أخواته، لكنه قال بكلمات مقتضبة "شفت الموت سقوني إياه جرعة جرعة".

الملقب بـ "خير صواعق التفجير" ... الطفل محمد المؤمن لـ "مرآة البحرين": عذبت بالكهرباء وصفعت على وجهي!

في 15 مارس/ آذار 2015، وردت أنباء عن إيقاف باص على جسر الملك فهد، لزوَّار بحرينيين قادمين من العراق، ومن ثم أعلن عن اعتقال جميع من فيه (55 شخصا)، بعد اكتشاف حقيبة "متفجرات" على متنه، والقبض على مطلوب أمنيا كان بين الراكبين، بحسب زعم وزارة الداخلية البحرينية.

وفقا للنيابة العامة فقد احتوت الحقيبة على أجهزة كهربائية خبئ داخلها 140 صاعق

كهربائي، و41 دائرة كهربائية مما يستخدم في أعمال التفجير، وجهاز تحكم عن بعد وبعض الهواتف النقالة.

النيابة قالت إن مواجهة الركاب بتلك المضبوطات وأعمال التحري، أسفرت على أن تلك الحقيبة تخص أحد الركاب وهو "حدث"، وأنه قد أحضرها معه من العراق بناءً على طلب أحد المتواجدين هناك والمطلوب أمنياً في عدد من القضايا الأمنية، لتوصيلها إلى شخص بمنطقة ستره بغرض استعمالها في أعمال إرهابية.

تناقلت وكالات الأنباء الحدث، وقالت إن قوات الأمن البحرينية ضبطت معدات لصنع قنابل يجري تهريبها من العراق على متن حافلة ركاب للاستخدام في تنفيذ هجمات، في حين قالت وكالة الأنباء الفرنسية إن السلطات البحرينية أوقفت حدثاً لدى عودته من العراق وفي حوزته مواد "تدخل في صنع القنابل والمتفجرات".

كان الحدث هو الطفل محمد منصور المؤمن (13 عاماً)، الذي اعتقل مع 7 من عائلة المؤمن كانوا على متن الباص ذاته. أفرج عن النساء والأطفال الذين أوقفوا للتحقيق أيضاً، ليصرّحوا للصحافة مؤكّدين أن الباص مر على حدود العبدلي والخفجي الكويتية ولم يشبته به ولم يضبط فيه أي شيء، جازمين أن هذه الحقيبة ليست لأي أحد من الركاب بتاتا.

تعذيب طفل

وجّهت النيابة العامة للطفل المؤمن تهمة "استيراد وحياسة مواد متفجرة" من أجل غرض إرهابي، وأودع الطفل سجن الأحداث، حتى أطلق سراحه في 15 يونيو/حزيران 2015.

لم يشفع له عمره في أن ينفذ من قبضة الجلاد "ضربوني في الجسر لأنني لم اعترف بأن الشنطة لي" يقول محمد. جاؤوا بسيارة مدنية في الجسر لنقله إلى إدارة التحقيقات الجنائية المعروفة بـ"وكر التعذيب". خاف كثيراً واتجه إلى ابن عمته كي

يحتمي به فقاموا بتقييد يديه وأدخلوه السيارة عنوة فيما واصلوا التحقيق معه حول الشنطة المزعومة أثناء الطريق وعندما كان ينفي كان يتلقى ضربا مبرحا.

"طلب منى ضابط التحقيقات مقابلة الحائط ورفع إحدى رجلي وعندما كنت أتعب وأنزلها يقومون بضربي"، في مبنى التحقيقات الجنائية، انهالت عليه الأسئلة عن سبب زيارته للعراق فكانت إجابته الوحيدة ذهبت للزيارة مع والدتي، لكن هذه الإجابة لم ترق للضابط فرفع كفه ووجهه صفعة قوية على وجه الطفل المؤمن، ليعاود مرة أخرى سؤاله: هل تذكرت الآن لماذا ذهبت للعراق؟ أنتم ذهبتم لعرس أحد المطلوبين! وبصوت ضعيف رد الطفل على الضابط "لقد نسيت".

شرح الطفل المؤمن كيف تعرض خلال اليومين الأولين لاعتقاله في سجن التحقيقات إلى الضرب المبرح من قبل الضابط الذي اعترف له بأنه هو من قام بتعذيب شقيقه المعتقل "علي"، وهدّده بأن مصيره سيكون نفس مصير شقيقه في التعذيب إن لم يعترف، مع ذلك أنكر محمّد صلته بالحقيقة في المرة الأولى عندما أخذ إلى النيابة العامة، وبسبب إنكاره وعدم اعترافه قاده ضابط التحقيقات إلى غرفة التعذيب بالكهرباء ولم يفلح تكراره ونفيه صلته بالحقيقة المزعومة في درء تعذيبه بالصعق الكهربائي، صعقه الضابط في يده اليمنى، انتفض الطفل وبدأ في الصراخ، لكن هذا لم يثر في الضابط أي شفقة، واصل صعقه دون رحمة. بقيت آثار الصعق الكهربائي شاهدة لحين الزيارة الأولى له في سجن الأحداث.

"بعد يومين من العذاب اعترفت بما يريدون عند الساعة 2 فجرا" لم يستطع الطفل الصغير تحمل هذا الكم من التعذيب القاسي فقرر فجرا الاعتراف بأن الحقيقة المزعومة له لعل ذلك يخرج منه الجحيم، عندها أخذوه إلى النيابة مرة أخرى لتسجل اعترافه مع تهديده بأنه إن أنكر مرة أخرى أمام النيابة فسيعرض لعذاب وضرب أكبر بكثير مما تعرض له، وأمام النيابة اعترف محمّد بما لم يقم به.

سيارة "بن تن"

سيارة "بن تن" يُتحكم بتحريكها عن بعد هي فقط ما رغب به الطفل المؤمن ولا شيء آخر، اشتراها خلال سفره إلى العراق، فرح باقتنائها ووضعها في حقيبة العائلة التي قررت أن تقتني حقيبة واحدة فقط نظرا لقصر مدة السفر، لم يكن يعلم محمد بأنه سيحرم منها ومن عائلته أيضا، صودرت اللعبة من قبل قوات الأمن ثم أرجعت للعائلة، ولكن دون صاحبها!

"كبر حجمه يعطيه عمراً أكبر من سنه" تقول عمة الطفل المؤمن، وتضيف "الخوف الشديد الذي يسيطر عليه عند وقوع أي حادثة يجعله هدفا سهلا".

لطالما شعر محمد بأنه مستضعف بسبب يتمه، فقد حُزن أبويه وهو في سن السابعة. تقول أخته إنه دائما ما كان يبكي عندما يتعرض لأي موقف "لأن والدي ليس معي". أصبحت والدته كل شيء في حياته لا يفارقها حتى في منامه ودائما ما كان يعيش قلق فقدانها هي الأخرى، وهو الأمر الذي لفت نظر قوات الأمن عندما عزل محمد عن والدته في جسر الملك فهد، رق قلب إحدى الضابطات له فجاءت به لوالدته كي يراها لثوان فقط.

وحيدا دون والده ولا والدته، وبين ذئاب بشرية، تعدّب حتّى الأطفال، قضى اليتيم المؤمن 3 شهور في سجن الأحداث، تعرض فيها للازدراء والمهانة في مناوبة الشرطي "علي سعيد". كان الشرطيان "أحمد الدمستاني وحنان عيسى" يستمتعان بإثارة فزعه، يتعمدان الصراخ عليه عندما يريدون إيقاظه، أو الطرق على الباب بصورة قوية ومخيفة تجعله يستيقظ فرعا مذعورا.

ظهرت علامات التعجب على وجه الطفل المؤمن وهو يشرح كيف كان ينقل كمجرم خطير إلى المحكمة أسبوعيا من سجن الأحداث، بواسطة سيارة مدنية ترافقها سيارتان كوماندوز وسيارة لدورية الشرطة. كانت الشرطة تعتمد إلى تقييده من الخلف، كان ذلك يضاعف ألمه خاصة أن يده اليمنى كانت قد تعرضت لعملية جراحية سابقا

وهو ما دعا والدته إلى أن تطلب منهم تقييده من الأمام رافعة بطفولته وبحالته الصحية.

عائلة المؤمن

تهمة الطفل محمد، ليس أنه حلم باللعب بسيارة إلكترونية، بل أنه من عائلة الشهيد المهندس علي المؤمن، أحد أيقونات ثورة 14 فبراير، الذي قتل برصاص النظام داخل دوّار اللؤلؤة في فبراير/شباط 2011. والشهيد المؤمن هو صاحب المقولة الشهيرة "نفسي فداء وطني".

لا يعد محمد المستهدف الوحيد في عائلة المؤمن، هناك 8 آخرون يقبعون في السجن من بينهم شقيقه واثنان من أعمامه إلى جانب أبناء عمومته. هذه العائلة التي تسكن جزيرة سترة تتميز بأنها العائلة التي تضم أكبر عدد من المعتقلين، فضلا عن تقديمها شهيدا.

الرقم	الاسم	العمر	تاريخ الاعتقال	التهمة
1	علي موسى عبدالله المؤمن	25	6 مارس 2013	حرق جيب وتجمهر وحكم بـ19 سنة
2	يوسف علي عبدالله المؤمن	31	15 مارس 2015	مازال يحاكم
3	أحمد عبد الحسين عبدالله المؤمن	18	15 مارس 2015	مازال يحاكم
4	محمد منصور موسى عبدالله المؤمن	13	15 مارس 2015	أفرج عنه 15 يونيو 2015
5	محمد أحمد عبدالله المؤمن	18	18 مارس 2015	مازال يحاكم
6	عقيل عبدالله علي المؤمن	28	19 مارس 2015	مازال يحاكم
7	محمد صادق علي عبدالله المؤمن	36	21 مارس 2015	مازال يحاكم
8	محمد جعفر عبدالله المؤمن	25	5 يونيو 2015	مازال يحاكم
9	محمد عبدالله علي المؤمن	39	6 يونيو 2015	مازال يحاكم

فصل جديد بعد أسبوع

يقف الطفل محمد صامتا عندما تنتهي زيارته في السجن متطلعا إلى باب الخروج أملا في أن تنتهي ساعات هذا السجن الموحش وأن يعود لحضن والدته ويعيش بين

أخواته، يكرر كثيرا على مسامعهم بأنه يريد الخروج من هذا السجن فقد اشتاق لزيارة قبر والده، اشتاق لبيته ومدرسته وألعابه، والدته وأخواته، تنعقد ألسنتهن، لا إجابة لديهن سوى بأنك ستخرج لكن لا أحد يعلم متى.

أُفرج عن الطفل المؤمن قبل 4 أيام، لكن النيابة العامة حوّلت يوم أمس قضيّته التي ضمّت إليها 4 آخرين، إلى المحكمة الجنائية، ومن بعد جولات التعذيب والاعتراف تحت الإكراه، سيكون في انتظار الطفل اليتيم في 25 يونيو/حزيران الجاري فصل آخر من العذاب في أروقة "نظام اللا عدل"، كما تصفه منظمة هيومن رايتس ووتش!

علي البناء ضحية تعذيب وحرمان من العلاج: فقد كل شيء على جانبه الأيسر!

علي عبدالله البناء (21 عاما) يقبع خلف القضبان منذ أكتوبر / تشرين الأول 2012، قضى منهم أربعة أسابيع، بلياليها وأيامها في مبنى التحقيقات الذي يعرف في الأوساط البحرينية بمبنى التعذيب، حتى فقد كل شيء على جانبه الأيسر!

الشاب الذي لم يتجاوز عمره آنذاك التسعة عشر عاما، لقي من التعذيب ما فاض به، حتى فقد النظر في عينه اليسرى والسمع في أذنه اليسرى، كما أصيب بكسر في كتفه الأيسر وأضرار في عموذه الفقري أدت لإصابته بالديسك في هذا العمر الصغير.

يقضي علي عبدالله أيامه خلال العامين والأربعة أشهر الأخيرة وراء القضبان في سجن جو المركزي، متهما بحرق مدرعة أمن في السناجب والشروع في قتل رجال أمن في جدحفص، كما أنه متهم بالتخريب والشغب في عنبر 10 بالحوض الجاف، ومحكوم بالسجن 13 عاما وينتظر أحكاما أخرى.

البناء يعاني من آلام كل هذه الأمراض التي تكالبت عليه بفعل التعذيب، والضرب أثناء الاعتقال ولا علاج مناسب يقدم له، فرغم وجوده لفترة طويلة في عهدة السلطات إلا إنها تهمل علاجه، أهله الذين تحركوا وخطبوا إدارة سجن جو والأمانة

العامّة للتظلمات، كما خاطب هو ذاته وفد منظمة الصليب الأحمر أكثر من مرة عند زيارتهم للسجن، والإدارة تتحرك مباشرة بعد الخطابات لتعود وتخلف بالوعود والمواعيد.

كسر كتفه أثناء الاعتقال عندما أطلق عليه الشرطة طلقة غاز مسيل للدموع من مسافة قصيرة لاعتقاله، وتعرض لضرب شديد على الرأس خلال التعذيب أفقده النظر في إحدى عينيه والسمع في إحدى أذنيه، ولا زالت آثار التعذيب بادية على جسمه من صعق كهربائي تعرض له في ظهره، وفي أنحاء أخرى من جسده.

ورغم أنه زار المستشفى عدة مرات بعد الضغط على إدارة السجن وبذل كافة المحاولات، إلا أنه لم يؤخذ لمواعيده اللاحقة، كما أن الأطباء قرروا إجراء عدة عمليات له للأعراض التي يعاني منها إلا أن كل ذلك لم يحدث حتى اليوم، كما أن الأدوية التي صرفها له الأطباء، لا يتم إعطائه أي منها، ما عدا حقنة الديسك التي لا يتلقاها بشكل دائم وبشكل سلس، فينقل إلى عيادة السجن لأخذها بعد طلبات متكررة وأحيانا يضطر للإضراب عن الطعام حتى ينقل للعيادة.

في هذا الجو البارد الذي يلف البحرين، يعاني علي البناء أضعاف المساجين الآخرين بسبب إصاباته، فإدارة السجن لا توفر لهم أغطية كافية ودافئة كما ترفض أن يدخل له أهله ما يقيه البرد، فهو يصاب بتشنج في يده اليسرى بسبب الكسر ويتحول لونها للأزرق.

البناء كغيره من السجناء الذين يعانون من الإهمال الطبي والمنع من العلاج كعقاب وانتقام من هؤلاء الشباب الذين اقترفوا ذنب أنهم حلموا بالحرية والديمقراطية وحياة ومستقبل أفضل.

عضو شوري الوفاق (مهدي العسكري) بعد الإفراج عنه: هكذا نقضي رمضان اللاهب داخل الخيم البلاستيكية وتعذيب الدرك الأردني

عضو مجلس شوري الوفاق "مهدي العسكري" المفرج عنه في 14 يونيو/ حزيران 2015 بدأ حديثه «لمرأة البحرين» بتذكر مقطع الشريط المصور لـ "تعذيب سجن رومية"، وكيف أخذ هذا المقطع صدى واسعاً في الأوساط اللبنانية والعالمية، في حين أن الظروف القاسية التي يعيشها سجناء (جو) هي أضعاف مضاعفة لما يعيشه المعتقلون البحرينيون الذين ما زالوا يسكنون الخيام رغم ارتفاع درجات الحرارة وشهر رمضان الذي ضاعف من معاناة المعتقلين.

الخيام وحر الصيف وجوع رمضان

يقول العسكري إن الخيام التي يعيش فيها السجناء منذ أحداث مارس 2015، مصنوعة من "النایلون"، وتبلغ مساحتها حوالي "8م × 18م"، تحولت مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة إلى لهيب حارق، فالمادة المصنوعة منها هي ذاتها المادة التي تصنع منها البيوت البلاستيكية في الزراعة "الصوبات"، وميزة هذه المادة أنها تساعد على تجميع الحرارة، ونتيجة لذلك تصبح درجة الحرارة في الخيمة قرابة "41" أو أكثر مما يجعل أكثر من 200 معتقل يعيشون تحت وطأة درجة حرارة عالية جداً، فضلاً عن حرمانهم من توفير ماء شرب بارد في هذا الجو اللاهظ.

يوضح العسكري أنه لشدة الحرارة نهائياً داخل الخيمة يضطر بعض المعتقلين إلى الخروج منها، وعمل مظلة خارجها بواسطة الأغشية المتوفرة لديهم، لكنهم يصطدمون بأوامر الدرك الأردني الذي يجبرهم على الدخول إلى الخيام اللاهبة، مما سبب حالات إغماء لعدد منهم، بينهم (العسكري) نفسه الذي كان صائماً يومها وسقط مغشياً عليه.

بادر بعض المعتقلين باقتراح بعض الحلول غير المكلفة، التي من شأنها تخفيف وطأة حرارة الخيام، وقاموا برفعها إلى الضباط المسؤولين، لكن هؤلاء لم يعيروها أي اهتمام. تحتوي الخيمة على ستة مكيفات غالباً ما تتعرض إلى العطل لمدة تصل إلى

يومين، وذلك بسبب الضغط الحاصل على المولد الكهربائي، مما يفاقم من الحالة
المأساوية التي يعيشها المعت

الطائفية

يرى العسكري أن السجن مكان لتجذير الطائفية وتكريسها، فعندما يرى المعتقل
أن جميع الشرطة والمسؤولين هم من طائفة واحدة فقط "الطائفة السنية" بينما
المعتقلون من "الطائفة الشيعية"، فهو يكون أمام فصل طائفي مقيت. يستنكر
العسكري أن يكون عدد المعتقلين من الطائفة السنية 5 من بين 200 معتقل يسكنون
الخيمة، ويثيره أن هؤلاء الخمسة يتحدثون بكل ثقة أنهم لن يبقوا طويلا في السجن،
فأقاربهم وأصدقائهم ممن يتقلدون مناصب "قضاة أو وكلاء نيابة" لن يتركوهم في
المعتقل وسيتم الإفراج عنهم بأول مكرمة ملكية كما يقولون.

وينقل العسكري عن أحد المحكومين بالسجن "3 سنوات" من الطائفة السنية، حين
أخبره متباهياً عن أن القاضي الذي تربطه به صلة قرابة، سيخرجه من السجن قبلها،
وبالفعل تحولت مدة حكمه من 3 سنوات إلى 3 شهور فقط.

أما إهانة المعتقد، فهي الشغل الشاغل للدرك الأردني الذي يسيطر على إدارة سجن
جو بالكامل، وقد حدث أن أمسك أحدهم العسكري مسائلاً: أنت شيعي أم سني؟ وعند
إجابته بأنه شيعي رد عليه الضابط: نحن لا نحبكم، سم ضروسنا أنتم!! يتكرر هذا
المشهد مع باقي المعتقلين مرات ومرات خلال اليوم الواحد، وما إن ينطق المعتقل
بأنه شيعي يأتيه نصيبه من الضرب والإهانة.

الأذان منعت إقامته داخل سجن جو منذ أحداث مارس الماضي، منع عن المعتقلين
الشيعية فقط. من يقوم به يعاقب عقاباً شديداً. الشيخ "جاسم الدمستاني" تعرّض
للضرب الشديد على يد مجموعة من الشرطة بسبب تعمد أحد مشايخ السنة
المعتقلين ممن يتبعون "داعش" الوشاية عليه بأنه سب الصحابة أثناء الدعاء!

لا نهاية للتعذيب مع قوات الدرك الداعشي

يتفاخر الدرك الأردني في السجن بأنهم أعطوا إدارة (سجن جو) ضماناً بعدم تكرار ما حدث في 10 مارس 2015. وأن لا أحداثاً ستجري في السجون البحرينية خلال السنتين القادمتين، وذلك بعدما عملوا تنكيلاً وتعذيباً بالمعتقلين شهد جميعهم أنهم لم يروا مثله من قبل لا في التحقيقات ولا في حقبة التسعينات.

ما تزال الأوضاع في سجن جو متدهورة، الضرب والإهانات لم تتوقف. عدد من المعتقلين لجأوا إلى الإضراب عن الطعام أملاً في تحسين سوء المعاملة التي يتعرضون إليها وتحسين الظروف البيئية التي يعانون منها في الخيام وتوفير الماء البارد للشرب، ورغم اعتراف الضباط المسؤولين أنها مطالب بسيطة إلا أن المعتقلين لم يحصلوا على شيء.

تقرير شامل للعفو الدولية حول البحرين: تعذيب وحشي... وآمال الإصلاح تبخرت

أوردت منظمة العفو الدولية في تقرير جديد حول البحرين، روايات خطيرة من أفراد تعرضوا للتعذيب، قالت إنها تظهر ضالة ما تغيّر منذ عام 2011، إذ أن الوحشية لا تزال تمثل علامة فارقة لسلوك قوات الأمن في البحرين.

التقرير المعنون "وراء العبارات الجوفاء: لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين مستمرة بلا هوادة" جاء في ٧٩ صفحة، وأكد أن البحرين فشلت في تحقيق إصلاحات أساسية لوضع حد للقمع.

ووصف صبي في السابعة عشرة من العمر لمنظمة العفو الدولية كيف تلقى ضربة بعبوة غاز مدمع على الجانب الأيمن من وجهه، أدت إلى شجّ لحمه وكسر فكّه أثناء مطاردته من قبل قوات الأمن خلال تفريق مسيرة انضم إليها في ديسمبر/كانون الأول 2014. وذكر أن الشرطي الذي اعتقله وضع قدمه على رأسه وقال له: "سأقتلك اليوم".

وراح أفراد الشرطة، الذين نقلوه إلى المستشفى، يسخرون منه وتركوه يصرخ من شدة الألم لمدة نصف ساعة تقريباً قبل أن يفقد الوعي. وقد أُطلق سراحه فيما بعد بدون توجيه أية تهم له، ثم أُعيد اعتقاله خلال عملية مدهامة قامت بها الشرطة في وقت لاحق.

وذكر محتجون آخرون كيف تعرضوا للضرب الوحشي والتعذيب والتهديد لإرغامهم على الإدلاء "باعترافات". وقال أحدهم إنه ضُرب بمطرقة على مختلف أنحاء جسده.

كما يتعرض المعتقلون قبل تقديمهم إلى المحاكمة للتعذيب بشكل اعتيادي بهدف انتزاع "اعترافات" منهم. ويسلّط التقرير الضوء على عشرات حالات المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب الوحشي والحرمان من النوم والطعام الكافي والحرق بالسجائر والاعتداء الجنسي والصعق الكهربائي، بما في ذلك على أعضائهم التناسلية، والحرق بمكوى. كما تعرّض أحدهم للاغتصاب بإدخال خرطوم بلاستيكي في شرجه.

وقال نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية سعيد بو مدوحة "إن حوادث التعذيب والعنف الواردة في التقرير تُظهر ضالة ما تغيّر منذ عام 2011. إذ أن الوحشية لا تزال تمثل علامة فارقة لسلوك قوات الأمن في البحرين".

وأضاف "ويتعين على السلطات أن تتخذ الإجراءات اللازمة للقضاء على ظاهرة الإفلات من العقاب المترسخة التي استمرت سنوات طويلة من أجل وضع حد للتدهور في مسار الانتهاكات في البحرين".

ويُنشر التقرير قبل أيام من تجمّع العالم في البحرين بمناسبة سباق جائزة البحرين الكبرى "الفورمولا ١" الذي سينظّم في عطلة نهاية هذا الأسبوع (اليوم الجمعة).

وقال بومدوحة "مع تركيز أنظار العالم على البحرين خلال سباق الفورمولا ون في نهاية هذا الأسبوع، قليلون هم الذين يدركون أن الصورة التي حاولت السلطات

إظهارها للعالم عن البحرين بأنها دولة إصلاحية تقدمية ملتزمة بحقوق الإنسان، إنما تخفي خلف قناعها حقيقة أكثر بشاعة".

وتابع "وبعد مرور أربع سنوات على الانتفاضة، لا يزال القمع متفشياً والانتهاكات منفلة من عقابها على أيدي قوات الأمن. ويتعين على سلطات البحرين أن تثبت أن عود الإصلاح التي قطعنها هي أكثر من مجرد كلمات جوفاء".

وأضاف بومدوحة "لقد تبخّرت الآمال في أن تُحدث اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق تغييراً حقيقياً. وبات يتعين على السلطات أن تضع السلطات حداً للمظاهر الوهمية التي تعلمتها من أخطائها السابقة، وأن تتخذ إجراءات فورية لضمان أن تكون الإصلاحات التي تنفذها حقيقية وتتماشى مع التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان".

ومضى بومدوحة يقول "إن الفكرة القائلة بأن البحرين تحترم حرية التعبير ما هي إلا محض خيال. فأين هي الحرية في بلاد يتعرض فيها النشطاء السلميون والمعارضون وزعماء المعارضة للقمع والاعتقال التعسفي على نحو متكرر بسبب تغريدة تعبّر عن آرائهم على تويتر، وحيث مجرد إلقاء قصيدة يمكن أن يؤدي إلى زج صاحبها في السجن؟ ويجب على السلطات إطلاق سراح كل شخص معتقل لمجرد ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير".

ودعت منظمة العفو الدولية المجتمع الدولي- ولا سيما المملكة المتحدة والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي- إلى ممارسة الضغط على حكومة البحرين لحملها على تحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان.

وخلص بومدوحة إلى القول "يجب أن تعترف حكومة البحرين بأنها لا تستطيع الاستمرار في الاعتماد على دعم حلفائها إذا استمرت في ضرب التزاماتها الدولية لحقوق الإنسان الأكثر أساسية عرض الحائط. ويتعين عليها إجراء إصلاحات حقيقية في مجال حقوق الإنسان، وضمان المساءلة على الانتهاكات التي ارتكبت في الماضي".

هيومن رايتس ووتش تصدر تقريراً عن التعذيب في البحرين: هذه دماء من لا يتعاونون

أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريراً خاصاً عن تعذيب المعتقلين في البحرين، حمل اسم "هذه دماء من لا يتعاونون: استمرار التعذيب وسوء معاملة الموقوفين في البحرين".

وقالت المنظمة إن قوات الأمن البحرينية تعذب المحتجزين عند استجوابهم، مشيرة إلى افتقار المؤسسات المعنية باستلام الشكاوى والتحقيق فيها، التي أنشئت بعد 2011، إلى الاستقلالية والشفافية.

وأضافت في تقريرها الذي امتد على 67 صفحة، إلى أن قوات الأمن استمرت في ارتكاب نفس الانتهاكات التي وثقتها "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" (اللجنة البحرينية) في تقريرها الصادر عام 2011، والتي أنشئت في أعقاب حملة قمعية استهدفت متظاهرين مؤيدين للديمقراطية في فبراير/شباط ومارس/آذار نفس السنة. كما خلصت المنظمة إلى أن السلطات البحرينية فشلت في تنفيذ توصيات اللجنة المتعلقة بالتعذيب بشكل فعال.

قال جو ستورك، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش: "تبقى مزاعم البحرين وحلفائها حول نجاح السلطات في القضاء على التعذيب أثناء الاحتجاز ببساطة غير قابلة للتصديق. كل الأدلة المتاحة تدعم استنتاجا مفاده أن المؤسسات الجديدة لم تعالج بشكل فعال ما أسماه تقرير اللجنة البحرينية "ثقافة الإفلات من العقاب" التي تسود قوات الأمن".

وتابعت "كانت المملكة المتحدة أكثر طرف دولي أكد على نجاح البحرين في إصلاح قوات الأمن وآليات المحاسبة، كما أوصت بذلك اللجنة، ولكن هيومن رايتس ووتش خلصت إلى أن عمل هذه الآليات تشوبه عيوب كبيرة".

وأشارت إلى أنه "في 2012 و2013، أجلت البحرين إلى تاريخ غير مسمى زيارة مبرمجة للمقرّر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب".

وقابلت هيومن رايتس ووتش "10 محتجزين قالوا إنهم خضعوا لاستجواب قسري في "إدارة المباحث الجنائية" ومراكز الشرطة منذ 2012، إضافة إلى 4 سجناء سابقين في سجن جو قالوا إن السلطات عذبته في مارس/آذار 2015".

وواصلت "قال جميعهم إن عناصر الأمن اعتدوا عليهم جسدياً، وأكد بعضهم التعرض إلى صدمات كهربائية، والتعليق في وضعيات مؤلمة - شمل ذلك التعليق من المعصمين بينما اليدين مكبلتين - والإجبار على الوقوف لفترات مطولة، والتعرض للبرد الشديد، والانتهاك الجنسي. كما قال 6 منهم إن محققي إدارة المباحث الجنائية كانوا يفتخرون بسمعتهم في إيلام الموقوفين".

وأكملت: قال أحد المحتجزين السابقين إن محققاً قال له: "سأثبت لك لماذا الوفاق [أبرز حزب معارض في البلاد] يُسمي البحرين عاصمة التعذيب". وقال آخر إن أحد عناصر إدارة المباحث الجنائية وضع شيئاً في أنفه وقال له: "هذا دم من لم يتعاون"، مشيرةً إلى توثيق محققو اللجنة البحرينية في 2011، ومن قبلهم هيومن رايتس ووتش في 2010، أساليب تعذيب متشابهة.

وكانت اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق -التي عينها ملك البحرين بعد انتقادات لاذعة واجهها بسبب التعامل الوحشي مع المنظرين- قد خلصت في تقرير أصدرته في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، إلى أن جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية اتبعتا "ممارسات ممنهجة من سوء المعاملة البدنية والنفسية، والتي وصلت إلى التعذيب في عدة حالات، قبل عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في مراكز التوقيف".

وبناءً على توصيات اللجنة البحرينية، أنشأت الحكومة 3 هيئات منذ العام 2012 - هي "الأمانة العامة للتظلمات" التابعة لوزارة الداخلية، و"وحدة التحقيق الخاصة" التابعة

للنيابة العامة، و"مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين" - وجميعها مكلفة بالقضاء على التعذيب في مراكز التحقيق والإيقاف.

إلا أن هيومن رايتس ووتش خلصت في تقريرها إلى "عدم صدور معطيات كثيرة عن هذه الهيئات حول الشكاوى والتحقيقات والمحاكمات. ومنذ أن أعلنت البحرين عن إصلاحات مؤسساتية في مطلع 2012، جرت محاكمة واحدة فقط تتعلق بالتعذيب، ولكن لا صلة لها بالاعتقالات المرتبطة بالاضطرابات السياسية التي شهدتها البحرين".

وأردفت "تنتهك الأساليب التي وصفها الموقوفون لـ هيومن رايتس ووتش قوانين البحرين والتزاماتها، بصفتها طرفا في "اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (اتفاقية مناهضة التعذيب) وغيرها من الاتفاقيات الأخرى".

وقالت المنظمة الدولية إن "على البحرين إرسال دعوة فورية ومفتوحة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب لزيارة البلاد، والسماح له بالوصول إلى الموقوفين، دون قيود، في جميع أماكن الاحتجاز. على البحرين أيضا ضمان استقلالية الأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين، بإبعادهما عن وزارة الداخلية، واتخاذ خطوات كفيلة بتحقيق استقلالية وحدة التحقيق الخاصة عن النيابة العامة، التي فشلت حتى الآن في إظهار قدرتها على محاسبة المتورطين في التعذيب"، موصية الحكومة "بإنشاء لجنة رقابة مدنية، تتكون من خبراء مستقلين يتمتعون بسمعة جيدة، للتدقيق في عمل وحدة التحقيق الخاصة وضمان استقلاليتهما عن وزارة الداخلية والنيابة العامة".

وقال جو ستورك إنه "منذ اندلاع الاحتجاجات السلمية المناوئة للحكومة في البحرين في 2011، التي ردّت عليها السلطات بالقوة القاتلة، شنت الحكومة البحرينية حملة من

الاعتقالات قضت على الحركة المؤيدة للديمقراطية. لا تستطيع البحرين ادعاء تحقيق تقدم في مكافحة التعذيب بينما تفتقر المؤسسات المعنية بذلك إلى الاستقلالية والشفافية، وحتى تتخذ خطوات هامة لمعالجة غياب المحاسبة على الانتهاكات التي يتعرض لها المحتجزون".

القضاء البحريني: 67% من الشرطة المتهمين بالقتل والتعذيب «أبرياء»

في اليوم الذي قضت فيه المحاكم البحرينية (26 أبريل/ نيسان 2015) بالإعدام بحق سلمان عيسى المتهم بمقتل شرطي في تفجير العكر، برأت المحاكم شرطيا قام بقتل الشهيد فاضل عباس.

فاضل عباس، الذي قتل بطلقة في رأسه مطلع يناير/كانون الثاني 2014، بررت الداخلية مقتلته بأنه دافعاً عن النفس، وهو التبرير المعتمد الذي يسوّق دائماً في قضايا قتل المتظاهرين، وتأخذ به المحاكم.

القرمزي، التي علّقت على الحكم بالقول "إن المحاكم التي برأت المتورطين بمقتل الشهداء لن تُدين المتورطة بتعذيبي".

وفي قضية منفصلة، قال نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة (17 مايو/ أيار 2015) إن السلطات أفرجت عن الشرطي المدان بقتل الشهيد علي مشيمع، أول شهداء الثورة، ضمن عفو ملكي صدر في الثامن من الشهر ذاته.

وأكد تقرير لمنظمة العفو الدولية صدر (25 فبراير/ شباط 2015) عن أوضاع حقوق الإنسان أن المحاكم البحرينية خاضعة للحكومة، وأنها قامت بتبرئة 15 متهما في قضايا قتل متظاهرين.

ورفضت المحكمة الصغرى الجنائية (2 سبتمبر/ أيلول 2015) دعوى موقوف في قضية جنائية ضد 4 من ضباط الشرطة قاموا بتعذيبه؛ لانتزاع اعترافات.

وبرأت المحكمة الصغرى الجنائية ضابطة من العائلة الحاكمة (نورة آل خليفة) كانت متورطة في تعذيب الشاعرة آيات



أما بشأن الدعوى التي رفعتها صحافية نزيهة سعيد ضد ضابطة شرطة قامت بتعذيبها، رأت وحدة التحقيق الخاصة أنه "لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة"، وقالت سعيد "ثلاثة تقارير طبية وشهود وتعرف على الجناة.. "عدم كفاية الأدلة؟!". ودانت منظمة مراسلون بلا حدود هذا القرار، وقالت مديرة مكتب الشرق الأوسط في المنظمة ألكسندرا الخازن "إن هذا القرار غير مقبول بتاتا"، مؤكدة على ضرورة "وضع حد للإفلات من العقاب الذي تشهده البلاد منذ سنوات".

وتأكيدا على تعزيز الإفلات من العقاب، برأت المحاكم البحرينية رجل شرطة أطلق النار، من داخل عربة مدرعة، بشكل متعمد على متظاهر سلمي، وشاهد الآلاف عملية إطلاق النار من خلال تسجيل مصور يظهر الحادثة كاملة.

وقالت وزارة الداخلية، في بيان، إن عدد القضايا التي أحالتها وحدة التحقيق الخاصة

للمحاكم المختصة، بلغ حتى تاريخه 45 قضية، وذلك منذ إنشاء الوحدة قبل 3 سنوات.

وأوضحت أن المحاكم المختصة أصدرت في 23 من هذه القضايا، أحكاما بالبراءة، مقابل 12 قضية فقط بالإدانة، بينما لازالت هناك 10 قضايا منظورة، ما يعني أن أحكام البراءة تزيد عن 67% من القضايا المحكومة.

ورأى ناشطون أن تهديد باكستاني وعربي كلا منهما الآخر بعملهما في الأجهزة الأمنية خلال مشاجرة، في فيديو انتشر على نطاق واسع تحت هاش تاغ #بابا زابط، دليل على غياب القانون، وغياب المساءلة، وسيادة ثقافة الإفلات من العقاب علنا، وسط عناصر الأجهزة الأمنية.

"الداخلية" تقول إن المحاكم برأت 67% من عناصرها المتهمين

قال مدير إدارة الشؤون القانونية بوزارة الداخلية راشد بونجمة إن عدد القضايا التي أحالتها وحدة التحقيق الخاصة للمحاكم المختصة، بلغ حتى تاريخه 45 قضية، وذلك منذ إنشاء الوحدة قبل 3 سنوات.

وأوضح أن المحاكم المختصة أصدرت في 23 من هذه القضايا، أحكاما بالبراءة، مقابل 12 قضية فقط بالإدانة، بينما لازالت هناك 10 قضايا منظورة، ما يعني أن أحكام البراءة تزيد عن 67% من القضايا المحكومة.

يشار إلى أن المحاكم البحرينية أصدرت أحكاما بالبراءة بحق متورطين في مقتل محتجين بالرصاص أو تحت التعذيب، الأمر الذي وصفته منظمة العفو الدولية بـ "العدالة الزائفة".

المتورط في هذا الفيديو تمت تبرئته!

برأت محكمة بحرينية اليوم (الأحد 8 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) شرطيا كان قد أطلق النار بشكل متعمد على متظاهر يرفع صورة لزعيم المعارضة الشيخ على سلمان احتجاجا على اعتقاله.

وبث ناشطون في وسائل التواصل الاجتماعي مقطع فيديو يُظهر استهداف قوات الأمن (20 يناير/ كانون الثاني 2015) متظاهرا بالرصاص الانشطاري "الشوزن" من مسافة أمتار قليلة، قبل أن يسقط على الأرض.

وكانت المحاكم البحرينية قد قامت بتبرئة العديد من المتورطين في مقتل محتجين، وسط تعهد رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة بأن القانون لن يتم تطبيقه على الشرطة.

البراءة لضابطة اعتدت على الشاعرة آيات القرمزي بالضرب أثناء التوقيف

برأت المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة برئاسة القاضي هشام عليوة وأمانة سر ناصر الحايكي، يوم الخميس الماضي 13 مارس/ آذار ضابطة بوزارة الداخلية، من تهمة الاعتداء على سلامة جسم موقوفة (الشاعرة آيات القرمزي) أثناء فترة احتجازها على ذمة قضية تجمهر.

وكانت النيابة العامة قد أنهت تحقيقاتها في الشكوى المقدمة من المجني عليها والتي كانت موقوفة على ذمة قضية أخرى حول تعرضها للضرب أثناء فترة توقيفها، إذ استمعت النيابة العامة لأقوال المجني عليها وشهود الإثبات وأرفقت تقرير الطب الشرعي، وأمرت بإحالة المتهمه للمحكمة الصغرى الجنائية بتهمة التعدي على سلامة جسم المجني عليها.

واستمعت المحكمة في جلساتها إلى شاهدة إثبات قالت ان الواقعة حدثت عندما

كانت على الواجب وطلب منها جلب الموقوفة من مركز شرطة مدينة عيسى إلى الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية، ثم أعادتها بعد انتهاء التحقيق معها مرة أخرى إلى المركز.

وعند سؤالها عما ذكرته في التحقيقات بشأن اعتداء المتهمه زميلتها على المجني عليها، قالت الشاهدة انها لم تتقابل مع المتهمه خلال الفترة التي قامت أثناءها بمرافقة المجني عليها من التوقيف إلى الإدارة العامة للتحقيقات الجنائية والعودة بها مرة أخرى، فيما أشارت إلى أنها تعمل في إدارة المباحث الجنائية، بينما تعمل المتهمه في إدارة مكافحة المخدرات. فسألها القاضي عما قررته في الأوراق عن واقعة الاعتداء، إذ أجابت بأن نقيب شرطة نسائية استدعتها وطلبت منها التوقيع على إفادة بذلك وقامت بتهديدها بأكثر من وسيلة، ما اضطرها إلى توقيع الإفادة المنسوبة لها. وفي جلسة تالية نفى شاهدان من الشرطة علاقة الضابطة المتهمه بالواقعة، وقالوا إن المتهمه تعمل في إدارة مكافحة المخدرات ولا علاقة لها بالتوقيف. كما أكد أن الضابطة المتهمه بالاعتداء على سلامة جسم موقوفة لم تكن موجودة في الحافلة التي نقلت المجني عليها؛ وذلك لكونها تعمل في إدارة مكافحة المخدرات، بينما المجني عليها كانت موقوفة على ذمة قضية تجمهر، وقالوا إنهم كانوا في الحافلة التي نقلت الموقوفة ولم يشاهدوا الضابطة المتهمه.

محكمة بحرينية تبرئ 5 شرطة من تعذيب معتقلين لانتزاع اعترافات

برأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى برئاسة القاضي محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين ضياء هريدي وعصام الدين محمد خليل وأمانة سر ناجي عبدالله، اليوم الاثنين (7 ديسمبر/ كانون الأول 2015)، 5 شرطة من تهمة تعذيب موقوفين لانتزاع اعترافتهما.

ومنذ العام 2011 تزايدت الانتهاكات التي تقوم بها قوات الأمن ضد المواطنين، بعد

سحق احتجاجات واسعة مؤيدة للديمقراطية قادتها الأغلبية الشيعية التي تعاني من التهميش.

وأدى القمع الرسمي الواسع إلى تزايد الانتقادات الحادة لسجل البحرين الحقوقي، وهو ما تعاملت معه البحرين بإنشاء الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان، أمانة السجناء ولجنة التحقيق الخاصة.

لكن منظمات حقوقية دولية تقول إن إنشاء هذه المؤسسات لم تمنع قوات الأمن من مواصلة انتهاكاتهما الجسيمة بحق المتظاهرين والمعتقلين السياسيين، وهو ما أكدته منظمة هيومن رايتس ووتش مؤخراً في تقرير أصدرته، وقالت إن استمرار الانتهاكات يرجع إلى مواصلة البحرين سياستها في إفلات الجناة من العقاب.

التحقيق الخاصة: لا وجه لدعوى نزيهة سعيد بتعرضها للتعذيب

أفادت وحدة التحقيق الخاصة (الأحد 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) أنها باشرت تحقيقاتها في القضية المرفوعة من الصحافية نزيهة سعيد، التي تعرضت للتعذيب، إلا أنها خلصت أن لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية لعدم كفاية الأدلة.

من جانبها علقت سعيد عبر حسابها على موقع التواصل الاجتماعي تويتر "ثلاثة تقرير طبية وشهود وتعرف على الجناة.. "عدم كفاية الأدلة؟!"

البحرين: تبرئة شرطي قتل الشهيد فاضل عباس

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية الثالثة اليوم الأربعاء 29 أبريل/نيسان 2015، برئاسة القاضي إبراهيم الزايد، وعضوية القاضيين وجيه الشاعر وبدر العبدالله وأمانة يوسف بوحران ببراءة شرطي من تهمة قتل الشهيد فاضل عباس، وأدانته بالسجن 3 أشهر لإصابته المصاب (صادق العصفور) في منطقة المرخ.

وكانت النيابة قد أسندت للمتهم أنه في 8 يناير/كانون الثاني 2014، بصفته موظفاً عاماً (شرطي أول) بوزارة الداخلية قتل المجني عليه فاضل عباس بأن أطلق عليه عدة أعيرة نارية من سلاحه الناري المسلم إليه بسبب وظيفته، فأصابته إحداها في مقتل، وتحديدًا في مؤخرة رأسه، متجاوزاً القواعد المقررة لإجراءات الضبط للمنع من الهرب وأداء الواجب الذي يفرضه القانون أو مواجهة الخطر، الحال المبينة بالقانون، فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعي والتي أودت بحياته.

كما أنه اعتدى على سلامة جسم المجني عليه صادق جعفر العصفور بأن أطلق عليه عياراً نارياً واحداً من السلاح المسلم إليه بسبب وظيفته فأصابه في بطنه، متجاوزاً القواعد المقررة لإجراءات الضبط للمنع من الهرب وأداء الواجب الذي يفرضه القانون أو مواجهة الخطر الحال المبينة بالقانون، وقد أفضى الاعتداء إلى توقفه عن أداء أعماله الشخصية مدة تزيد على 20 يوماً.

براءة ضابط و4 شرطة من تعذيب موقوفين لانتزاع اعترافات

برأت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى الأربعاء (2 سبتمبر/أيلول 2015) برئاسة القاضي محمد بن علي آل خليفة وعضوية القاضيين ضياء هريدي وعصام الدين محمد خليل وأمانة سر ناجي عبدالله 5 شرطة متهمين بتعذيب موقوف على ذمة بيع مخدرات وتسبب له بعاهة تقدر بنسبة 2 في المئة، ورفضت المحكمة الدعوى الجنائية.

وأنكر المتهمين الشرطة الخمسة ما نسب اليهم في جلسة سابقة .

وكان المحامي العام رئيس وحدة التحقيق الخاصة نواف عبدالله حمزة قد صرح في وقت سابق بأن الوحدة أحالت خمسة متهمين من أعضاء الشرطة من بينهم ضابط برتبة ملازم أول إلى المحكمة الكبرى الجنائية بعد أن استكملت تحقيقاتها في الشكوى المحالة للوحدة من قبل النيابة العامة، والتي أشير فيها إلى تعرض متهم في قضية حيازة مواد مخدرة بقصد الاتجار إلى إصابات إبان القبض والتحقيق،

حيث باشرت الوحدة التحقيق في الواقعة فور إخطارها بسؤال المجني عليه الذي قرر بأن المتهمين اعتدوا على سلامة جسمه إبان التحقيق بغرض الحصول منه على اعتراف ومعلومات بشأن التهمة المنسوبة إليه، كما ندبت الوحدة الطبيب الشرعي الخاص بوحدة التحقيق الخاصة لفحص المجني عليه لبيان ما به من إصابات وسببها وتحديد كيفية وتاريخ وقوعها، وقد خلص تقرير الطبيب الشرعي إلى وجود إصابات جائزة الحدوث وفقاً لرواية المجني عليه.

ووجهت وحدة التحقيق الخاصة للمتهمين أنهم في غضون مايو/ أيار 2014 أنهم ألحقوا عمداً وآخرين مجهولين ألماً شديداً ومعاناة شديدة جسدية ومعنوية بالمجني عليه المحتجز لديهم والذي تحت سيطرتهم بغرض الحصول منه على اعتراف وذلك بأن قاموا ولعدة مرات بربط يديه بواسطة قطعة قماش وتعليقه في حاجز سلم، واعتدوا بالكيفية المشار إليها على سلامة جسم المجني عليه سالف الذكر وأفضى ذلك الاعتداء إلى عاهة مستديمة دون أن يقصدوا إحداثها وهي عدم القدرة على فرد إصبعي الخنصر والبنصر بصورة تلقائية مع شعور بتنميل بأنسجة اليد اليسرى بنسبة 2 في المئة.

كما أسندت وحدة التحقيق الخاصة للمتهمين من الأول حتى الثالث أنهم بصفتهم موظفين عموميين بوزارة الداخلية وأثناء تأديتهم وظيفتهم، رموا وآخرين مجهولين المجني عليه بما يחדش من شرفه واعتباره بأن وجهوا له الألفاظ المبينة بالأوراق والتي جاءت ماسة بالعرض وخادشة لسمعة العائلة، وتحقيقاً لغرض غير مشروع دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة.

يُشار أن المتهمين ينتظرون محاكمة أخرى بذات التهم مع موقوف آخر.

300 طفل معتقل في السجون البحرينية

تشير بيانات المنظمات الحقوقية البحرينية إلى وجود حوالي 300 معتقل في السجون البحرينية على خلفية الأحداث السياسية يمكن تصنيفهم ضمن فئات الأطفال والطلبة، وهو ما يعادل حوالي 15% من إجمالي عدد السجناء السياسيين في البحرين.

الأطفال من حق الجنسية سواء أولئك الذين اعتقلت آباءهم بسبب الأوضاع السياسية، أو أبناء أولئك الذين سحبت جنسياتهم تعسفاً. وحرّم الاعتقال مئات الأطفال من حقهم في التعليم، لا سيما وأن المدارس التي تدعي السلطة وجودها في سجن الأحداث هي مجموعة صفوف غير متخصصة ولا يمكن أن يعتمد الأطفال عليها في استيعاب دروسهم ومتطلبات تعليمهم.

ولم تغيّر قوات النظام البحرينية طريقة تعاملها مع الأطفال الذين يشتركون في المسيرات الاحتجاجية، واستمرت مواجهتهم بالاعتقال والقوة المفرطة، فقد أصيب الطفل محمد السواد (13 عاماً)

مرصد البحرين لحقوق الإنسان، أفاد أن شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2015 سجل أعلى عدد من اعتقالات الأطفال وصل إلى 100 طفل.

فيما أوضحت 9 منظمات مدافعة عن حقوق الإنسان في بيان لها صدر في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أن السلطات منذ 2011 حتى اليوم انتهكت حق الأطفال في الأمان على أنفسهم بقتل أكثر من 10 دون سن الـ 18، كما تعرض للاعتقال ما مجموعه أكثر من 1500 طفل لا زال بعضهم معتقل ويحاكم في قضايا تندرج ضمن قانون الإرهاب.

وفوق ذلك، حرمت السلطات عشرات



برصاص "الشوزن" في عينيه، نهاية يناير/ كانون الثاني 2015، أثناء قمع مظاهرات وفعاليات احتجاجية، فقد بسببها عينه اليسرى، كما أجريت له عملية جراحية في العين الأخرى في محاولة لإنقاذها.

وأصيب الطفل محمد محمود علي حبيب (9 سنوات) بطلق ناري في العين 7 أغسطس/ آب 2015 إثر خروجه في مسيرة احتجاجية.

وفي يناير/كانون الثاني، اعتقل الطفل السيد هاشم ضياء العلوي (16 عاماً) بينما كان يستقل سيارة بصحبة 4 من رفاقه ليتفاجأ بتهم غريبة مثل "القيام بأعمال شغب"، "حيازة المولوتوف" و"الاعتداء على رجال الأمن"، وفي أول زيارة له راح يبكي مرتعباً من التهم التي تليت على مسامعه في النيابة.

وفي مارس/آذار اعتقل الطفل محمد منصور المؤمن (13 عاماً) بعد إيقاف الباص

الذي جاء فيه من رحلة إلى العراق، على جسر الملك فهد، واتّهم بإحضار حقيبة مملوءة بصواعق التفجير من هناك. تعرّض المؤمن للصعق بالكهرباء واللطم والضرب المبرح من قبل الضباط خلال التحقيق، لانتزاع اعترافات زائفة.

وفي أبريل/نيسان 2015، اعتقل الطفل حسين العرادي (13 عاما) إذ استدعي للتحقيق لأنّه كان بصحبة أخيه المطلوب أمنيا حين قبضت عليه السلطات، وهناك أمرت النيابة بحبسه بتهم تنظيم احتجاجات وأعمال شغب وتجمهر وتخريب.

كما اعتقل الطفل المعاق سيد جعفر (16 عاما) في أغسطس/آب لمجرد اتّصال أجراه بصديقه المطارّد، في حملة اعتقالات شتّتها السلطات بعد أن قامت بعض الفتيّة بإغلاق الشارع العام احتفاءً باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، وفي التحقيق معه قال جعفر إن الضابط خيّره بين التهم التي يريد توجيهها له: "هجمة أو مراقبة"، لكن المفاجأة أن النيابة العامة وجهت له تهمة ثالثة "قنبلة وهمية".

جميع هؤلاء الأطفال وغيرهم من المعتقلين لم يكونوا مدرّكين ما يحصل لهم، ولا لماذا. كانوا صغار جدا على ما يحدث، لكنّها السياسة والاستهداف الطائفي.

وحتى داخل السجن لم ينج هؤلاء الأطفال من الضرب والإهانة. والدّة الطفل أحمد العرب (17 عاما) المعتقل في سجن الحوض الجاف، أفادت أن ابنها تعرّض للضرب المبرح والركلات على يد أحد الضباط في يوليو/تموز 2015 بعد أن قام بتقييد يديه إلى الخلف وسحبه إلى حمام الضباط بعيدا عن كاميرات المراقبة؛ لرفضه نعتة بالحمّار من قبل الضباط عندما كان متوجّها للاتصال الهاتفي بعائلته.

وقد وجّه والد الطفل جهاد الحبشي في 4 مايو/أيار 2015 رسالة إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما، حول اعتقال ابنه ورفيقه ابراهيم المقداد اللذين ألقت السلطات القبض عليهما خلال مشاركتهما في تظاهرة سلمية عندما كانا يبلغان 16 و15 عامًا تباعا. وخلال استجوابهما، تعرّض الطفلان للضرب والإهانة، وأجبرا على الاعتراف بجرائم لم

يرتكباها. ولم يكن يُسمح لهما الاتصال بعائليتهما، ولم يسمح لمحاميتهما بحضور جلسات الاستجواب. وقد حكم القضاء البحريني عليهما بالسجن لمدة عشر سنوات. وقال والد الحبشي إلى أوباما: "أبعث لك هذه الرسالة إذ إنك دائماً دعمت حقوق الإنسان وناصرتها. أثق بأنك ستقوم بما يلزم لإيجاد حل لقضية ابني وصديقه، وكذلك قضايا الأطفال الآخرين".

رسالة من والد جهاد الحبشي إلى باراك أوباما: جهاد وإبراهيم: طفلان معتقلان سياسياً في البحرين

الاثنين، 4 مايو/أيار 2015

السيد الرئيس باراك أوباما،

أنا صادق الحبشي، والد جهاد الحبشي، الذي اعتقلته السلطات البحرينية عندما كان عمره لا يتجاوز الـ 16 عاماً وأصبح من بين الأطفال المعتقلين سياسياً الذين بلغ عددهم 200 طفلاً على أقل تقدير. لا أكتب هذه الرسالة باسم ابني جهاد فحسب، بل باسم صديقه إبراهيم المقداد، الذي اعتقلته السلطات عندما كان في الخامسة عشر من العمر وتمّت محاكمته مع جهاد في القضية نفسها.

تمّ اعتقال جهاد وإبراهيم خلال مشاركتهم في تظاهرة سلمية عندما كانا يبلغان 16 و15 عاماً تبعاً. وخلال استجوابهما، تعرّضا للضرب والإهانة، وتمّ إجبارهما على الاعتراف بجرائم لم يرتكباها. ولم يكن يُسمح لهما بالاتصال بنا، أي عائليتهما، ولم يسمح لمحاميتهما بحضور جلسات الاستجواب.

وعلى الرغم من صغر سنّهما واعتبارهما أحياناً بحسب التعريف العالمي للطفل، تمّت محاكمتهم من قبل المحكمة الجنائية وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب. حكم القضاء البحريني على جهاد وإبراهيم بالسجن لمدة عشر سنوات. وكان حكم الإدانة مبنيّاً على شهادات منتزعة بالإكراه وتناقض في شهادات شهود الادّعاء، ما جعل

القضية باطلّة ولا أساس لها. وخلال الاحتجاز، تعرّض الطفلان لسوء المعاملة وفي بعض الأحيان للتعذيب.

دانت عدة منظمات حقوقية الحكومة البحرينية لاعتقالها جهاد وإبراهيم ولحكمها عليهما بالسجن، وكذلك استنكرت وزارة الخارجية الأمريكية هذا الأمر في العام 2014. مضى أكثر من عامين حتّى الآن على اعتقال الطفلين المحرومين من أبسط حقوقهما، لا سيّما حقهما في التّعلم، في السّجن. إذ منذ احتجازهما، لم يتمكّنّا من متابعة دراستهما نتيجةً للعقبات الكثيرة التي وضعتها السلطات المعنية في البحرين. وهذا يجعل مسألة متابعة الأطفال المعتقلين لدراساتهم أمراً شبه مستحيل.

باسم جميع الأطفال المعتقلين سياسيّاً، أمل أن تتخذ خطوات جدّية للعمل على قضايا هؤلاء الأطفال والإفراج عنهم. أبعث لك هذه الرسالة إذ إنّك دائماً دعمت حقوق الإنسان وناصرتها. أثق بأنك ستقوم بما يلزم لإيجاد حل لقضية ابني وصديقه، وكذلك قضايا الأطفال الآخرين.

مع كامل احترامي،
صادق الحبشي

هاشم العلوي من بين 400 طفل شيعي سجين يواجهون وصفة "الشيطان"
"لم يكن مدركاً الوضع الذي هو فيه بشكل كامل. أقول لك.. إنه صغير". هكذا تصف والدة الطفل السيد هاشم ضياء العلوي (16 عاماً) حاله لدى خروجها من مقابلته في سجن الحوض الجاف.

وتقول "تحدث كثيراً عن كيف قضوا الأيام الأولى في الصلوات والدعاء. كان يأمل أن يخرج في ظرف أسبوعين مستقرّاً وضعه في ضوء القصص التي سمعها داخل السجن عن حالات سابقة لأطفال شبيهين بحالته".

وتضيف "كان لديه أمل وكذلك كنا نحن".

غير أنها سرعان ما تستدرك "حين زرناه في المرة الثانية اختلف المشهد كلية. راح ييكى مرتعباً من التهم التي تليت على مسامعه في النيابة. كان يقول.. أريد العودة إلى مدرستي".

اعتقل العلوي، وهو من سكنة العاصمة المنامة في 30 يناير/ كانون الثاني الماضي بينما كان يستقل سيارة بصحبة 4 من رفاقه (الصور).

كانوا قد همّوا عائدين إلى منازلهم بعد جولة عادية بالسيارة حين أوقفهم شرطة مدنيون جنوبي المنامة طالبين التحقق من هوياتهم.

لم تكن سوى دقائق معدودة حتى وجدوا أنفسهم محاطين بأعداد هائلة من الشرطة؛ حيث تم اقتيادهم إلى مركز شرطة النبيه صالح. وهناك واجهوا الأساليب الجهنمية للمحققين.

تقول والدته، وهي أربعينية تعمل موظفة في الحكومة "ليست لديه اهتمامات سياسية على الإطلاق كما أنه لا يحمل أية سوابق أمنية أو جنائية".

في 31 يناير/ كانون الثاني عرض الطفل العلوي ورفاقه الأربعة الذين سرعان ما نقلوا إلى التوقيف في سجن "الحوض الجاف" على نيابة الجرائم الإرهابية التي أمرت بإيقافهم إسبوعين بتهمة "التجمهر".

لكن حين أعيد عرضهم عليها مرة ثانية كانت المفاجأة.

لقد كان بانتظارهم طقم جديد من التهم العجيبة من لزوم ما يلزم: "القيام بأعمال شغب"، "حيازة المولوتوف" و"الاعتداء على رجال الأمن". وهي تهم يقول محامون إنها كفيفة بالقضاء على مستقبلهم، حيث يمكن أن تقود إلى إيداعهم في السجن مدة 3 سنوات.

لم يكونوا قد أدلوا بأي شيء من هذا حين التحقيق معهم. كما لم يثبت الفحص

وجود أية آثار تثبت مشاركتهم في صدامات أو الحرق سواء على أيديهم أو الملابس التي كانوا يرتدونها عند لحظة القبض عليهم.

لكنها وصفة "الشيطان" لتدمير مستقبل أطفال الشيعة في البحرين. ويقول مركز البحرين لحقوق الإنسان إن 400 من بين حوالي 3 آلاف ومائتي سجين سياسي يقبعون في السجون البحرينية اليوم هم من الأطفال.

العلوي طالب في السنة الثالثة الثانوية. كان يأمل أن ينهي سنته الدراسية الأخيرة بتفوق كي يذهب إلى الهند لمواصلة الدراسة الجامعية؛ حيث يقيم هناك منذ أربعة عقود خاله لأبيه. لكن كل هذه الخطط قد تغيّرت الآن.

تقول والدته "نصحننا المشرفون في مدرسته بإنهاء إجراءات انسحابه من الفصل الدراسي. وهكذا فعلنا".

غداً الاثنين سيُعرض العلوي ورفاقه على نيابة الجرائم الإرهابية للمرة الثالثة. يأمل محاميه في أن يتم إخلاء سبيلهم أو على الأقل تحويل قضيتهم إلى النيابة العامة العادية. أما هو فليده أمل بسيط: أن يعود إلى مقاعد المدرسة!

الطفل فيصل الطراح.. عشية عيد الأم وقبل أن يأخذه من حضنها: ودع أمك لأنك لن تراها مرة أخرى

لم يكن عيد الأم عند والدته الطفل فيصل علي حسين الطراح (17 عاماً) غير غصة مختنقة، شأنها في ذلك شأن معظم الأمهات البحرينيات اللاتي لم يعد لديهن أبناء خارج المعتقلات يحتفلن معهن بيومهن. تحوّل هذا اليوم من أيقونة فرح خاصة بالأمهات، وفرصة حميمة للالتصاف، إلى نغصة ودمعة مكتومة.

والدة الطفل فيصل قضت يوم عيدها بطريقة خاصة اختارها لها أشاوس وزارة الداخلية، ففي عشية يوم عيد الأم، فجر الخميس 19 مارس، داهمت القوات التي

تجاوز عددها 50 شخصاً ملثماً (حسب وصف الجدة) شقة فيصل. كان نائماً مع والدته في غرفتها كما يفعل دائماً منذ اعتقال والده علي حسين الطراح والحكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات. في الغرفة الثانية ينام باقي أخوته.

البيت تمت محاصرته بالكامل بأجياب الشرطة، استيقظ جداه اللذان يسكنان البناية ذاتها، كذلك عمّه حسن الذي يسكن الشقة المقابلة لهم، وباقي الجيران في البيوت القريبة، فقد اشتعلت المنطقة بالضوء والضوضاء، حتى ظنت الجدة لشدة الضوء الساطع من كراج البيت وصوت الطرقات أن سيارة زوجها تحترق وأن هناك ما يتفرقع.

فيصل طالب في المرحلة الثانوية وحاصل على تقدير 98%، وله مشاركته في النشاط المدرسي والأهلي الاجتماعي والديني. تستعرض والدته كامل شهاداته تفوقه التي حصل عليها منذ طفولته حتى الآن، وكافة شهاداته مشاركاته المختلفة التي استحقها وتقول: "لم أر ابناً باراً مثل فيصل، دوناً عن كل الأطفال الآخرين، خلوق ومؤدب ومتميز، همّة الدراسة والتفوق، حافظ للقرآن رغم حداثة سنّه"، ثم تضيف: "لدى فيصل تقرير طبي بسبب إجراءاته عملية في (الرباط الصليبي)، وقد منع عنه الطبيب الجري والمشاركة في حصص الرياضة".

بتجرد كامل من المشاعر، وبيروود شتوي قارس لم يعرفه طقس البحرينيّين منذ سنوات طويلة، تسحب القوات الطفل من عين قلب والدته وتقول له: "ودع أمك لأنك ما بتشوفها مرة ثانية". إنها هديتهم لها في يوم عيدها.

تجر الجدة رجليها نحو باب شقتها في الدور الأول متكئة على عكازها، تمنعها العملية الجراحية التي أجرتها مؤخراً في ظهرها أن تتمكن من صعود السلالم لمنع اعتقال حفيدها، وحين ترى ما يقارب 50 ملثماً ينزلون بطفلها عتبات السلم نحو الطريق تصرخ فيهم بأعلى صوتها. تحاول أخذه من بين أيديهم فتسقط على الأرض، تحملهم مسؤولية ما قد يصيبها وهي التي لم تتشاف بعد من أثر العملية الجراحية، فكأن

أحداً لا يسمع، يزداد صراخها وانفعالها وتنهار فتسقط مغشياً عليها. لا يكثر أحد. تخرج ابنتها لتصرخ وتحاول تخليص ابن أخيها فيلطمها أحدهم فوق وجهها ويركلها لتقع بدورها. يخرجون بفيصل فيخرج قلب أمه التي تلحقه إلى الطريق وجدته التي غاب نفسها ووعيتها.

في اليوم التالي مباشرة، يحتفل هؤلاء الـ 50 ملثماً بعيد أمهاتهم، يشترون لهم الهدايا من الأموال التي حصلوا عليها ثمن ثكلهم قلوب الأمهات البحرينية، ثمن جرحها وقتلها كل يوم. يقف هؤلاء أمام أمهاتهم محملين بالهدايا ليقولوا لهن: "لا أحزن الله قلبك يا أمي"، وليقولوا: "الأمهات قبله الله في الأرض"، وليقولوا: "عرفنا ماذا تعني رحمة الله منذ عرفنا قلبك يا أمي". ثم يلتقطوا معهن الصور التذكارية الحنونة والفيضة بالمشاعر.

رأسه لم يعد يحتمل خياطة رابعة، الطفل محمد الشمالي: "استعدي لخبر موتي يا أمي"

مثلت والدة المعتقل محمد الشمالي (17 عاماً) نموذجاً لحال الأمهات والأسر البحرينية التي يقتلها القلق على أبنائها وذويها المعتقلين منذ 10 مارس الماضي، بعد انفجار الأوضاع داخل سجن جو المركزي، الذي يضم المحكومين ممن تم اعتقالهم.

تحدثت أم محمد بعاطفة الأم، وألهبت المشاعر بعدما وصفت ما يتعرض له ابنها في العنبر رقم 10 الذي حولته قوات الدرك الأردني التي تسلمت سجن جو المركزي إلى مسلخ بشري.

ذهبت والدة محمد الشمالي لزيارته منذ نحو أسبوع، لأول مرة بعد مرور أكثر من شهر من أحداث سجن جو. عادت مصدومة مخنوقة مما رآته في وجهه وما سمعته منه، وكان أكثر ما ألمها، إنه كان يبكي، ويقول لها: "كوني مستعدة لخبر موتي يا أمي".

حيرة الأم وقلقها فاضا بها. قررت بث صوتها عبر الفضاء العام، عبر وسائل التواصل في الهواتف الذكية، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، سجلت شكاواها صوتياً، وطلبت العون والممدد، قالت إنها لا تعرف اللجوء غير لله، لكنها طمعت أن يصل صوتها مكانا ما ليتغير حال ولدها ويتوقف التعذيب بحقه، ويحصل على حقه في علاج مناسب لحالته الصعبة.

أم محمد الشمالي المثقلة بالعاطفة والدموع والقلق، أكدت أن ولدها السجين يقترب من الموت بسبب جرح غزير في رأسه إثر تعذيب وحشي تعرض له، وأن هذا الجرح انفتقت خياطه ثلاث مرات بسبب استمرار التعذيب، وفي المرة الرابعة اعتذر الطبيب بأنه لم يعد قادراً على خياطته مرة أخرى، وأنها مسؤولة لا يستطيع تحمل نتيجتها المحتملة.

الرأس المفتوح جرحه ليس كافياً ليخفف عن محمد التعذيب، وطفولته كذلك ليست كافية ليرحم، بل يتعرض يومياً -رغم جرح رأسه المفتوح- للتعليق مقيداً بالهافكري في الباب والمروحة. العديد من المعتقلين يخبرون أهاليهم حين يأتون لزيارتهم بأنهم قلقون على حالة محمد، سيكون وهم ينقلون إلى ذويهم: "تكلّموا عن محمد الشمالي.. سيموووووت.. انقذوووووه".

والدة محمد الشمالي المفجوعة تقول "يوقظونه يومياً منذ الساعة السادسة صباحاً عبر صب الماء عليه وهو نائم، ابني لديه جرح غزير في رأسه بسبب الضرب، الجرح ثلاث مرات ينفجر، وفي المرة الرابعة اعتذر منهم الدكتور لانه نزف كثيراً وبات الجرح لا يمكن خياطه، وقال الدكتور لو تأخرتم عليه خمس دقائق لكان ميتاً، والآن غطوا جرح ولدي بالشاش ولم يَخيطوه لأن الخياط أصبح لا يثبت مكانه بسبب تردي حالة الجرح".

أضافت "كل يوم ظهراً منذ الساعة الثانية ظهراً حتى الساعة 12 ليلاً يتعرض ابني لوجبات من التعذيب، وصوته يسمعه كل من هم في غرف العنبر رقم 10، كل من

في العنبر أصبحوا يبكون على ولدي محمد، لأن سنّه صغير، وحجم التعذيب الذي يجري عليه أكبر من استيعابه، أنا لا أدري ألجأ لمن لإنقاذ طفلي، أنا أتكلم بعاطفة الأم، أنا قوية، لكني لم أستطع".

بصوتها الذي يختلط بكاؤه بتوسلاته تكمل أم محمد: "رأس ولدي مجروح، وأذناه تغير لونهما إلى الأزرق لكثرة الضرب، قال لي ولدي إنه تعرض لتعذيب كبير، وأنهم يركزون عليه كثيراً، أرجوكم حاولوا إيصال صوت ولدي وما يتعرض له، قال لي ولدي: أماه في أي وقت قد يأتيك خبر موتي. أنا الآن خائفة، وقد قال لي أيضاً: كوني مستعدة يا أمي لهذا الخبر".

وأردفت "محمد ابني الكل يعرفه، فهو خدم الشباب وهم في السجن، هذه المرة تعرض لإهانات بالغة، هذه هي المرة الأولى التي يتعرض لها لمثل هذا الأمر بهذه الطريقة، ابني يمضي الآن سنته الرابعة في السجن، كان يبكي أمامي ويقول أماه التعذيب الذي يجري علينا تعذيب غير طبيعي، تعرضت لتعذيب قاس في السابق لكن ليس بمثل ما يجري الآن" وأضافت بصوتها المختنق بالبكاء "كل السجناء يعرفون ماذا جرى على ابني محمد الشمالي".

أكدت والدة المعتقل أنها ذهبت لدائرة التظلمات. وأنهم قالوا لها إنهم أرسلوا وفداً، أكد وجود الجرح الغزير المفتوح. ورغم ذلك، تصمت الأمانة العامة للتظلمات، ومفوضية السجناء، عن قضية محمد الشمالي صمتاً مطبقاً. بل إن نائب الأمين العام لإدارة التظلمات أسامة العصفور الذي عينه الملك في منصبه بدرجة وكيل مساعد، رفض إعلان نتائج التحقيقات التي قامت بها الأمانة. ذكر العصفور في مقابلة لصحيفة محلية، أنه «ليس مناسباً من ناحية المهنية والتخصص إعلان النتائج من جانبنا، كونه لا يتوافق مع مبدأ الفصل بين السلطات، طالما أن القضية المعنية خرجت من نطاق التحقيقات في الأمانة».

العصفور برر كل شيء، حتى بقاء عدد كبير من السجناء محبوسين في خيام في

باحات السجن المركزي في أوضاع مزرية، رأى أنها عائدة إلى التلفيات التي لحقت بالزنازن، وقال إنه ستم إعادة تهيئة هذه الزنازين. لكن العصفور لم يتطرق أبداً إلى التعذيب الذي تمارسه قوات الدرك الأدرني التي تسلمت السجن منذ 10 مارس الماضي.

نعم، محمد يموت ببطء، لكن لا أحد يسمع، بل هناك من لا يريد أن يسمع، فقد أمتحت هذه الأزمة القلوب، وبيئت أن ثمة قلوبا كثيرة ماتت هنا وفي هذا العالم المشبع بالظلم. محمد الشمالي نموذج لطفل يتعرض لما لا يستطيع أي إنسان الصبر عليه، فهل يسمع أحد صوت أم محمد ؟

لأنه كان بصحبة أخيه المطلوب لحظة اعتقاله... الطفل البحريني حسين العراي (13 عاماً): من ملاعب الحي إلى طوامير السجون

تفتقد مقاعد الدراسة في مدرسة السلمانية الإعدادية الطالب المطيع والمنضبط "حسين العراي"، الذي اعتقلته سلطات الأمن البحرينية منذ حوالي أسبوع، لا شيء سوى أنه كان بصحبة أخيه المطلوب آمينا، حين قبضت عليه السلطات هو الآخر فيما عرف بكمين "النادي البحري".

تهم الطفل العراي كلها سياسية، وحتى لو نفذ بجلده من القضايا التي لفقتها السلطات الأمنية لأخيه ورفاقه المعتقلين، فإنه لا يبدو سينفذ من "القضايا الأخرى" سهلة التلفيق: تجمهر، وأعمال شغب وتخريب، لأنه باختصار طفل شيعي، يعيش في منطقة تسكنها غالبية شيعية، وهذا في حد ذاته دليل كاف للاشتباه به وإدانته، حتى لو كان يركض في الشارع المجاور لمنزله وراء الكرة، وحتى لو كان عمره 13 عاماً فقط.

عرف عن حسين الهدوء والاحترام ليس في المدرسة فقط بل في بيته أيضاً. يحرص

حسين على تقبيل والدته على رأسها شكرًا وامتنانًا، وإذا رغب في اللعب مع أصدقائه لا يتعدى منطقة الحي الذي يسكن فيه في العاصمة المنامة.

مع أخيه حتى في لحظة اعتقاله

ارتبط العرادي بأخيه الأكبر والوحيد "علي" ارتباطًا قويًا، فصار يرافقه في كل مكان يذهب إليه، وتأثر كثيرًا عندما أصبح أخوه من المطلوبين والمطاردين أمنياً، وزاد من حزنه اعتقال أخيه أمام عينيه، في كمين مخابراتي بالنادي البحري في 12 مارس/ آذار 2015.

ولكنه مدامات قوات الشرطة لمنزله بحثا عن أخيه، صار حسين يتوقع مجيئهم في أي لحظة، لأنهم كانوا يطلبون رؤيته أيضا، وقد وصل إلى مسامع والدته من أهالي بعض المعتقلين نقلا عن أبنائهم خلال الزيارة بأن "حسين" بات مستهدفاً، وأن شقيقه "علي" كثيراً ما كان يُهدد به، مشددين عليها الانتباه له، خاصة بعد تواعد أحد الضباط بالباسه قضايا ملفقة، كما فعل مع أخيه.

مع والديه في الليلة الأخيرة

في يوم الثلاثاء 21 أبريل/ نيسان 2015 تلقت عائلة العرادي اتصالاً يفيد بضرورة إحضار طفلها "حسين" إلى النيابة العامة في اليوم التالي. كيف كان والداه سيبلغانه بأنه مطلوب للتحقيق؟ اهتديا في النهاية إلى إيهامه بأن لديه موعداً مع طبيب الأسنان في الصباح، ولذلك لن يذهب للمدرسة، كانت ليلته الأخيرة بينهما هادئة، ونومه مطمئناً. عند الصباح حانت لحظة المواجهة، انتظرت والدته يتناول فطوره أولاً، لتخبره بأن والده سيأخذه إلى النيابة العامة لا طبيب الأسنان!!

وقع خبر ذهابه إلى النيابة العامة كالصاعقة على قلبه، دبّ الخوف في نفسه ورفض الذهاب، هذأته والدته مطمئنة: سيسألونك بعض الأسئلة فقط وستعود بعدها إلى البيت حتماً. لكن ما حدث هو العكس تماماً، فقد أمرت النيابة بحبسه على ذمة التحقيق بتهمة "تنظيم احتجاجات وأعمال شغب وتجمهر وتخريب".

أم حسين في مركز الشرطة: أنت بطل ويجب أن لا تبكي

نقل الطفل العرادي بعد النيابة إلى مركز شرطة النعيم، وهناك كان ينتظره مصير مجهول، بالنسبة لعقله الصغير، وما إن رأى والدته ارتمى في حضنها باكياً واختنقت هي بعبرتها، جميع من في المركز كان متأثراً، حاولوا تهدئة الطفل المسكين وتجلدت أمه محاولة زرع الثقة فيه: أنت بطل ويجب أن لا تبكي.

مثل هذه المشاهد لم تهز ضباط الشرطة، ولا وكلاء النيابة العامة، ولم تحرك في قلوبهم الشفقة والرحمة. راحوا يستمرون في حياكة هذه المؤامرة ضد الطفل العرادي، كما فعلوا مع عشرات الأطفال، منذ انفجار ثورة 14 فبراير 2011، في البحرين.

وفوق الظلم يمنع من الزيارة

يوم الخميس 23 أبريل/ نيسان 2015، اتجهت والددة العرادي إلى مركز شرطة النعيم لتأخذ موعداً لزيارة طفلها، وعندما دخلت على الضابطة هناك أخبرتها بان ابنهما ممنوع من الزيارة والسبب التقاطها صورة له ونشرها في وسائل التواصل الاجتماعي، عندما كان جالساً في مكتب الضابط بمركز النعيم، إضافة إلى إطلاقها لفظة "معتقل" على طفلها.

لم تياس الأم حينها وتوجهت إلى مركز الأحداث حيث يحتجز "حسين"، وعند وصولها سألتهم عن ابنها وطلبت رؤيته. أثناء سؤالها سمعت إحدى المسؤولات هناك تقول بأنه أخذ إلى النيابة العامة وأنه غير موجود، ولكن سرعان ما أنكرت الضابطة ذلك مؤكدة بأنه موجود في المبنى لكن زيارته ممنوعة.

بعد 5 أيام من السجن: أعراض الروح والالاكتئاب

وبعد مرور 5 أيام على اعتقاله حصلت عائلته على إذن لزيارته في 26 أبريل/ نيسان 2015. ذهبت والدته بلهفة لرؤية طفلها فصعقت لما رآته، كان هادئاً أكثر من ذي قبل، لم يبادر بالسلام على أمه وتقبيلها كما اعتادت، لذا بادرت هي باحضانه بقوة

كي تهدئ من روعه الذي بدا واضحًا على مجياه، لقد خاب أمله في أن لا يبقى في السجن لأكثر من أربعة أيام كما حدث مع الطفل "سيد حسين" سابقًا.

لاحظت والدته خلال الوقت القصير الذي قضياه معا (15 دقيقة)، أنه يقوم بحركات غريبة لم تعهدها من قبل: كان يغمض عينيه كثيرا، ويسحب شفثيه بأصابعه. هي أعراض الرّوع والاكتئاب، خافت أمّه عليه وألحت عليه أن يتوقف عن هذه الحركات وأن لا يخاف من أحد.

إلى النيابة العامة دون علم والديه... والسؤال: هل تعرفهم؟

اقترب العرادي من أذن والدته وعيناه ترمقان الضابطة التي كانت متواجدة معهم أثناء الزيارة، همس في أذنها بأنه أخذ إلى النيابة العامة في يوم الخميس 23 أبريل/ نيسان 2015، وأنه سُئل هناك عن سبب تواجده مع المجموعة التي اعتقلت بكمين مخبراتي من النادي البحري، كما وجهت له أسئلة إن كان يعرف هؤلاء الشباب أم لا، وقد نفى معرفته بهم مؤكّدا أنهم أصدقاء أخيه علي الذي كان يرافقه للعشاء ليلتها.

وجهت له النيابة العامة أيضا أسئلة تتعلق بـ "محسن القطري" حيث نفى معرفته به، وعندما سئل عن "حسين الزرقي" قال لهم ببراءة الأطفال هو "مسجون" الآن! عندها وصفه الضابط بالكذاب! فلم يقبل ورد عليه مؤكدا أن الزرقي معتقل منذ فترة طويلة وهو يعرفه جيّدًا لأنه ابن صديقة والدته.

عند الانتهاء من التحقيق معه فرح كثيرًا عندما أخبروه بأنه بريء من تهمة الانتساب لمجموعة النادي البحري، لكن فرحته لم تدم طويلا عندما أوردفوا قائلين "عليك قضايا أخرى ولن تخرج من السجن"! هكذا ببساطة يمكن أن يبقى أي بحريني شيعي في السجن، حتى لو كان طفلا!

أطفال البحرين: أعداء أشداء داخل السجن

يد البطش في البحرين، امتدّت لتتال من الأطفال، عقابا على انتمائهم الطائفي

والمناطق، ولم تتوقف منذ 4 سنوات رغم الانتقادات الحادة جدا من المنظمات الدولية وعلى رأسها منظمة العفو، فضلا عن وزارة الخارجية الأمريكية. يربي البحرينيون الأمل في أطفالهم، وتربي السلطات أعداء أشداء كل يوم، داخل سجونها.

شكا الطفل العراقي لوالدته ظروف حبسه، وأنه لا يرغب في الطعام المقدم إليه، وطلب منها توفير طعامه المفضل، وفي النهاية أوصاها بالذهاب إلى مدرسته وإخبارهم بأن سجن الأحداث سيقوم بزيارة لهم لتقييمه!

ينتظر الطفل "حسين العراقي" يوم غد الأربعاء 29 أبريل/نيسان 2015 عرضه على النيابة العامة مرة أخرى، بخوف ممزوج بأمل أن يعود لأسرته ومدرسته، وذلك الحي الذي كان يلعب فيه الكرة، طفلا كسائر أطفال هذا البلد، سوى أنه لم يكن آمنا!

الطفل المعاق "سيد جعفر": طلبوا مني اختيار تهمتي، وفاجؤوني بتهمة (قنبلة)!

في فجر يوم الجمعة 26 يونيو 2015 المصادف للتاسع من شهر رمضان، شنت قوات الأمن حملة مدامات عشوائية على قرية "القرية" الواقعة على شارع الجنبية، طالت الحملة حوالي 15 شاباً بينهم أربعة أطفال: سيد جعفر، سيد عمران، فاضل عبدالعزيز، وعلي حسين. كان بعض الفتية قد قاموا ليلتها بإغلاق الشارع العام (شارع الجنبية) احتفاءً باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب. هذا الفعل في البحرين، يكفي لشن حملة اعتقال واسعة، وانتظار أحكام سجن قاسية. اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب أقرته الأمم المتحدة ليقام في 26 يونيو من كل عام، للتشهير بجرائم التعذيب وتقديم الدعم والتكريم للضحايا والناجين في انحاء العالم.

لم يخطر ببال الطفل سيد جعفر موسى "16 عاما" أن مصادفة حديثه في الهاتف مع

صديقه سيد عمران لحظة اعتقاله سيقوده إلى السجن. بعد دقائق معدودة كانت سيارات الأمن تحاصر منزله من كل الجهات، هلع من منظرهم المخيف واحترار كيف ينجو بنفسه، لم يجد ملجأ سوى بيت جد أمه الملاصق لبيته، قفز إليه.

يعاني سيد جعفر من إعاقة في يده تمنعه من الاعتماد على نفسه في كثير من الأمور، فضلاً عن أن يساهم في غلق شارع عام (!)، كما يعاني من مرض الربو الذي يجعل استنشاقه للغازات المسيلة للدموع مشروع اختناق. لم يكن سيد جعفر موجوداً ليلتها في قريته، كان مشاركاً في دورة رياضة الدراجات الهوائية التي امتدت حتى منطقة "الفورمولا ون" ذهاباً وإياباً. انتهى السباق عند الساعة الثانية صباحاً، تناول سحوره مع أصدقائه وعاد بعد صلاة الفجر إلى بيته، ليواجه المصير المجهول.

تفاجأت والددة سيد جعفر باقتحام قوات الأمن لمنزلها، قاموا بالتفتيش الدقيق لكل محتوياته وسألوها عن ابنها ومكان وجوده، قبل أن يسلموها إحصارية تفيد بطلب حضوره حالاً لإدارة المباحث الجنائية. غادروا المنزل وإن هي إلا دقائق حتى تفاجأت بهم يعودون مرة أخرى ليقفzوا إلى بيت جده حيث كان يحتمي، وهناك تم اعتقاله ومصادرة هاتفه.

"رأيتة مقيد اليدين إلى الخلف يقاد إلى الحافلة" كان هذا آخر ما لمحته والددة سيد جعفر عند اعتقاله، هرعت إليه مسرعة تريد معانقته لكن القوات منعتها، رجعت بقلبها المعصور. تعلم أنه يرتعب خوفاً من هذه القوات: "هو ولدي الوحيد، يتيم الأب من صغره، معاق في يده اليمنى، مصاب بكسر في فكه، يعاني من مرض الربو، كيف له أن يدخل زنازين التعذيب وطوامير السجنون"

جال في ذهنها مشاهد مؤلمة عاشتها معه منذ أول يوم في ولادته ولا زالت، فهي من تساعده في لبس جواربه، لبس حذائه، غلق أزرته، فتح المؤكولات المغلفة،

والكثير من الأمور التي لا يقوى على إنجازها دونها، بل لا يستطيع مفارقتها كسائر من هم في عمره.

فقد جعفر والده عندما كان في سن التاسعة، لديه أخوات ثلاثة، أخذ على عاتقه أن يقوم بدور الأب ويصبح الرجل المعتمد عليه في البيت، لطالما يكرر على والدته "أنا الرجال في البيت"، اعتمدت عليه والدته في تلبية الكثير من متطلبات البيت وحاجاته، لا يفارق البيت في العادة، يحب أن يكون مع والدته وأخواته، كل ما تحتاجه والدته داخل البيت يقوم به رغم إعاقته: "يغير لمبات الإضاءة، يصلح أقفال الأبواب، يساعد في المطبخ"

في الزيارة الأولى له بعد قرابة 11 يوماً، بكى جعفر كثيراً، لم تفقه والدته ما كان يقوله لشدة بكائه، لكنه ردد: "ضربوني، ضربوني، تفلوا علي" (أي بصقوا في وجهي)، حاولت أمه تهدئته وتذكيره بأنه رجل وقوي، لكنه بقى على الوضع نفسه من البكاء في كل الزيارات التالية. يطلب منها أن تخرجه من السجن، وأن تأخذه لمكان آخر غير قريته وغير بيته : "لم أعد أريد الذهاب هناك مرة أخرى" يقول لها.

الرياضة الوحيدة التي يعشقها جعفر ويخرج إليها هي ركوب الدراجة الهوائية، اشترك في نادي بني جمرة بدراجته المتواضعة في دورات كثيرة، ولأنه كان جاداً ومواظباً أمّن له النادي دراجة جديدة ذات مواصفات عالية، فكانت آخر مشاركة في هذه الرياضة قبل اعتقاله بساعات فقط.

ببراءة الطفولة أخبر سيد جعفر والدته أن الضابط خيرّه بين التهم التي يريد توجيهها له: "ويش تبي أحط لك هجمة لو مراقبة؟"، لكن المفاجأة أن النيابة العامة وجهت له تهمة ثالثة: "قنبلة وهمية" (!).

غداً الإثنين 3 أغسطس، ينتظر الطفل جعفر ما ستقرره النيابة، ليس غريباً أن يجد جعفر تهمة أخرى منسوبة إلى إعاقته، أو قنبلة أخرى منسوبة إلى يتمه ومرضه

بعد أسبوع من إصابته بشوزن الشرطة.. والد الطفل "السواد" يقول إن ابنه فقد عينه اليسرى

قال والد الطفل محمد السواد مصاب قرية الدراز الجمعة الماضية، إنه "لا أمل هناك من شفاء عين ابنه اليسرى، بينما هناك بصيص أمل من شفاء الأخرى، وذلك بحسب ما أخبرني طبيب العيون، أمس الخميس 5 فبراير/ شباط الجاري".

وطالب السواد (الأب) وزارة الصحة بتزويده بالتقارير الطبية التي تثبت حالة طفله الحالية للاطمئنان على الوضع الصحي لابنه، والتي وُعد الوالد بتسليمها يوم الأحد المقبل، كما ناشد والد الطفل وزارة الصحة، وعلى رأسها وزير الصحة، علاج الطفل في الخارج، وهذا أبسط حق له. وخاصة بعد أن أخبره الطبيب في مجمع السلمانية الطبي أن لا أمل من علاج العين اليسرى لمحمد.

وأوضح الوالد "ازداد قلقي وخوفي على عيني محمد بعد كلام الطبيب المختص في السلمانية، إذ إنني أنتظر يوم الأحد بفارغ من الصبر لأحصل على التقارير الطبية كي أرسلها للخارج علني أستطيع إنقاذ عيني ابني".

وأضاف "أناشد وزارة الصحة علاج ابني، إذ كيف لي أن أرى طفلي الذي لم يتجاوز الـ 13 من عمره يفقد عينيه أو إحداهما وأنظر إليه متفجعاً مكتوف الأيدي!".

وأشار السواد إلى أن النيابة العامة قامت باستدعائه مع حسن العجمي، خال الطفل، يوم الاثنين (2 فبراير/ شباط 2015)، للاستماع لأقوالهما بشأن الواقعة.

يُذكر أن الطفل محمد السواد، وهو لأب من سترة وأم من الدراز، قد أصيب يوم الجمعة (30 يناير/ كانون الثاني 2015) برصاص «الشوزن» حينما صادف وجوده

بالقرب من بيت جده مع قمع قوات الأمن لمسيرة حاشدة أعقبت صلاة الجمعة للمطالبة بالإفراج عن أمين عام "الوفاق" الشيخ علي سلمان.

وأشار خال الطفل وقتها إلى أنه بعيد إصابته تم نقله للمستشفى الدولي ومنها إلى مجمع السلمانية الطبي، وتبين أن شظايا «الشوزن» انتشرت في الجزء العلوي من جسم الطفل وتحديداً في الوجه والرأس، بالإضافة لتأثر الرئتين، وكان تحت الملاحظة الطبية منذ ذلك الوقت.

تفجير «سترة» وتفجير «كرانة»... «الغاز لا حل لها تنتهي بأحكام الإعدام»

"تفجيرات البحرين: الغاز لا حل لها تنتهي بأحكام الإعدام"، هكذا رأى موقع غلوبال فويس حوادث التفجير التي تعلن عنها وزارة الداخلية البحرينية والتي غالبا ما تقول إنها تنفذ باستخدام "قنابل مُصنَّعة يدوياً".

تلي هذه الانفجارات في سيناريو متكرر، حملة اعتقالات ومداهمات واسعة للمناطق التي تحدث فيها، تسفر غالبا عن اعتقال عدد كبير من أبناء المنطقة، وقد تعرض جميع من اعتقل على خلفيات حوادث التفجير إلى التعذيب والإجبار على الاعتراف، إضافة إلى وضعهم في السجن الانفرادي.

ارتكبته. يلي ذلك حادث تفجير "كرانة"، ومجموعة حوادث أخرى متفرقة.

تفجير سترة

يعتبر تفجير سترة الذي أعلنت عن وزارة الداخلية البحرينية في 28 يوليو/ تموز، هو الأسوأ في البحرين عام 2015، وقالت الداخلية إنه استهدف قوات الأمن بمنطقة سترة، وأسفر عن مقتل اثنين من منتسبيها "باكستاني الجنسية" وإصابة 6 آخرين أحدهم إصابته "بليغة".

في العام 2015 يعتبر حادث تفجير سترة في يوليو/تموز هو الأبرز في سلسلة التفجيرات التي أعلنت عنها السلطات البحرينية، وقد اتهم أحد نواب الوفاق السابقين بالضلوع فيه عبر تمويل المجموعة التي زعمت السلطات أنها

جمعية الوفاق وتعليقا على حادث تفجير سترة قالت في بيان لها إن العنف وردات الفعل العنيفة كلها مرفوضة، كما أدانت



جمعية "وعد" الحادث ورأت أنه يأتي ليعقد المشهد السياسي المعقد أصلاً في البحرين، في حين أعلن كبار علماء الدين في البحرين إدانتهم لتفجير سترة واعتبروا أن هذا الفعل لا يؤدي إلا إلى العنف والعبث بأمن الوطن، كما أعلن خطيب جامع الصادق بالدراز الشيخ محمد صنقور بأن تفجير سترة مدان لكنه لا يبرر الانتهاكات وازدراء الطائفة الشيعية.

دولياً دان بان كي مون التفجير ودعا إلى تحقيق شفاف، فيما أعلنت مجموعة من الدول إدانتها لحادث التفجير منها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا و تركيا وإيران والعراق، وقد أبدى السفير الأمريكي استعداد بلاده لتقديم "كافة أشكال" الدعم الأمني للبحرين، في حين قال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية أن بريطانيا تعمل على تعزيز التعاون الأمني مع البحرين.

وفي اليوم التالي للحادث أعلنت وزارة الداخلية البحرينية تحديد هوية مشتببه بهم في التفجير واعتقلتهم، فيما أكد وزير الداخلية البحريني راشد آل خليفة وبعد يومين من الحادث إن المتورطين بمقتل اثنين من عناصره "يستحقون عقوبة الإعدام!"

قوات الأمن البحرينية كانت قد شنت حملة مدامات على منطقة سترة بلغت حصيلة الاعتقالات فيها ما يقارب 35 ، ويعتبر القيادي الوفاقي البارز الشيخ حسن عيسى هو أبرز معتقلي حادثة التفجير، حيث اعتقل وهو قادم من الخارج، ووجهت له النيابة العامة تهمة تمويل المتهمين بالتفجير، مستغلين تقديمه معونات لأسر بعض المعتقلين.

وبث تلفزيون البحرين تسجيلاً لاعترافات المتهمين بالحادث وجد فيه مراقبون تناقضات صارخة، وزعمت الداخلية ارتباطهم بإيران، فيما نفت إيران أي دور لها في ذلك.

تفجير كرانة

شهدت قرية كرانة في مارس/آذار 2015 انفجار قنبلة أدى إلى إصابة شرطين بحسب ما نقلت وكالة رويترز، وفي 28 أغسطس/ آب 2015 أعلنت السلطات البحرينية عن تفجير آخر في قرية كرانة قالت إن شرطياً قتل فيه، وأصيب سبعة أشخاص بجروح بينهم طفل.

وفي تصريح لوزير الإعلام البحريني عيسى الحمادي لوكالة فرانس برس قال إن المتفجرات المستخدمة "شبيهة جداً" بمتفجرات تم حجزها قبل شهر "مصدرها إيران".

السفارة الأمريكية في البحرين أصدرت بياناً دانت فيه التفجير واعتبرته عملاً غير مسئول، وأن المصالحة والحوار هما الطريق الوحيد لكل البحرينيين، كما دانت جمعية الوفاق التفجير ودعت الجماهير إلى عزل نفسها عن كل من يتبنى العنف.

وطالب المنبر التقدمي السلطات البحرينية بسرعة الكشف عن ملابس تفجير كرانة والجهات التي تقف وراءه، في حين عبّر الشيخ ميثم سلمان المسؤول مرصد البحرين لحقوق الإنسان عن الحاجة إلى فريق تحقيق دولي نزيه للتحقيق في حوادث التفجير.

وفي اليوم التالي للتفجير أعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن إلقاء القبض على مشتبّه بهم في تفجير كرانة، فيما طالب تجمع الوحدة الوطنية السلطات البحرينية بتقديم شكوى ضد إيران.

رويترز: قنبلة تقتل شرطين في أسوأ تفجير بالبحرين منذ أشهر

قتلت قنبلة شرطين وأصابت ستة آخرين يوم الثلاثاء 28 يوليو/تموز 2015 في أكثر الهجمات دموية بالبحرين منذ أشهر وذكرت وكالة الأنباء الرسمية أن المتفجرات المستخدمة من نفس النوع الذي صادرت السلطات يوم السبت الماضي حين قالت إنها شحنة تم تهريبها من إيران.

وطالما اتهمت البحرين التي يحكمها السنة إيران بإذكاء التوتر في أوساط سكانها من الشيعة وخلال الأيام الماضية زاد الموقف بين البلدين حدة باستدعاء البحرين سفيرها من طهران في مطلع هذا الأسبوع.

كما وضع الاتفاق النووي الذي أبرمته إيران وقوى غربية دول الخليج العربية على المحك إذ تخشى أن يؤدي لتراجع الضغوط الأجنبية على إيران وتقوية سياستها الخارجية في المنطقة.

والتفجير الذي وقع يوم الثلاثاء أمام مدرسة للفتيات في قرية سترة هو الأول منذ أشهر عديدة والأسوأ منذ مارس/آذار 2014 حين قتل انفجار ثلاثة من الشرطة.

وتنفي طهران التدخل في شؤون البحرين لكنها لا تخفي دعمها لجماعات معارضة تسعى لمنح مزيد من الحقوق للأغلبية الشيعية. وأصبح العنف الموجه ضد الشرطة بين الحين والآخر معتادا في البحرين منذ احتجاجات ضخمة مطالبة بالديمقراطية قادها شيعة قبل أن تخدمها الحكومة في 2011.

وذكرت وكالة أنباء البحرين أن ستة من رجال الشرطة أصيبوا في تفجير الثلاثاء اثنان منهما في حالة خطيرة وآخران حالتهم مستقرة في العناية المركزة والاثنان الباقيان خرجا من المستشفى بالفعل.

وقال شاهد لرويترز إن قوة الانفجار أحدثت ثقبا ضخما في جدار بالمدرسة وهي مغلقة للعطلة الدراسية الصيفية.

وأدانت جمعية الوفاق وهي كبرى المجموعات الشيعية المعارضة في البحرين الهجوم في بيان بموقعها على الإنترنت قائلة إن "هذه الحوادث لا تمت للحراك السلمي بصلة إطلاقا وهي حوادث معزولة وغريبة وشاذة عن الحراك الشعبي السلمي الواسع المطالب بالتحول الديمقراطي في البحرين".

روابط يابان..

ويوجه حكام دول الخليج من السنة انتقادات حادة للتدخل الإيراني في صراعات إقليمية بالعراق وسوريا واليمن ويتهمون طهران بلعب دور في إذكاء الطائفية المريرة بين السنة والشيعية.

وفي رسالة نشرها بحسابه على موقع تويتر لمح وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة لعدم وجود فارق بين المتشددین سنة كانوا أو شيعة.

وقال "لا فرق لدي بين داعشي (من الدولة الإسلامية) سني وآخر شيعي. فهم من طينة واحدة وهدفهم واحد وإسنادهم إيراني."

وقالت وكالة أنباء البحرين إن المتفجرات مشابهة لتلك التي صادرتها قوات الأمن يوم السبت والتي تقول الحكومة إنها كانت مهربة للبلاد عن طريق اثنين من البحرينيين لهما روابط بإيران.

ويوم السبت أيضا استدعت البحرين سفيرها لدى طهران للتشاور بعدما قالت إنها تصريحات عدائية متكررة صدرت عن مسؤولين إيرانيين.

ويوم الأحد الماضي دعا وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف خلال زيارة للكويت الى تشكيل جبهة موحدة بين دول الشرق الأوسط لمواجهة المتشددین.

وقال إيمين دين مدير مركز فايف دايمنشنز للاستشارات إن من العسير توقع دور إيران بسبب الانقسامات الداخلية.

وأضاف "هناك سياسة خارجية يضعها (الرئيس حسن) روحاني وظريف وأخرى يضعها الحرس الثوري وفيلق القدس" في إشارة للقوى الثورية ذات النفوذ.

انفجار سترة: قتلى ومصابون بلا صور ولا فيديو!

في الوقت الذي لا زالت فيه آلة الانتقام تدور في سترة، بعد التفجير الذي أعلنت عن وقوعه وزارة الداخلية هناك (٢٨ يوليو/ تموز ٢٠١٥)، إلا أن الوزارة لم تعرض أي أدلة بشأن الحادث الذي تقول إن اثنين من عناصرها قتلوا فيه وأصيب ٦ آخرون أحدهم إصابته بليغة.

واكتفت الداخلية بعرض صور لحافلة قالت إن عبوة استهدفتها، وصور أخرى لسور المدرسة الذي كانت الحافلة المستهدفة بالقرب منه، لكن تلك الصور لم تدعم الرواية الرسمية بل أثارت شكوكا من قبل نشطاء معارضين بشأن وقوع قتلى وجرحى في الواقعة.

ولا تظهر الصور سوى تضرر جزئي في نوافذ الحافلة، في حين لم تلتقط أي صورة واسعة لمحيط الانفجار كما تفعل الجهات الأمنية ووسائل الإعلام في الدول المجاورة عند التعامل مع حوادث مشابهة، واكتفت بالتقاط صور تركز على هيكل الحافلة دون وجود أي قتلى أو مصابين، أو حتى آثارهم.

والحقيقة أن الصور الوحيدة التي نشرت للمصابين في الحادثة، وهي عبارة عن رجل آمن مصاب في رجله، سارعت وزارة الداخلية بنفسها إلى نفيها، وقالت إنها تعود لحوادث سابقة، لكنها لم تعرض أي صورة للمصابين ولم تعلن عن أسمائهم وحتى أسماء القتلى الاثنين الذين قيل إنهما باكستانيين.

وشكك مرجع في المعارضة في الرواية الرسمية، وقال "لعل تفجيراً وقع هناك.. إلا أن الحديث عن قتيلين وإصابة ٦ آخرين، يحتاج إثبات (...) نحن بحاجة إلى لجنة تحقيق مستقلة تبحث في الحادثة وغيرها من الحوادث التي راح ضحيتها مدنيون، وهذا ما طالبت به عائلة شهيد العكر قاسم محسن".

وبينما لم تقدم الداخلية أدلة مقنعة للرأي العام بشأن الحادثة كما هو الحال في الحوادث السابقة، سارعت للإعلان خلال أقل من 24 ساعة، عن اعتقالها عدد من المشتبه بهم، واعتقلت ما لا يقل عن 10 أشخاص، بعد ساعات من حصار المنطقة.

وليس المرة الأولى التي تكتفي فيها الداخلية بعرض أدلة يصفها معارضون بـ "الهزيلة"، فقد قالت (14 فبراير/ شباط 2014) إن حافلة تعرضت لتفجير في الديه غرب المنامة دون وقوع إصابات، وقامت بعرض صورة يتيمة للحافلة تظهر بعض الأضرار في هيكلها الخارجي.

وعلى عكس تفجيرات القديح والكويت، لا يتم تبادل أي صور مباشرة للتفجيرات

التي تحدث في البحرين، فمواقع التفجير دائماً ما تكون في مناطق مطوقة من قبل الأجهزة الأمنية أو يتم تطويقها بشكل سريع بحيث يصعب على أي جهة غيرها الوصول لموقع الحادث.

ففي تفجير مسجد الإمام الصادق في الكويت تم تبادل صور ومقاطع فيديو مباشرة من موقع الحادث على مواقع التواصل الاجتماعي، ومن بينها صوراً لأمير الكويت صباح الأحمد الصباح الذي زار الموقع رغم الظروف الأمنية الخطيرة.

وما زاد من الشكوك في حادث التفجير في سترة تزامن مع حملة إعلامية أطلقها وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة ضد ما وصفها "التدخلات الإيرانية في الشأن البحريني ودعمها للإرهاب"، وجاء الحدث ليستخدم كدليل على ذلك التدخل بعد أيام قليلة من التحذير منه.

وقالت وزارة الداخلية إن المتفجرات مشابهة لتلك التي صادرتها قوات الأمن في مطلع الأسبوع (جاء توقيتها أيضاً بعد إطلاق الحملة)، وقالت السلطات إنها كانت مهربة للبلاد من إيران.

ونفت وزارة الخارجية الإيرانية ذلك واعتبرته "دعاية إعلامية رسمية"، وقالت إن الحملة التي تشنها المنظمة تهدف لتوتير أجواء المنطقة.

تناقضات في اعترافات تفجير سترة: في قم لا يوجد مطار وأحد المتهمين اعتقل قبل الحادثة بيومين

قال المحامي محمد الجشي إن مدينة قم الإيرانية لا يوجد بها مطار. كلام الجشي جاء تعليقاً على الاعترافات التي بثها تلفزيون البحرين لمن تقول السلطات الأمنية إنهم متورطون في حادث تفجير سترة الذي وقع في 28 يوليو/ تموز 2015.

وجاء في اعترافات أحد المتهمين وهو محمد إبراهيم آل طوق (د 6:10) أنه "بعد وصولهم إلى مدينة أبوشهر الإيرانية قام ثلاثة عناصر من الحرس الثوري الإيراني باقتطاع تذاكر لهم إلى مدينة قم الإيرانية".

ويقول المحامي الجشي إنه "يشترط قانوناً للتعويل على الاعتراف كدليل إدانة أن يكون مطابقاً للحقيقة والواقع"، مضيفاً "ترى قم ما فيها مطار".

وأقرب مطار إلى "قم" هو مطار الإمام الخميني الذي يبعد عن المدينة حوالي 120 كيلومتر ويقع في طهران. وأعلنت السلطات الإيرانية العام الماضي 2014 عن إنشاء خمسة مطارات جديدة في عدة مدن إيرانية أحدها في قم تحت اسم "سلفتشكان" إلا أنه ما يزال قيد الإنشاء إذ تعمل شركات صينية على تطويره.

ولقيت الاعترافات التي بثها تلفزيون البحرين مساء اليوم الخميس (14 أغسطس/ آب 2015) لثلاثة من المعتقلين، وهم محمد إبراهيم آل طوق، ومحمد رضي عبدالله حسن، وصلاح سعيد صالح، لقيت المزيد من الانتقادات من جانب حقوقيين خصوصاً لجهة اتسامها بالتناقض.

وأشاروا إلى أن الأخير وهو صلاح سعيد صالح (23 سنة) الذي تم عرض اعترافاته (د 18:10) وإدراج اسمه في القضية تم اعتقاله من قبل مدنيين قبل حادثة تفجير ستره.

ولدى الرجوع إلى تاريخ اعتقاله يتبين أنه اعتقل في 26 يوليو/ تموز 2015 أي قبل يومين من حادثة التفجير المزعومة.

وواصل نشطاء نشر المزيد من التناقضات في الاعترافات المصورة التي عرضتها السلطات الأمنية على شاشة التلفزيون الحكومي. ففيما زعم المتحدث الأمني باسم وزارة الداخلية (د 21:30) بأنه "تبين من خلال المعاينة ورفع الأدلة والفحوصات المخبرية من قبل المختبر الجنائي ومسرح الجريمة أن المادة المستخدمة هي مادة

(سي 4) شديدة الانفجار وهي نفس المادة التي تم إحباط تهريبها للبلاد من إيران بتاريخ 15 يوليو/ تموز 2015". يرد في المقابل في اعترافات المتهم الرئيس في القضية وهو محمد آل طوق (د، 11:53) بأن "القنبلة التي تم استخدامها لتفجير الباص كانت محلية الصنع".

في هذا السياق، صرح رئيس المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان حسين جواد "أستطيع أن أجزم أن المتهمين في قضية تفجير سترة قد صعقوا بالكهرباء ولكموا وصفعوا وتم تهديدهم قبل تصوير اعترافاتهم في التلفزيون". وأضاف بأن "ما شهدته شخصيا في مبنى التحقيقات الجنائية من تعذيب وإهانات للمعتقلين يكفي للاعتراف بعدم وجود خالق هذا الكون إن أراد ذلك الجلاد"، على حد تعبيره.

وبدا على وجه أحد المتهمين الذين جرى بث اعترافاتهم، وهو صلاح سعيد صالح احمرار على أعلى شفته وأنفه وجبينه. وهو ما رده نشطاء إلى آثار التعذيب الذي لقيه في أثناء التحقيق.

وقالت وزارة الداخلية البحرينية إنها ألقت القبض على عدد (5) من العناصر التي وصفتها بـ"الإرهابية" المتورطة بارتكاب تفجير سترة.

وقالت في بيان أصدرته اليوم الخميس (13 أغسطس/ آب 2015) بأن أعمال البحث والتحري من قبل الأجهزة الأمنية المختصة أسفرت عن تحديد هوية الجناة، وهم:

1. محمد إبراهيم ملا رضي آل طوق الملقب بـ (المنكر) (24 عاما/ مقبوض عليه) وهو قائد ميداني لتنفيذ الأعمال الإرهابية في سترة، قام بزراعة العبوة الناسفة وتفجيرها، وكان هاربا في وقت سابق إلى إيران عن طريق البحر وذلك من تنفيذ حكم بالسجن المؤبد صدر بحقه في عدد من القضايا الإرهابية السابقة، منها قيامه بزراعة عبوة ناسفة في منطقة سترة واديان في يوليو/ تموز 2013 أدى انفجارها الى استشهاد رجل أمن، علما بأنه عاد الى المملكة عن طريق

التدريب بعد قضاء عام خارج البحرين بقصد ارتكاب أعمال إرهابية سبق لـه أن
تدرب عليها بمعسكر حزب الله العراقي.

2. صلاح سعيد صالح الحمّار (22 عاما / مقبوض عليه) مطلوب في عدد من القضايا
الإرهابية، ويُعدُّ أحدَ مُخططي العملية ، حيث كان قد تسلّم عبوة ناسفة لتنفيذ
عملية إرهابية، كما عمّد عند القبض عليه إلى إطلاقِ رصاصٍ على الشرطة
بمسدسٍ كان بحوزته.

3. محمد رضي عبدالله حسن ، الملقب بـ"البببي" (23 عاما / مقبوض عليه) قائد
ميداني للأعمال الإرهابية وشارك في التخطيط للعملية وزراعة العبوة المتفجرة
، وكان هاربا ومحكوما عليه بالسجن لمدة 10 سنوات ومطلوب في عدد من
القضايا الإرهابية.

4. علي عبدالكريم مرزوق (23 عاما / مقبوض عليه) قامَ بمراقبة الموقع الذي وقع
فيه التفجير ، محكوم عليه بالسجن ، ومطلوب في عدد من القضايا الإرهابية منها
إطلاق رصاص بواسطة سلاح ناري على أفراد الشرطة .

5. حسن علي حسن الشامي (23 عاما / مقبوض عليه) قامَ بإيواء العناصر الإرهابية
المقبوض عليها مع علمه بالجريمة الإرهابية.

6. إبراهيم جعفر المؤمن (28 عاما / هارب) تولى مراقبة الموقع ومعاينته ، محكوم
عليه بالسجن ومطلوب في عدد من القضايا الإرهابية الأخرى.

7. ليث خليل إبراهيم آل طوق (21 عاما / هارب) تولى مراقبة الموقع ، محكوم
عليه بالسجن ، ومطلوب في عدد من القضايا الإرهابية الأخرى.

وقد تبين من خلال التحريات وإفادات المقبوض عليهم أن هناك عدد آخر من

المخططين الرئيسيين والممولين لهذه العملية الإرهابية ، مرتبطون تنظيميا وتمويليا بالحرس الثوري الإيراني وهم:

1. 1مرتضى مجيد السّندي 32 عاما ، سبق ان تم إسقاط جنسيته البحرينية ، متواجد في ايران ، ومحكوم عليه بالمؤبد في قضيتين، ويتبعُ ما يسمى بـ"تيار الوفاء" ويمثّل القيادة الدينية للعديد من التنظيمات والمجموعات التي تنفذ أعمالاً إرهابية بالبحرين ويتلقى تمويلا ماليا شهريا من الحرس الثوري.

2. علي أحمد العنصره 21 عاما ، هارب الى ايران ويعمل تحت امرة مرتضى السندي، قام بإرشاد العناصر الإرهابية على مكان تواجد العبوات المتفجرة للقيام بالعمليات الإرهابية ومنها حادث ستره الارهابي ، علما أنه محكوم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات ومطلوب بعدد من القضايا الإرهابية.

3. قاسم عبدالله علي (26 عاما) هارب إلى إيران ويتردد على العراق وهو المسؤول عن تدريب العناصر الإرهابية في معسكرات حزب الله العراقي ، أحد المتورطين الرئيسيين بتهريب المتفجرات والأسلحة لمملكة البحرين ومطلوب في عدد من القضايا الإرهابية.

كما كشفت التحريات أن عملية استهداف حافلة الشرطة بهدف إزهاق ارواح رجال الأمن ليست جديدة وإنما وضعت لتنفيذها في فترات سابقة سيناريوهات مختلفة، تحت اشراف ومتابعة من قبل ممولي ومخططي هذه الاعمال الإرهابية المرتبطين بالحرس الثوري الإيراني ، من بينها محاولات استهداف الحافلة بقنابل المولوتوف وزرع عبوة ناسفة قرب بريد ستره بالقرب من مركز الشرطة، لكن رجال الأمن تمكنوا من إحباط هذه المحاولات.

وقد تبين من خلال المعاينة ورفع الأدلة والفحوصات المختبرية من قبل المختبر الجنائي ومسرح الجريمة، أن المادة المستخدمة في تفجير ستره الإرهابي هي مادة C4

شديدة الانفجار، وهي نفس المادة التي تم إحباط تهريبها للبلاد من إيران بتاريخ 15 يوليو 2015 وكذلك التي تم ضبطها في مستودع بقرية دار كليب في يونيو 2015.

ووفق إفادات للمقبوض عليهم، تم تحديد عدد من المواقع الخاصة بتخزين العبوات المتفجرة والمواد التي تدخل في الأعمال التخريبية، حيث تم العثور على المواد التالية:

- عبوة ناسفة شديدة الانفجار.
- جهاز تحكم عن بعد يصل مداه لحوالي 200 متر.
- عدد (2) سلاح شوزن محلي الصنع وطلقات خاصة بهما.
- ادوات ومواد تستخدم في تصنيع عبوات قابلة للاشتعال والانفجار.

وقد باشرت الإدارة العامة للمباحث والأدلة الجنائية ، اتخاذ الإجراءات القانونية المقررة، وإحالة القضية إلى النيابة العامة.

الشيخ حسن عيسى وفوتوشوب السلطة: التكافل الاجتماعي بوصفه إرهاباً
"استمرار سلمية شعب البحرين ليست مرهونة بردة فعل الطرف الآخر، فهي مبنية على استراتيجية تنطلق من أخلاقية هذا الشعب وطبيعة تكوينه وخلفيته الدينية وانتمائه الإسلامي العريق".

هكذا يرى الشيخ حسن عيسى إلى السلمية: تكوين أخلاقي وديني أصيل في الشعب البحريني. العنف ليس خياراً مرغوباً عند هذا الشعب ولا يناسب أخلاقه العامة. بهذا الوضوح يحسم الشيخ حسن موقفه من العنف.

النائب الوفاقي المستقيل الشيخ حسن عيسى (مواليد 1970 ستر- واديان)، هو ذاته المتهم حالياً من قبل الداخلية "بجمع أموال من الداخل والخارج وتمويل الجماعات الإرهابية" وفق ما قالت الداخلية. زعمت في بيانها المنشور اعترافه بالتهمة المنسوبة

إليه، الأمر الذي نفاه الشيخ جملة وتفصيلاً أثناء زيارة عائلته الأخيرة له في 30 أغسطس 2015.

حصد الشيخ حسن أعلى عدد من الأصوات في انتخابات 2010 النيابية ممثلاً للوفاق في جزيرة سترة. هذه الأصوات لم يحصل عليها من فراغ الناخبين، بل من امتلاء قلوب أهالي جزيرة سترة به.

وبقدر صعوبة هذه المنطقة واختلاف تنوعاتها السياسية المعارضة واختلاف سقوفها ومواقفها المتباينة من المشاركة في الانتخابات، فقد اجتمع خيارها على الشيخ حسن بنسبة 92%. يقول النائب الوفاقي المستقل مطر مطر: "لقد كان خياراً ناجحاً لمنطقة صعبة. لم يكن أهل سترة متحمسين للمشاركة في الانتخابات لكن بسبب شعبية الشيخ حسن صارت نسبة المشاركة عالية".

عُرف الشيخ حسن ببشاشته ومرحه وحيويته، فضلاً عن دوره الديني والسياسي والاجتماعي. الشعبية العريضة تكونت عبر تاريخ عريض من النضال الوطني، ودور وعظي وديني، وتفانيه في تحسس آلام الناس واحتياجاتهم وتقديم الخدمات الإنسانية لهم، "كان يقوم بدور إنساني كبير في مساعدة المعوزين والمحتاجين والمحرومين وأي مساعدة مالية تنطلق من هذا الأفق الإنساني والشرعي، وهذا هو دوره منذ عقود من السنين، وهناك فقراء ومحتاجون يعتمدون على الشيخ في المساعدة الاجتماعية لتوفير لقمة العيش لهم" يقول رئيس شورى الوفاق النائب السابق السيد جميل كاظم.

إصلاح ذات البين كانت مهمة أخرى وضعها الشيخ حسن على عاتقه، ما جعله ملجئاً للكثيرين، حتى حين يتعلّق الأمر ببعض المشاكل الخاصة في المنطقة "كان رجل دين يتحسس آلام الناس وحاجاتهم المختلفة ويعمل على حلها كإصلاح ذات البين أو أية مشاكل في المنطقة" يقول عضو شورى الوفاق حامد خلف.

عرف الشيخ حسن بهذه الأخلاق قبل أن يكون نائباً برلمانياً، بل حتى قبل أن يصير معممًا، كان قبلها رادوداً معروفاً في ستره، وكان مجلسه كما قلبه مفتوحاً للناس واحتياجاتهم ومشاكلهم، يصفه الرادود الحسيني عبد الجبار العصفور "حتى قبل أن يكون معممًا، كان الشيخ حسن يحب الناس، يتقرب إليهم، يساعد المحتاجين، ينخرط في المجتمع، يحاول أن يكون خادماً للناس قريباً منهم، لم ينزعج يوماً من مساعدة أحد، تشعر معه بالأنس"، ويضيف "مجلسه مفتوح دائماً للناس حتى من تعرف عليهم حديثاً، يتقرب للبعيد قبل أن يتقربوا إليه، يتعرف على صغار السن وكبار السن، يتعرف على الناس في الصلاة والمسجد وفي الطرقات".

بعد أن أصبح نائباً برلمانياً، بقي الشيخ حسن على صلته بالناس، لم يُعده العمل النيابي ومشقته عن التواجد بين الناس، بل عزّز وجوده أكثر، صار يحمل مسؤوليات الناس بشكل رسمي "في كثير من الدوائر كان طموح الناس بمزيد من التواصل مع ممثل الدائرة مع الناس. في ستره لم تكن هذي المشكلة موجودة بسبب شعبية الشيخ" يقول مطر مطر.

بالإضافة إلى الحضور الاجتماعي والإنساني الذي عرف به الشيخ حسن، فهو صوت سياسي متمكن وكاسر، لا يقبل الارتضاء ولا المماوجة. طالما أكد أن شعب البحرين ليس مسلوب الإرادة كما تحاول السلطات أن تروج عنه، وأن الشعب سيستمر في حراكه الثوري من أجل استرداد حقوقه المشروعة. لكنه في كل مرة يؤكد على الحراك السلمي ولا يتعداه باعتباره إحدى ثوابت هذا الشعب، كان يقول: "نحن مع كل فعالية سلمية تطالب بحق ضاع في جيوب المتنفذين وغرف السياسة المغلقة، ومساندة كل مظلوم ومحروم".

يرى الشيخ حسن أن سلمية الشعب البحريني هي مسألة أخلاقية، ترتبط بأصل هذا

الشعب وطبيعة تكوينه وخلفيته الدينية، لهذا كان من السخف أن توجه له تهمة تمويل الإرهاب أو دعمه، وهو المستنكر له، بل إنه طالما استنكر أن لا تحرج هذه السلمية هذا النظام: "السلمية من الممكن أن تحرج أي نظام يحمل بعض القيم الأخلاقية، ولكنها للأسف قوبلت بعنف منقطع النظير واستمرار في القتل والتعذيب من قبل النظام البحريني، وهو ما يؤكد سقوط الجانب الأخلاقي عنده بشكل مستغرب، على الرغم من أنه نظام مسلم حسب الظاهر" يقول.

لقد رأت السلطة أن تكيل للشيخ حسن بمكيال إرهابها، وهو الذي اعتاد أن يواجهها بعنفها الرسمي ضد الحراك السلمي، ويفضح أساليبها الإعلامية القذرة في تحريف وجه الحراك البحريني السلمي، إلى وجه آخر لا يشبهها، هو وجه العنف والإرهاب والتبعية لدول خارجية، كان يقول للسلطة: "سلمية شعب البحرين منذ انطلاق حراكه وحتى اليوم عرّت في المقابل عنف السلطة، فكانت المعادلة شعب سلمي يُقابل بعنف رسمي، وهي المعادلة التي حاول النظام تغييرها بحملات العلاقات العامة، فيما لجأ إلى أساليب قذرة لتغيير مظاهر الحراك الشعبي من خلال العبث بالشعارات التي تكتب على الياфطات ببرنامج الفوتوشوب من أجل وصم هذا الحراك بالعنف والتخلف والانتماء للخارج".

إنه الفوتوشوب الذي استخدمته السلطة منذ اعتصام دوار اللؤلؤة في 2011 لتحريف وجه الثورة ووصمها بالعنف والتبعية لإيران، عبر تزييف الكتابات التي كان يرفعها المحتجون، هو الفوتوشوب ذاته الذي تستخدمه اليوم لتحيل كل شكل من أشكال الاحتجاج السلمي، إلى صورة من صور الإرهاب والتبعية لإيران، الفوتوشوب الذي حرّف وجه المساعدات الإنسانية التي يقدمها الشيخ لعوائل المحتاجين والمتضررين، من كونها فضيلة من فضائل التكافل الاجتماعي التي تحث عليها الأديان والأخلاق فوالأعراف الإنسانية، إلى دعم وتمويل للإرهاب.

عائلات معتقلي تفجيري كرانة وسترة: أبنائنا أجبروا على الاعتراف وفي "الانفرادي" منذ شهرين

شكت مجموعة من عوائل المعتقلين على ذمة قضيتي «تفجير كرانة وسترة»، من استمرار سجنهم في الحبس الانفرادي، على رغم مرور أكثر من شهرين، على اعتقالهم.

وقالت والدة المعتقل منتظر ميرزا العجمي (18 عاماً)، إن «ابني اشتكى خلال زيارتنا له أمس الأول (الاثنين) من استمرار سجنه في الحبس الانفرادي منذ النصف الثاني من أغسطس/ آب 2015، وحرمانه من دخول دورات المياه، إلا في فترات قليلة، فضلاً عن التضييق عليه أثناء النوم»، مضيفة «كما تم إجباره على الاعتراف بتورطه في تفجير كرانة الأخير الذي أودى بحياة شرطي في 28 أغسطس/ آب 2015، مع العلم أنه كان معتقلاً منذ 8 أغسطس 2015، أي قبل التفجير بـ 22 يوماً، فكيف يتم اتهامه بقضية لا دخل له فيها، وتاريخ توقيفه شاهد على ذلك».

فيما أفادت والدة المعتقل حسين إبراهيم الطويل (25 عاماً) بأن ابنها تم توقيفه مع 3 آخرين في 29 أغسطس/ آب بعد ساعات من حدوث التفجير بكرانة، وذلك أثناء مدهمة منزل صديقه الذي كانوا متواجدين فيه.

وأشارت إلى أنه «مصاب بداء السكري، ولا يعطى أدويته بشكل منتظم، كما اشتكى ابني خلال زيارتنا له، من تواجده في حبس انفرادي مع آخرين على ذمة القضية، وعدم توفير مستلزمات النوم، إذ يشترك كل اثنين من الموقوفين في (وسادة) واحدة، فضلاً عن عدم مقدرتهم على دخول دورات المياه عند الحاجة، وخلال الزيارة يتم تأخير قدومه أو تقديم موعد الزيارة من أجل عدم اختلاطه أو رؤيته باقي المعتقلين».

من جانبها، أيدتها والددة المعتقل محمد عبد النبي جمعة (20 عاماً)، وقالت ما تطرقت إليه والددة حسين. ونوهت إلى أن ابنها أصيب بوعكة صحية أثناء تواجده في السجن، مشيرة إلى أن ابنها موقوف في السجن الانفرادي مع باقي الموقوفين على ذمة القضية، كما لا يسمح لهم بالخروج في ساحة السجن، الأمر الذي قد يتسبب لهم بأمراض لعدم تعرض أجسامهم لأشعة الشمس.

من جهتها، استغربت والددة المعتقل صلاح سعيد صالح (23 عاماً) المتهم بتورطه بتفجير سترة الأخير الذي أودى بحياة شرطين وإصابة 6 آخرين في 28 يوليو/ تموز 2015، من عرض اعترافات ابنها على شاشة التلفزيون، على رغم توقيفه قبل التفجير بيومين، فيما استعرضت نفس الشكاوى التي تطرقت لها عوائل الموقوفين.

وطالبت العائلات الجهات الأمنية بضرورة إخراجهم من التوقيف الانفرادي، وإدماجهم مع باقي الموقوفين في العنابر، على اعتبار أنه مضى على توقيفهم أكثر من شهرين، فضلاً عن تمكينهم من دخول دورات المياه وقت الحاجة.

رويترز: البحرين ترى صلة أجنبية في تفجير وإيران تنفي أي دور لها

قالت وسائل إعلام بحرينية الأربعاء 29 يوليو/تموز 2015 إن السلطات اعتقلت عدة أشخاص فيما يتصل بتفجير وقع الثلاثاء وإنها تشتبه أن الهجوم كان نتيجة "تدخلات خارجية" لزعزعة استقرار المملكة.

ولم يحدد تصريح منشور لرئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة عن دور أجنبي، أي دولة بالاسم، لكن البحرين كثيراً ما تتهم إيران بتدبير تفجيرات في البلاد.

ونفت طهران التلميحات بأنها لعبت دوراً في الهجوم.

وفي حديثه عن تفجير الثلاثاء الذي أسفر عن مقتل شرطين وإصابة ستة قال

الشيخ خليفة إن "مواقف شعب البحرين معروفة لدى مختلف الدول المجاورة والكبرى وسطر هذا الشعب أروع الأمثلة التي أفشلت وصدت مختلف التدخلات الخارجية."

ونسب إليه "رفضه التام لكافة التدخلات الخارجية معرباً عن أسفه لاستشهاد اثنين من رجال الأمن".

ووقع التفجير أمام مدرسة للفتيات في قرية سترة وهو الأسوأ منذ مارس/آذار 2014 حين أسفر انفجار عن مقتل ثلاثة من الشرطة.

وقوبل التفجير بإدانات من دول خليجية عربية تشارك البحرين في شكوكها بأن إيران الشيعية تسعى لزعزعة الاستقرار في المناطق العربية.

وقالت وزارة الداخلية إن المتفجرات مشابهة لتلك التي صادرتها قوات الأمن في مطلع الأسبوع والتي تقول السلطات إنها كانت مهربة للبلاد من إيران.

ونفت وزارة الخارجية الإيرانية ذلك بوصفه "دعاية إعلامية رسمية" وأدانت التفجير.

ونسب موقع تلفزيون برس تي في الإيراني على الإنترنت إلى مرضية أفخم المتحدثة باسم الخارجية قولها إن "الإرهاب والتطرف هما التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان المنطقة".

وكثيراً ما اتهم البحرين إيران بإذكاء التوتر في أوساط سكانها من الشيعة وخلال الأيام الماضية زاد الموقف بين البلدين حدة باستدعاء البحرين سفيرها من طهران يوم السبت.

وتنفي طهران التدخل في البحرين لكنها تدعم علناً جماعات المعارضة التي تسعى

لنيل حقوق أكبر للأغلبية الشيعية. وأصبحت أعمال العنف المتقطعة التي تستهدف قوات الأمن البحرينية أمرا اعتياديا منذ قمعت الحكومة الاحتجاجات الحاشدة المؤيدة للديمقراطية التي قادها الشيعة في 2011.

سجن جو... «غوانتانامو» البحرين

مر العام 2015 ثقيلاً على المعتقلين السياسيين القابعين في سجن جو المركزي، كان مختلفاً، وكان في هذا العام ساحة من ساحات الثورة، بحد ذاته.

في حين أفادت رسالة من داخل سجن جو (4 مارس/آذار 2015) أن السلطات استدعت النشطاء المعتقلين ناجي فتيل، محمد السنقيس، ومحمود الحاجي للتحقيق، واتهمتهم بالتمرد وتسريب مقاطع فيديو من داخل السجن لنشطاء وجهات إعلامية في الخارج، وقالت إن القضية تم تحويلها للنيابة.

وفي 10 مارس/آذار 2015 خرجت أنباء من داخل السجن تفيد بمحاصرة قوات الأمن لمبنى رقم 4، وقال الوفاق حينها إن الوضع في السجن "خطير"، ولاحقاً اقترحت قوات أمنية المبنى باستخدام الغاز المسيل للدموع وأسلحة أخرى، ونقلت وكالة رويترز للأنباء خبراً عن اشتباكات بين السجناء والشرطة.

تبدأ الحكاية مع مساء السابع عشر من فبراير/شباط 2015، وهو التاريخ نفسه الذي غدرت فيه قوات الأمن بالمحتجين المسالمين النائمين في دوار اللؤلؤة عام 2011، لكننا في 17 فبراير/شباط 2015 كنا على موعد مع هجومٍ غادر على المعتقلين في مبنى 3 و6 بسجن جو.

الأنباء أشارت حينها إلى هجوم بالكلاب البوليسية على السجناء القصر. قال الرموز إنهم سمعوا صرخات المعتقلين والكلاب تنهش أجسادهم، وهي الاستغاثة التي أدت بهم للدخول في إضراب مفتوح عن الطعام.

وفي 24 فبراير/شباط 2015 قال أهالي معتقلي سجن جو القصر إن إدارة السجن أبلغتهم بمنع الزيارات المقررة لذويهم،



وبعد يوم من الهجوم قالت النيابة (11 مارس/آذار 2015) إنها حبست امرأة من ذوي المعتقلين، اتهمتها بالاعتداء على الشرطة في السجن، وقالت النيابة في بيان آخر في اليوم ذاته إنها عاينت سجن جو وحصرت المصابين من السجناء والشرطة للتحقيق معهم.

وفي 12 مارس/آذار 2015 عادت قوات الأمن لتعتدي على المعتقلين وهذه المرة في مبنى 2 عنبر 3، وخرجت إلى وسائل الإعلام صور مفزعة عن تعرض المعتقلين لإصابات، فيما اختفى ما يقارب 14 معتقل.

في 13 مارس/آذار 2015 قالت النيابة إنها حققت مع 90 ضابطاً وشرطياً في سجن جو، بينما نقل الحقوقي عبدالهادي الخواجة في اليوم ذاته لزوجته في اتصال هاتفي صورة مفزعة لما يجري داخل السجن، إذ قال إن مسيرات خرجت من سجناء جنائيين

تشتم الشيخ عيسى قاسم في سجن جو، وأضاف إن أصوات التعذيب لازال الرموز يسمعونها تخرج من مبنى 10 الذي تحول إلى وكر لتعذيب المعتقلين.

ومع مرور الوقت بدأت المعلومات تظهر إلى العلن شيئاً فشيئاً. الوفاق كشفت معلومات صارت بحوزتها عن تفاصيل الهجوم وما جرى على المعتقلين، الحقوقي نبيل رجب قال إن من خرجوا من جو لانتهاك محكوميتهم باتوا يعيشون صدمة نفسية، فيما بقيت الأنباء منقطعة عن سجناء جو، والزيارات ممنوعة بتاتا.

وأكد معتقلون خرجوا بعد انتهاء محكوميتهم وكانوا شهوداً على ما جرى في السجن، إن التنكيل الذي وقع عليهم كان علي يد قوات الدرك الأردني على وجه التحديد، لقد أجبر المعتقلون على النوم في العراء، وبعد تصاعد الانتقادات وفرت قوات الأمن خيماً بلاستيكية للمعتقلين للنوم فيها، وتم منعهم من الذهاب للحمام، لتستشري الأمراض الجلدية بينهم، أما نداءات العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش ومنظمات عالمية أخرى فلم تجد لها آذاناً صاغية لدى المسؤولين.

وبدلاً من التجاوب مع الانتقادات الموجهة لها، قامت وزارة الداخلية بمحاصرة منزل الحقوقي البارز نبيل رجب واعتقلته، وأفادت زوجته في اليوم ذاته (2 أبريل/نيسان 2015) إنه اعتقل بسبب تغريداته عن الانتهاكات التي حصلت في سجن جو.

وفي 3 أبريل/نيسان 2015 قالت النيابة إن الاتصالات عادت بين المعتقلين وذويهم، إلا أن عدداً كبيراً من المعتقلين بقيت أخبارهم منقطعة، وفي 29 أبريل/نيسان 2015 أفرجت السلطات عن الممرض الدمستاني بعد انتهاء محكوميته، ليروي كشاهد عيان جزءاً من مأساة السجناء في جو.

ونقلت منظمة هيومن رايتس ووتش شهادات بعض المعتقلين الذين تعرضوا للتعذيب في سجن جو، وطالبت مراراً بإجراء تحقيق مستقل حو ما جرى.

الحقوقي البارز عبدالهادي الخواجة وجه رسالة للمفوض السامي تحدث فيها عن

مأساة المعتقلين في سجن جو، وهو ما أدى إلى مطالبة المفوضية السامية (5 يونيو/ حزيران 2015) بإجراء تحقيق مستقل في الأمر.

أصدرت الوفاق (1 يونيو/حزيران 2015) تقريراً عن أحداث سجن جو بعنوان "شهادات بأفواه مكسرة الثنايا"، وأصدر مركز البحرين لحقوق الإنسان تقريراً (29 يونيو/حزيران 2015) عن ما جرى في سجن جو تحت عنوان "وحشية الحكومة في السجن المركزي"، أما منظمة هيومن رايتس ووتش فأصدرت تقريراً (23 نوفمبر/تشرين الثاني 2015) حمل عنوان "هذه دماء من لا يتعاونون" وثقت فيه تعذيب المعتقلين.

النيابة بدورها وبدلاً من الاستجابة لمطالب التحقيق في ما جرى، أحالت 57 معتقلاً للمحاكمة بتهمة إحداث "شغب" في سجن جو، وحكمت محكمة بحرينية على السيدة ليلى عبدالنبي بالسجن 6 أشهر لاتهامها بالاعتداء على شرطي وشرطية في 10 مارس/آذار 2015.

أما إدارة سجن جو فاستمرت في انتهاكاتها، لقد تدهور الوضع الصحي لرئيس جمعية المعلمين مهدي أبوديب، ومنع الدكتور علي العكري من حضور عزاء والدته، ومنعت السلطات رئيس جمعية الوجودي فاضل عباس من استلام أدويته.

فيما شاهد المعتقلون المحكوم بالإعدام عباس السميع وقد كسرت أسنانه، الشاب المعتقل علي هارون تعرض للضرب من قبل الشرطة أثناء حديثه الهاتفي مع والدته، المعتقل علي حسن آدم شارف على فقدان بصره بسبب عدم توفير العلاج المناسب له أو السماح بالإفراج المؤقت عنه للخضوع لعلمية ترجع له بصره، الطفل المعتقل أحمد العرب يتلقى وجبات التعذيب في دورات المياه بعيداً عن أعين الكاميرات، حسن القطان تعرض لفشل كلوي بسبب التعذيب الشديد والحرمان من العلاج، المعتقل علي صنقور شوهد محمولاً بسبب كسر في الحوض تعرض له بعد أن نسيه المعذبون معلقاً لفترة طويلة، المعتقل السيد أحمد سيد ماجد تعرضت يده للكسر بسبب التعذيب، الطفل المعتقل محمد الشمالي تعرض لجرح غزير في رأسه بسبب

التعذيب الوحشي، وتم خياطة الجرح أكثر من ثلاث مرات لأنه كان ينفث بعد كل خياطة بسبب استمرار التعذيب، قيس عباس فقد سمعه من شدة التعذيب، و شقيقه الطفل مبارك عباس أصيب في رأسه وضعف بصره، ورجله المسنودة بالحديد تعاني من انتفاخ جعله غير قادر على الوقوف بسبب ما تعرض له من تعذيب وحشي.

لم يكن من ذكروا هم الوحيدين الذين تعرضوا للتعذيب والانتهاكات وعانوا من الإهمال الطبي، بل هناك المئات مثل هؤلاء يرزحون في السجون وحكاياتهم لم ترو بعد، وبالتأكيد فإن التعذيب لم يتوقف، وقد وعد الضابط ناصر بوبخيت السجناء يومها وقال لهم "الإعلام سينساكم قريباً، وسنستمر في تعذيبكم".

لقد لخص معتقل في سجن "جو" ما حدث بكلمة واحدة، حينما واجه القاضي الظهراني (22 مايو/أيار 2015) وخاطبه بالقول: لقد تحول سجن جو إلى سجن "أبو غريب".

لأن سجناءه هم "أعداء" النظام، فهو "أبو غريب" وهو "غوانتنامو"، لكنه في البحرين!

10 مارس: بركان سجناء جو ينفجر... لن توقفوا الحراك في السجون

"إذا استطاعت حكومة البحرين أن تسجن كل الشعب البحريني أو الأغلبية الساحقة من شعب البحرين، يمكن أن توقف الحراك في الشارع، لكنها لن توقف الحراك في السجون"

السيد حسن نصر الله، 9 يناير 2015

قد يحاول النظام التهرب من الحقيقة التي أظهرها انفجار بركان معتقلي سجن جو اليوم، ويتكرر حدوثها بين حين وآخر، لم يكن آخرها خطاب عباس السميع المدوي، إن أية شرارة هي مشروع انتفاضة، فالبركان ليس هادئاً ولا نائماً، إنه مقيّد فقط، لكنه يغلي حمماً. الانفجار الذي حدث اليوم هو تراكم من جِمم سوء المعاملة والإذلال والغضب والقهر والظلم، تلك التي تغلي في داخل كل واحد من السجناء السياسيين الممتحنين في بلادهم علي أيدي غرباء مرتزقة يسومونهم سوء العذاب.

لقد انفجر بركان سجناء جو اليوم بسبب ضرب أحد النزلاء بطريقة مذلة أمام عائلته، وعلى السلطة أن تخاف من استمرار تراكم الحمم التي تغلي قهراً مشحوناً، والتي تربص الانفلات في لحظة غضب قاهرة، فليس كل انفجار يمكن السيطرة عليه.

ما الذي حدث اليوم؟

بعد دقائق من الساعة الثانية نهار اليوم الثلاثاء 10 مارس 2015، بدأت الأنباء تتوارد: قوات الأمن تحاصر مباني السجون داخل السجن المركزي الكبير في منطقة جو جنوب البلاد. انتشر الخبر انتشار النار في الهشيم، وبدأت التفاصيل ترد، الشاب السجين جميل عبد الغني من منطقة شهركان تم نقله لمبنى الزيارات كي يرى عائلته، وهناك حصل إشكال بين السجين وقوات الأمن الذين قاموا بالاعتداء على السجين وولده بكل وحشية، وتمت محاصرة نساء العائلة في إحدى الغرف، لتأتي الأنباء بتعرض نساء العائلة للضرب.

تمت إعادة السجين لزنزانتة في سجن رقم 1 (المبنى القديم) ووجهه وملابسه مليئة بالدماء والكدمات، وما إن رأى السجناء حالة رفيقهم وما تعرض له أمام عائلته، حتى ثارت موجة من الغضب العارم، فالاحتقان المشحون ينفجر في لحظة تخرج عن السيطرة. وصل الخبر لسجن رقم 4 (السجن الجديد) الذي يضم نحو 6 عنابر، وكذلك لسجن رقم 3 (المجاور للبحر) يمتلأ هذا السجن بالسجناء الصغار، اشتعلت السجون غضباً، وخرج الشرطة والحراس من العنابر، ووضع السجناء حواجز تمنع قوات الدرك الأردني وغيرها التي حاصرت المباني من اقتحام السجون والتعرض للسجناء.

بدأت صور قوافل سيارات الأمن التي تحمل المرتزقة وهي متجهة إلى سجن جو تملأ فضاء مواقع التواصل الاجتماعي، وبرامج التواصل في الهواتف الذكية، وانتشر القلق والهلع بين أهالي السجناء السياسيين.

سعد بعض السجناء إلى سطوح مباني السجون، وخرج بعضهم إلى ملعب خاص بالسجناء محاذ للبحر، وتجمعت قوات النظام، وبدأت في فتح عبوات الغازات المسيلة

للمدحوع على فتحات التهوية والأبواب ومن كل منافذ، فتعرض كثير من السجناء للاختناق الشديد، وهو الأمر التي تسبب في تصاعد حدة الغضب والاحتجاجات.

بدأت قوات الدرك الأردني بمهاجمة سجن رقم 1 (المبنى القديم)، ووقع أحد السجناء في أيديهم فتعرض لضرب مبرح، وأكد بعض السجناء إن هذا السجين كان لا يقوى على الحراك.

دخلت قوات النظام إلى المبنى القديم، فغابت أخباره تماماً، تم توجهت للمبنى رقم 4 (السجن الجديد) واقتحمته وخلفت وراءها عدداً من الإصابات البالغة في أجساد السجناء، وانتشرت صور لعدد من السجناء وقد ظهرت آثار الدماء على رؤوسهم وأجسادهم، وآثار جراح تعرض لها عدد كبير منهم.

وكان مصير السجن رقم 3 الذي يمتلأ بالسجناء من صغار السن مماثلاً، وقد غابت أنباء السجناء بعد الاقتحامات التي تعرضوا خلالها للضرب الوحشي الشديد.

وعبر قناة الميادين، دعت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية لوقف الاعتداء علي السجناء السياسيين فوراً، كما أصدرت القوى الثورية التي يتصدرها ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير، بياناً عاجلاً دعت فيه إلى التظاهر، وتفعيل كافة وسائل الاحتجاج الثوري، تضامناً مع السجناء السياسيين الذين يتعرضون للعنف الوحشي. وحملت هذه القوى النظام المسؤولية التامة عما يجري بحق السجناء من قمع وحشي وهجوم غادر، وقالت إن ما يجري بحق السجناء «يستدعي مواقف وطنية جامعة لحماية الأسرى والأسيرات وتحريرهم من سجون الطاغية وزمرته».

من جانبها، زعمت وزارة الداخلية عبر تصريح صحفي، أن أهالي المعتقلين مُنعوا من زيارة أبنائهم بسبب عدم حمل أحد أفراد عائلة السجين هويته الشخصية، وادّعت الوزارة أن الأهالي اعتدوا بالضرب على الشرطة، وأكدت قيامها باعتقال الأهالي وتحويلهم إلى الجهات المختصة.

وفي وقت لاحق صرّح مدير سجن جو المركزي بأن «عدد من النزلاء قاموا بإحداث الفوضى والتخريب بعدد من العنابر، واحتجاز ممرض مكلف بالإشراف على الخدمات الصحية بسجن جو، واستدعى الأمر تدخل رجال الشرطة لإعادة الوضع إلى طبيعته، والقبض على المتورطين والمعرضين على هذه الأحداث وإخطار النيابة العامة بالواقعة، وقد تم توثيق هذه الوقائع عن طريق تصوير الفيديو» حسب زعمهم.

ولم يُعرف حتى الآن من هم السجناء الذين اتهموا بالتحريض والتورط فيما ادّعاه مدير سجن جو، ولم يصدر عن مفوضية السجناء التي عملت السلطات البريطانية على تدريب أفرادها أي موقف، فيما التزمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي شكّلتها الملك الصمت، وبالمثل كان موقف إدارة التظلمات.

صور مفزعة تتوارد من سجن جو... التعذيب يحفر ظهور السجناء بأيدي قوات الداخلية

تتوارد صور مفزعة من داخل سجن جو المركزي، صور يتبين من خلالها أن وزارة الداخلية حولت السجن إلى مسلخ بشري.

وحصلت "مرآة البحرين" على صور تكشف ما حفره التعذيب الشرس الذي قامت قوات وزارة الداخلية على أجساد السجناء، وتُبين الصور ظهر أحد السجناء وخطوط التعذيب بادية على جسده، والجزء العلوي من ظهره متورم من كثرة وشدة الضرب.

وتحاصر قوات الداخلية خصوصاً قوات "الدرك الأردني" سجن جو منذ يوم الثلاثاء الماضي 10 مارس/آذار حتى الآن.

وحتى اللحظة، لم يصدر عن مفوضية السجناء التي عملت السلطات البريطانية على تدريب أفرادها أي موقف، فيما التزمت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان التي شكّلتها الملك الصمت، وبالمثل كان موقف إدارة التظلمات، وهي مواقف تتيح لوزارة الداخلية ممارسة المزيد من الانتهاكات بحق السجناء السياسيين.

واشتعلت الأوضاع في سجن جو، بعد قيام حراس من السجن بتعذيب الشاب المُعتقل على خلفية قضايا سياسية، جميل عبد الغني الذي كانت لديه زيارة عائلية، لكن حصل إشكال بين السجين وقوات الأمن الذين قاموا بالاعتداء عليه وعلى ابنه بكل وحشية، كما قاموا بمحاصرة نساء العائلة في إحدى الغرف، لتأتي الأنباء بتعرض للضرب، وقد أوقفت النيابة العامة امرأة واحدة من العائلة بتهمة الاعتداء على رجال الأمن.

مقاطع تظهر حجم الكارثة في سجن جو بعد اقتحامه من قبل قوات الأمن

أظهر مقطع فيديو مسرّب من سجن جو، نشرته شبكات إعلامية، آثار ما حدث يوم الثلاثاء 10 مارس/ آذار 2015 في السجن المركزي، بعد اقتحامه من قبل قوات النظام، واشتباكها مع سجناء سياسيين احتجّوا على ممارسات إدارة السجن.

وتظهر المقاطع حاويات القمامة ملقاة على الأرض، فيما الغازات السامة تملأ المكان، وبعض المعتقلين يضعون لثاماً يحميهم من الغازات السامة المنتشرة في الأجواء. ويظهر التسجيل كذلك بعض المعتقلين يتحدثون مع بعضهم ويقولون إن "قوات الأمن لو لم تبدأ بالهجوم على المعتقلين لما استمروا في الانتفاضة، لكن القمع الذي حدث جعل كل من في السجن ينتفض".

كما أظهرت المقاطع المصورة اختناق بعض المعتقلين والذين كانوا ممددين على الأرض، فيما كان زملاؤهم يحاولون إسعافهم بسبب تنشقهم الغازات السامة التي أطلقتها قوات الأمن بكثافة عليهم داخل السجن، وظهر من بين المختنقين رجل كبير في السن كان المعتقلون يحاولون إنقاذه، فيما ذكر أحدهم بأن هذا الرجل المسن ظل يستغيث لكن لم يأبه أحد به.

وأظهرت مقاطع أخرى اعتلاء بعض المعتقلين مبنى السجن احتجاجاً على ما تعرضوا له من انتهاكات وقمع مفرط من قبل قوات الأمن، فيما أشار أحد المعتقلين بأن

الإصابات كثيرة جداً وأنه كان من المحتمل أنه يكون هناك شهداء، وأن الغازات السامة ملأت السجن مما تسببت باختناق الجميع.

وفي مقاطع أخرى ظهرت سيارات الإسعاف وهي تنطلق بسرعة من سجن جو بمرافقة سيارات الشرطة، كما ظهرت مقاطع لتعزيزات أمنية من مدرعات وناقلات جند في طريقها إلى سجن جو.

عن «غوانتنامو» البحرين نحدثكم.. التفاصيل التي لم ترو عن أحداث «سجن جو»، ولم تنته بعد..

اعتقل الحقوقي نبيل رجب بعد كتابته تغريدات عن سجن جو المركزي تتحدث عن التعذيب الوحشي الذي يتعرض له المعتقلون في هذا المكان. اتُهم بإهانة هيئة نظامية (الداخلية) وسجن 7 أيام على ذمة التحقيق، لكن ذلك لن يغيب من الحقيقة شيء. لقد أصبح سجن جو المركزي هو «غوانتنامو» البحرين، مؤسسة تعذيب لا إصلاح فيها. فالتعذيب الوحشي الذي تعرض له سجناء جو منذ تاريخ 10 مارس/ آذار 2015 لم ينته بعد، وقد منع السجناء من الاتصال بذويهم أو الالتقاء بهم كي تبقى هذه الحقيقة مخفية، وتفاصيل ما حدث لم يخرج منها حتى الآن سوى القليل، وما قاله رجب ليس سوى جزء من هذا القليل.

"مرآة البحرين" تنشر تفاصيل جديدة من قصص التعذيب المذل والمهين الذي تعرض له سجناء جو «غوانتنامو» البحرين منذ 10 مارس الماضي حتى الآن، وبعض أسماء المعتدّيين.

10 مارس: أول الاقتحام

في 10 مارس/ آذار 2015 قرابة الثانية ظهراً، شاع خبر كالنار في الهشيم بمبنى 4 عن تعرض سيدة للضرب على أيدي قوات الأمن (يضم حوالي 1000 معتقل سياسي، وهو مكوّن من 19 غرفة ذات مساحات صغيرة جداً).

أثار الخبر ضجةً في العنابر وغضب ساخط، ثار المعتقلون. وفي هياج جماعي قامت مجموعة من السجناء بإخراج "شرطيين" اثنين من داخل المبنى لخارجه، وأقدمت مجموعة أخرى على إغلاق الأبواب الرئيسية باستخدام الأثاث الموجود وأشياء أخرى كالثلاجات، خراطيم المياه المستخدمة لإطفاء الحريق (عدا باب الطوارئ المجاور لمبنى 3)، وتوجهت مجموعة ثالثة من المعتقلين لسطح المبنى 4، وبدأوا بالتكبير، فيما حاولت إحدى المجموعات التوجه لمبنى 3 الذي يبعد حوالي 7 أمتار عن مبنى 4، من خلال باب الطوارئ.

تعزيزات قوات الأمن التي وصلت خلال وقت قصير، قامت بمحاصرة المكان واطلاق الغازات الخانقة (المسيلة للدموع)، قبل أن تتماذى باطلاق الرصاص الانشطاري (الشوزن). أصيب أحد المعتقلين في رجله، فعاد المعتقلون سريعاً داخل المبنى 4، وهرولت قوات الأمن المتواجدة في الخارج نحو باب الطوارئ لاقتحام مبنى 4، مستمرةً في استخدام طلقات الغاز المسيل للدموع ورصاص "الشوزن".

في استنفار غير مسبوق، اقتحم مبنى 4 نحو 2000 شرطي، وأثنوه بطلقات مسيلات الدموع بشكل هستيري، نتج عنها 200 حالة إغماء، فيما أصيب 3 معتقلين برصاص الشوزن الذي تم إطلاقه.

الانتقام: إطلاق الوحش

بعد الاقتحام عاد المعتقلون لغرفهم، كان هذا كفيلاً بانتهاء الأمر. لكن قوات الداخلية لم يكفها عودة السجناء والسيطرة على حالة الهيجان. لقد جاء وقت العقاب. أو لنقل الانتقام الذي يحمل اسم العقاب. وليس مثل المنتقم ينتظر الفرصة الملائمة ليطلق الوحش الذي في داخله.

تم تقسيم المعتقلين إلى مجموعات، وإخراجهم على شكل دفعات للساحة الخارجية، كل مجموعة يتم توليها بالضرب الوحشي باستخدام الأسياخ الحديدية، كعب السلاح، وألواح خشبية، ويستمر ضرب المجموعة من لحظة خروجها من الغرفة حتى وصولها

للساحة الخارجية التي يُطلق عليها (الفرنس)، وتم إخلاء المبنى بالكامل بإشراف قوات عسكرية أردنية يرأسهم حوالي 30 ضابطاً.

لم يكف هذا القدر من الانتقام، فتجرؤ المعتقلين على الثورة داخل السجن ثمّنه باهظ جداً. قرابة الرابعة عصراً، أُمر المعتقلون بالاستلقاء على بطونهم على الأرض "الإسفلت"، وبدأت وجبة أخرى من الضرب والتعذيب الوحشي. ركّز منتسبو الداخلية (المستجلبين من الخارج) ضرباتهم على رؤوس المعتقلين، ووجههم إن أبدوا أية حركة.

منع المعتقلين حتى اليوم الثاني من دخول دورات المياه، كانت ملابسهم خليط من الدم وما خرج منهم بشكل لا إرادي، أما الضرب فكان يتم عشوائياً وعلى شكل وجبات متقطعة، معتقلوا المباني المجاورة كانوا يسمعون صرخات واستغاثات معتقلي مبنى 4 الذين باتوا ليلتهم في العراء وسط آلامهم وإصاباتهم وبرودة الجو.

11 مارس: كسر أسنان السميع

أيضاً لم يقف الانتقام باسم العقاب عند هذا الحد. ففي اليوم التالي استدعت قوات الأمن عدداً من المعتقلين المتواجدين في الساحة الخارجية (الفرنس). احتوت قائمة الذين تم استدعائهم 10 أسماء حسب بعض الشهود. كان لهذه الأسماء نصيباً جديداً وخاصاً من وجبات التعذيب والإهانات. المعتقل حسن حبيب من قرية النويدرات أُمر أن يذهب ويهتف بأعلى صوته أمام المعتقلين في الساحة "أنا حسن الكلب الذي كسر الجامعة" في إشارة لزجاج نافذة داخل المبنى، أما المعتقل المحكوم بالإعدام عباس السميع فقد تم تعذيبه بوحشية حتى تعرّضت أسنانه الأمامية للكسر من شدة الضرب، وقال شهود إن المعتقل جعفر الكويتي من قرية العكر تعرّض لكسور في اليد.

أحضرت وجبات الإفطار للمعتقلين في العراء، بشكلٍ موازٍ مع وجبات الضرب والشتائم، كان الشرطة يتلذذون وهم يصرخون في وجه المعتقلين ويشتمونهم "يا

أبناء المتعة"، ويشتمون أمهاتهم "يا أبناء (.....)"، لم يكن أحد من المعتقلين يقوى على الأكل أو الشرب، فحالتهم التي يرثى لها أفقدتهم شهية الأكل أو القدرة على الأكل حتى.

مسؤول أمني: لماذا لم تقتلوههم؟

ومع غروب شمس اليوم الطويل والمنهك، ووسط انقطاع أخبار الجميع عن أهاليهم خارج السجن، تم جمع حوالي 300 معتقل في زاوية من زوايا الساحة، ثم تقييدهم ب قيد بلاستيكي، وعند 8 مساءً دخل عليهم مدير شرطة المحافظة الجنوبية خليفة بن أحمد الشاعر، يرافقه 3 مدنيين واثنين من الضباط، أخذ يتجول بينهم وهو يقول "جان قتلوههم"، وبعد مرور 5 دقائق غادر السجن.

جُمع 300 معتقل وتم أخذهم إلى زاوية أخرى من الساحة الخارجية (الفرنس)، وطلب المرتزقة من 15 معتقلاً الذهاب للحلاق، لكن زحفاً على بطونهم. كانت الغرفة المخصصة للحلاقة تبعد حوالي 15 متر عن مكان احتجازهم. أخذ المعتقلون يزحفون على الأرض وهم يتلون من شدة التعب والإرهاق والتعذيب، فيما وقفت قوات المرتزقة على الجانبين لتنهال عليهم بالضرب والرفس طوال هذه المسافة.

في الحلاق 3 عمال و3 كراسي للحلاقة، هناك يقف المعتقل ليتم حلقه، كان يُحلق شعر البعض، فيما تُحلق لحي آخرين، أو يتم حلاقة نصف رأس المعتقل فقط، أو نصف لحيته، كنوع آخر من الإهانة والاذلال، فيما استمرت وجبات ضرب المعتقلين وهم داخل غرفة الحلاقة الصغيرة جداً.

في الليلة الثانية من المبيت في العراء، سُمح لهم بالنوم، تم إعطائهم أغطية تقيهم البرد القاس، الغطاء يشترك فيه اثنين، فيما آخرون ناموا ليلتهم على أنابيب موجودة في الساحة نظراً لحالة الاكتظاظ الرهيبة.

12 مارس: قضاء الحاجة

في اليوم الثالث سُمح للمعتقلين بالذهاب للحمام للضرورة القصوى، وتعتمد المرتزقة إشباع المعتقل الذاهب للحمام بالضرب مستخدمين كعب السلاح، كان يقضي المعتقل حاجته والباب مفتوح والشرطي بجانبه، فيما لم تبعد مسافة الحمام عن الساحة الخارجية سوى 50 متراً فقط.

لم يسمح للمعتقلين الذهاب للحمام للتبول، كان يطلب منهم القيام بذلك عند الشبك (السياج) الموضوع في نهاية الساحة (الفرنس)، وعند قضاء حاجتهم، يطلب منهم التمرغ بالبول، ومن بعد ذلك الرجوع لمقر نومهم وجلسهم الجديد في العراء، استمر الحال على ما هو عليه لمدة عشرة أيام.

سجن جو «غوانتانامو» البحرين: التعذيب يُبعث من قديم 2-2

في الحلقة السابقة تناولنا جانب من تفاصيل جديدة، عما تعرض له المعتقلون السياسيون في سجن جو المركزي «غوانتانامو» البحرين، وذلك خلال الأيام الثلاثة الأولى منذ اشتعال الأحداث بداخله في 10 مارس 2015.

كان العقاب الهستيرى الذي واجهته به وزارة الداخلية ثورة السجناء، أكبر من انتقام، وأقل من محاولة قتل. الهدف، أن لا يتجرأ السجناء مرة أخرى ويعلنوا رفضهم أو احتجاجهم لما يمارس ضدهم من إذلال ومهانة. فلاحجاج على سياسة الإذلال التي تتبعها إدارة هذا السجن، سيكون عقابه المزيد من الإذلال، والضرب والتعذيب والتنكيل، والحرمان من الاستحمام ودخول دورات المياه، والترك في العراء البارد لأيام (10 أيام)، والحرمان من الزيارات، ومنع الاتصال بالأهالي، وانقطاع أخبارهم عن العالم الخارجي، وأكثر من هذا.. في هذه الحلقة، نكمل مسلسل التعذيب المركزي التي لم تنته بعد.

16 مارس: ماء مثلج على الأجساد العارية

في 16 مارس/آذار أجبرت قوات الأمن المعتقلين على خلع ملابسهم بشكل كامل. أُبقي على الملابس الداخلية فقط. كان بين هؤلاء الشيخ جاسم الدمستاني، والشيخ علي المسترشد. أُمر الجميع بالتوجه نحو السياج (الشباك)، وهناك أُجبروا على النوم على بطونهم، كان الجو بارداً. اصطكت أجساد المعتقلين العارية ببرودة الأرض. أخذتهم الرعدة، ظنوا الأمر يقف عند هذا الحد، لكنهم تفاجئوا بماء بارد كالثلج يُسكب على أجسادهم العارية وسط الطقس البارد. انتفضت الأجساد وتراقصت من الصدمة. بقت هكذا لوقت. شعر المعتقلون بإعياء شديد وهبوط في درجة الحرارة. كانت الأجساد بحاجة للماء للاستحمام بعد منعهم عنه وتركهم في العراء منذ 6 أيام، لكن ليس هذا هو الماء.

لم يكن ما فعلته قوات الأمن بالمعتقلين هنا جزء من حملة "تحدي دلو الثلج" التي انتشرت قبل عام بهدف نشر الوعي حول مرض التصلب العضلي الجانبي، بل استهدفت تصلب قلوب المعتقلين والإضرار بها، فمثل هذا الفعل يؤكد الطب أنه قد يسبب جلطة قلبية لمن لديه ضيق في الشرايين أو قابلية للانقباض. بعد أن تجمدت أجسادهم، أُمر المعتقلين بارتداء ملابسهم والجلوس في الشمس، وكان عليهم أن يقوموا خلال ذلك بواجب مفروض عليهم انجازه: عدّ الفتحات الموجودة في السياج (الشباك) + عد التشققات الموجودة في الأرضية (الإسفلت).

استمر الوضع حتى الظهيرة. لكن نهاية انتقام ذلك اليوم لم تحن بعد، أُمر المعتقلين بالرقص وبعضهم بالغناء، المعتقل حسين عبدالغني كان عليه أن يقوم بعمل رياضة الجمباز لمدة نصف ساعة، آخر أمر أن يتحرك كالشعبان. كانت متعة لا توصف بالنسبة للمرتزقة وهم يخرجون عقد نقصهم المرضية على المعتقلين. لم يكن هناك حد لأصناف الإهانات البشعة التي تأتي في مخيلة أحد منهم، حتى يأمر المعتقلين بالقيام بها.

بعد 10 أيام: خيم بلاستيكية

شكّلت الإثارة الإعلامية والحقوقية عن أحداث سجن "جو" ضغطاً على السلطات، لكن لم يكن الضغط كافياً لِيُنهي الانتقام الأسود، وإعادة السجناء المعاقبين إلى زنازينهم. بعد 10 أيام من ترك السجناء يعيشون في العراء وسط تقلبات الطقس البارد ليلاً، أحضرت الداخلية خيمتين بلاستيكيتين وُضعتا في الساحة المجاورة لمبنى 4. الأولى تم حشرها بحوالي 318 معتقلاً، والثانية تم حشرها بحوالي 315 معتقلاً، أما بقية المعتقلين فقد تم نقلهم للساحة المجاورة لمبنى 2.

عندها فقط، سُمح للمعتقلين بالوصول إلى الماء والاستحمام وتبديل ملابسهم، شرط أن لا تتجاوز مدة الاستحمام 3 دقائق، وفي كل 12 ساعة مرة، كان ذلك بالنسبة للمساجين أشبه بالانتشال من مستنقع آسن. استمر الوضع هكذا لمدة خمسة أيام لاحقة.

بعد 15 يوماً: اتصالات محدودة

بعد مرور 15 يوماً، ووسط ضجيج الأهالي القلقين، والذين خرجوا في اعتصامات احتجاجية لمعرفة مصير أبنائهم المقطوعة أخبارهم. تم السماح لبعض المعتقلين بإجراء مكالمات تطمينية مع ذويهم، لم تتجاوز مدة المكالمات دقيقة واحدة، ورغم كل ما عاناه وعاشه المعتقلون، إلا أن الفرحة لم يكن لها حد، حينما سُمح لهم بالاتصال بذويهم. المكالمات لا تتجاوز كلمات معدودة "أنا بخير"، ثم يُغلق الشرطي الخط ويعيد المعتقل إلى خيمته البلاستيكية، وهكذا مع بقية المعتقلين الذين سُمح لهم بإجراء اتصالات.

1 أبريل / نيسان: العاصفة الرملية

وفي يوم 1 أبريل / نيسان 2015، الليلة التي شهدت البحرين فيها العاصفة الرملية الشديدة، عانى المساجين من إطباق الرمل والغبار على خيمهم المنصوبة في ساحة مبنى 4. حتى تعرّض عدد من المعتقلين للاختناق. قرابة الساعة 11 ليلاً، نُقل معتقلو

إحدى الخيمتين إلى الداخل، وتم رصّهم في غرفة التلفزيون، وأغلقت الغرفة عليهم بإحكام، أصيب البعض بضيق تنفّس جراء استنشاقهم كمية كبيرة من الغبار، سُجّلت حالتني إغماء، وعندما عرف المرتزقة عن حالتني الإغماء، فُتح الباب ودخل بعضهم للمصائبين وبدأوا بسكب الماء على أحدهم وضربه بقوة كي يسترجع وعيه. عملوا الأمر ذاته مع الآخر، فيما نُقل معتقلو الخيمة البلاستيكية الثانية إلى مبنى 5 بسبب تزايد حالات الاختناق، وعدم قدرتهم على الحركة.

2 أبريل / نيسان: التعذيب مستمر

مساء الخميس 2 أبريل/نيسان 2015، أُرجع المعتقلون مجدداً إلى الخيم البلاستيكية، مع استمرار مسلسل التعذيب والتنكيل والضرب، والإهانات اللفظية أيضاً. وكان من أقسى ما شهده السجناء مما أثار عليهم بدرجة كبيرة، هي إحضار المرتزقة لأحد المعتقلين من الخيمة الثالثة المجاورة لمبنى 3، كان في حالة رثّة من التعذيب. متعب ولا يستوعب ما يقول زملاؤه. يكتفي بترديد كلمات أنه هو المسؤول عن الاحتجاجات والمحرّض عليها، وأنه هو من قام بتكسير المبنى، كانت قوات المرتزقة تضربه بسيخ حديدي على بطنه فيما هو يقول ما عليه قوله أمام المعتقلين. بكى المعتقلون وهم ينظرون إليه يتعذّب أمامهم وهم عاجزون عن فعل شيء.

مبنى التعذيب الجديد في سجن جو

يتكوّن سجن جو المركزي من 6 مباني إضافة إلى المبنى الذي يحمل الرقم "10" والذي تم إعداده للوافدين الأجانب الذين يلقي القبض عليهم وهم يقيمون في البلاد بطريقة غير مشروعة، وهم ما يُطلق عليهم "الفرى فيزا". يقضون في هذا المبنى أياماً قبل أن يتم ترحيلهم.

المبنى تحوّل بعد 10 مارس/آذار لمكان خاص بتعذيب المعتقلين على خلفية سياسية، هنا صار يُضرب المعتقلون ويُعدّبون بكل الطرق الوحشية. من هذا المبنى تخرّج الأنات، تُسمع الصرخات، تدوّي الاستغاثات ويسمعا معتقلو المباني المجاورة، من

هنا يُسمع صوت التعذيب بشكل واضح وفاقع لا يحتمل التأويل، في هذا المبنى ارتكبت جريمة، وما زالت ترتكب، وعلى المتورطين والمشرفين عليهم أن يُقدّموا للعدالة عاجلاً أم آجلاً.

عُذّب في هذا المبنى بعد أحداث 10 مارس/آذار 2015 كل من الحقوقي ناجي فتيل، والمعتقلين محمد سرحان، محمد سهوان، الناشط عبدعلي السنكيس، والمعتقل أحمد عباس هلال، وآخرين لم تخرج أسماءهم حتى هذه اللحظة.

مجرمو غوانتنامو

استطاعت «مرآة البحرين» الحصول على عدد من أسماء المتورطين في تعذيب معتقلي سجن جو في الأحداث الأخيرة، سواء عن طريق التعذيب المباشر أو إصدار الأوامر. القائمة تطول، وهي ليست حصراً هنا:

1. اللواء إبراهيم حبيب الغيث
2. العميد الشيخ خليفة بن احمد
3. مدير عام مركز " الإصلاح والتأهيل (سجن جو): العقيد ناصر بخيت
4. ملازم أول حمد الجودر
5. ملازم أول محمد الانصاري
6. ملازم أول عبدالله عيسى
7. ملازم أول علي حسين
8. ملازم أول محمد عبد الوهاب
9. وكيل القوة: محمد سلمان
10. النقيب جاسم الملا
11. أحمد السنجار سوري الجنسية
12. جزاع "النملة"، سوري الجنسية
13. خليف، سوري الجنسية

14. محمد عوض، سوري الجنسية

15. أبو غنام، سوري الجنسية

16. مشعان، سوري الجنسية

استخدم هؤلاء في تعذيبهم للمعتقلين أسياً حديدية، هراوات، كعب السلاح، لوح خشبي سميك "مربعة"، وأحذية الشرطة. الحكاية لم تنته هنا أيضاً. ما تزال تكتمل فصولها داخل «غوانتانامو» البحرين.

شرطة باكستانيون بكوا حالنا، والدرك الأردني مرّ غنا في بركة بول.. نشفاق رائحة الصابون

هذه شهادة أخت، كتبتها بأحرف دمعها بعد عودتها من زيارة شقيقها في سجن جو المركزي يوم أمس الأربعاء 22 إبريل 2015. كتبتها بتفاصيلها الصغيرة، بالبؤس الذي وجدته مستحوذاً على أخيها العشريني، بتراكم شعور الإهانة لديه، بلهفة الجوع، باشتهاء الأكل اللذيذ، باشمئزاز القذارة، بالصيام عن النظافة، بقهر الإذلال على يد قوات الدرك الأردني، بمسّ الكرامة. أوصلتها إلينا كي ننشرها رغم تحفظها على ذكر اسمه خوفاً عليه.

تقول الأخت: "دخلنا وتم تفتيشنا بدقة. جاء وقت الزيارة. طاقم الشرطة الذين يدخلون المساجين أراهم للمرّة الأولى. عرفت بعدها أنهم أردنيين يشاركون في تعذيب المعتقلين في الداخل".

تكمل: "رأيتُه مقبلاً علينا، وجهه شديد السواد، يلمع تحت عينيه جلدٌ مقشر. حضنته، شممت فيه رائحة العرق. مازحته: لأول مرة أشم فيك عطرًا. ضحك ببرود. قال: أنا جائع. ذهبْتُ الكانتين لاشتري له كما العادة (كنت في السابق أحسبه بفطيرتين)، واشتريت لي ولأختي فطيرتين، أحضرت الطعام، أخبرني أنه يريد مشروب غازي

فعدت لاحضار المشروب. ما إن عدت حتى وجدته قد أكل الفطائر كاملة. قال لي: أشتهي أكلاً لذيذاً. قدمت له المشروب فتحه وشرب نصفه في نفس واحد".

تكمل: "تأملتُ أظافره؛ كانت سوداء طويلة. كشف لنا عن أسنانه وقال: أحس أن عليها طبقة سميكة من الوسخ، هل ترونها؟".

"سألته عما جرى، قال ما لا يخطر على بالكم، لكنني سوف أختصر نظراً لضيق الوقت. رفع ذراعه وشاهدنا البقع الداكنة اللون وأثر الهروا. قال: أول يوم ونحن في غفلة، أخرجونا من العنابر عبر الممر، كان على يمينه صفٌ من الشرطة، وعلى يسارة صفٌ آخر. وكلما مشينا خطوة نالنا الضرب من الصفيين، فاسرعنا الخطوات الى الفنس، وهناك كان الجحيم".

يكمل: "بقينا عراة. تم صب الماء البارد علينا، كنا نرتجف ولم نستطيع ترديد الكلمات المطلوبة منا، أو ربما لم نكن ننطقها بشكل سليم فيتم عقابنا السريع. عبارات لا نفهم معناها لأنها بلهجة أردنية. ضابطٌ أردني يردد: جعلتمونا نعمل فترة طوارئ، لن نندم بل أنتم ستندمون، فأنا لن أخسر شيئاً، راتبي 1500 دينار أي ما مقداره 3000 دينار في الأردن".

يكمل: "بعض الشرطة الباكستانيون بكوا لحالنا مما تعرضنا له من شدة التعذيب فكان نصيبهم النقل أو التعنيف. فقدنا كل أغراضنا، سمحوا لنا بشراء الملابس الداخلية فقط. حلقوا رؤوسنا ومنعونا من حلاقة الإبط. كانوا يتعمدون إغراقنا في القذارة".

يضيف: من أكثر المواقف التي مرّت علينا إيلاماً، أنهم أخرجوا منا شخصين، أوقفوهم أمامنا وعروهم بالكامل عدا العورة، ثم سكبوا عليهم الماء البارد وهم يرتجفون، وكنا مجبرين على الجلوس واضعين ركبتينا فوق صدرنا وأيدينا فوق رؤوسنا. ثم بصرخة مهددة أمرونا أن نخلع ملابسنا. وفي أقل من لحظة قمنا وقوفاً وأنزلنا ملابسنا وعدنا لوضع الجلوس. كنا بالخيمة قرابة 1000 سجين.

يعطف: نتعرض يومياً لإهانات وتهديد من الأردنيين بأنهم سيكسرون عزيمتنا. ومن شدة ما تعرضنا له من الضرب والجلد أصبحنا بلا إحساس. أي ضرب إضافي لم نعد نشعر به. فالتنا صلوات أيام كثيرة، لم نكن على طهارة. تخيلوا 1000 سجين في مكان واحد! أصبحت لدينا بركة من البول أسميناها «جنة دلمون المفقودة»، يتم إجبار بعضنا على تمرغ أنفسهم فيها عن طريق التدحرج عليها".

يختم: "بقينا بلا استحمام منذ 10 مارس 2015. قبل ساعتين من زيارتكم فقط، وضعوا في طشت كمية من الماء مع كأس من الصابون. ثم قاموا بتوزيعه علينا لكل واحد قدر علبة عصير لنستحم للزيارة. هل تشعرون بالصائم إذا شم رائحة طعام؟ كان هذا حالنا. نحن صيام عن النظافة، صرنا نتحسس رائحة الصابون كما يتحسس الصائم رائحة الطعام. نشمها في أجساد الشرطة حين يمرون علينا. نتشمها مثل حلم بعيد. لكن الصائم يفطر في نهاية يومه، وصومنا عن النظافة لم يفطر منه منذ شهر ونصف.

الضابط (ناصر البوبخيت) لمعتقلي سجن جو: الإعلام سينساكم سريعاً، ونحن مستمرون في تعذيبكم

"الإعلام سيتبنى قضيتكم لمدة شهر أو شهرين فقط، ثم سيتعب قبل أن ينساكم، ولن يعد يثير قضيتكم بعدها" هذا ما يكرره الضابط (ناصر البوبخيت) على معتقلي سجن جو كل حين. يقول لهم بلهجة الماسك بقبضة كل شيء: "لذا لا تتعبوا أنفسكم بنشر ما تتعرضون له، فالإعلام لن يدرك عنكم ما نفعله بكم، ولن يحميكم منا، أنتم في قبضتنا أولاً وأخيراً".

تعول السلطة دائماً على الزمن. إنها لعبتها الأثيرة: سأفعل ما أشاء من الانتهاكات الصارخة، ستصيرضجة كبيرة، ثم ستخفت هذه الضجة وتصبح صغيرة، ثم ستنتهي الضجة، وينسى الحدث، وأبقى أنا كما أنا، وأنتم كما أنتم، والوضع كما أريده أنا.

بضمانة (الزمن) تمارس السلطة أبشع انتهاكاتها وأكثرها وحشية بقلب بارد. وتقوم بالقتل والتعذيب والكذب الصريح العلني الفاضح، وتقوم باعتقال أبرز الشخصيات الحقوقية المعارضة والرموز السياسيين، وتقوم بإصدار الأحكام الجائرة والقاسية، وهي تعلم أن كل ردود الأفعال الإعلامية الهائجة أو المستنكرة لن تأخذ أكثر من مدى قصير في عمر الزمن، قبل أن تبرد وتزول.

ما تزال قصص تعذيب المعتقلين السياسيين على يد الدرك الاردني ترد من داخل سجن جو. ويبدو أن خطة وزارة الداخلية تقوم على توظيف الدرك الأردني بعقد بين 6-12 شهراً، هي لضمان عدم امكانية محاسبتهم مستقبلاً، فمن ينتهي عقده ينتهي حسابه. وقد أعطي لمنتسبي وزارة الداخلية من الدرك الاردني الضوء الأخضر لتعذيب المعتقلين دون أي خطوط حمراء.

حالات نفسية وتصرفات غريبة

منذ وقت ليس بالقصير، لاحظت عائلة المعتقل صادق جعفر (26 عاماً) المحكوم بالمؤبد، تغيراً ملحوظاً في سلوكياته، وقيامه بحركات غير طبيعية. طلبت العائلة من إدارة سجن جو مراراً تحويله إلى الطب النفسي. لم تجد سوى التجاهل.

لكن في زيارتها الأخيرة يوم الثلاثاء 26 مايو/ أيار 2015، تفاجأت العائلة بما هو أكثر وينبئ عما هو أخطر في تطور الحالة النفسية لابنها. فقد دخل عليها منتفخ الوجه ورجلاه تخطان الأرض، ويشكو آلاماً شديدة في يده اليسرى، وبعينين تمتلئان بالدموع قال لعائلته: "لا أريد الزيارة.. أريد الخروج من هذا المكان.. لا أريد زيارة"

حاولت العائلة تهدئته مطالبة إياه بالجلوس على الكرسي المخصص له، فكان أن فاجأها بجلوسه على الأرض تاركاً الكرسي. طلبت العائلة مساعدة الشرطة المتواجدة هناك لإجلاسه على الكرسي، لم يكن يبدو أنه قادر على التحكم بجسده وحركاته. لم يتوقف بكاؤه طوال فترة الزيارة ورجاءه لعائلته باخراجه من السجن.

وحين قدمت إليه والدته الطعام ليأكل، صعقت وهي تراه يترك الطعام، ويقوم بمضغ الأكياس التي تغلف الطعام، وكذلك فعل مع علبة العصير، أخذ يقوم بقضم علبة العصير بدلاً من شرب العصير، وعندما انتهت الزيارة أخذ بقايا الطعام ووضعه في جيبه وانصرف.

ما تزال العائلة غير قادرة على استيعاب ما شاهدته في زيارتها الأخيرة، وتتساءل عما أوصل حالة ابنها إلى هذا، وسط تجاهل الإدارة تحويله إلى الطب النفسي والاستمرار في إهمال تردّي وضعه النفسي.

جلد بالسلاسل الحديدية

أحد المعتقلين (تحفظت عائلته على ذكر اسمه) محكوم بـ "15 سنة"، أخبر والدته أنه لو تمكن من رفع سرواله، لشاهدت آثار السلسلة الحديدية المطبوعة على فخذه. فالسلسلة الحديدية باتت الأداة المفضلة بيد الدرك الأردني ليجلد بها أجساد المعتقلين. أخبر المعتقل والدته أن التعذيب قد خف بعد فترة من أحداث 10 مارس الأخيرة، وبعد هياج الأهالي خوفاً على أبنائهم والضجة الإعلامية الكبيرة التي أحدثته الانتهاكات الوحشية حينها، لكنه عاد الآن مرة أخرى، بعد أن ظنّ الجميع أن الأوضاع قد هدأت في الداخل.

أخبر المعتقل والدته، أن القوانين ازدادت صرامة بعد حادثة 10 مارس، ومن يخالف فمصيره ومصير من معه العقاب الشديد وكان النصيب الأكبر من هذه الصرامة للمباني (1 و3 و6). لا يسمح للمعتقلين خلع الزي الموحد في نومهم وفي يقظتهم، كما لا يسمح لهم بالاحتفاظ بأي قطعة طعام من بقايا وجباتهم، ومن تفوته الوجبة الغذائية عليه أن ينتظر الوجبة التي تليها. أي قطعة ورق يجدها الشرطي على أرضية الزنزانة ستسبب العقاب لكل من في الزنزانة، ومن يختلس النظر من النافذة الصغيرة من باب الزنزانة يحكم على نفسه وزملائه عذاباً لم يشهد له مثيلاً حتى في مبنى التحقيقات.

الجرب والعزل وال منع من الزيارة

في 14 أبريل 2015 توجهت عائلة موسى جعفر العافية (20 عامًا)، لموعد زيارته. كان موسى اتصل بعائلته قبلها بيوم واحد فقط ليخبرهم عن تاريخ الزيارة المقرر له. وبعد سلسلة طويلة من الإجراءات المذلة أدخلت العائلة الكابينة الأولى وجلست تنتظر قدوم ابنها. مضت قرابة ساعة كاملة من الانتظار قبل أن يأتيهم ضابط ويأمرهم بالخروج لأن لا زيارة لهم. وطلب منهم التوجه لحجز موعد آخر.

سيطر الوجع على العائلة التي يشكو ابنها من مرض السكر، وبدأت تتقصى أخباره من أهالي المعتقلين الذين تمكنوا من لقاء أبنائهم. جاءهم الخبر أن موسى محتجز في الحجر الصحي بسبب إصابته بمرض الجرب الناتج عن استئثار حالة عامة من القذارة في الخيم التي نصبت للمعتقلين في الساحة الخارجية لمباني سجن جو، وإجبار المعتقلين على تميغ أجسادهم في بقع نتنه من القذارات والأوساخ والرمل. وفي 11 مايو / آيار 2015 تلقت العائلة من موسى اتصالاً قصيراً جداً، بدا واضحاً على صوته الإعياء الشديد، وأخبر عائلته بأنه مصاب فعلاً بالجرب وبحروق جلدية وإصابات أخرى.

ما زالت عائلة موسى غير قادرة على رؤية ابنها حتى ساعة كتابة هذا التقرير، ولا تعرف عن تطورات وضعه الصحي. لم تتمكن من التقائه حتى في مواعدها الأخير في 21 مايو الحالي. كانت المرة الأخيرة التي تمكنت فيها العائلة من رؤية ابنها هي قبل 5 أشهر، أي في 25 ديسمبر 2014.

ومثل موسى، حالة المعتقل المصاب سيد ماجد سيد حسن علوي (20 عامًا)، ذكرت عائلته أنها لم تلتقه منذ 3 أشهر، بعد أن منع من زيارة عائلته المقررة له في 20 مايو / آيار 2015 دون سبب معروف، وبذلك تصبح عدد الزيارات التي حرم منها ست زيارات متتالية حسب قول عائلته. وقد علمت عائلته أنه أصيب بمرض الجرب أيضاً،

وأنه قد تم عزله مع بقية المعتقلين المصابين بهذا المرض، لا معلومات عن عدد المصابين به حتى الآن.

خلال أحداث سجن جو بعد 10 مارس، تعرض سيد ماجد للضرب على رأسه بالهراوات حد الإدماء، وقد انتفخ جسده بعد الإصابة بمرض الجرب حتى بات لا يعرف شكله وفق ما نقل المعتقلون لعائلته. ما يزال السيد ماجد يعاني من الإصابة التي تعرض لها في 22 فبراير 2013. أصيب بها إثر إطلاق رصاص حي عليه من قبل سيارة مدنية خلال مشاركته في تظاهرات بمنطقة بوري. كانت التظاهرة عشية الذكرى الثانية لانطلاق الثورة، حكم عليه بالسجن 15 عاماً بعد توجيه عدة تهم له منها: الاعتداء على موظف عام والشروع بالقتل وحياسة مواد متفجرة.

"الداخلية" توزع فيلماً تسجيلياً على الدبلوماسيين يحوي رواية مجترأة لأحداث سجن "جو"

وزعت وزارة الداخلية البحرينية فيلماً تسجيلياً يتضمن روايتها لما حصل في سجن "جو" المركزي 10 مارس/ آذار الماضي. ويظهر الفيديو لقطات اقتطعت من سياقها لتطور الأحداث في السجن تظهر المعتقلين في وضعية المعتدي على رجال الأمن أثناء الفلتان الأمني الذي ساد في السجن؛ لكن الوزارة استبعدت من الفيلم تماماً عملية إخضاع السجن من قبل قوات الشرطة، وإعادة السيطرة عليه. ولا يظهر الفيلم سوى أعداد من عناصر الأمن وهم في حالة التأهب، أو لحظة تسلقهم من أحد منافذ السجن، مع التركيز على الجرحى منهم.

واستثنى الفيلم جميع المشاهد التي تصوّر كيفية تعامل القوات المباشر مع التمرد والطريقة التي أعادت من خلالها الهدوء إلى السجن ثانية. كما استبعدت أي صور تبين الجرحى في أوساط المعتقلين، في محاولة لإبراز أن عملية السيطرة على السجن تمت بشكل نظيف.

وعلم في هذا الإطار بأن وزارة الداخلية البحرينية قامت بإرسال هذا الفيلم إلى جميع السفارات والبعثات الدبلوماسية الأجنبية في البحرين، وكذلك إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى، في محاولة للتأثير على مواقفها. وصرح وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة بأن "الفيلم تم إيصاله وعرضه على المفوض السامي لحقوق الإنسان" قبل أن يقوم الأخير بإصدار بيانه الذي وصفه بـ"الظالم".

وكان المفوض السامي لحقوق الإنسان الأمير زيد بن رعد قد وصف المعاملة السيئة التي يعاني منها المعتقلون السياسيون في سجن جو المركزي بـ"المعاملة المريضة". وطالب خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال الدورة الـ29 لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة في جنيف 15 يونيو/ حزيران 2015 بالإفراج الفوري عن المعتقلين على خلفية آرائهم السلمية والمدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين.

زعيم المعارضة البحرينية في السجن لـ 4 سنوات

على عكس العام 2014 الذي بدأ بلقاء بين زعيم المعارضة البحرينية وولي العهد كمقدمة لحوار بين المعارضة والحكومة، فإن العام 2015 بدأ بتصعيد كبير من قبل السلطات تمثل في سجن زعيم المعارضة وأمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان.

تبدأ الحكاية منذ استدعاء سلمان للتحقيق نهاية عام 2014، على خلفية خطاب ألقاه في المؤتمر السنوي لجمعية الوفاق، وبعد لغط دار حول مصيره، أعلنت الجمعية اعتقال أمينها العام في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، وهو ما أشعل غضبا شعبيا عارما، ووحد القوى الثورية المعارضة بتلاوينها، ضد هذا التصعيد الخطير.

بدأ العام 2015 بمظاهرات يومية تنطلق من أمام منزل زعيم المعارضة في البلاد القديم، خلفت إصابات بشكل يومي، واستخدمت السلطات فيها القوة بشكل مكثف ومفرط، وسقط في أحد أيام التظاهرات ما يقارب الـ 45 جريحاً جراء

استخدام رصاص الشوزن من قبل قوات النظام، ومع استمرار محاكمة سلمان واستئناف الحكم عليه لاحقاً، استمرت الإدانات والانتقادات والمطالبات بالإفراج عنه، فيما ظل سلمان يبعث برسائله السياسية بين الحين والآخر من داخل السجن، مؤكداً على عدالة قضية شعب البحرين وحتمية الانتصار.

كان اعتقال الشيخ علي سلمان، الذي يعتبر المحاور الرئيس من طرف المعارضة البحرينية مع النظام، قد أدى إلى موجة إدانات واستنكارات عارمة على مستوى العالم، ومطالبات بالإفراج عنه من عشرات الأحزاب والمنظمات، الشخصيات والجهات السياسية والحقوقية.



الاتحاد الأوروبي رأى في بيان أصدره أن اعتقال سلمان "يحمل مخاطر تهدد الوضع السياسي والأمني في البحرين"، أما واشنطن فعبرت بأنها قلقه للغاية وتتابع مجريات القضية عن كثب، وقالت إن احتجازه "سيشعل التوترات".

لاحقاً كشفت واشنطن عن اتصالات "على أعلى المستويات مع حكومة البحرين" بشأن اعتقال سلمان، وعشية الحكم عليه عبرت واشنطن في كلمة لها أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف عن قلقها العميق من استمرار محاكمته، وكان لافتاً أيضاً البيان الذي أصدره المرشح الجمهوري للرئاسة، السناتور ماركو روبيو الذي قال إن التهم الموجهة لسلمان سياسية وتستخدم لتخويف الوفاق، داعياً وزير الخارجية الأمريكي جون كيري للمطالبة بإطلاق سراح زعيم المعارضة.

أما إيران فكان لها موقف واضح من اعتقال سلمان، فقد اعتبر وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن سلمان يحظى بقبول دولي داعياً للإفراج عنه، وكشفت وسائل إعلام إيرانية لاحقاً عن اتصالات أجراها ظريف مع نظرائه في المنطقة من أجل الإفراج عن سلمان.

واستمرت الخارجية الإيرانية في المطالبة بالإفراج عن سلمان في عدد من التصريحات المتتالية من كبار المسؤولين، وكان لافتاً تحذير مساعد وزير الخارجية الإيراني عبد اللهيان من أن البحرين "غير قادرة على تحمل تبعات اعتقال الشيخ علي سلمان"، داعياً النظام لأخذ دعوات الإفراج عن سلمان "على محمل الجد".

وفي سياق متصل قالت باريس إنها تتابع وضع أمين عام الوفاق، داعيةً إلى حوار بين المعارضة والحكومة، أما بريطانيا فقالت هي الأخرى إنها تتابع عن كثب اعتقال سلمان، فيما وصف وزير شئون الشرق الأوسط البريطاني التهم الموجهة "السياسي البارز" الشيخ علي سلمان بـ "الخطيرة"، كاشفاً عن لقاء مع السفارة البحرينية في لندن أليس سمعان (9 مارس/آذار 2015) لمناقشة قضايا مثيرة للقلق بينها محاكمة أمين عام الوفاق.

مؤسسات الأمم المتحدة أبدت صراحة رفضها التام للتهم الموجهة للشيخ علي سلمان، وعبر أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون عن قلقه من استمرار اعتقال سلمان، فيما دعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان للإفراج عنه فوراً.

المقرر المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان عبر هو الآخر عن قلقه من اعتقال زعيم المعارضة، فيما قال خبراء الأمم المتحدة إنهم طالبوا حكومة البحرين بالإفراج عن سلمان فوراً.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان التي انتقدت البحرين أكثر من مرة على خطوة

اعتقال سلمان، كشفت قبيل الحكم على زعيم المعارضة بأيام عن رفض الأمم المتحدة للتبريرات القانونية التي ساقتها البحرين في ما خص أسباب اعتقاله ومحاكمته.

على صعيد المنظمات الحقوقية فقد حضرت منظمة العفو الدولية أولى محاكمات الشيخ علي سلمان، واعتبرت في بيان لها لاحقاً سلمان "سجين رأي"، أما هيومن رايتس ووتش فقالت إنها راجعت خطاب سلمان ووجدته من دعاة السلمية، واعتبرت هيومن رايتس فيرست محاكمة سلمان دليلاً على عدم تسامح الحكومة مع الحركات السياسية السلمية، فيما وقع 110 برلمانيين من 43 دولة عريضة مطالبة بالإفراج عن سلمان، وأثار وفد برلماني نمساوي زار البحرين قضية الشيخ علي سلمان مع مسؤولين في الحكومة.

على الصعيد الرسمي كان لافتاً الكلام الذي أدلى به وزير الداخلية البحريني، الذي اعتبر أن مكان الشيخ علي سلمان الطبيعي هو السجن، وكشف في حديث مطول عن انتظار الحكومة لانقضاء فترة الانتخابات للقيام باعتقاله، فيما قالت العفو الدولية عشية الحكم على سلمان إن البحرين فضلت زج المعارضين في السجون بدلاً من الإصلاح السياسي.

قررت محاكم النظام في 16 يونيو/حزيران 2015 سجن أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان أربع سنوات، بعد أن برأته من تهمة قلب نظام الحكم، ووصفت منظمة العفو الدولية الحكم بـ "الصادم"، في حين وصفته المعارضة بـ "السياسي"، وقال ائتلاف 14 فبراير إن الحكم على سلمان صدر من "الديوان الملكي"، فيما قال حزب الله اللبناني إن التهم التي وجهت لزعيم المعارضة كانت ملفقة.

على الصعيد الدولي، قال مفوض الحكومة الألمانية لحقوق الإنسان كريستوف شتريسر إن الحكم على سلمان بالسجن 4 سنوات، يشكل ضربة قاسية للحوار الوطني في البحرين.

وطالبت واشنطن بوضوح بإسقاط التهم الموجهة إلى سلمان، فيما قالت سفيرة واشنطن في مجلس الأمن إن الحكم على أمين عام الوفاق "ضربة لحرية التعبير"، وأوضح مساعد وزير الخارجية الأمريكي مالينوسكي إن السجن 4 سنوات على سلمان كان بسبب "خطاب" فقط.

وقالت الخارجية الأمريكية في تصريحات لاحقة إنها مستمرة بالضغط على البحرين في قضية الشيخ علي سلمان، وقالت إنه يجب إسقاط التهم الموجهة ضده.

بريطانيا اكتفت بالتعبير عن قلقها من الحكم الصادر على سلمان، فيما اعتبر الاتحاد الأوروبي الحكم الصادر أنه يتعارض مع جهود المصالحة في البحرين، وتبنى البرلمان الأوروبي قراراً عاجلاً يطالب بالإفراج عن زعيم المعارضة البحرينية، وطالبت إيران بالإفراج عن سلمان والدخول في حوار.

أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون دعا لمراجعة الحكم على الشيخ علي سلمان والدخول في حوار، فيما اعتبر فريق الأمم المتحدة المعني بالاعتقال التعسفي إن الشيخ علي سلمان معتقل تعسفياً ويجب الإفراج عنه فوراً.

وفي الشهر الأخير من ديسمبر/كانون الأول، في الجلسة الرابعة من استئناف أمين عام الوفاق، طالبت النيابة العامة بإنزال أقصى العقوبة بحق أمين عام الوفاق، فيما رأت منظمة العفو الدولية إن سلمان حُرِم من المحاكمة العادلة، وقالت هيومن رايتس ووتش إن نظام العدالة في البحرين عاجز عن تقديم العدالة، مطالبة بالإفراج عن سلمان.

إرهاب الأمن البحريني: صورة الشيخ علي سلمان تساوي الموت

ماذا كان يفعل هذا الشاب السلمي أكثر من كونه يحمل صورة؟ يقف أعزلاً تماماً أمام مدرعة محصنة من كل شيء، إلا عن رغبتها الوحشية في القتل، لم يكن هذا

الشاب يهتف أو يصرخ أو يفعل أي شيء، لم يرفع سوى صورة الشيخ علي سلمان الذي خرج احتجاجاً على اعتقاله، وقف ممارساً حقه في التعبير عن رفضه لهذا الاعتقال بكل سلمية ومدنية. في الوقت ذاته، كان المجرم الذي استهدف الشاب الأعزل محمياً ببطن مدرّعة حديدية، لا يصل إليه الخطر، بل لم يستهدفه أحد بشيء، لم يجرؤ هذا الإرهابي التابع لقوات الأمن البحريني أن يُخرج أكثر من فوهة بارودته من فتحة صغيرة مخصصة داخل المدرّعة، ليطلق رصاصه التي تستهدف القتل، مباشرة في وجه الشاب، ومن مسافة أمتار قليلة. هل يمكن أن يكون الإرهاب غير هذا؟

الفيديو الذي انتشر على وسائل التواصل الاجتماعي يوم أمس 20 يناير، 2015 لاستهداف شاب أعزل إلا من صورة سلمان، هو نموذج لجرائم تتكرر بشكل يومي منذ 25 يوماً هي مدة اعتقال أمين عام الوفاق. في كل يوم تطالعنا صور إصابات خطيرة لمحتجين سلميين غارقين في دمائهم بفعل رصاصات الشوزن المحرمة دولياً، وتغرق معهم في ذات الدم صورة الشيخ علي سلمان التي كانوا يرفعونها. ليس آخرها الإصابة المباشرة التي تعرّض لها رجل مسن في تاريخ 6 يناير 2015، عندما خرج رافعاً صورة الشيخ علي سلمان قبل أن تداهم إصابة مباشرة في الوجه بطلقة مسيل دموع، لتسقط من يده صورة علي سلمان غارقة في دمه. الوزارة الحاضنة للإرهاب تريد أن تقول للمحتجين السلميين: صورة علي سلمان تساوي الموت، لا فرق أن تحمل صورة تحتج بها أو تحمل مولوتوفاً، سيواجهك المصير ذاته: سنقتلك.

هل يمكن لوزارة الداخلية أن تبرر جريمتها الموثقة تلك؟ هل ستكرر الداخلية كذباتها بأنها تتعامل مع مخربين يعتدون عليها بقنابل محلية الصنع؟ هل ستكرر اسطوانتها الفاجرة بأنها اضطرت للتعامل معهم بالقوة؟ هل ستتجراً؟

لقد أغرق رصاص الشوزن وجه الشاب وجسده في الدم، راح يركض باتجاه باقي المتظاهرين وهو في صدمة الإصابة التي باغتته. كأنه غير مصدق لهذه الوحشية المريضة. لم يخرج من صوته غير آهات الإصابة. الدم الذي انتشج من وجهه وأنحاء جسده رسم آثار خطواته على الطريق. سقط جسده منهكاً على الأرض بعد أن شعر أنه وصل لأمان الناس، لكن شيئاً أصر أن يبقيه ملتصقاً بيده حتى آخر لحظة: صورة الشيخ علي سلمان. غرقت في الدم لكنها بقيت شامخة.

جستين غينغلر لـ "قناة الجزيرة": الشيخ علي سلمان معاقب لمقاطعته الانتخابات

تناول برنامج "inside story" الذي يعرض على قناة الجزيرة الانجليزية تطورات الأزمة البحرينية في حلقة عُرضت مساء أمس (السبت 3 يناير/ كانون الثاني 2015) تحت عنوان "الأزمة البحرينية: حلفاء أم خصوم؟".

واستضاف البرنامج جستين غينغلر، مدير برامج الأبحاث وكبير الباحثين في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية والمسحية (SESRI) في جامعة قطر، والنائب السابق عن كتلة الوفاق علي الأسود، وشارك في مداخلة هاتفية عضو مجلس الشورى البحريني عادل المعاودة.

جينغلر اعتبر أنَّ جذور الأزمة في البحرين تعود لوجود حكومة تحاول إشاعة أنَّ الأمور تتغير وأنها تسير نحو الإصلاح، غير أنَّ المعارضة ترى أنَّ لا شيء من مطالبها التي رفعتها منذ العام 2011 قد تحقَّق.

ورأى الباحث أنَّ مطالب المعارضة لم تكن تتلخَّص بإجراء انتخابات، بل بتوزيع الدوائر الانتخابية توزيعاً عادلاً قبل إجراء الانتخابات، وهو ما كانت المعارضة تنادي به منذ

ثلاث سنوات، لكنّ الحكومة البحرينية أعادت رسم الدوائر الانتخابية بطريقة لا تغيّر شيئاً من المعادلة، من وجهة نظر المعارضة.

ويعيد غينغلر الشّارة الأولى للاحتجاجات إلى تولي حمد بن عيسى مقاليد الحكم في العام 1999 حين أطلق وعوداً لم تتحقّق خلال 10 سنوات بتحرير البلاد وتأسيس سلطة تشريعيّة ذات صلاحيات حقيقيّة.

أمّا عن أسباب اعتقال الشّيخ علي سلمان، فيقول غينغلر إنّ اعتقال الشّيخ سلمان جاء بعد يومين على إعادة انتخابه أميناً عاماً كعقاب له على مقاطعة الانتخابات البرلمانيّة، وأضاف "هو استهداف مباشر غير مسبوق لرمز كبير من رموز المعارضة. وأنّ الدّافع الحقيقي وراء اعتقال الشّيخ علي سلمان هو أحد تصريحاته بأنّ بعض الأطراف الخارجيّة قد نصحت الوفاق باللّجوء إلى العنف لكنّها رفضت".

أما عضو مجلس الشورى عادل المعاودة فاعتبر أنّ اعتقال الشّيخ علي سلمان ليس استهدافاً لشخصه أو لتيّاره السياسي بل هو إجراء قانوني ويجب أن يُستجوب، مشدّداً أنّ من حقّ الدّولة إجراء التّحقيقات حول ما يجري".

وتعليقاً على موقف الولايات المتحدة القلق من اعتقال الشّيخ سلمان قال المعاودة إنّ الولايات المتحدة نفسها تكسر بعض القوانين حين يتعرّض أمنها للخطر، لكنها تكيل بمكيالين عندما يتعلّق الأمر بدولة أخرى.

وقال المعاودة إنه لم يجر تهديد المواطنين المقاطعين للانتخابات معتبراً أنّ التّصويت أمر سريّ، وأنّ أحداً لم يتعرّض للمضايقات بسبب مقاطعته للانتخابات. كما ادعى أنّ نسبة المشاركين في الانتخابات تعدّت 60% ما يعني أنّ الأغليّة الشعبيّة هي موالية للنظام.

واعتبر المعاودة أنّ الحكومة البحرينية قامت بعدّة إصلاحات لكنّ المعارضة لا تعترف بها، وأنّ 14 تعديلاً دستورياً جرى خلال السنوات الماضية.

وفي إجابته على سؤال عن مطلب وجود رئيس وزراء منتخب قال المعاودة "إنّ هذا شأننا، نحن لا نريد رئيس وزراء منتخب".

وكرّر المعاودة قلق النّظام البحريني من التدخل الإيراني ودوره في البحرين ودعم إيران للمعارضة البحرينية.

أمّا النائب السّابق علي الأسود فلم ينفي حقّ النّظام في استجواب أحد المواطنين ولكّنه شكّك في نوايا النّظام استدعاء الشّيخ علي سلمان للتحقيق معه في هذا الوقت بالذّات، بعد إعادة انتخابه أميناً عامّاً لجمعية الوفاق. وقد كشف عن تهديد النّظام عبر حلفائه الغربيين لجمعية الوفاق بتغيير أمينها العام والمشاركة في الانتخابات النّيابية أو بسحقها وبالتالي سحق وقمع جميع الاحتجاجات.

وقد حمّل النائب الأسود الحكومة البحرينية والصّمت الدّولي والغربي مسؤولية ما يجري الآن في البحرين من عنف.

أمّا عن التّعديلات الدستورية فقد قال النائب الأسود أنّ هذه التّعديلات قدّمتها المعارضة في برلمان 2008 وتمّ رفضها. واعتبر أنّ تأثير هذه التّعديلات على مجلس التّواب لن يكون تغييراً جذرياً، فالمعارضة تريد مجلساً مستقلاً ذا صلاحيات حقيقية.

كما أوضح النائب السّابق علي الأسود أنه على مدى السّنوات الأربع الماضية كانت هناك احتجاجات بشكل يومي وفقاً لوزارة الدّاخلية البحرينية. غير أنّ وسائل الاعلام لا تقوم بالتّغطية الاعلامية اللازمة، مشيراً إلى اللّجوء إلى وسائل الاعلام العالمية لتغطية ما يجري من اعتقال لقائد المعارضة السّلمي الشّيخ علي سلمان.

وأكد النائب الأسود أنّ الشعب البحريني لا يستسلم ولا يرضخ، فقد كانت هناك احتجاجات في العام 1923 والعام 1956 وفي الثّمانينيات وصولاً إلى العامين 2008 و2014.

أما عن الحوار الوطني في البحرين فقد قال أن السلطة كانت تحاول كسب الوقت قبل انتخابات 2014، لتضع المعارضة بين خيارين إما القبول أو الرفض كما حصل في آب / أغسطس.

بروفيسور أمريكي يربط اعتقال الشيخ علي سلمان بتخلي أمريكا عن دعم أحزاب الإسلام السياسي المعتدلة كالوفاق والإخوان

قال البروفيسور الأمريكي، وضابط المخابرات السابق، إميل نخله، إن اعتقال الشيخ البحريني علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق، في 28 ديسمبر/كانون الأول هو مثلاً آخر على الإجراءات القاسية التي تستخدم ضد أحزاب المعارضة السلمية السائدة في المنطقة وقادتها.

وتوقع أن تسود حملة قمع الأنظمة العربية لهذه الجماعات في العام 2015.

ورأى نخله أن مثل هذه الإجراءات، تأتي في سياق ما يفعله الرئيس المصري الجديد عبدالفتاح السيسي ضد خصومه الإسلاميين، عبر سنه قوانين مكافحة الإرهاب الأخيرة، هو وغيره من "الحكام العرب المستبدين" لتوفر لهم غطاء شبه قانوني لإسكات المعارضة، وربط نخله كل ذلك بتخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم أحزاب الإسلام السياسي المعتدلة مثل الإخوان المسلمين.

وقال نخله، في مقال نشر على "البلوغ" وترجمته "مرآة البحرين"، إن تركيز إدارة أوباما على الحاجة التكتيكية لمغازلة الدكتاتوريين لحثهم على الانضمام إلى الحرب ضد الجماعات الإرهابية منذ منتصف العام 2013، تفوق على التزامات واشنطن الأخرى في الانخراط مع هذه المجتمعات في دعم الدعوات المطالبة بالحرية، والإصلاح السياسي، والكرامة، والديمقراطية.

ورأى أن الدعم الأمريكي للدكتاتوريين العرب يعني أنه ستنم التضحية بالإسلام السياسي

العربي، مشيراً في هذا السياق إلى تجاهل واشنطن آلاف الإسلاميين وغيرهم من الناشطين المعارضين القابعيين في السجون المصرية.

وقال إن انفتاح واشنطن الذي لا سابق له مع الأحزاب الإسلامية فيما بعد الربيع العربي "عزّز حظوظ الإسلام السياسي العربي والسياسة الشاملة في العالم العربي. ولكن التودّد الأمريكي للإسلام السياسي لم يتخطّ السنتين".

وعرّف نخله "الإسلام السياسي" بأنه كل الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية السائدة، التي رفضت العنف والتي كان لها تحوّل استراتيجي نحو سياسات المشاركة والانضمام إلى الائتلافات من خلال انتخاباتٍ حرة. وقال إن الإسلام السياسي العربي يشمل بشكل عام الإخوان المسلمين في مصر والأردن، وحركة حماس في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وحركة النهضة في تونس، وجمعية الوفاق في البحرين.

وقال "إن قَمّة الغباء هي الظنّ أنّه يمكن تحقيق الاستقرار المحلي والأمن الاقتصادي الطويل الأمد في مصر، والبحرين، وفلسطين، ولبنان من دون إشراك جماعة الإخوان المسلمين، وجمعية الوفاق، وحركة حماس، وحزب الله في الحكم".

ورأى نخله أنه كلما استمر تودّد واشنطن إلى الحكّام المستبدّين، سيعود عدد أكبر من المسلمين إلى تبني معتقد أن الحرب الأمريكية على الإرهاب هي حرب على الإسلام. "وستعود الدول العربية التي شهدت سقوط الطغاة، خاصّة مصر، في إذعان واشنطن، إلى زمن القمع والاستبداد، وكأنّ الربيع العربي لم يكن".

سلمان في آخر حديث تلفزيوني قبل اعتقاله: هكذا يعيش الشيعي ويموت هنا.. والغرب قدم مطالحة على المبادئ

في آخر لقاء تلفزيوني مطوّل أجراه، قدّم أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان

مطالعة موسّعة لأوضاع البحرين، خصوصاً في ملف التمييز الطائفي والاقتصادي الذي تمارسه السلطات بحق أبناء الأغلبية الشيعية في البحرين.

وجاء لقاء أمين عام الوفاق مع قناة برس تي في الناطقة باللغة الانجليزية، شفافاً، وقال في مطلعه إنه «هناك تشديد من ديوان الخدمة المدنية على عدم اشتراك الموظفين في القطاع العام في المسيرات».

الشيخ علي سلمان: الشيعة في البحرين يعيش حالة الخوف من ولادته وحتى مماته

وعمّا تعانیه الأغلبية الشيعية في البحرين، قال سلمان «تم إقصاء القدر اليسير المتواجد من الشيعة في الكثير من المناصب، وذلك عبر فصل حوالي 4800 موظف شيعي، وهو ما ذكره تقرير بسيوني، وقد استمرت عمليات الفصل، وهناك عمليات فصل فردية حتى الآن».

وتابع «هناك عدم توظيف للمواطنين الشيعة ليس في الجهاز العسكري فحسب، بل في الصحة، والتعليم، ويتم استجلاب المزيد من العمالة الأجنبية بدل توظيف المواطنين».

وعن الإصلاحات التي يقول النظام إنه قام بها منذ العام 2011 حتى الآن، يرد سلمان «الإصلاحات التي يتحدثون عنها تعني 3000 معتقل، وصدور أكثر من 150 حكم بالسجن المؤبد، وحكمين بالإعدام (أصبحوا أربعة الآن)».

ويواصل «الاقتصاد مربوط بالتوظيف والحرية الاقتصادية، الحياة بالنسبة للمواطن للشيعة أكثر صعوبة في تكوين أسرة نتيجة البطالة المنتشرة، وتدني الأجور، المواطن الشيعي غير قادر على الحصول على وظيفة في المؤسسات الرسمية، والقطاع الخاص، محدودية الدخل تجعل الشباب الشيعي يتأخر في الزواج والإنجاب، هو ليس لديه

السكن فيسكن مع والده، يسكن في غرفة صغيرة، هذه الظاهرة منتشرة في المناطق الشيعية».

يتحدث سلمان بمرارة باللغة «صار الشيعي حتى في تسمية أبنائه يتجنب الأسماء الشيعية، لأن ابنه سيعاقب ويحرم من المنحة الدراسية، والوظيفة، الشيعي يتعرض في نقاط التفتيش للإهانة، وفي دخوله البحرين وفي الخروج منها».

ويردف «حصول المواطن الشيعي على المنحة، والعمل غير مضمون، هناك كثيرون بلا عمل، النظام يصر على جعل الشيعي في الوظائف الدنيا مثل الكناسين والعَمَـال، والوظائف العليا يدفع إليها أشخاص سنة أو أجنب».

يلخص الشيخ علي سلمان حياة التمييز والاضهاد التي يعيشها الشيعة في البحرين «كل هذه المرحلة والشيعي يعيش خوف الاعتقال باستمرار، فالشيعي منذ طفولته في عمر 12 أو 13 سنة هو عرضة للاعتقال، إلى أن يبلغ الـ 60 من عمره، هو يعيش حالة من الخوف المستمر منذ ولادته وحتى الممات».

الشيخ علي سلمان: البحرين جزيرة تنتمي إلى محبة أهل البيت قبل مجيء الخلفيين

عن تاريخ البحرين وهويتها يرى سلمان أن «البحرين جزيرة تنتمي تاريخياً لمحبة أهل البيت، عندما جاء الخليفيون، كانت العشرة الأيام من المحرم لا يعمل المواطنون فيها، بعدها وُجدت فكرة العطلة في يومي التاسع والعاشر من محرم».

وأوضح أن «هناك اضطهاد للشيعي فإذا ذهبت للإعلام فهو لا يعبر عن وجود الشيعي أبداً، دائماً وجهة النظر السنية والرأي غير الشيعي، إذ لا ظهور للشيعة إعلامياً، يوم الجمعة تنقل الصلاة من جامع الفاتح فقط، والإذاعة تبث الأحاديث سنية المصادر فقط، رئاسة وزارة الشؤون الإسلامية فقط للسنة، الوفود الرسمية.. المناهج الدراسية

سنية، بل يتم الإساءة إلى الشيعي فيها، كما في مسألة زيارة القبور أو الاعتقاد بالأولياء، والاستهانة بأفكار الشيعة».

وقال سلمان «في المناطق الجديدة مثل مدينة حمد، لا يحصل الشيعة فيها على إجازة لبناء مأتم واحد، ويمنعون كذلك في الرفاع الشرقي وعراد الجديدة، عدد المساجد في مدينة حمد 40 للسنة تقابلها 10 مساجد للشيعة فقط، في منطقة السيف منعوا مساجد للشيعة بينما توجد مساجد للسنة، بينما المناطق المحيطة بالسيف كلها قرى شيعية، الشيعة يعانون من هذه الممارسات ويتم اعتقال بعضهم بسبب خطاب يوم الجمعة، أو خطاب المنبر الحسيني مع أنهم كانوا يمارسون هذه الطقوس الدينية قبل مجيء آل خليفة».

الشيخ علي سلمان: لا حرمة لبيوت الشيعة ولا لقراهم ولا لنسائهم

وعن الإهانات بحق أبناء الطائفة الشيعية «هناك نقاط تفتيش دائمة ومؤقتة أمام القرى الشيعية، وتزداد في ليالي العطلات التي تكثر فيها المسيرات والمواجهات، يمكن أن تستوقف الشيعي نقطة التفتيش وتطلب هويته وتضربه وتعتقله، المداهمات للبيوت الشيعية بمعدل 10 بيوت يومياً، وقد تصل إلى مداهمة 20 أو 30 منزلاً يومياً على مدى الثلاث سنوات التي سبقت».

وتابع «كما ذكر تقرير بسيوني يتعرض الناس عند اقتحام بيوتهم للشتيم والضرب والاعتداء، وتكيف القضية بأنهم واجهوا الشرطة، وهذه العملية حدثت مرة لامرأة وماتت بسبب الاقتحام المفاجئ لاعتقال ابنها، وقد تعرضت كثير من النساء للهتك».

ويواصل «القرى الشيعية معرضة للانتهاك والاعتقالات والحصار منذ 2011، ولا يختلف العالم الشيعي عن غير المواطنين سوى أنه تصدى للأمر بالمعروف والمطالبة السياسية فيعاقب على هذا الأساس».

الشيخ علي سلمان: الشيعة في البحرين يعاملون كمواطنين من درجة ثانية

وقال إن «الشيعة يعاملون كمواطنين من درجة ثانية، فهم لا يتمتعون بحقوق متساوية

مع المواطنين الآخرين، وترتيب الحقوق: الأسرة الحاكمة هي الرقم الأول، الملك ومن يتبعه، الوزارات الأساسية، المناصب العليا الأمنية والمدنية لهم، ثم الموالون للأسرة الحاكمة الذين قدموا معهم إلى البحرين يتولون المناصب الهامة في الدولة، ثم يأتي المواطنون السنة العاديون، ثم يأتي المواطنون الشيعة، هذا تقسيم البلد من ناحية تراتبية الحقوق في الواقع العملي والممارسة الحقيقية، فالشيعة محرومون على سبيل المثال من تولي أي مناصب وزارية ذات أهمية سياسية، محرومون كمواطنين من التوظيف في الأجهزة الأمنية، عدا الذين يقومون بنقل الأخبار ضد المعارضين، الشيعة يشكلون فقط 17% من جهاز الدولة من وزراء ووكلاء وزراء ومدراء تنفيذيين، بينما الشيعة يشكلون 60 إلى 70% من عدد السكان بحسب إحصائيات مختلفة نتيجة لعملية التغيير عبر التجنيس أيضاً.

الشيخ علي سلمان: قيم الغرب تتعارض مع مصالحهم وهناك من دول الخليج من يريد توافقاً سياسياً البحرين

وعن الموقف العالمي إزاء ما يتعرض له شعب البحرين، يجيب الشيخ علي سلمان «تعارض القيم التي يؤمنون بها مع مصالحهم، فرغم إيمان الغرب بالديمقراطية، لكن مراعاة للمصالح التي ينالونها من مجموعة من دول الخليج وليس مع البحرين فقط، يتم إقفال موضوع حماية حقوق الإنسان، ويتم إقفال موضوع الحقوق الديمقراطية، ويتم التحدث بلغة ناعمة مع النظام، والتغاضي عن انتهاكات حقوق الإنسان وهذا بسبب المصالح».

وعن الموقف الخليجي، يرد سلمان «الأمر ليس سراً، فعدد من الدول بعثت قوات عسكرية إلى البحرين: المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، وهذه القوات جاءت على خلفية الأحداث الشعبية، إذ لا توجد أية تدخلات أو أخطار خارجية تستدعي دخول هذه القوات، لقد دخلت هذه القوات في ظل وجود مطالبات داخلية بالتحول الديمقراطي، هناك دعم اقتصادي خليجي في حدود 10

مليارات دولار على مدى 10 سنوات من 2011، وهناك دعم إعلامي وسياسي للنظام، لا أعتقد بأنه من عدم استجابة النظام إلى المطالب الشعبية، ولكن أعتقد أن النظام يستثمر هذا الدعم بهذه الطريقة، فحسب المعلومات المتوفرة هناك رغبة من عدد من دول الخليج، أن تجد البحرين استقراراً عن طريق توافق سياسي، والأمور عنها مفتوحة بين البحرينيين، لكن النظام والمتشددون في البحرين يرفضون أي درجة من الإصلاح».

الشيخ علي سلمان: لا نريد مؤسسات تتحكم بها الأسرة المالكة

وعن قرار مقاطعة الانتخابات «لأن هذه الانتخابات لا تفرز أي من النتائج الديمقراطية فالفائزون بهذه الانتخابات لن يكون لهم صلاحية تشريعية، ولن يستطيعوا تشكيل الحكومة ومراقبتها بشكل جدي. فمطلب المعارضة وغالبية شعب البحرين أن يكون هناك برلمان ينتخب بصلاحية تشريعية ورقابية، وأن تكون الحكومة ناتجة من العملية الانتخابية، بينما هذه الانتخابات لا تحقق ذلك. لذلك قاطعها المعارضون بعد أن جربوا التغيير من خلال هذه المؤسسات التي تتحكم فيها الأسرة المالكة، لأنها تعين 40 شخص في البرلمان ولأنها تعين الحكومة وليس لك حق في إقرارها أو رفضها».

وأضاف «من الممكن أنه تم وضع أصوات أخرى لم تشارك في هذه الانتخابات لأنه ليس هناك أحد يشرف على هذه الانتخابات سوى الجهة الرسمية، وهناك عدد من المجنسين الذين لم يستوفوا الحق في الانتخاب، إذ يجب أن تمضي 10 سنوات على حصولهم على الجنسية من أجل المشاركة في الانتخابات بحسب قانون التجنيس الصادر في سنة 1963، هناك قسم شارك في الانتخابات وهو مجنس من سنتين، وبحسب الإحصاءات الرسمية أعلن أن 52% شاركوا في الدور الأول، والدور الثاني 40%».

وتحدث أمين عام الوفاق عن تركيبة المؤسسة التشريعية «هناك غرفتين في البرلمان البحريني، غرفة منتخبة فاز فيها حوالي 13 شيعي فقط، وهناك الغرفة المعينة مجلس الشورى».

الشيخ علي سلمان: لا نريد نظام القبيلة لأنه يعتمد على الشيخ وأسرته ويجعل المواطنين خدما لهم

وأوضح سلمان أن «المطالب التي يطالب بها شعب البحرين بسيطة مطالب بسيطة ومحقة، المطلب الأول المساواة في المواطنة، الانتقال إلى نظام الدولة، بينما في نظام القبيلة يتم الاعتماد على الشيخ وأسرة الشيخ، المواطنون في البحرين بالنسبة إلى الأسرة الحاكمة خدم هذا النظام القبلي، والمعارضة تطالب بالانتقال إلى نظام الدولة بحيث الجميع مواطنون ولهم حقوق متساوية بما فيها حقهم في التصويت».

وتابع «المطلب الثاني أن يكون المجلس المنتخب البرلمان أن يتولى الصلاحية التشريعية بدون وجود المعينين، والمطلب الثالث أن تفرز العملية الانتخابية الحكومة، وألا تُفرض الحكومة على الإرادة الشعبية كما هو موجود، وأن يتوفر نظام قضائي وعادل ومستقل عن الضغوطات السياسية، ومن بين توصيات السيد بسيوني هناك توصية بأن يشترك الجميع في إقرار السياسة الأنية في البلد، وإشراك الجميع في الأجهزة الأمنية».

الشيخ علي سلمان في رسالة للحكام: نريد نظاما إنسانيا يخدم مصالح آل خليفة والشريعة والسنة

وقال سلمان «إن العملية الإصلاحية في البحرين تعاني من تشدد النظام الرافض لهذه العملية، وخلق هذا التشدد صعوبات في وجه التحول التدريجي والمنطقي».

وعبر سلمان عن قناعته بأن «الخيار الأفضل هو البقاء بالمطالبة الشعبية بطريقة

سلمية من أجل هذا التحول... أعتقد بأن الاستمرار السلمي والتظاهر السلمي وممارسة العمل السياسي والإعلامي المعارض هو الطريق لإحداث هذا التغيير».

ووجه سلمان خلال اللقاء «رسالة إلى النظام من أجل إقامة نظام إنساني، ديمقراطي، يخدم مصالح جميع البحرينيين من آل خليفة ومن الشيعة ومن السنة، النظام الديمقراطي هو طريق البحرين إلى التقدم والتحديث والاستقرار، وأما الاستمرار في تطبيق النظام القبلي فهو لم يعد مقبولاً، وهو ما كان مصدراً للمشاكل الدائمة وسيبقى مصدراً للمشاكل الأمنية والاقتصادية، والبحرين تحتاج إلى الاستقرار وتعاون جميع أبنائها».

كما وجه سلمان رسالة «إلى الشعب الكريم، بأن المطالبة بالحقوق عملية ضرورية، وأن تستمر هذه العملية بالطريقة السلمية وصولاً إلى حقوقنا في مواطنة متساوية ودولة ديمقراطية».

من رحم التاريخ وكاريزما الزعيم السياسي... شعارات انتفاضة التسعينات تعود

عادت شعارات انتفاضة التسعينات، لتملأ شوارع البحرين، بعد 20 عاماً من الحركة التي قادها زعيم المعارضة البحرينية المعتقل، الشيخ علي سلمان.

ولا تزال التظاهرات الكثيفة تعم أرجاء البلاد بشكل يومي منذ لحظة الإعلان عن اعتقال الشيخ علي سلمان في 28 ديسمبر/كانون الأول 2014، ومع دخول ثورة 14 فبراير عامها الخامس.

وفي مفارقة أثيرية، هتف متظاهرون معظمهم شبّان، بأحد أهم شعارات الانتفاضة التسعينية، الذي أطلق إبان اعتقال الشيخ علي سلمان، ونفيه من البلاد لاحقاً، في ديسمبر/كانون الأول 1994.

الشبان الذي يتظاهرون ليل نهار، تنديدا باعتقال الشيخ علي سلمان، لم يعيش أغلبهم الفترة التي شهدتها انتفاضة التسعينات، ولم يعرفوا الشيخ سلمان إلا بعد عودته للبلاد في العام 2001. وتثير هذه المفارقة الكثير عن تاريخ هذا الزعيم، الذي بقي يحافظ على كاريزمه بقوة، في أوساط جيلين من الشبان البحرينيين.

وأصبحت منطقة البلاد القديم، مسقط رأس "سلمان" (والعاصمة البحرينية القديمة)، مركزا هاما للاحتجاجات اليومية التي تنطلق من أمام منزله عصر كل يوم.

ومن البلاد القديم، مرورا بأكثر من 70 قرية، وصلت التظاهرات وسط العاصمة المنامة، لتكسر جمودا طويلا من الاحتجاجات هناك. وبالقرب من مسجد مؤمن، المسجد الأثير أيضا في انتفاضة التسعينات، اندلعت مواجهات بين بين وقوات النظام، والمصلين الذين حضروا للتظاهر والاحتجاج، واعتقل عدد كبير منهم.

ولحد الآن سجّلت بين المتظاهرين أعداد كبيرة من الإصابات، حصيلتها قد تكون الأكبر منذ عدة أشهر. وعادت مقاطع الفيديو لتسجّل استهداف النساء والشبان والرجال المسنين بطلقات مباشرة من مدّعات الأمن.

بعد سنوات من قيادته انتفاضة التسعينات، التي تشكّل أهم وأكبر الحركات السياسية في البحرين خلال العقد الماضي، قاد سلمان العمل السياسي الرسمي للمعارضة منذ العام 2001، بترؤسه جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى القوى السياسية المعارضة المعترف بها رسميا.

وحافظ الشيخ على شخصيته القريبة من الجماهير، بتصدّيه لأهم الخطابات الجماهيرية في المرحلة الجديدة، وإمامته للصلاة في مسجد الصادق بالقفول، خلفا للراحل الشيخ عبد الأمير الجمري، مبقيا على إرثه التسعيني حيا، حتى بعد 22 عاما من دخوله المعتزك السياسي.

انتفاضة التسعينات، تطرب الكثيرين، حتى صاروا يسترجعون محطاتها، بالهتافات

وبمقاطع الفيديو وبالتاريخ، لكن المسافة الزمنية بين 14 فبراير، وبين انتفاضة التسعينات، هي مسافة بعيدة سياسياً، الحاضر فيها بقوة، هو الشيخ علي سلمان. سلمان صورة حيّة في مخيلة الناس، تعبر بشكل ساحر من الرعيل الأول، إلى الجيل الجديد. سلمان ليس تاريخاً، هو صانع تاريخ، وعلى وجه التحديد تاريخ ما بعد الشيوخ!

وزير الداخلية يعلن النصر على الشعب.. ويرى أن الشيخ علي سلمان مكانه الطبيعي داخل السجن

على طريقة المستبدین العجلین، شاء وزير الداخلية راشد عبدالله آل خليفة، أن يعلن انتصار عائلته على الشعب دون مناسبة، لكنه أعلنها اليوم 10 يناير 2015، حينما جمع رؤساء تحرير الصحف المحلية، وقال لهم ما معناه «انتهى»، إذ اعتبر أن الملك حمد عيسى آل خليفة «قاد سفينة الوطن نحو بر النجاة في أصعب الظروف، داعياً الجميع للوقوف صفا واحداً متماسكا خلف قيادة جلالته».

وشرح الوزير علامات نصر عائلته على أبناء الشعب، عبر قوله إن العام 2014 «شهد تراجعاً في أعداد الفعاليات السياسية والمشاركين فيها». مبيناً بأن «ذلك يعود لعدة أسباب منها الإصلاحات السياسية والتدابير الأمنية المكثفة التي اتخذتها الوزارة وسرعة اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين، كما بينت الإحصاءات تراجعاً -ولله الحمد- في أعداد إصابات رجال الأمن بسبب زيادة الخبرة في التعامل وتوفير التجهيزات الأمنية التي عززت الحماية لرجال الأمن كما بينت الإحصائيات أيضاً تراجعاً في عمليات الحرق الجنائي وحوادث إغلاق الطرق وحوادث الاحتكاكات الطائفية».

وقال الوزير «إننا أمام مرحلة جديدة، تتطلب جهد المخلصين من أبناء الوطن».

وأشار الوزير إلى أن «نهاية العام 2014 تعتبر مرحلة أمنية مهمة وذات خصوصية من حيث طبيعة الأحداث وتنوعها وكيفية تأثيرها على الموقف الأمني، فقد كان هناك

عمل متواصل منذ العام 2011 وحتى اليوم تخللها العديد من الإنجازات وتوجت في نهاية الأمر بنجاح الانتخابات النيابية والبلدية والتي يجب البناء على ما تحقق فيها من توافق وطني، فالحريين بلد للمحبة والتسامح وأيادينا ممدودة بالخير دائماً ولا نؤمن بتفرقة أو تشدد ومتمسكون بمشاركة الجميع وأن المصلحة العامة هدفنا الأسمى».

واستعرض الوزير خلال اللقاء «عددا من الإحصائيات الأمنية وذلك بمقارنتها بين الأعوام 2012 و2013 و2014 والتي أكدت تحقيق مستوى أمني متقدم نتيجة تعزيز السيطرة الأمنية، حيث شهد العام 2014 تراجعاً في أعداد الفعاليات السياسية والمشاركين فيها».

كما أستعرض الوزير خلال اللقاء « 26 قضية تم تصنيفها من القضايا الأمنية الخطرة، التي تم الكشف عن مرتكبيها والقبض على معظم عناصرها، وذلك بفضل التنسيق المستمر بين الأجهزة الأمنية المعنية مبنياً بأنه جار ملاحقة العناصر الإرهابية الهاربة بالتعاون مع الإنتربول الدولي». وقد عرض الوزير خلال الإيجاز الأمني «أهم الأسلحة المضبوطة بتلك القضايا».

ورداً على سؤال بشأن توقيف الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، زعم الوزير «أن من ينكر الإصلاح في البحرين لا أعتقد أنه جاهل بذلك، ولكن أجدته الحقيقية ليست سياسية»، وقال إن «المخالفات التي ارتكبتها أمين عام الوفاق كانت على مرأى من الجميع، وأن التهم التي تم توجيهها له كانت واضحة، وأنه من اختار أن يكون في هذا الموقف، علماً أنه سبق أن تم اتخاذ إجراءات تحذيرية بحقه، لكنه لم يقدر ذلك فالمستغرب هو عدم توقيف أمين عام الوفاق وليس العكس، وقد قمنا باتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض القانون وذلك بهدف تحقيق العدالة».

وبشأن توقيت توقيف الشيخ علي سلمان، رد الوزير «أنه منذ العام 2011 وحتى اليوم

كانت البحرين تمر بمرحلة اختبار سياسي، ولله الحمد نجحنا بفضل الملك والحكومة والمواطنين».

واستعرض الوزير «الأحداث التي مرت فيها المملكة منذ تشكيل اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، واعتماد الملك لتوصياتها والتزام الحكومة بتنفيذها، بعدها تم إطلاق حوار التوافق الوطني بهدف مشاركة كافة الأطياف للوصول إلى حل يرضي الجميع، حيث خرج بالعديد من التوصيات وتم على أثره إدخال تعديلات دستورية كان من بينها 5 تعديلات سبق أن طرحتها جمعية الوفاق في مجلس النواب». بحسب قوله.

وأضاف أنه «تم استكمال الحوار الوطني من دون التوصل إلى نتيجة، بعد ذلك تم إطلاق مبادرة التوافق الوطني والتي رفضتها للأسف الجمعيات السياسية والتي لم ترتض بالحل التوافقي».

وأشار الوزير إلى أنه «رغم النتائج الإيجابية للمبادرة، فقد أقامت جمعية الوفاق 76 فعالية بهدف دعوة المواطنين لعدم المشاركة في الانتخابات، ومع ذلك جاءت النتائج لتوفر الأمن والاطمئنان للجميع».

وقال وزير الداخلية «بأننا قد تحملنا الكثير نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه أمين عام الوفاق قبل الانتخابات وهذا ما يعكس تمسك الدولة بمشاركة الجميع».

وردا على سؤال بشأن ما جاء في بيان الخارجية الأمريكية، قال الوزير «أنهم يتحدثون عن السلمية على الرغم أن هناك 14 شهيدا و2887 مصابا من رجال الشرطة، في حين أنه حين توفي شرطي أمريكي تم عمل استنفار أمني ونشر الشرطة في الشوارع» .

وعن اتهام إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لمملكة البحرين، أكد الوزير «أن إيران ليست حريصة على المواطنين البحرينيين، أكثر من الملك وحكومته ومن الأفضل لإيران أن تركز على رعاياها، فنحن نعيش في المملكة بخير ولله الحمد، وأعتقد أن

من مصلحة إيران احترام دول الجوار بدلا من التدخل في شئوننا الداخلية، ومن يرى ولاءه وارتباطه مع إيران فمن الأفضل له مغادرة البحرين، فالبحرين للبحرينيين».

وبشأن موقف أمين عام حزب الله اللبناني وتصريحاته الأخيرة حول الشأن البحريني، أكد الوزير أن «تصريحات نصر الله تسيء له، فنحن نحمي البحرين منه ومن غيره، وعليه أن يركز على رسالته التي كان قد حددها في البداية بدلا من التدخل في الشأن البحريني، مضيفا أن حزب الله أصبح منظمة إرهابية نتيجة ممارساته تجاهنا وتجاه غيرنا».

ولم يخصص الوزير أي جزء من حديثه بشأن خطر تنظيم داعش أو تنظيم القاعدة، لكن رد على أحد الأسئلة عن خطر داعش على البحرين، بقوله «ليست هناك أي محاباة في التطرف، فللخطر لون واحد والوزارة اتخذت إجراءاتها بشأن الأشخاص الذي يشاركون أو شاركوا في أعمال قتالية في الخارج» .

"مرسال المشير" وزير الداخلية: قرار اعتقال سلمان سياسي... فمن سيقدر الإفراج عنه؟

صرّح وزير الداخلية البحريني راشد بن عبدالله آل خليفة إلى الصحفيين في 10 يناير/كانون الثاني أن اعتقال الشيخ علي سلمان كان مقررا قبل الانتخابات التي جرت في 22 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014. وقال: "إن الحكومة تحملت الكثير نتيجة عدم اتخاذ الإجراءات القانونية قبل الانتخابات تجاهه" والآن ضاقت به ذرعا على ما يبدو، وحث تنفيذ خطة ما بعد الانتخابات. كما أشارت "مرآة البحرين" وقتها.

من الواضح أن تصعيداً خطيراً تمارسه السلطة ضد جمعية الوفاق وقيادتها. شهدنا اليوم الثلاثاء 13 يناير 2015 صدور الحكم بالسجن 6 أشهر ضد قيادي جمعية الوفاق ورئيس شورى الجمعية السيد جميل كاظم، مع غرامة 500 دينار بسبب تغريدة. كاظم علّق على الحكم الصادر في حقه خلال مؤتمر صحفي عقد مساء أن الوفاق تدفع ضريبة موقفها من الحل السياسي المجتزئ.

نعود إلى تصريحات وزير الداخلية خلال لقائه بالصحفيين، والتي كشفت أن اعتقال زعيم المعارضة البحرينية قرار سياسي محض، مرتبط بما كان يعتقد أنها يجب أن تكون الجولة الأخيرة من اللعبة السياسية. يدل على ذلك توقيت تنفيذه، الذي ارتأى النظام أن يكون بعد الانتخابات؛ لضمان عدم إثارة ردات فعل سياسية وشعبية كبيرة، تزيد الأوضاع سوءاً أكثر مما كانت عليه أثناءها.

وليس مستغرباً أن يعلن الوزير ذلك صراحة، إلا أن الغريب أن يظل يتحدث بصفته وكيلاً على تنفيذ "الإجراءات القانونية"، التي لا يبدو أنه كان لها أي محل في اعتقال الشيخ علي سلمان.

القبيلة التي فشلت في الحصول على شرعية شعبية من الانتخابات التي قاطعها أكثر من 65% من الكتلة الناجبة بدعوة من المعارضة بزعامة الوفاق، لم تجد أمامها سوى اعتقال سلمان عقاباً، بحسب مدير برامج الأبحاث في جامعة قطر جستن غينغلر.

لعلّه كان من الجيد لو طُرح على وزير الداخلية أثناء اللقاء الصحفي السؤال التالي: إذا كان هذا القرار السياسي قد اتُخذ في نقطة ما على الخط الزمني للصراع بين النظام وخصومه، فما هي النقطة التي ينبغي أن نصل إليها، لتكف السلطة عن استهداف جمعية الوفاق ويفرج عن الشيخ علي سلمان، ومن الذي سيتخذ هذا القرار؟

هل يتوقع الوزير أن نصل إلى هذه النقطة الزمنية حين يرفع الناس الراية البيضاء، ويرجعوا إلى منازلهم عاجزين، واضعين خلفهم كل الخسائر، لا مقاعد لهم في البرلمان، ولا حكومة تمثلهم، ولا أحد ينبس ببنت شفه عن تجنيس، أو فقر، أو بطالة، أو سرقات. هل يظن أن حان الوقت لأن يخضعوا، ويرجع بهم الزمان 100 سنة إلى الخلف، ليقبلوا بالعيش مضطهدين، خانعين، يتخطفهم الموت، والسجن، والتعذيب! هل يظن وزير الداخلية أن النصر بات حليفه اليوم، تحديداً؟

ليس وزير الداخلية هو من يعيش هذا الوهم الكبير، فالقرار أساسا ليس بيد هذا الوزير الضعيف، الذي فقد السيطرة على وزارته منذ 4 سنوات، وتنازل عن كل سلطاته، وظل كباقي الوزراء التائهين، مجرد ورقة، تلعب بها اليد الكبيرة في الأسرة الحاكمة: المشير خليفة بن أحمد آل خليفة، القائد العام للجيش، والحاكم الفعلي للبلاد.

كلام الوزير الذي قاله هو عينه كلام المشير في 2011، حين كان يحس بالقوة: اذهبوا إلى إيران. وقرار اعتقال الشيخ علي سلمان، هو بالطبع أيضا، قرار القائد العام، تماما كما كشف أخيرا بأنه هو من يقف شخصا وراء اعتقال نبيل رجب، ووراء اعتقال خليل المرزوق في 2013.

إن ما نتذكره أن المشير، هو من خضع وتنازل بعد أشهر قليلة من حرب "السلامة الوطنية" في 2011، وانتهى به المطاف أن يسحب جيشه من الشوارع، وأن يكتفي بإطلاق التهديدات الإعلامية الفارغة، والممارسات السياسية التي جعلته في دائرة الضوء حتى داخل مصانع القرار السياسي في واشنطن.

إذا كانت تلك هي النقطة الزمنية التي يتوقعها المشير، فعليه أن يلقي نظرة فاحصة على ما يحصل وسيحصل حوله في الإقليم، خصوصا بعد أن أخذت التصريحات عن دعم الشيخ علي سلمان، والوقوف خلفه، منحى مختلفا جدا، على ألسن المسؤولين في الجمهورية الإيرانية، وحزب الله اللبناني.

في أحد مقالاته، يقول أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت، شفيق الغبرا "كبار الأسر الحاكمة يخشون التعبيرات الشعبية والحزبية بأنواعها بصفتها تمهد لسلب السلطة، كما أن الأنظمة تخشى الحريات، بينما تخشى الجيوش من السياسيين والمعارضين بأنواعهم"، وبعبارة أخرى، فإذا كان من يتخذ القرار السياسي في الدولة هو المشير، فإن نظام الحكم في البحرين يسير بلا شك إلى مصير غامض جدا، لن يبقى في السياسية أي شيء ثابت، على الإطلاق!

ليس الشيخ علي سلمان وحده... أشياء ينبغي أن تعرفها عن استهداف عائلته

بالنسبة إلى دولة ديكتاتورية تعيش في الظلام فإن ملاحقة أو الزج في السجون بزعماء للمعارضة ليس هو الخبر تماماً. القصة الأخرى التي ينبغي أن تهتمك والتي لا تقل تأثيراً هي الأخطار المنتظر أن تطال أسرهم القريبة.

خلال شهر يناير/ كانون الثاني الماضي أسقطت السلطات البحرينية بقرار صادر من الملك الجنسية عن 72 مواطناً بينهم نحو 50 معارضاً، غير أن السؤال الذي أخذ يلح عقب هذا الإجراء ما إذا كانت أضرار ذلك يمكن أن تشمل عوائلهم أو ممتلكاتهم، وبأي حجم.

وفي أواخر العام الماضي 2014 اعتقلت السلطات الأمنية الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية "الوفاق"، أكبر الجمعيات البحرينية المعارضة. لكن الخبر الذي لا يقل أهمية عن اعتقال زعيم كبير للمعارضة، هو أن منزله الواقع في البلاد القديم جنوبي العاصمة المنامة والذي تقطنه عائلته المؤلفة من زوجته وابنته ذات الأربعة أعوام قد تعرض للهتك والعبث بمحتوياته نحو ست مرّات على الأقل خلال الشهرين اللذين تليا اعتقاله. وكانت آخر المرات في مطلع هذا الأسبوع فقط 16 فبراير/ شباط 2015 حين عملت قوة أمنية على تسليق منزله من دون إبراز أي إذن قضائي تحت ذريعة إزالة يافطة كبيرة عليها صورته.

لقد أصبح معتاداً رؤية الصور التي تظهر عناصر ملثمة تابعة إلى الأمن البحريني وهي تقوم بتسليق منزله راجلة أو بالأدراج تحت ذريعة إزالة كاميرات مراقبة منزلية أو ملصقات أو يافطات تحوي صورته. وفي أحيان كانت هذه العملية تتكرر مرتين على أكثر من فترة في خلال اليوم الواحد (انظر الجدول أدناه).

وفي 1 أغسطس/ آب 2013 إثر نشر فيديو التقط بواسطة كاميرا مراقبة يظهر خمسة مدنيين ملثمين وهم يتسلقون خلصة في خلال فترة الصباح الباكر منزل سلمان،

اضطرت وزارة الداخلية إلى الاعتراف بأن هؤلاء هم منتسبو الوزارة الذين شرعوا بإزالة كاميرا منزلية خاصة تستخدم للمراقبة. رغم أنها شجعت في نفس البيان الذي قامت بتعميمه على وسائل الإعلام على "استخدام كاميرات المراقبة في المنازل والمنشآت الخاصة".

لكن الأقسى من هتك حرمة منزل زعيم له تأثير كبير هو رجل دين في الأساس قبل أن يحصر نشاطه الفعلي في مزاولة العمل السياسي، هي رسائل الانتقام التي توجه له من خلال استهداف عائلته.

ففي 31 ديسمبر/ كانون الثاني 2013 كشف سلمان في حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" لأول مرة بأن سيارات كبيرة الحجم تابعة إلى الداخلية عمدت على تعقب زوجته منذ العام 2011. لكنها - في هذه المرة - "كادت عبر السرعة ومضايقة سيارة حرمي أن تودي بحادثين خطرين لها".

إذا كان اعتقال المعارضين شائعاً في الدول الديكتاتورية فإن استهداف عوائلهم - لمجرد كونهم عوائل لمعارضين سياسيين - لا تشبهه إلا القصص التي تروى عن نظام صدام حسين السابق في العراق وحالياً في إسرائيل. يبدو أن سلمان هو أحد الأهداف المفضلة لدى السلطات الأمنية لتجريب بعض أساليب الانتقام "الصدامية". إلا أنه ليس سوى مثال واحد بين عشرات الأمثلة لما يلقاه المعارضون.

ففي 10 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 أمطرت قوة أمنية منزله بعشرات الطلقات من الرصاص المطاطي وعبوات الغاز المسيلة للدموع ما أدى إلى تحطيم نافذة ابنته الصغيرة وتهشيم زجاج سيارته. وقال "تم كسر زجاج نافذة غرفة طفلي نبأ 4 سنوات في منزلي جراء الإطلاقات من رجال الأمن البحريني".

وفي 9 فبراير/ شباط 2012 صرّح بأنه تعرّض وزوجته وابنته إلى الاختناق أثناء إلقاء قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع على منزله أثناء وجودهم داخله.

وأوضح بأن "المئات من قنابل الغازات الخانقة أطلقت في محيط المنزل وأن العديد منها قد أصابت المنزل مباشرة"، مشيراً إلى أن إحداها "اخترقت زجاج إحدى الغرف ما أدى إلى انتشار الغاز في أرجاء المنزل حيث استنشقه جميعاً".

وسط ذلك، فقد زج في السجن منذ العام 2011 باثنين من إخوته فيما قدم آخر إلى المحاكمة بتهمة "إهانة الملك". في الوقت الذي ما يزال أحد إخوته يعاني من المضاعفات الصحية من جراء التعذيب الشديد الذي لقيه في خلال عقد التسعينات.

في تعليقه على ذلك، يقول سلمان "أنا من أمارس العمل النضالي والسياسي بشكل علني ومكشوف ولا علاقة لعائلي بذلك". إلا أن سلطات البحرين لها رأي آخر: إن الوازرة تزر وزر الأخرى!

تسلسل الاعتداءات على منزل الشيخ علي سلمان

قوات أمن مدججة بالسلاح تعتدي على منزل الشيخ علي سلمان في منطقة البلاد القديم جنوبي المنامة لإزالة يافطة كبيرة عليها صورته.	16 فبراير 2015
--	-------------------

قوة أمنية تحيط بمنزله للمرة الثالثة في غضون 24 ساعة وتقوم بتسليمه لانتزاع يافطة معلقة على المنزل تدعو للإفراج عنه.	10 فبراير 2015
--	-------------------

قوة أمنية تقوم بنزع صور له وضعت على منزله بالتزامن مع احتجاجات واسعة استنكاراً لاعتقاله ومحاكمته. وقد تكررت العملية مرتين في صباح وظهر اليوم نفسه.	9 فبراير 2015
--	---------------

1 أغسطس 2013
وزارة الداخلية البحرينية تعترف بأن عناصرها قاموا بالتسلل إلى منزل الشيخ علي سلمان. وصرح مدير عام مديرية شرطة المحافظة الشمالية بأنه "أثناء مرور إحدى الدوريات لتفقد الحالة الأمنية في منطقة البلاد القديم رصدت وجود كاميرات مراقبة مثبتة على جدار أحد المنازل، حيث قامت بإزالة هذه الكاميرات والتحفظ عليها لكونها من المرجح إنها تهدف إلى مراقبة ورصد تحركات الدوريات الأمنية المستهدفة من الأعمال الإرهابية الأمر الذي يتسبب في إعاقة سير العمل ويخل بالوضع الأمني". وقال إن "استخدام كاميرات المراقبة في المنازل والمنشآت الخاصة هو أمر نشجع عليه على أن ينحصر دورها في تأمين هذه الأماكن ولا يتعدى حدودها إلى مراقبة الطرق العامة وانتهاك الحريات الخاصة للآخرين".

30 يوليو 2013
قوة أمنية مشكلة من 5 من المدنيين الملتزمين تقوم بتسليق منزله في الصباح الباكر والعبث بمحتوياته. وقد قامت جمعية "الوفاق" الوطني الإسلامية بنشر مقطع فيديو التقط من خلال كاميرات المراقبة المثبتة على منزله يصور لحظة تسلمهم من أحد الممرات وقيامهم بتسليق المنزل.

10 يونيو 2012
قوة أمنية مشكلة من 12 عنصراً بينهم عناصر مدنية تقوم بتسليق جدران منزله في خلصة فجراً والعبث بمحتوياته من دون إبراز إذن قضائي.

9 فبراير 2012
قوات الأمن تقوم بإلقاء قنابل الغاز المسيلة للدموع على منزله فيما كان متواجداً فيه وزوجته وابنته الصغيرة. وقد أدى ذلك إلى كسر إحدى نوافذ المنزل وسقوط قذيفة الغاز داخله ما عرضهم جميعاً إلى الاختناق. وصرح سلمان "في غضون الساعة والنصف الفائتة تم إطلاق المئات من قنابل الغازات الخائقة في محيط المنزل ولازال الطلق مستمراً بكثافة". وأضاف "العديد من طلقات الغازات أصابت المنزل مباشرة واخترقت إحداها زجاج غرفة الدرج مما أدى إلى انتشار رائحة الغاز الخائقة في أرجاء المنزل". وتابع "استشقى جميع من في البيت الغازات الخائقة لكنهم بخير".

30 ديسمبر 2013 أفاد الشيخ علي سلمان بأن أفراداً من وزارة الداخلية يعمدون على تعقب زوجته ومضايقتها في أثناء سيرها منذ العام 2011. وأوضح على حسابه في شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" بأنه "منذ مارس 2011 تقوم سيارات كبيرة الحجم نوافذها سوداء بين حين وآخر بتعقب حرمني المصون". وأضاف "كادت تصرفات أشباه الرجال عبر السرعة ومضايقة سيارة حرمني أن تؤدي بحادثين خطرين لو لا لطف الله، وكان آخر هذه الحوادث ليلة أمس قرب مجمع البحرين التجاري جيان".

10 نوفمبر 2011 قوات الأمن تحاصر منزله مرة أخرى بأعداد كبيرة. وقد طلب الضابط المسئول منه النزول وتسليمه الشريط الرقمي لكاميرات المراقبة المثبتة على منزله. لكن سلمان رفض ذلك كما رفض الخروج من المنزل ما أدى إلى مغادرتها.

10 نوفمبر 2011 قوات الأمن تطلق الرصاص المطاطي وقنابل الغاز المسيلة للدموع على منزله ما أدى إلى تهشيم إحدى نوافذ المنزل التي كانت تتواجد فيها ابنته الصغيرة. كما قامت بتحطيم نافذة سيارته أيضاً. وقد صرح سلمان بأنه "تم كسر زجاج نافذة غرفة طفلي نبأ 4 سنوات في منزلي جراء الإطلاقات من رجال الأمن البحريني". كما أشار أيضاً إلى "كسر الزجاج الخلفي لسيارتي المتوقفة أمام المنزل مباشرة بقذيفة مسيل دموع".

8 يوليو 2011 أفاد الشيخ علي سلمان في خطاب وجهه إلى رئيس لجنة تقصي الحقائق محمود شريف بسيوني بأن "سيارات تعمد على ملاحقة زوجته". كما أشار إلى "اعتقال اثنين من إخوته وخاله واثنين من أزواج خالاته بقصد التأثير على موقفه السياسي".

البحرين: محاكمة زعيم المعارضة الشيعي من على منبر "داعش": من كتب "خطبة" النيابة العامة؟

في أغرب محاكمة سياسية/دينية عرفتھا البحرين، أمام القاضي علي الظهراني، ملف دعوى فيه مرافعة واحدة، قدّمتھا النيابة العامة، ضد زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان.

القاضي الظهراني، رئيس هيئة المحكمة التي ينتمي أعضاؤها الثلاثة للطائفة السنيّة، استمع طويلا لمرافعة المحامي العام أسامة العوفي، وهو كذلك من الطائفة السنيّة الكريمة، ثم أذن لزعيم المعارضة البحرينية رجل الدين الشيعي الشيخ علي سلمان بالكلام، وأوقفه بعد لحظات غاضبا. رفع الظهراني الجلسة، ولم تتسلّم المحكمة أوراق مرافعة هيئة الدفاع عن الشيخ علي سلمان، كما لم تسمح لهم بالحديث، وهم بالمناسبة محامون من الطائفتين.

هكذا تشكّلت أوراق الدعوى التي ينبغي أن يفصل في حكمها الظهراني بعد أسبوعين من الآن: بمرافعة واحدة لا أكثر، يزيد عدد أوراقها عن الخمسين! وحتى هذه المرافعة، منعت عن أعضاء فريق الدفاع، هي ومحضر هذه الجلسة المربية جدا، والتي لم تستغرق أكثر من نصف ساعة!

ليس الغضب فقط هو ما سيطر على هذه المحاكمة السياسية الطائفية، كان الحسّ الديني فيها فاضحا ناضحا!

بدأ ممثل النيابة أسامة العوفي مرافعته بآيات من القرآن الكريم، ليسبغ على حجه هالة من القداسة والشرعية «ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألد الخصام. وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد».

ثم قال إن "المتهم لم يكف أذاه عن الأمة"... ومفهوم "الأمة" يعرفه الداعية الإسلامي

المتطرف عبد الله النفيسي، في خطاب جماهيري من مسجد بحريني، بثته قناة وصال: "هم طائفة... نحن الأمة!"

وعن الأمة أيضا، يقول العوفي، إنها "مايزت بين قائد يسهر على خدمتها فحملته على الأعناق، ووضعت تحت أقدامها أصحاب الأبواق!"

خطبة عصماء، كأنها جاءت من على منبر مسجد في "دولة الخلافة"، اختلط فيها السجع بالقرآن، يقول العوفي للمحكمة "جئنا اليوم لنقدم إلى حضراتكم قائمة بما سودت يده من صفحات" ثم يقول لسلمان "جئنا اليوم لنقول له في ساحتكم اقرأ كتابك، وانتظر من عدالة المحكمة حسابك"، هو يوم الحساب الذي طال بلا شك!

في منتصف المرافعة، يعود الخطيب إلى القرآن مجدداً، بثياب الواعظ «واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون».

"النيابة اتقت الله فيك"، نعم جاء هذا فعلا في مرافعته/خطبته. أما مذكرة الدفاع التي لم يرها فقد وصفها ممثل النيابة بوصف ديني هي الأخرى، إن هي إلا "بيان على جُرف هارٍ، وأوهن من بيت العنكبوت".

ثم راح ممثل النيابة عميقا في تحليل خطاب الشيخ علي سلمان، تحليلا دينيا لا قانونيا بالطبع "لقد اعتبر الخروج على النظام والتحرك ضده جهادا وواجبا شرعيا". المسألة كلها إذن هي في "كيف يعتبر التحرك ضد النظام جهادا، وواجبا شرعيا؟"، سيقود هذا المحكمة بالطبع أيضا إلى ضرورة تعريف الجهاد، وتعريف الواجب الشرعي، بل ربما إلى ضرورة تحديد كيف ينبغي أن يصاغ الخطاب الديني برمته من على المنبر الشيعي، إذا كان هناك ثمة منبر شيعي يمكنه الصمود أمام منبر "داعش"!

ليس هذا افتراء على النيابة، فالمنبر الشيعي كان محط مقتها وازدرائها فعلا في هذه المرافعة/الخطبة. لقد تحدّث ممثل النيابة عن منبر الشيخ علي سلمان، الذي يعتبره

كل الشيعة في البحرين منبرا ممثلاً لهم (الشيخ علي سلمان يؤم صلاة الجمعة في أكبر مساجد الشيعة حال غياب الشيخ عيسى قاسم). قال العوفي للمحكمة إن سلمان "سخر منبره وعلمه ودعوته لا فيما ينفع الأوطان، ويخدم الإنسان، ولكن في بث روح الفتنة في الأمة، وبث فيها روح الكراهية والنقمة".

المحاكمة الدينية، احتاجت إلى قياس، يناسب حججها، فلم يكن هناك أفضل من العراق، الذي تقطع أوصاله التنظيمات السنية المتطرفة وعلى رأسها داعش. ولوقت قصير مضى، كانت البروبغندا تحوّر النزاع في العراق كلّهُ إلى نزاع طائفي: الشيعة فيه يسيطرون على الحكم، ويقصون السنة. هكذا إذن قالت النيابة العامة إن الشيخ علي سلمان يريد بذات الطريقة الدينية أن يحوّل البحرين إلى "عراق آخر"، يأمل أن يكون فيها هو الشيعي، الذي يحكم البلاد، ثم يقضي سنتها (ومنهم ممثل النيابة وقاضي المحكمة بالطبع):

"بدلاً من أن يكرس منبره ويسخر دعوته إلى التكاتف والتعاضد خاصة وأنه رأى دولاً شقيقة ليست من البحرين ببعيد كانت أقوى وأكثر ثراءً ونماءً من بلدنا عصفت بها الأهواء ومزقتها الفتنة، فإذا به يسير على ذات الدرب ويتبنى ذات الأسلوب، فهل يريد أن تعيش الأمة نكبات شقيقاتها؟"

هو ذاته الخطاب الطائفي/السياسي الذي تبناه الشيخ عبد اللطيف المحمود، الذي قدّم على أنّه زعيم الطائفة السنية في البحرين العام 2011، وهو ذاته بالطبع خطاب المتطرفين من رجال الدين السنة في البحرين أمثال عادل الحمد، ناجي العربي، محمد خالد، صلاح الجودر، جلال الشرقي، جاسم السعيد، والقائمة تطول جداً.

لم تكن المحاكمة لهؤلاء، الذين سلقوا الطائفة الشيعية بألسن حداد، كفروهم، وأحلّوا دماءهم، وحرضوا على هدم مساجدهم ومآتهم، وإخراجهم من بلدهم،

وقطع أرزاقهم. شتموا مذهبهم، وأهانوا عقائدهم ومقدساتهم، توعدوهم بالثور ليل نهار، ولا يزالون. وها هو خطابهم يقتل المسلمين الشيعة حتى في صلاة الجمعة!

بدلاً من هؤلاء، من يحاكم هنا، هو الرجل الذي صاح بأعلى صوته يوماً:

"أيها الأحبة: إن كل فرد ومنزل وأسرة سنية هي أمانة في أعناقنا نحن الشيعة... إن أمن وسلامة كل فرد سني في هذا البلد هو من أمني الشخصي، دمه دمي، ولحمه لحمي، لا أرضى أن يمس أحد من السنة بسوء، اليوم أو غداً أو بعد غد، وأي اعتداء أو تعدي هو اعتداء علي أنا شخصياً".

وليس من يحاكمه سوى منبر "داعش"!

غضب ممثل النيابة العامة كثيراً، لوصف الشيخ علي سلمان بعض عناصر النظام بأنهم ينتمون لـ "داعش". حتى هذه اللحظة يرفض ممثل النيابة أن يعترف بأن "داعش" بيننا، حتى وهم يصدّرون إلى "دولة الخلافة" ثاني أهم منظريها (تركي البنعلي)، وحتى وهم يفجّرون مساجد الشيعة في القطيف، والدمّام، والأحساء، بعد أن فجّروا المراكد والمساجد في العراق وسوريا.

ولكن، هل يمكن إلا أن يقف العوفي مدافعاً عن جماعته حتى لو كانوا من "داعش". تكفيناً خطبته التي لا ندري أي إمام مسجد كتبها، لنعرف أن العقلية الداعشية تستحوذ على مشهد المحاكمة كلّها، صريحة واضحة، حتى وإن استترت بثوب القانون والدولة!

يقول العوفي عن خطب سلمان إن نصوصها صريحة في تبني قلب نظام الحكم بالقوة العسكرية. لكن الحقيقة، أن نص مرافعته/خطبته هو الواضح والفاضح جداً، وقد بلغ من الجرأة، أن يطرح نفسه الداعشي حتى في هذه المحاكمة الصورية لأبرز زعيم سياسي شيعي في البحرين، أمام مرأى العالم أجمع.

"المتهم يسوّغ القتل. لماذا؟ لأن أتباعه ممن يرتكبون هذه الفظائع التي تعد جرائم

ضد الإنسانية". هكذا إذن فأتباعه (الشيعة)، هم من يرتكبون الجرائم ضد الإنسانية، وهذا بالضبط ما يحدث في العراق، وفق رواية/خطبة العوفي، وشيوخه من النفيسي، حتى المحمود!

"خطاب الكراهية"، خطاب الدوس على الرؤوس بالأقدام، والاقتصاص بمقتضى النصوص الدينية، المحصور فهمها على علماء "الأمة"، لم يعد حبيس المساجد في البحرين. هو الآن علنا في أروقة القضاء، وعلى لسان النيابة العامة البحرينية. وفي الأخير، أين ولي العهد البحريني عن هذه المحاكم "الثيوقراطية"؟

كمن يخطب في محكمة "شرعية"، كان فقط ينقص العوفي، أن يختم خطابه بأن النيابة تعتبر الشيخ علي سلمان "رافضيا كافرا"، وتطالب بـ"تعزيره". هنا الرياض!

الحكم على الشيخ علي سلمان ... الحكم على الفرصة الأخيرة

"اعتقلوني طوال حياتي، اعتقلوا زوجتي، اعتقلوا إخوتي، اعتقلوا ابني مجتبي ذي الـ 18 ربيعاً، واعتقلوا بعده بنتي نبأ ذات الخمسة أعوام، ليس لكم شرعية شعبية، لو وضعتمونا جميعاً في السجن، لن نعطيكم هذه الشرعية" الشيخ علي سلمان 20 سبتمبر/أيلول 2013

مرآة البحرين (خاص): يعلم من يقف خلف المحاكمة السياسية لزعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، إن الحكم المتوقع صدوره بحقه سيقضي على الفرصة الأخيرة لحلّ توافقي يؤمّن التعايش بين الغالبية الشيعية والنظام الاستبدادي المتمثل بأسرة متسلطة اسمها آل خليفة.

لم يكن الشيخ علي سلمان (50 عاماً) شخصاً طارئاً على الساحة السياسية أبداً، فبصمته في التسعينات كانت واضحة، ويرجع البعض شرارة انتفاضة الكرامة في تسعينيات القرن الماضي إلى أشخاص محددين بينهم الشيخ علي سلمان، الذي تعرّض للاعتقال وكان السجين رقم 5181. واكتشفت السلطات مبكراً (حينها) تداعيات

استمرار اعتقال هذا الشاب الثلاثيني، فقررت إبعاده قسراً من البحرين، ليتخذ من عاصمة الضباب (لندن) مقراً مؤقتاً لإقامته حتى حين.

نضج سلمان كثيراً، قرأ في المهجر الكثير من الكتب عن الدولة المدنية، والحكم الإسلامي وتأثر بكتب صديقه في المهجر راشد الغنوشي عن الحكم الإسلامي (الحرية العامة في الدولة الإسلامية، الحركة الإسلامية ومسألة التغيير)، وعاد للبحرين حاملاً مشروعته السياسي، السعي الحثيث نحو مملكة دستورية، توافق بين الأسرة الحاكمة والشعب الذي حاربتة منذ دخولها غازية قبل قرنين ونيف من الزمن.

علم سلمان أن أول خطوة في السير نحو مشروع سياسي للتحول الديمقراطي سيحتاج أحزاباً سياسية، وعليه أنشأ ورفاقه الوفاق (المهددة بالحل في أي وقت الآن)، ودخلوا المعتزك السياسي العلني من أوسع أبوابه، واستمر سلمان باحثاً عن حلول لتطوير العملية السياسية، لكن الأبواب أوصدت مع أذرع خالد بن أحمد المنتشرة كالسرطان في مفاصل الدولة، سابق سلمان أحلام المواطنين، قبل دخوله البرلمان خاض نقاشات عديدة مع القاعدة الشعبية والحزبية بهدف إقناعهم، يومها في (2005-2006) عرضت عليه الكثير من الأفكار، وذات يوم في جلسة خاصة، عرض أحد الحاضرين فكرة التحول إلى نواب متحالفين بصورة وبأخرى مع الحكم للحصول على امتيازات، ووجوب البحث عن توافق مع الملك في ذلك كما هو حاصل مع النواب الشيعة في الكويت، خصوصاً وإن السلطة تحاول تقديم بعض المغريات للوفاق لدخول المعتزك النيابي الذي قاطعته في 2002.

رفض سلمان تلك الفكرة، قال يومها إنه غير مستعد للدخول في توافق قصير النظر، "ماذا سنكسب منه، بإمكان السلطة أن تنقلب علينا في أية لحظة، ليست هناك ضمانات، وقد جربناهم في الميثاق وجنينا دستور 2002، كما أن التجربة الكويتية ليست متقدمة، هناك العملية السياسية تسير وفق نظرية تأجيل المشاكل بدلاً من حلها وقد تنفجر في أية لحظة"، ومنذ تلك اللحظة سمع الكثير من المحازبين كلاماً

صريحاً لسلمان، عن التحول الديمقراطي التدريجي، والوصول إلى مملكة دستورية حقيقية، فيما رأى البعض ذلك حُلماً يستحيل تحقيقه.

وفي جلسةٍ خاصّةٍ أخرى بـ 2006، تحدث البعض عن الدخول في معارضةٍ شديدة مع الحُكم، تصل إلى التظاهرات والمسيرات الحاشدة وخطوات تصعيدية أخرى، ابتسم سلمان قائلاً "السعودية يفصلنا عنها جسر ببضعة كيلومترات، إن أي تهديد حقيقي لنظام الحُكم سيأتي بالدبابات السعودية للمنامة"، فيما كان الحاضرون يستمعون إلى سلمان، رأى بعضهم كلامه غير واقعيّاً أو تنظيرياً يراد منه إقناع الآخرين بقناعة يحملها قائد الوفاق.

سنوات قليلة حاول فيها سلمان أن يسابق المواطنين في تلك الأحلام، لكن بعض الشباب البحرينيين المحبين لوطنهم ساروا نحو حلم سلمان بخطىٍ أسرع في 14 فبراير/شباط 2011، ولذا قال سلمان كلمته الشهيرة "لاعودة إلى ما قبل 14 فبراير".

في لحظة كان يبدو كثيرون فيها يائسين من الوضع العام بالبلاد، كان سلمان كلّه حيوية وثقة واطمئنان بحتمية تحقيق تلك المطالب، قال يوماً "قد نحتاج إلى 10 سنوات لنصل إلى المملكة الدستورية"، وفي مقابلةٍ مع مرآة البحرين قال "دعها تطول ولتكن الأخيرة".

يعلم الحُكم كل ذلك وأكثر، ومع اندلاع ثورة 2011، حاول سلمان دائماً تقديم الحلول المقبولة من الجميع، أو لنقل الحل الذي يرضي أطراف المعارضة، ولا يسلب من الأسرة كل شيء، سنبقيكم معززين في مواقعكم، لكن بلا حُكم حقيقي، إلا أن آل خليفة بكل أطرافهم لم يكونوا مستعدين لذلك التنازل وإن بعد أكثر من قرنين من تحكّمهم وحكمهم، "فليكرهني كل هذا الشعب، سأتي بشعبٍ بديل، يحبني ويرقص فرحاً في مناسباتي وبجيشٍ يحميني"، هذا كان لسان حال حمد بن عيسى ولازال، فيما سلمان كان يردد "لنا حقٌّ فإن أعطيناه وإلا ركبنا أعجاز الإبل".

انقسمت المعارضة انقساماً قد يوصف بالحاد، هناك من آمن بعدم قدرته على التعايش مع الأسرة وقرر المضي في إسقاط النظام برمته، وهناك من قال إن هناك حلاً وسطاً تتمثل في الملكية الدستورية الحقيقية، أما سلمان فكان يُمثل الفرصة الأخيرة لهذا الحل، الفرصة الأخيرة لتعايش بين الأسرة وغالبية الشعب الناقمة عليهم نظراً لما يتمتع به من شعبية وقدرة إقناع. وتعلم سفارات الدول الكبرى أن الناس بدأوا يجنحون نحو خيار الإسقاط بدلاً من الإصلاح بشكلٍ خاص بعد اعتقال زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، وقد يؤدي الحُكم عليه بالسجن إلى سقوط هذا الخيار إلى غير رجعة.

ليس القاضي علي الظهراني خصماً لزعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، هو يعلم إنه أصغر من أن يكون خصماً لشخص كسلمان بل سيبقى -الظهراني- عبداً مأموراً يُملى عليه الحُكم بحق زعيم المعارضة وفقاً لتوازنات وحسابات قد تكون مُعقّدة.

وزير العدل خالد بن علي آل خليفة أيضاً ليس خصماً لزعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، وأقصى حدوده مناكفة رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجُمري عبر تويتر، خصم سلمان هو حمد بن عيسى ومن يقف خلفه مسانداً في الرياض، الشيخ علي سلمان يعلم ذلك، ويعرف أن هذه المحاكمة سياسية بامتياز قبل المرافعة الداعشية للنيابة العامة ممثلة بأسماء العوفي، وقبل بيانات المنظمات الحقوقية الدولية.

سيقف سلمان كما عهدناه شامخاً، سيسير في الطريق الذي اختطه لنفسه، وعلى العهد الذي عاهد به ربّه قبل شعبه عشية 14 فبراير/شباط 2002 في النادي الأهلي حينما قال "عهدٌ بيني وبين لباس رسول الله، إنني في اليوم الذي أخشى من أحد، أميراً أو ملك، أنزع هذه العمامة وأترك هذا الدرب".

لدى سلمان قوّة الإرادة، والصلابة الكافية لتحمل حُكمٍ قاسٍ قد يصدر بحقّه من محكمة حمد بن عيسى، سيتقبل ذلك محتسباً وراضياً بقضاء الله وقدره، لا يرى

سلمان نفسه بأفضل من قادة المعارضة داخل السجن، ولا يرى روحه أغلى من أرواح الشهداء الذين سقت دماءهم أرض أوال الطاهرة، لكن السؤال الذي يجب أن يُسأل حقاً، هل يملك حمد بن عيسى جرأة الحكم على زعيم المعارضة البحرينية، وهل يحتمل حقاً تبعات الحكم الذي قد يصدر، وهل تحتل أسرة آل خليفة تبعات القضاء على آخر حُلم ممكن للتعايش مع غالبية شعب البحرين؟

تهمة أنه يفسد على السلطة لعبتها الطائفية.. الشيخ علي سلمان وتهمة التحريض على بغض طائفة

تعد تهمة "التحريض علانية على بغض طائفة من الناس بما من شأنه اضطراب السلم العام"، واحدة من أسخف التهم الموجهة لأمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان والتي ينتظر حكماً قضائياً وفقها. فمن بين كل الترهات الملفقة له، تعد هذه التهمة الأكثر فقاغة وتزييفاً.

فإذا كان قد تم التلاعب في منهج (المقاومة السلمية) التي يتبناها الشيخ علي سلمان، بإبراز جانب (المقاومة) في خطابه وقطع جانب (السلمية)، وتحميل (مقاومة) سلمان ذرائع انقلابية بالقوة، فإن ما يتعلّق بخطاب الشيخ سلمان مع شركاء الوطن لا يمكن التلاعب به أو اقتطاعه من سياقاته التي لم تأت يوماً إلا مثخنة بالحب والدعوات الصادقة.

ففي المسيرة الحاشدة المطالبة بتغيير الحكومة وتشكيل حكومة وطنية جديدة في (4 مارس/ آذار 2011)، بالقرب من السكرتارية الحكومية باتجاه دوار اللؤلؤة، وفيما كان حراك 14 فبراير في أوج عنفوانه، وقبل أن تجتاح قوات درع الجزيرة البلاد وتقمع الحراك السلمي، وقف سلمان خاطباً في المحتشدين: «هذا الوطن ليس للشيعنة وحدهم، البحرين ليس وطناً للشيعنة وحدهم، بل هو وطن السنة والشيعنة معاً على قدر المساواة، لا فضل لأحد منهم على الآخر، بل يتساوون في

دينهم ومذاهبهم ومواطنيتهم، يحترم بعضهم بعضاً، يحب بعضهم بعضاً، يبنون هذا الوطن معاً».

قال ذلك قبل أن يحمل المواطنين الشيعة، قبل المواطنين السنة، أمانة الحفاظ على أرواح شركائهم في المجتمع: «كل فرد ومنزل وأُسرة سنية، هي أمانة في أعناقنا نحن الشيعة... أمانة في أعناقنا نحن الشيعة. وكل فرد ومنزل وأُسرة شيعية هي أمانة في عنقك أخي السني»، ثم عرّج على مسؤولية الجميع تجاه الوطن «وطننا أمانة في أعناقنا سنة وشيعة، فلندفع بالحرب الطائفية بعيدةً عن هذا الوطن».

بل أكثر من هذا، اعتبر سلمان أمن السني، بمثابة أمنه الشخصي وراح يكرر كلماته بقوة العاطفة والعقل: «أمن وسلامة كل فرد سني في هذا البلد، هو من أمني الشخصي، ودمه دمي، ولحمه لحمي، لا أرضى أن يُمس أحد من السنة بسوء. لا أرضى أن يُمس أحد من السنة بسوء. اليوم أو غداً أو بعد غد. هو لحمي ودمي. هو لحمي ودمي».

لم يستثن سلمان المقيمين من غير الأصول البحرينية، بضرورة عدم التعرض لأنهم وحرياتهم: «لا أرضى ولا أقبل أن يتم التعدي على حرية أي فرد في هذا البلد، من المواطنين أو من المقيمين، وأي اعتداء أو تعد هو اعتداء عليّ أنا شخصياً، لتسقط الورقة الطائفية، وبعد سقوطها ليس إلا النصر».

كان هذا واحداً من جملة خطابات مشابهة ومكررة، تمثل عمق روية الشيخ علي سلمان لشركاء الوطن، قال ذلك إبان قوة الحراك المطلبي في 14 فبراير 2011، وظل حريصاً على تثبيتها خلال فترة الطوارئ الصاخبة بخطابات الكراهية والتحريض ضد المواطنين (الشيعة)، تلك الخطابات التي تبنّاها النظام البحريني وحشد لها إعلامه وخطباء منابرهم. وكان المكوّن السني هو المستهدف من قبل النظام البحريني في التخويف والتشديد والتأجيج وبث الكراهية ضد شريكه الشيعي. لقد استخدم النظام كل أدواته (الرسمية وشبه الرسمية) في شحن مكون من الشعب ضد المكون الآخر. فكان هو من قام بجريمة "التحريض علانية على بغض طائفة من الناس بما من

شأنه اضطراب السلم العام"، وكان الشيخ علي سلمان هو من وقف لها بالمرصاد. ظلت خطابات سلمان تمعن في تقديم الحب والتطمين للشارع السني، وفي الوقت ذاته تمعن في توعية الشارع الشيعي لحمايته من الانفلات في موجات ردود الفعل. بعد ما تعرّض له من تطهير طائفي خلال فترة الطوارئ.

في 24 إبريل 2011، وبينما الدولة تمارس أعنف حملاتها الطائفية تحت عنوان "التطهير"، وبينما الإعلام الرسمي وخطباء المنابر في أوج تحشيدهم الطائفي ضد المكون الشيعي، وقف سلمان في أول تجمع نظمته القوى المعارضة تحت عنوان "الشعب مصدر القرار"، وخطب شركاء الوطن: "الأحبة من أبناء الشعب سنة وشيعة، الذين أفكر فيهم كما أفكر في أسرتي وبيتي، تعالوا نبني أسس لنظام ديمقراطي يحقق الأمن والاستقرار، ويحقق أكبر قدر من مصالح جميع مكونات البحرين، وأن نبعد البحرين عن دائرة المربع الأمني الذي نعيشه منذ عقود". وراح يرسل تطميناته "الوفاق لا نسعى لدولة دينية أو طائفية إنما إلى دولة ديمقراطية حديثة تضمن حقوق ومصالح الجميع"، مشيراً لوجود بعض الأفراد في السلطة ممن لا يقبل بالمشاركة، ولا يريدنا شركاء في الوطن، وإنما يريدونا عبيد وأدوات ورعية مهملة.

كان سلمان قد أرسل تطميناته في اليوم نفسه خلال خطبة صلاة الجمعة: "رسالتي إلى أحبتي السنة، الشيعة ينظرون إليكم بمحبة واحترام، وينظرون لكم شركاء في الدين والوطن والإنسانية، يريدون لكم الخير والعزة والكرامة، ويكذب عليكم من يقول لكم غير ذلك"، وأردف: "يكذب عليكم.. ليس حباً فيكم وإنما لمصلحة دنيوية سياسية، يجعل من خوفكم ورقة في يده من أجل أن يستمر في خلاف الحق، وخلاف العدل، وخلاف الإنصاف، وخلاف مصلحة الوطن". وأكمل "إن الشيعة أيها الأحبة من السنة، لا يريدون لكم إلا الكرامة والعزة والخير، ولا يكونون لكم إلا المودة والحب".

وفي 22 يوليو 2013، وعقب ما أعلنته الداخلية عن تفجير سيارة قريباً من مواقف أحد المساجد في منطقة الرفاع، استنكر سلمان هذا التفجير وشكك في أهدافه، وقال إنه طوال التاريخ في البحرين لم يسجل اعتداء شيعي على مسجد سني: "طوال التاريخ المشترك في البحرين بدون استثناء، و التاريخ يُكتب بيد القوي، تاريخ البحرين خلال مئتين سنة كتبته الأسرة المالكة أو الأقلام المؤيدة للأسرة المالكة، في هذا التاريخ الذي هو ليس تأريخنا الأصلي ليس هناك اعتداء شيعي على مسجد سني في كل هذا التاريخ المُدَوّن بالأقلام المناصرة".

وأضاف: "طوال هذه الثورة، كنا جالسين في الدوار وبجانبا أسواق المنتزه ولم نضرها بشيء، طوال هذه الثورة ليس فقط لم نعتد على مسجد والمساجد موجودة في مناطقنا، في هذه المنطقة يوجد مسجد كريم في مقابلنا نعتبر قدسيته مثل قدسية هذا المسجد، لا يوجد فرق بين قدسية هذين المسجدين، هذه تربيتنا وديننا هكذا فهمنا الدين، وليس كمن هدم المساجد ولا نسمع استنكار واحد، ولا استنكار من أي جهة رسمية على هدم المساجد".

وأكد "هذا ليس من ثقافتنا وديننا وتربيتنا، لم يعتد الشيعة ولن يعتدي الشيعة لا على فرد سني ولا على ملك سني فضلاً عن مسجد سني يعني أنه مسجد مسلم وله الحرمة الكاملة كحرمة ما نعتقده من مساجد الشيعة". وأوضح أن الشعب سنة وشيعة، أوعى "من الإنجرار إلى ذلك، فدماء المسلمين وغير المسلمين في عقيدتنا وفي فكرنا وسلوكنا حرام، مالهم وأعراضهم، فقد نصح الرسول بعدم التنازع والتقاتل في حجة الوداع لكي يلتزم بها المسلمون بعده، وليس هذا حصراً على المسلمين فمن فهمي أن دماء كل الناس حرام، فلا يجوز لأحد أن يستبيح أعراض الناس و دماءهم أموالهم". ثم ختم مخاطباً السلطة: "إذا كان لديكم خلافات سياسية فلا تلعبوا في مساحة الفتنة".

هذا هو نهج أمين عام الوفاق المتهم بالتحريض علانية على بغض طائفة من الناس

بما من شأنه اضطراب السلم العام. تهمته الحقيقية ليست في التحريض، بل في فضح آليات السلطة في التحريض على الكراهية، في تعرية لعباتها في مساحات الفتنة الطائفية، في منع تداعيات التحشيد الطائفي من أن يكون له موضع قدم عند الشعب البحريني. تهمة علي سلمان الحقيقية أن خطابه تفسد على السلطة لعبتها الطائفية، وبهذا الافساد يحاكم علي سلمان اليوم.

صحف أمريكية وأوروبية وبرازيلية وصينية تتابع الحكم على الشيخ علي سلمان: النظام يعيد تعبئة الغالبية الشيعية

تابعت عدد من الصحف العالمية حكم القضاء بسجن زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان 4 سنوات بتهم تتعلّق بخطابه السياسي، وتبرئته من تهمة قلب نظام الحكم بالقوّة العسكرية.

غالبية الصحف الفرنسية، ومن بينها لوموند والفيغارو وليماسيون أشارت إلى الحكم في العنوان الرئيسي: "البحرين: الحكم على زعيم المعارضة الشيعية بالسّجن أربع سنوات".

وفي حين تناولت هذه الصحف كلها تفاصيل الحكم، ذاكرة التّهم التي أدين بها الشيخ علي سلمان، ولافتة إلى أن تهمة التّحريض على تغيير النّظام بالقوّة، والتي بُرّئ منها، كانت الأخطر، لفتت صحيفة لوموند إلى أنّ سجين الرّأي، الشيخ علي سلمان، لم يحظَ بمحاكمة عادلة وفقاً لمنظمة العفو الدّولية.

صحيفة كورييه انترناسيونال أشارت إلى أثر الحكم على الوضع السّياسي في البلاد، إذ قالت إنّ "نظام المنامة، من خلال إدانته للشيخ علي سلمان، يحرم نفسه من أحد آخر المحاورين القادرين على إيجاد حل سياسي للأزمة التي تسيطر على البحرين منذ العام 2011".

من جانبه، قال موقع يورونيوز الأوروبي إنَّ "الحكم قد يعيد تعبئة الغالبية الشَّيعية المطالبة بالإصلاحات السَّياسية منذ العام 2011".

من بريطانيا، سلَّطت صحيفة الغارديان الضَّوء على الرَّد البريطاني الضعيف في مقابل موجة الإدانات والانتقادات التي وجَّهتها منظمَّات حقوق الإنسان لمملكة البحرين إثر الإعلان عن الحكم.

وذكر محرر شؤون الشرق الأوسط، إيان بلاك، في مقاله ردَّ وزير الخارجية البريطاني لشؤون الشرق الأوسط، توباياس إلوود، على هذا الحكم، الذي وصفه "بأضعف الاستنكارات"، لافتًا أنَّه لم يطالب بالإفراج عن الشيخ سلمان.

أما صحيفة الإندبندنت، فأشارت إلى أنَّ حكم المحكمة الجنائية في البحرين بسجن زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، صدر عقب يوم واحد من زيارة الدولة البريطانية للقوات المسلحة، بيني موردونت، لمملكة البحرين من أجل الافتتاح الرسمي للقاعدة البحرية البريطانية الجديدة المثيرة للخلاف.

من جهتها، قالت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية إنَّ الشيخ علي سلمان، هو أكبر شخصية معارضة زج بها في السجن حتى الآن، مشيرة إلى أنه يمثل كتلة حصدت ما يقارب نصف المقاعد في البرلمان، ورأت أن الحكم عليه يعكس اتَّجاه الحكومة البحرينية نحو التصعيد لإسكات الأصوات المعارضة في البلاد.

موقع "فايس نيوز" الأمريكي نقل عن الناشط سيد أحمد الوداعي قوله إنَّ توقيت الحكم ضد الشيخ علي سلمان سجَّل "تجاوزًا لخطِّ أحمرٍ جديد"، بما أنَّه تزامن مع انطلاق أعمال الدورة العادية لمجلس حقوق الإنسان وشدَّد الوداعي على أنَّ "الأمر ليس بصدفة".

وفي أمريكا اللاتينية، نشرت مجلة "ازتو اي دينهيرو" البرازيلية، الناطقة بالبرتغالية، خبراً مُفصَّلاً عن الحكم، مستندة إلى مصدر قضائي، ولفتت إلى أنَّ الشَّيخ علي

سلمان "هو بطل احتجاجات" فبراير/شباط 2011 ولفتت أيضًا إلى الإجراءات الأمنية المُشددة التي أحاطت بمحاكمته.

موقع تيرا البرازيلي قال من جهته إنَّ "الحكم سيُعقّد الوضع السّياسي الهش في البحرين" التي وصفها بـ "مسرح الاحتجاجات" في مقال مُفصّل نشره، أشار فيه إلى ملابسات القضية وإلى ردود فعل المعارضة البحرينية، ومن بينها جمعية الوفاق، على الحكم.

من جهتها اهتمّت وكالة أنباء الصين بإدانة وزارة الخارجية الإيرانية الحكم على الشيخ علي سلمان، ونقلت تصريحات المتحدث باسم الخارجية الإيرانية مرضيّة أفخم، التي حثّت فيها على الإفراج عن سلمان.

قبل أن يصير متهمًا بالترويج لقلب نظام الحكم.. الملك للشيخ علي سلمان: كل ما تتطلع إليه سيتحقق

الانقلابي لا يصارح النظام الذي ينوي الانقلاب عليه، بل يباغته. لا يناصحه ويكاشفه، بل يجاريه حتى يوقعه. لا يبصّره بمأزقه ويمد يده للمساهمة معه في إخراج البلد من عمق مأزقها، بل يكيد له ويراكم عليه ويؤلب. أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان متهم اليوم بـ "الترويج لقلب النظام السياسي وتغييره بالقوة والتهديد بوسائل غير مشروعة". التهمة أُسقطت عليه (بُغتة)، بعد 4 أعوام من الحراك الثوري البحريني في 2011.

قبل أن يقرر الحكم إلصاق هذه التهمة بسلمان؛ كان يعترف به على رأس أكبر جمعية سياسية معارضة مرخّصة رسمياً. يلتقيه بهذا المسمّى، ويتعاطى معه على هذا الأساس. التقاه الملك وولي العهد ورئيس الوزراء ووزير الديوان واستمعوا إلى مناصحاته التي كان يقدمها من أجل إخراج البلد من عمق محنتها السياسية المستدامة. كما تمت دعوة جمعيته في كل مرة للدخول في حوارات السلطة المزعومة من أجل حلحلة

الأزمة المترسّخة. لم يتغيّر خطاب الشيخ علي سلمان ولا مطالبه قبل 14 فبراير وبعده. فمن أين استجدّ الانقلاب؟! وهل كان النظام يتعاطى مع زعيم معارض يعلم أنه انقلابي طوال هذه السنوات!!

القضايا والأزمات التي يعيشها البحرينيون والتي تشكّل جوهر أزماتهم السياسية الكبرى هي موضوعات سلمان الوعرة والشائكة منذ ما قبل جلوس الملك على كرسي عرشه. وما زال بعدها يدفع أثمان طريقه الطويل نحو تحقيق مملكة دستورية كما قدّم لها ميثاق العمل الوطني. في لقاءاته بالملك وولي العهد ورئيس الوزراء ورئيس الديوان كانت المناصحة والمصارحة هي أدواته لتحريك عجلة الإصلاح المتردية للخلف. كان ذلك يتكرر في اللقاءات الخاصة والدعوات العامة أثناء التجمعات والاعتصامات والمسيرات الجماهيرية. لكن كل ذلك لم يحمه من التهمة (القاضية)، التي يستخدمها النظام كلما همّ بالاطباق على صوت معارض عصيّ على الترويض، وزجّه داخل السجن لسنوات طويلة. وما كانت محاكمة أمين عام جمعية وعد ابراهيم شريف بتهمة محاولة قلب نظام الحكم، إلا نموذجاً.

انتخابات 2002

في العام 2002، وبعد إجراء الانتخابات البلدية، وقبل اجراء الانتخابات النيابية بأشهر، اجتمع الملك برؤساء الجمعيات السياسية وعدد من الشخصيات الوطنية. قال الملك أنه قد سمع نصيحة علي سلمان والآخرين: "لقد عدلنا الدوائر الانتخابية ليكون للمحافظة الجنوبية 6 مقاعد بدل 8 مقاعد"، فأجابه سلمان "إن كنا نريد عدالة توزيع الدوائر فإن المحافظة الجنوبية لا يتعدى عدد الناخبين فيها 13 ألف صوت ونصيبها الطبيعي مقعدين وليس ستة، أما الموضوع الأهم حسب نظري قبل إجراء الانتخابات النيابية الحاجة إلى التوافق الدستوري".

لم تجد الجمعيات السياسية المعارضة أذنًا صاغية لمطلبها في التوافق الدستوري قبل الدخول في الانتخابات البرلمانية، فقررت المقاطعة.

انتخابات 2006

وفي 2006، وبعد قرارها المشاركة في الانتخابات البلدية والنيابية، أعرب الملك لسلطان عن سروره الشديد بهذه المشاركة، وفي أول اجتماع بينهما بعد المشاركة ناصح سلطان الملك: "إن هذه المشاركة تشكل فرصة وتحدي وخطر عليك وعليّ، فإن لم يتحقق للمواطن ما يصبوا له من تطلعات عبر هذه المشاركة فإنه سيكفر بك وبني، وهذا خطر على البلاد"، ثم أكمل موجهاً حديثه إلى ما يتطلع إليه الشعب من هذه المشاركة: "في مقدمة ما يتطلع إليه المواطن التوافق الدستوري، وقف التمييز والتجنيس، وتحسين وضعه المعيشي". فأجابه الملك: "كل الذي تتطلع إليه يا علي سيتحقق وسيكون إن شاء الله".

بعد انتخابات 2006

وبعد عامين من انتخابات 2006 والتي حصدت فيها الوفاق 17 مقعد وقرابة 64% من أصوات الناخبين، طلب سلطان الاجتماع بالملك، وأطلعته خلال اللقاء أن التجربة البرلمانية بصيغتها الحالية محبطة للشارع والمواطنين، وأنه "يجب ابقاء الأمل بهذه التجربة لنقول للمواطنين أن الإصلاح الدستوري والتطور ممكن، كما يجب علينا أن نسرع في إصدار القوانين"، وشكى سلطان للملك بطء العملية نتيجة للصيغة الدستورية واللائحة الداخلية. كما بين له بأن عددا من القوانين معطلة في مجلس الشورى وأن عددا من مشاريع القوانين متأخرة عند الحكومة، وأن الكثير من الخدمات التي يجب أن تصل للمواطن معطلة في بيروقراطية عقيمة وأداء حكومي ضعيف وفاشل. ثم قدّم سلطان للملك رسالة مكتوبة فيها توضيح لهذه الأمور والمقترحات للمعالجة.

أبدى الملك استغرابه من الحقائق التي عرضها سلطان، وجدّد كلمته: "إن شاء الله يا علي كل اللي تبنيه بيصير"، وأمر وزير الديوان الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة بالنظر في هذه الأمور والعمل على حلها، كما أمره بتنظيم لقاءات مع الحكومة لحل الأمور

المتعطلة. وانتهى الأمر بجلستين مع خالد بن أحمد في مكتبه وجلسة مع الحكومة في مقر رئاسة الوزراء دون نتائج عملية تذكر.

مع دخول 2011

ومع بداية ما عرف بالربيع العربي، وقبل يومين من موعد اطلاق الثورة البحرينية، التقى سلمان بالملك في قصر الصافية في 12 فبراير 2011. كان بين الحضور وزير الداخلية راشد بن عبد الله آلخليفة. وكان مما نصح سلمان به الملك "خذ زمام المبادرة كما فعلت في سنة 2001 وافعل مثل ما يفعل ملك الأردن الملك حسين من تغيير الوزارة كلما تبين فشلها في تحقيق طموحات الشعب، وبذلك تجدد الثقة والأمل عند الشعب عبر وزارة جديدة".

وكان مما أجاب به الملك: إنني مع شعبي في تطلعاته الديمقراطية إلى آخر حد، لكن علينا أن نراعي بعض ظروف المنطقة، وأضاف أنني أخبرت أخواني أمراء المنطقة بأنني لدي شعب حيوي وسياسي ويطالب بالديمقراطية منذ زمن طويل وأن ظرف البحرين مختلف عن ظروف جيرانها. فأيده سلمان على الملاحظة قبل أن يضيف: "لكن أيضاً لنا ظروف ليست لديهم، ومنها تمتعهم بثروات هائلة وعدد شعب صغير نسبياً، بينما نحن ظروفنا الاقتصادية مختلفة؛ لذا تحتاج علاج مختلف عنهم، مع المراعاة التي أشرت لها يا جلالة الملك".

بعد 14 فبراير

وبعد انطلاق حراك 14 فبراير وسقوط شهيدين، اجتمع سلمان مع الملك بتاريخ 19 فبراير 2011 في قصر الصافية عصرًا، وثنى له تعزيتته بالشهيد قبل أن يطلب منه مجدداً أن يأخذ المبادرة بتغيير الحكومة، وإعطاء أمل للشعب في التغيير الإيجابي. وقد أبدى الملك حينها تفهما لما طرح سلمان والحاجة إلى أخذ مبادرة سياسية جريئة تجنب البلاد الاحتقان السياسي المتصاعد. وكان ذلك آخر لقاء يجمع بين الملك وسلمان.

من المناصحة للانقلاب

بقت المناصحة منهج سلمان مع رأس السلطة في البحرين. المناصحة التي لا يفتأ يكررها في كل لقاء وكل محفل تصب في محورين أساسيين؛ يرى أنهما أصل المشاكل التي تعاني منها البلاد:

- الحاجة إلى التوافق السياسي والتحول إلى النظام الملكي الدستوري الديمقراطي.
- ضرورة التوقف عن التمييز وإشاعة المساواة بين المواطنين.

وبقت إجابات الملك على مطالب سلمان تتكرر بأكثر من طريقة: "كل الذي تتطلع إليه يا علي سيتحقق وسيكون إن شاء الله".

كان سلمان يترقب أن يفي الملك بوعوده التي كررها أمامه كما كررها أمام الشعب حين وعده بأجمل الأيام التي لم تأت بعد، بقى سلمان يترقب مبادرة حكيمة تحرك الوضع المخنوق في البلاد، فكان الجواب بعد حين: أنت متهم بالتحريض على قلب نظام الحكم يا علي سلمان.

ربما فات سلمان أن الحكم المتعنت، والمتشدق بالرعونة وحدها، يرى في المصارحة تحريض، وفي المناصحة تهديد، وفي رفض الخضوع والتزلف عدم انقياد للقوانين العامة، وهي الجريمة الحقيقة التي يحاكم وفقها الشيخ علي سلمان اليوم، وينتظر بسببها إمضاء عقوبة قاسية.

قبل أن تتم محاكمته بتهم التحريض.. ولي العهد للشيخ علي سلمان: مشروعك هو مشروعك نفسه

في معظم خطابات الفعاليات السياسية التي يلقيها أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان، تعودنا أن نجده يوجه مجموعة من الرسائل الوطنية: "رسالتي إلى الحكم.." ويوجه مناصحته عبرها، ثم يتبعها بـ"رسالتي إلى الشعب البحريني.."، ثم "رسالتي إلى

أحببنا وشركاؤنا في الوطن.."، ثم "رسالتي إلى المجتمع الدولي..." وهكذا. المناصحة والمصارحة، هي طريقة سلمان في توصيل رسائله إلى جميع الأطراف الوطنية وأولها السلطة.

في الحلقة السابقة، استعرضنا جانباً من لقاءات سلمان مع الملك؛ الرسائل التي كان يحملها معه إليه في كل مرة، يناصحه فيها بما يحتاجه الوطن من أجل أن يتجاوز محتته السياسية. في هذه الحلقة سنعرض جانب من لقاءات سلمان مع ولي العهد قبل 2011 وبعدها.

طوال لقاءاته مع ولي العهد، كان سلمان يبادر بطرح الموضوعات التي يرى فيها مأزق العلاقة بين الشعب والسلطة، ويضع مقترحاته بالخطوات العملية لإعادة بناء الثقة بينهما، ويرسم خارطة طريق لتغيير يتوافق عليه الطرفين. وطوال هذه اللقاءات أيضاً، كان ولي العهد يبدي من التفهمات والتوافقات ما يجعل الأمور تبدو وكأنها تسير إلى بداية حقيقية لاستيعاب الأزمتها والعمل من أجل حلها وتجاوزها. لكن لم يكن هناك شيء غير إبداء التفهم والاستيعاب، أما العمل فنتيجته = صفر.

في 2006

في العام 2006 قبيل الانتخابات النيابية، التقى أمين عام الوفاق بولي العهد في عدة اجتماعات، عرض خلالها أهم المشكلات التي تواجه المملكة وعلى رأسها: المشكلة الدستورية، مشكلة التجنيس، مشكلة التمييز، مشكلة الإسكان. بدا ولي العهد مدركاً لهذه المشاكل ومتفهماً لوجهات النظر التي قدمها سلمان، وطلب منه كتابة وجهات النظر على شكل مذكرة ليأخذها لبقية من بيدهم القرار. سلمه سلمان مذكرة حول موضوع التجنيس ووعدته بمذكرة عن بقية القضايا، قبل أن تتوقف الاجتماعات فجأة دون نتاج على أرض الواقع.

وكان سلمان قد سأل ولي العهد في أحد هذه الاجتماعات عن مشروعه السياسي، فأجابه ولي العهد: أنه نفس المشروع الذي لديك! فقال سلمان: لدي مشروع

ديمقراطي يقوم على أساس التداول السلمي للسلطة في النهاية. فأجاب ولي العهد: وأنا لا أختلف معك؛ لكن ذلك يحتاج إلى وقت. أبدى سلمان تفهمه قبل أن يردف: "هذا يحتاج إلى وقت، لكن علينا أن نتفق على هذا الوقت والخطوات اللازمة له".

في 2011

وفي 16 فبراير 2011م، وبينما البلاد تنزلق إلى هيجان شعبي عارم جراء سقوط شهيدين علي يد قوات الأمن إثر قمع الاحتجاج السلمي في 14 فبراير، اجتمع سلمان مع ولي العهد مجدداً، وأكد الجوانب التي أكدها لوالده في لقائه به خلال الأيام نفسها، بينها ضرورة القيام بمبادرة سياسية تعطي أملاً حقيقياً بالإصلاح السياسي، وكما فعل والده، أبدى ولي العهد تفهماً واضحاً.

تواصلت اللقاءات الخاصة بين سلمان وولي العهد خلال شهري فبراير ومارس 2011م، بواقع لقائين أو ثلاثة، قدم سلمان بعض المقترحات المكتوبة، وأجاب عن التساؤلات التي طرحها ولي العهد في كافة المحاور، بدءاً بالدوائر الانتخابية إلى الصيغة الدستورية وصلاحيات الملك ورئيس الوزراء وغيرها من أمور. وأظهر ولي العهد تفهماً عالياً. وفيما كان سلمان يترقب من ولي العهد متابعة ما طرحه من أفكار، تفاجأت البحرين بدخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، وأخذت الأوضاع مسارها الأمني القمعي.

في 2014

بعد انقطاع 3 سنوات، تجدد اللقاء بولي العهد في 15 يناير 2014م، كان لقاءً معلناً هذه المرة. أوضح سمان لولي العهد والحضور أن البحرين تعيش واقع تمييزٍ مر، وتحدث عن واقع المواطن الشيعي فالمواطن المعارض الشيعي يأتي في الدرجة الرابعة، وصنّف سلمان درجات المواطنين كالتالي: الدرجة الأولى لآل خليفة، والثانية للقبائل العربية، والثالثة للمجنسين الجدد، والرابعة وربما الخامسة بعد الأجانب

للمعارضين والمواطنين الشيعة. وكان اللقاء بعيداً عن البحث عن من هو المسئول عما آلت له الأوضاع، منطلقاً من استعداد المعارضة لبدء صفحة من الإصلاح بالتعاون مع الحكم والموالاة.

عقد بعدها لقاءين خاصين، أحدهما بعد أسبوع والأخير يوم 13 فبراير 2014م، تحدث فيها الطرفان عن القضايا السياسية والأوضاع وتقييمهما لها وعن آفاق الحلول الممكنة. تضمنت مقترحات سلمان أهمية البحث عن حل دائم - وشامل - وواضح، لا يسمح بانفجار الأوضاع بعد عام أو 10 أعوام. وضرورة الاتفاق على صيغة دستورية جامعة تحقق الملكية الدستورية كما بشرَ بها الميثاق، والدوائر الانتخابية العادلة، والتوافق على كيفية تشكيل الحكومة، والقضاء المستقل، والحاجة إلى إدماج مكونات المجتمع في الأجهزة الأمنية.

اللقاء الأخير

في هذا اللقاء الأخير قدّم سلمان لولي العهد 3 أوراق. الأولى لجدولة اللقاءات بين الطرفين، ودورهما كشخصين في إنجاح الحوار المزمع. والثانية ورقة بناء الثقة، متضمنة عدد من الخطوات بين الطرفين لتهيئة الأجواء وبناء الثقة. فيما تضمنت الورقة الثالثة خارطة طريقة زمنية للخطوات التي يحتاجها الطرفان وصولاً إلى مرحلة التوافق، وثم تطبيق هذا التوافق. بعد هذا اللقاء، انتقطع التواصل مع سلمان، وكان ثمة شيء آخر ينتظره. راحت خارطة طريق السلطة تسير باتجاه آخر غير خارطة طريق الشيخ علي سلمان، قطعت السلطة على سلمان خرائطه التي كان يتعنّى ويتأنّى ليوصلها للسلطة، وقطعت عليه الخيط الذي يوصل من خلاله رسائله للسلطة، توقفت اللقاءات فجأة، وعُقد سلمان بخيط المحاكمة التي تكيل له.

القضايا التي يحملها الشيخ علي سلمان إلى رؤوس الحكم، والجواب: سئري
كلما التقى الشيخ علي سلمان بالملك، أو ولي العهد، أو كبار رجال السلطة، وقدم لهم طموحاته ورؤاه ومقترحاته حول قضايا الإصلاح، خرج من مجلسهم بعبارة من كلمتين: "سندرس الموضوع"، "سئري الموضوع"، "سنتابع الموضوع".

الـ(سينات) المسوّفة

الـ(س) هنا ليست تفيد الاستقبال، بمعنى أن مرسلها لا ينوي القيام بالفعل في المستقبل القريب أو حتى البعيد، بل يستخدمها للتسويق، ولإنهاء نقاش غير مرغوب فيه، بمعنى أنه يريد بها الهروب والتسكيت.

كما كانت لسلمان لقاءاته مع كل من الملك وولي العهد، كذلك جمعته عدد من اللقاءات مع رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير الديوان، لم يُنقص أي منهم حقه من المصارحة بشأن أهم القضايا الجوهرية التي تشكل عمق الأزمة السياسية في البحرين، وبدورهم، لم ينقصوه هم من (سيناتهم): سئري الموضوع.. سنتابع الموضوع.. دون أية فعل يذكر.

(سين) رئيس الوزراء

في زيارة لكتلة الوفاق إلى مكتب رئيس الوزراء قبل 2011، أثار سلمان قضية التعيينات ذات التركيبة الطائفية في الوظائف العليا، وقال له: إن نسبة الشيعة في الوظائف العليا في الدولة لا تتعدى 19.7%، وهذا أحد أسباب تدني الإنتاجية للموظفين، لأنها تقوم على أساس الطائفية والمحسوبية بدل الكفاءة والاستحقاق، فقال رئيس الوزراء الذي بدا مستنكراً: لا؟ من وين هالأرقام يا علي؟. أجاب سلمان: هذه أرقام نتيجة لدراسة هذه المواقع بالأسماء والأرقام، وليست تخمينات أو خطاب إعلامي. فأجابه رئيس الوزراء: سئري هذه الأرقام ونتكلم فيها، وأشار إلى بعض من معه بما يفهم متابعة الموضوع. انتهى الاجتماع وانتهت معه (سين) المتابعة.

(سين) نائب رئيس الوزراء

الموضوع نفسه أثاره سلمان مع نائب رئيس الوزراء محمد بن مبارك في مكتبه بين العامين 2011-2001 الذي نفى وقال لسلمان: لا يا شيخ، الوضع ليس مثل ما تطرحه إنت. أجابه سلمان: إذا خلنا نحسب الآن عدد من شاهدتهم منذ دخولي قصر القضيبة حتى وصولي إلى مكتبك الآن، لنرى هل النسبة والكلام كما أقول أو غير ما أقول. وفي تهرب من الموضوع أجاب الأخير: خلنا الآن من هالموضوع، دعنا نتحدث في الموضوع الذي جئنا من أجله. كان اللقاء منعقد من أجل التباحث في إيجاد حل للزمة السياسية التي تعصف بالبلاد. وهكذا أغلق الموضوع.

(سينات) وزير الديوان

تعددت لقاءات سلمان وجمعيته مع وزير الديوان خالد بن أحمد. شملت الجلسات أحاديث مطولة عن: الملف الدستوري وضرورة التوافق على صيغة دستورية جامعة، ملف التمييز وضرورة المساواة بين المواطنين، ضرر التجنيس على البحرين، بالإضافة إلى ملفات عمل المجلس البلدي والنيابي وخدمات المواطنين وقضايا أخرى عديدة. كان (للسين) البطولة المطلقة في تحويل الكلام في الموضوعات المطروحة، والخروج من مأزق الرد على الحقائق والمعلومات والمآزق التي يعرضها سلمان.

التعيينات الطائفية

في أحد لقاءات سلمان مع وزير الديوان بين 2008 2009- بعد صدور مرسوم ملكي بتعيينات ذات تركيبة طائفية، قال له سلمان: الناس تضج وتستنكر هذه التعيينات القائمة على الطائفية الواضحة والجلية وإنكم تسيئون أشد الإساءة إلى (المشروع الإصلاحية) الذي بشر المواطنين بالمساواة في الميثاق. فأجاب الوزير: "لا مو صحيح في زمن حمد بن عيسى يزداد التمييز، الملك للجميع". قال له سلمان: نعم الملك للجميع، لذلك أنت تتحمل المسؤولية. فأجاب الوزير: "أنت كل شي تحطه في راسي؟" فأجاب سلمان: نعم، لأنك أنت من يقدم الأسماء للتعيينات، ويشرف على هذه الأمور،

وأنت من يعرف التفاصيل، ومن الطبيعي أن يوقع الملك على المراسيم التي تعدونها بالتعيينات، وليست له القدرة على معرفة الأشخاص وانتماءاتهم إلا في الشخصيات الرئيسية".

وأضاف سلمان: اعتدنا في السابق على تعيينات رئيس مجلس الوزراء وقراراته في أنه بين كل عشرة يعين واحد أو اثنين من الشيعة، أما الآن أصبحت المراسيم تصدر عشرة أسماء ليس بينهم واحد شيعي.

أجاب الوزير: لا تبالغ، كل المواطنين سواسية.

أردف سلمان: لنرجع إلى المراسيم والأسماء، وكلنا يعرف طائفة المعينين في المناصب المختلفة (عدا مجلس الشورى والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية)، لنرى هل المواطنين سواسية فعلاً؟

ينتهي الكلام هنا، ليعاد طرحه من جديد في لقاء آخر، وكأنه يطرح للمرة الأولى.

الدوائر الانتخابية

توزيع الدوائر الانتخابية هي واحدة من أهم القضايا التي ظلت تراوح مكانها، رغم كثرة تناولها من قبل سلمان عند التقائه برجال الدولة. استمر سلمان يتحدث بشكل متقطع حول الدوائر الانتخابية مع وزير الديوان، وأن الدوائر الانتخابية موزعة طائفيًا وسياسيًا، فللمعارضة 18 مقعداً، و22 للموالاة. فيكون جواب الوزير بأنها 18 مقابل 18 بينما 4 دوائر لا يعرف من يشكل فيها الأغلبية. يؤكد له سلمان أنها دوائر محسومة للموالاة، وهو ما أكدته الانتخابات النيابية في 2002. يغمغم على الكلام وينتهي النقاش. يعود سلمان لطرح الموضوع بذات التفاصيل قبل انتخابات 2006، وينتهي النقاش بالمزيد من (السينات): "سوف ندرس". وجاءت الدوائر كما هي: 18 مقعداً للمعارضة و 22 للموالاة.

يعود سلمان لطرح الموضوع مع وزير الديوات بشكل متقطع بين العامين 2007 و

2010 قبل الانتخابات، وينتهي الحديث من قبل الوزير إلى أنه "هناك فرق في أعداد الناخبين بين محافظة وأخرى"، وتعود (السين) لتهني الجدل والكلام الكثير: "سنرى الموضوع". ثم لا يلبث أن يعود توزيع الدوائر كما هو سابقاً.

بعد انتخابات 2010، يعاد طرح الموضوع ذاته مع الوزير ضمن موضوعات أخرى، وينتهي الكلام بأنه صحيح أن لا بد أن لا تكون دائرة واحدة في الشمالية (الأولى)، تساوي في عدد ناخبها المحافظة الجنوبية بدوائرها الست، ويخلص الكلام إلى ضرورة إعادة رسم المحافظات والدوائر. فتكون النتيجة الأخيرة التي رأيناها: 16 - 19 دائرة للمعارضة، و21 23- دائرة للموالاة.

يتفق سلمان مع وزير الديوان بعد جلسات ونقاشات عن الحاجة لإصلاح دستوري، وأن البحرين ليست بحاجة لتجنيس أكثر من 50 شخصاً سنوياً، فيما يبقى مشروع التجنيس ماضياً بجنون محموم أكثر، يعاود سلمان الحديث عن الإصلاح الدستوري وعدم الحاجة للتجنيس من جديد، وكأنه يقوله للمرة الأولى. وفي آخر حديث بين الطرفين عن الإصلاح السياسي بين فبراير ومارس 2011، كان جواب الوزير: أننا نفكر أن نبدأ ونستفيد من التجربة المغربية.

السين المنجزة

في كل مرة يعود سلمان لنقاش القضايا التي طرحها سابقاً، عليه أن يعيد طرحها وكأنه يقولها للمرة الأولى، ويسمع الإجابات ذاتها وكأنها تقال للمرة الأولى، ويتلقى (السينات) ذاتها. السينات لا تتبعها إلا السينات.

على خلاف كل ما سبق من التسويف، كانت ثمة (سين) ناجزة وقوية وفاعلة: (س) يكون ثمن عدم مشاركتكم في انتخابات 2014 مكلفاً لكم. تلك العبارة وصلت إلى الوفاق بغير طريقة قبل اتخاذ الأخيرة قرارها النهائي بمقاطعة انتخابات 2014. إنها (سين) التهديد. تم العمل بها فوراً. لقد كانت الـ(سين) الوحيدة الماضية في التنفيذ، وكانت محاكمة سلمان أكبر إنجازاتها.

8 من كبار السياسيين والحقوقيين يطالهم السجن

شهد العام 2015 تصعيداً كبيراً من قبل السلطة في حملتها على القيادات السياسية والنشطاء الحقوقيين، وبدا واضحاً إنها بعد اعتقال زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، صارت تحاول تصفية الساحة من أي رأي سياسي مخالف لوجهة النظر الرسمية تحت أي ذريعة ممكنة.

من نبيل رجب وزينب الخواجة وحسين جواد برويز.

سيد جميل كاظم

في 13 من يناير/كانون الثاني 2015 قضت محكمة بحرينية بسجن رئيس شورى الوفاق السيد جميل كاظم 6 أشهر مع النفاذ وغرامة 500 دينار بسبب تغريدة تحدث فيها عن المال السياسي في الانتخابات التي نظمها السلطات في نوفمبر/تشرين الثاني 2014، وفي اليوم التالي من الحكم حاصرت قوات مدنية مبنى جمعية الوفاق، واقتادت جميل كاظم أثناء خروجه من الجمعية، إلى سجن جو لتنفيذ الحكم.

وفي العام 2015 تصدرت الوفاق كجماعة سياسية صدارة المستهدفين من قبل السلطة، اعتقال أمينها العام أضيف إليه استدعاء قيادات بارزة مثل خليل مرزوق واعتقال قيادات أخرى مثل رئيس شورى الوفاق سيد جميل كاظم وعضو الأمانة مجيد ميلاد والنائب المستقيل عن كتلة الوفاق الشيخ حسن عيسى.

وشهد العام 2015 اعتقال أمين عام الودودي فاضل عباس، وتعرض خلال العام 2015 الحقوقي البارز نبيل رجب للاعتقال وأفرج عنه لاحقاً، كما تعرض الحقوقي حسين جواد برويز للأمر ذاته، فيما استمرت القضايا محركة ضد كل



وفي 1 فبراير/شباط 2015 أخلت الاستئناف سبيل كاظم وحجزت القضية للحكم في 15 فبراير/شباط، وفي الجلسة المقبلة (15 فبراير/شباط 2015) أيدت الاستئناف الحكم الصادر بحق كاظم، ليتم اعتقاله بعد صدور الحكم مباشرةً من مبنى المحكمة، وفي 27 يوليو/تموز 2015 أفرجت السلطات عن كاظم بعد إنهائه محكوميته كاملةً.

الشيخ حسن عيسى

في 19 أغسطس/آب 2015 قالت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية إن السلطات اعتقلت أحد قياديينها النائب المستقيل عن كتلتها الشيخ حسن عيسى في مطار البحرين الدولي بعد عودته مع عائلته من رحلة خاصة.

عيسى الذي انقطعت أخباره لأكثر من 3 أيام، اتهمته الداخلية في بيان لها

(24 أغسطس/آب 2015) بتمويل الإرهاب، وهو الاتهام الذي رفضته الوفاق، فيما قال المحامي عبدالله الشملاوي إنه لم يمكن من الالتقاء به، واعتبره مختفٍ قسرياً.

وفي 26 أغسطس/آب قالت النيابة العامة إنها حققت مع عيسى ووجهت له تهمة تمويل تفجير ستره الذي وقع في 28 يوليو/تموز وأودى بحياة شرطين وإصابة 6 آخرين وفق بيان الداخلية آنذاك، ونفى عيسى التهم الموجهة إليه.

وقال عيسى لاحقاً إنه أسيئت معاملته أثناء اعتقاله والتحقيق معه في مبنى التحقيقات الجنائية، واستمر التمديد لحبس عيسى احتياطياً حتى أعلنت النيابة اكتمال التحقيقات معه وضمته إلى مجموعة من 24 متهماً بتفجير ستره أحالتهم إلى المحكمة التي من المزمع أن تبدأ النظر في القضية في 12 يناير/كانون الثاني 2016.

فاضل عباس ومحمد المطوع

في 26 من مارس/آذار 2015 اعتقلت قوات الأمن أمين عام جمعية الوجدوي فاضل عباس ونائبه محمد المطوع بعد أن أصدرت الجمعية بياناً دانت فيه الحرب على اليمن التي تقودها السعودية وتشارك فيها البحرين.

وفي 29 مارس/آذار 2015 وجهت النيابة لعباس والمطوع تهمة "بث أخبار وبيانات كاذبة عمداً وبث دعايات مثيرة من شأنها إلحاق الضرر بالعمليات الحربية للقوات المسلحة، وإهانة دولة أجنبية علناً"، وفيما أفرجت النيابة (3 أبريل/نيسان 2015) عن نائب أمين عام الوجدوي محمد المطوع، أحالت فاضل عباس محبوساً إلى المحكمة.

وأصدرت محكمة بحرينية في (28 يونيو/حزيران 2015) حكماً بسجن فاضل عباس 5 سنوات عن التهم الموجهة إليه، فيما استمرت محكمة الاستئناف في نظر القضية.

مجيد ميلاد

في 2 يوليو/تموز 2015 استدعت السلطات عضو الأمانة العامة لجمعية الوفاق والرئيس السابق لمجلس بلدي العاصمة مجيد ميلاد، وبعد التحقيق معه قررت حبسه احتياطياً، وبعد أسبوع من الاعتقال أحالت النيابة مجيد ميلاد محبوساً للمحاكمة بتهمة التحريض علناً على عدم الانقياد للقوانين، بعد مشاركته في ندوات سياسية.

وأنكر ميلاد التهم الموجهة إليه، وأبدت واشنطن قلقها من اعتقال ميلاد، إلا أن المحكمة قضت في 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 بحبس ميلاد سنتين عن التهم الموجهة له، ورفضت لاحقاً محكمة الاستئناف الإفراج عن ميلاد ولم تصدر بعد حكمها النهائي في القضية.

نبيل رجب

في 2 أبريل/نيسان 2015 أحاطت دوريات تابعة لوزارة الداخلية منزل الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب، واعتقلته بعد أن صادرت 8 أجهزة الكترونية بينها هواتف نقالة، وأكدت زوجته الحقوقي رجب إن الشرطة رفضوا تسليمه أمر القبض عليه، وقالت الداخلية في بيان لها لاحقاً إن نبيل رجب نشر معلومات من شأنها الإضرار بالسلم الأهلي، ووجهت له السلطات تهمة إهانة هيئة نظامية (الداخلية)، وبث شائعات في زمن الحرب لرجب.

وأدى اعتقال رجب إلى موجة انتقادات دولية أبرزها من وشنطن التي طالبت بشكل متكرر بالإفراج عنه وإسقاط التهم الموجهة له، كما انتقد اعتقال رجب المقرر الخاص المعني بالحقوقيين في الأمم المتحدة، السفير الأمريكي في جنيف، سفيرة أمريكا في مجلس الأمن، ممثل الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان، مفوض الحكومة الألمانية لحقوق الإنسان، مساعد وزير الخارجية الأمريكي، حكومة النرويج، مقرر

الأمم المتحدة الخاص بحرية الرأي و67 برلمانياً في الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى منظمات حقوقية أبرزها منظمة هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية.

وفي 14 مايو/أيار 2015 أيدت محكمة الاستئناف حكماً بسجن الحقوقي نبيل رجب بسبب تغريدة، وفي 9 مايو/أيار 2015 تبنى البرلمان الأوروبي قراراً يطالب بالإفراج الفوري عن نبيل رجب والشيخ علي سلمان.

في 13 مايو/أيار 2015 أصدر ملك البحرين عفواً خاصاً عن الحقوقي نبيل رجب "لأسباب صحية"، وقال رجب لاحقاً إنه لم يطلب عفواً من الملك. ولا تزال قضية أخرى مرفوعة ضد رجب لم تحرك في القضاء بعد، وهو يعاني بسببها من حظر السفر.

زينب الخواجة

الناشطة زينب الخواجة صدرت بحقها أحكام بالسجن لأربع سنوات وأربعة أشهر في ديسمبر/كانون الأول 2014، 3 سنوات منها بتهمة إهانة الملك. وفي 2 يونيو/حزيران 2015 قضت محكمة بحرينية بسجن الخواجة 9 أشهر بتهمة دخول منطقة محظورة (سجن جو) لتتجاوز مجموع أحكامها السجن 5 سنوات.

وفي 21 أكتوبر/تشرين الأول 2015 خفضت محكمة الاستئناف حكماً بسجن الخواجة من 3 سنوات إلى سنة واحدة في قضية إهانة الملك، فيما أسقطت محكمة الاستئناف (13 ديسمبر/كانون الأول 2015) حق الخواجة في الاستئناف وأيدت أحكاماً بسجنها سنة و4 أشهر، وحددت كفالات مالية لوقف تنفيذ الأحكام.

حسين جواد برويز

في 16 فبراير/شباط 2015 اعتقلت السلطات أمين عام المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان الناشط حسين جواد برويز بعد مداهمة منزله، ليتعرض للتعذيب لمدة 6 أيام متواصلة، ثم يعترف تحت الإكراه بالتهمة الموجهة إليه.

وكان قد وجه للحقوقي برويز تهمة تمويل أنشطة إرهابية، إلا أن النيابة العامة (12 مارس/آذار 2015) استبعدت تهمة تمويل الإرهاب لعدم كفاية الأدلة واكتفت باتهامه بجمع أموال من دون ترخيص، واتهمت معه عم الشهيد علي بداح (عباس بداح)، والنائب الكويتي عبدالحميد دشتي في ذات القضية.

وفي 19 مايو/أيار 2015 أفرجت السلطات عن الحقوقي برويز بضمان محل إقامته وفي 15 ديسمبر/كانون الأول 2015 قضت محكمة بحرينية بسجن الحقوقي برويز سنتين وحددت 500 دينار كفالة لوقف التنفيذ، كما حكمت على النائب دشتي بالسجن سنتين أيضاً، و6 أشهر سجن للناشط عباس بداح مع 100 دينار كفالة لوقف التنفيذ.

البحرين: كن مدافعاً عن حقوق الإنسان إن استطعت!

اختار رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب كلمات من أغنية شعبية جزائرية تعليقاً "كابشن" على صورة تظهره لحظة خروجه من منزله ذاهباً إلى مركز للشرطة؛ حيث استدعته السلطات الأمنية إلى التحقيق في 1 مارس/آذار الجاري 2015.

تقول كلمات الأغنية التي تحاكي مضمون الصورة التي وضعها في حسابه على شبكة التواصل "انستغرام" وتصوره وسط حديقة منزله المليئة بالأزهار وهو يجر خلفه حقيبة للسفر تحوي على الأرجح أمتعته وبقيّة لوازم السجن الشخصية التي قد يحتاجها فيما لو قررت السلطات الأمنية إيقافه "يا رايع وين مسافر تروح تعيا وتولي".

تبدو الصورة وكلمات الأغنية التي تعود في الأصل إلى المطرب الشعبي الجزائري دحمان الحراشي والتي تحكي عن معاناة المهاجر في ديار الغربّة من التهميش والإقصاء والشوق للعودة للوطن، هي من قبيل النكتة السياسية التي يجيد رجب

توظيفها على نحو بات مألوفاً في رده على إجراءات السلطة المتكررة ومحاصرتها لنشاطه.

لكنها في الحقيقة تعكس واقعاً مريراً يتعلق ببيئة نشطاء حقوق الإنسان في البحرين التي غدت مليئة بالمخاطر. الحال أن رجب بعد التحقيق معه في هذا اليوم حول اتهامات تزعم "قيامه بالتحريض على

كراهية النظام"، كان عليه أن يمثل بعد ثلاثة أيام من ذلك في 4 مارس/ آذار أمام المحكمة لسماع نتیجه استئنافه في قضية أخرى تتعلق بالتغريد على "تويتر" كان قد حكم عليه فيها بالسجن ستة أشهر. نبيل رجب ليس سوى مثال لما يواجهه نشطاء حقوق الإنسان في هذا البلد.

في سبتمبر/ أيلول 2012 أعلنت حكومة البحرين موافقتها على توصية رفعتها النرويج خلال المراجعة الدورية الشاملة لملف البحرين في مجلس حقوق الإنسان التابع إلى الأمم المتحدة تقول إنه "يجب على الحكومة حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والسماح لهم بممارسة أعمالهم دون أي عراقيل، أو تهديد، أو مضايقات".

لكن بعد سنتين من ذلك، تبدو الأمور كالحبة. ففي كلمة له أمام مجلس حقوق الإنسان الذي افتتح الاثنين أعمال دورته الجديدة (28) في جنيف بسويسرا، وصف وزير الخارجية البلجيكي ديدييه رينديرز الحال في البحرين بأنه "البلد الذي يحاكم فيه الناس بسبب ديانتهم أو بسبب تغريدة".

لقد استطاعت السلطات تفكيك كامل البنية القانونية التي يعمل من خلالها المدافعون النشطون عن حقوق الإنسان، خصوصاً الذين شكّل مركز البحرين لحقوق الإنسان نقطة تأهيلهم في مجال العمل الحقوقي، عبر محاصرتهم بالقضايا أو الزج بهم في السجن بتهم واهية بينها قيامهم بالتغريد على شبكات التواصل، أو إصدار أحكام

بحقهم، بما في ذلك الأحكام الغيابية لمن يتواجد منهم في الخارج بعد اضطراره لمغادرة البحرين.

خلال العام الماضي فقط 2014 نال خمسة من أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان أحكاماً قاسية انتقاماً من نشاطهم. فقد حكم في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014 على الحقوقيّة زينب الخواجه بالسجن أربع سنوات ونصف، كما حكم على شقيقتها الحقوقيّة مريم الخواجه بالسجن سنة في 1 ديسمبر/ كانون الأول. وبينما نال الحقوقي محمد المسقطي حكماً بالسجن 6 أشهر في 31 ديسمبر/ كانون الأول، جاءت أقسى الأحكام من نصيب الحقوقي ناجي فتيل الذي أيدت محكمة الاستئناف في 29 مايو/ أذار 2014 سجنه خمس عشرة سنة.

وفي الوقت الذي تمّ الزج بالحقوقيّة غادة جمشير ما يربو على ثلاثة أشهر في السجن بدءاً من سبتمبر/ أيلول 2014 في تهمة ما تزال تحاكم عليها حتى الساعة، فقد قام الملك في نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 بإسقاط الجنسية البحرينية عن الحقوقي حسين عبدالله ضمن قائمة ضمت 31 مواطناً. هذا فيما من المنتظر أن تبت المحاكم في غضون الأسابيع القليلة القادمة أحكامها النهائية في قضايا أخرى تم حجزها ضد الحقوقيين نبيل رجب وحسين رضي (الجدول).

تمثل ملابسات اعتقال الحقوقي حسين جواد برويز في 16 فبراير/ شباط الماضي 2015 وتعليبه أبشع ما يمكن أن يتعرض له مدافع عن حقوق الإنسان. لقد تمّ احتجازه وهو معصوب العينين ومقيّد اليدين في غرفة ضيقة بقسم التحقيقات الجنائية عرّض فيها إلى درجات حرارة متدنية. كما تمّ ضربه والتحرش به جنسياً ومنعه من النوم وشرب الماء والذهاب إلى الحمام؛ حتى اضطرّ إلى أن يتبول على نفسه، من أجل الاعتراف والتوقيع على مزاعم ملفقة؛ بينها أنه قام بجمع المال في مأتم العجم الذي يعود إلى البحرينيين من أصول فارسية، وقام بتسليمها إلى

الحقوقي نبيل رجب. ما حد بالأخير إلى أن يعلق ساخراً "المعاملة المالية الوحيدة التي أجريتها مع حسين جواد منذ 20 سنة هي أنني أعطيته 20 ديناراً قبل حوالي شهر لشراء خبز محلى لي من ستره". الكوميديا هي وسيلة رجب للسخرية من بلاده التهم التي يواجهها نشطاء حقوق الإنسان في بلاده. لكنها الكوميديا التي - على الطريقة الإغريقية - تخفي المأساة.

حسين جواد رئيس المنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان
اعتقل في 16 فبراير/ شباط 2015 بتهمة "جمع وتلقي أموال من الداخل والخارج". وقد تعرض إلى التعذيب عبر ضربه ومنعه من النوم والتحرش الجنسي ومنعه من شرب الماء والذهاب للحمام واحتجازه وهو مقيد اليدين من الخلف ومعصب العينين في غرفة ضيقة يتعرض فيها لدرجات حرارة متدنية.

نبيل رجب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان
قضت محكمة الجنايات الصغرى الثالثة في 20 يناير/ كانون الثاني 2015 بسجنه 6 أشهر بتهمة "إهانة مؤسسة عامة والجيش" في تعليق على موقع تويتر. وأفرجت المحكمة عنه بكفالة قيمتها 200 دينار، حتى يستأنف الحكم.

زينب الخواجة عضو مركز البحرين لحقوق الإنسان
حكمت المحكمة الجنائية الصغرى الأولى في 9 ديسمبر/ كانون الأول 2014 بسجنها 16 شهراً بتهمة "تخريب ممتلكات تابعة لوزارة الداخلية" و"إهانة موظف حكومي". كما حُكم عليها قبل ذلك بخمسة أيام أيضاً بالسجن لمدة 3 سنوات وبغرامة مالية قدرها ثلاثة آلاف دينار بحريني لقيامها بـ"تمزيق صورة الملك"، ليصل مجموع أحكامها إلى حوالي 4 سنوات ونصف.

مريم الخواجة رئيسة مركز الخليج لحقوق الإنسان أصدرت المحكمة الجنائية الكبرى في 1 ديسمبر/ كانون الأول 2014 حكماً غيابياً بالحبس لها مع النفاذ لمدة سنة كاملة بتهمة "الاعتداء على سلامة جسم ضابطة وشرطية".

محمد المسقطي خبير الأمن الرقمي في منظمة "فرونت لاين" قضت المحكمة الجنائية الصغرى بتاريخ 31 ديسمبر/ كانون الأول 2014 بسجنه لمدة 6 أشهر بتهمة "المشاركة في تجمع غير مرخص العام 2012". واشترطت دفعه كفالة بمقدار 100 دينار بحريني كي يتمكن من البقاء خارج السجن حتى جلسة الاستئناف.

ناجي فتيل رئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان أيدت محكمة الاستئناف في 29 مايو / أيار 2014 حكماً بسجنه لمدة 15 عاماً بتهمة "الانضمام إلى ائتلاف شباب 14 فبراير بهدف تعليق العمل بالدستور والإضرار بالوحدة الوطنية".

عبدالهادي الخواجة الرئيس السابق لمركز البحرين لحقوق الإنسان قضت محكمة السلامة الوطنية العسكرية في يونيو/ حزيران 2011 بالسجن المؤبد له بتهمة "محاولة قلب نظام الحكم". ونال الحكم نفسه لدى إعادة محاكمته أمام محكمة مدنية في العام 2012.

عبدالجليل السنكيس عضو مؤسس في مركز البحرين لحقوق الإنسان قضت محكمة السلامة الوطنية العسكرية في يونيو/ حزيران 2011 بالسجن المؤبد له بتهمة "محاولة قلب نظام الحكم". ونال الحكم نفسه لدى إعادة محاكمته أمام محكمة مدنية في العام 2012.

يوسف المحافظة نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان اعتقل لسبع مرات بتهمة مختلفة مثل "المشاركة في التظاهرات" و"الكتابة على تويتر" و"التواصل مع وكالات الأنباء"، واضطر إلى مغادرة البحرين العام 2013 خشية الملاحقة. وما تزال عليه قضايا في النيابة العامة.

حسين رضي عضو مركز البحرين لحقوق الإنسان تجري محاكمته حالياً بتهمة "التجمهر في المنامة" لدى قيامه برصد الاحتجاجات. وقد عرض على المحكمة في 29 يناير/ كانون الثاني 2015.

حسين عبدالله المدير التنفيذي لمنظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) أسقطت جنسيته بقرار من وزارة الداخلية في 29 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012 ضمن قائمة ضمت 31 مواطناً بينهم رجال دين ونواب بتهمة "التسبب في الإضرار بأمن الدولة".

غادة جمشير ناشطة في مجال حقوق المرأة رئيسة لجنة العريضة شرطيتين". ومن المقرر أن تنظر قضيتها في النسائية 3 مارس/ آذار 2015.

السلطات البحرينية تعتقل الحقوقي نبيل رجب.. والأخير يؤكد: "تويتر" هو السبب

وجه رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب كلمة قصيرة قبل اعتقاله اليوم قائلاً إن "تويتر" هو سبب اعتقاله.

وأوضح في كلمة مصورة وجهها في الوقت الذي أحاط عشرات من رجال الشرطة منزله "القضية مرة أخرى تويتر".

وأضاف "ما هذه سوى محاولة أخرى لقمع الناس من التعبير عن آرائهم". وتابع

رجب "إنني شعر بالأسف لأن أرى كل هؤلاء يحيطون بمنزلي ليس للقبض على مجرم وإنما للقبض على شخص يعبر عن رأيه".

ورأى بأن ذلك "يبين أن هذا البلد يتجه من سيء إلى أسوأ". غير أن رجب سرعان ما استدرك "كل هؤلاء الشرطة والرجال سوف لن يوقفوا عملي".

وقال "الأکید هو أن النضال سيستمر من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان العدالة في هذه البلاد ووقف كل الانتكاكات والتعذيب والجرائم".

إلى ذلك قال نجله آدم نبيل رجب، إن والده "أخذ إلي مبنى التحقيقات الجنائية".

وتباينات المعلومات الأولية حول السبب الفعلي لاعتقاله ما إذا كانت تغريداته الأخيرة حول انتهاكات حقوق الإنسان في سجن "جو" أو مواقفه الراضة للحرب على اليمن.

نبيل رجب: لم أطلب عفو الملك... وتحدثت مع مسؤولين من "الداخلية"

أكد الناشط الحقوقي البارز نبيل رجب أنه لم يطلب عفو من الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وذلك ردا على ما قال إنه تساؤلات تلقاها خلال الأيام الماضية حول أسباب إطلاق سراحه.

نفى رجب أن يكون الإفراج عنه "نتيجة صفقة مع الحكومة أو تنازل عن حقوق الناس"، متابعا "لا أملك الحق ولا الجرأة ولا النية للتنازل عن الحقوق المشروعة كما لا يملك أحدا من الحقوقيين أو السياسيين الحق في ذلك".

وأوضح قائلاً "طلبت من الجهات الأمنية الإذن بأن أجري عملية جراحية كنت أنوي القيام بها في وقت سابق لاستئصال المرارة نتيجة وجود حصوة بها وكذلك التهاب يستدعى إجراء العملية، فققرت تلك الجهات الأمنية الإفراج عني لاجرائها وأنا خارج السجن".

وعما إذا كان الإفراج عنه بضغط دولي قال "للأمانة، إنهم (الجهات الأمنية) أطلعوني بنيتهم إطلاق سراجي قبل أكثر من شهر من صدور قرار البرلمان الأوروبي (طالب بالإفراج عنه) كما أن هناك العشرات من الجهات والمؤسسات والدول التي طالبت بإطلاق سراجي قبل صدور قرار البرلمان الأوروبي وعليه ليس من العدل اختزال المناشدات الخارجية في القرار الأوروبي الأخير فقط.

وأضاف "كما أنني لم أقم بطلب العفو عني؛ لأنني لم ارتكب جريمة وكل ما مارسته هو حق من حقوقي الطبيعية"، متابعا "وصحيح أنني جلست مع بعض المسؤولين الأمنيين عدة مرات وتحدثنا عن الوضع الحقوقي باستفاضة وقررنا متابعة الحديث بعد خروجي من السجن وهذا ما سأتابعه بصفتي الشخصية والمؤسساتية في الأيام والأسابيع والشهور القادمة ان شاء الله ولتقليص الهوة الكبيرة بيننا كجهات ومؤسسات حقوقية وبين السلطة".

وقال رجب "كنا دائما، كمؤسسات حقوقية محلية أو دولية، نسعى لتكون لدينا قناة تواصل مع الجهات الحكومية الأكثر مسئولية عن الوضع الحقوقي لكن كل محاولتنا السابقة لم تنجح بسبب عدم قبول السلطة التواصل معنا كجهات حقوقية، بل تصنفنا دائما كقوة معارضة".

وتابع "لم أتفاوض عن أي وضع سياسي لأنه ليس من شأني أو من شأن المؤسسات الحقوقية التي أعمل بها ذلك، وإن كانت لدي آراء كأني مواطن بحريني عادي، ولم تطلب مني السلطة أيضا الحديث في هذا الامر كما أنني لا أرى أي حل للامنة السياسية دون حوار حقيقي بين زعماء المعارضة، وغالبيتهم داخل السجن، والسلطة الحاكمة، ولا أعتقد بنجاح حل دون توافق السلطة مع المعارضة السياسية في البلاد، أما نحن فسنبقى على عملنا الحقوقي".

ينشر لأول مرة: فيديو اعتقال زينب الخواجة من سجن جو في أغسطس 2014 يظهر بطلان ادعاءات النيابة العامة

يظهر فيديو صوّره قوّات الأمن البحرينية لاعتقال الناشطة زينب الخواجة من سجن "جو"، في أغسطس/آب 2014، قيام عناصر الأمن بإخراجها بالقوّة، دون أن يصدر عنها أي رد فعل تجاههم، على خلاف ما ادّعت وزارة الداخلية والنيابة العامة بأنّها اعتدت على عناصر الشرطة النسائية بالسب والإهانة.

ورغم محتواه الواضح، قدّمت النيابة العامة الفيديو، الذي ينشر للمرة الأولى، كدليل على إدانة الخواجة، للمحكمة، التي أدانتها بدورها، وحكمت عليها بالسجن 9 أشهر!

ومن المقرر أن تصدر محكمة الاستئناف يوم غد الأحد حكمها بشأن ثلاثة أحكام صدرت ضد الخواجة في قضايا متفرّقة، منها هذا الحكم الذي صدر ضدها في 2 يونيو/حزيران، بالسجن 9 أشهر بتهمة "دخول منطقة محظورة في سجن جو وإهانة موظف عام".

واعتقلت السلطات الأمنية الناشطة زينب الخواجة من سجن جو المركزي في 28 أغسطس/آب 2014، وأخرجتها بالقوّة رغم كونها حاملا وقت ذاك. وكانت زينب قد توجهت للوقوف على سلامة والدها الحقوقي عبدالهادي الخواجة الذي كان مضربا عن الطعام وقتها، بعد أنباء عن سقوطه مغمى عليه، وقد أطلق سراحها بعد توقيفها لساعات.

وزعمت النيابة في تصريح رسمي وقتئذ أن الخواجة قامت بالدخول إلى مركز الإصلاح والتأهيل عنوة، بغير أن يكون مصرحا لها بالدخول، حيث استغلت كونها أنثى، وعدم تمكن حارس البوابة من منعها، فتم استدعاء الشرطة النسائية لها، وطالبنها بمغادرة المكان، كونه منطقة محظورة التواجد فيها لغير المصرح لهم، فما كان منها إلا أن تعدت عليهن بالسب والإهانة" حسب قولها.

وزعمت النيابة أيضا أن ذلك قد ثبت "من خلال الشريط المصور لكاميرات المراقبة الأمنية"، وهو ما يناقض ما ورد في التسجيل الذي حصلت عليه "مرآة البحرين"، وتنشره للمرة الأولى.

الفيديو المسجل بتاريخ 28 أغسطس 2014 يظهر الناشطة "زينب الخواجة" جالسة أمام أحد مباني الاستقبال في سجن جو المركزي دون أن تظهر أي حركة أو صوت، يتقدم إليها بعد ثوان أحد رجال الأمن بلباس مدني لكنها لا تعيره انتباها.

وتظهر لاحقا شرطية تتقدم إليها طالبة منها الوثوق بها وأن تقوم من هذا المكان، ورفضت زينب أوامر الشرطية وقالت إنها لا تثق بقوات الأمن البحرينية "الذين يمثلون الحكومة البحرينية المتسبب الأول في تعذيب أبيها وعمها وزوجها وأختها"، وإنها جاءت هنا لترى والدها وتطمئن عليه.

ويظهر الفيديو كذلك شخصا يعرّف نفسه بأنه مدير السجون "ناصر"، وهو يطلب من الشرطيات جلب دكتور أو ممرضة للتأكد من أن زينب حامل، ثم يقول إنها "إن كانت حامل فهي تتحمل المسؤولية القانونية".

ينتقل المشهد إلى توجه اثنتين من الشرطة النسائية إلى زينب في محاولة لإقناعها بالخروج معهم، لكنها ترفض ذلك وتتمسك بالجلوس في مكانها، وبعد عدة محاولات تتمكن الشرطيتان من الإمساك بكلا يديها ويتقدم أحد الضباط لوضع "الأفكري" على معصمها، دون أن تنطق زينب بأي كلمة.

يذكر أن تقرير لجنة تقصي الحقائق قد أثبت في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، قيام أجهزة الأمن البحرينية بتعذيب الناشط الحقوقي المعروف عبد الهادي الخواجة، وأخيه صلاح الخواجة، ووثقت ما تعرضا له بالتفصيل.

بعد ستة أيام متواصلة من التعذيب، حسين برويز: اعترفت لأني لا أريد العودة للجحيم ثانية

لم يكن مكتب التحقيقات الجنائية بخيلاً في بسط الحكم على حسين برويز حين طمأنه المحققون: بنعطيك مؤبداً.

ولم يكن حسين بخيلاً في سرد تفاصيل تعذيبه وانتهاكه حين ذكر كيف أنه أكثر من خمس مرات اضطر للتبول على نفسه بسبب منعه الذهاب لدورة المياه، وكيف كان عارياً أمام امرأة تجرأت بلمس أخص خصوصياته وهو مصمد العينين قائلة: خسارة كنت بتستانس لكن ريحة البول منعني، وكيف رأى عدداً من المعتقلين يصعقون أمام عينيه، وكيف تم تهديده بأن يُسكت أصوات المنظمات العالمية التي تطالب بالإفراج عنه وإلا سيتم الاعتداء على أقرب الناس إليه، فيما لم تكفه اللحظات لسرد تفاصيل التعذيب الجسدي التي ربما لم يستوعب أن يتعرض لها (بهذا المستوى من الفقاعة) ناشط حقوقي، ورئيس منظمة حقوقية، عملها رصد الانتهاكات الحقوقية والدفاع عن المنهكين.

ثمة خطوة تسبق التحقيق في مبنى النيابة العامة، هي مرحلة الاستواء على نار عالية لنزع الاعترافات بمبني "التحقيقات الجنائية" بمنطقة العدلية سئ الصيت. هناك ستكون عارياً إلا من تحميلك قضية كبرى.

لن يتجمل النظام هناك، سيكشف عن كل قباحته وسوداويته، كل الانتهاكات التي وثقها حسين برويز منذ أكثر من أربع سنوات هي عمر الثورة بصفته أميناً عاماً للمنظمة الأوروبية لحقوق الإنسان لم تسعفه لحظتها، بدا كل شيء مختلفاً. ما شهده اختصره بجملة واحدة: "لا أريد العودة للجحيم ثانية"، وذلك رداً على سؤال: لماذا اعترفت بما لم تفعل يا حسين؟

بعد ستة أيام من اعتقاله، وبعد أن تمكنت منه هلوسات التعذيب وهذيانه، تم عرضه على رئيس النيابة. السؤال الروتيني: هل تم تعذيبك؟. يجيب حسين: لا. وكل

شئ فيه يقول نعم؛ رائحة البول التي تفوح من ملابسه التي لم تتغير منذ لحظة اعتقاله، أثار الأصفاد بين كفيه، الاعترافات التي لُقنها تحت التهديد والتعذيب، راح يُسمّعها بشرود ثقيل، مثل طالب مدرسة مجبر ومنقاد. تنطبق عيناه بين الجملة والجملة لفرط تعب جرمانه من النوم والوقوف لمدة اسبوع، عيناه الزائغة الوجلة التائهة، الصعوبة الشديدة لقيامه بالتوقيع على إفادته، يده المثقلة والبطيئة جداً في التوقيع على كل ورقة، شعره الكث، وأثار التعذيب المختبئة تحت ملابسه.

بعد ساعتين من التحقيق، أصدرت النيابة العامة أمرها بتوقيفه سبعة أيام على ذمة التحقيق يوم أمس 21 فبراير 2015، ونسبت إليه تهمة "جمع وتلقي أموال من الداخل والخارج وباستخدامه تلك الأموال في دعم وتمويل المجموعات التخريبية في نشاطها". نقل على إثرها إلى سجن الحوض الجاف.

رئيس شورى الوفاق قبل لحظات من اعتقاله: أنا صاحب حق... وسأواجه الحكم الكيدي بالحبس بكل شجاعة

قال رئيس شورى الوفاق والقيادي البارز السيد جميل كاظم إنه عزم على الخروج وتسليم نفسه للشرطة لأنه لا يخاف أن يواجه الموقف، ولأنه لا ينوي الهروب من البحرين أو التواري عن الأنظار والاختفاء ليتحول إلى مطلوب وملاحق أمنياً.

وأضاف كاظم في تصريح خاص لـ "مرآة البحرين" قبل لحظات من اعتقاله إنه يواجه هذا الموقف بكل شجاعة "فأنا لست مجرمًا، بل وطنياً وصاحب حق ومظلوم وأواجه حكماً كيدياً ومحكمة كيدية سياسية الهدف منها استهداف المشروع السياسي الحقيقي الذي يعالج مشكلة البحرين".

وبخصوص الأنباء التي تم تداولها حول انسحاب قوات الشرطة وعودتها عن قرارها أوضح كاظم إنهم تواصلوا مع مسؤولين في الداخلية للاتفاق على أن يقوم هو بتسليم نفسه عند الساعة من مساء اليوم الأربعاء 14 يناير/كانون الثاني، بعد أن يودّع

عائلته ويرتب بعض الأمور العائلية، مع تعهد من أحد مسؤولي الجمعية بذلك، وقد وافقت الداخلية ابتداءً على الأمر إلا أنها سرعان ما تراجعت عن ذلك ورفضت الأمر.

وأكد كاظم أن المحامي تقدم اليوم بطعن ضد الحكم الصادر أمام محكمة الاستئناف، لانتظار موقفها مشيراً إلى احتمال لجوئهم للتمييز إن كان موقف محكمة الاستئناف مؤيداً للحكم الصادر بحقه، كاشفاً عن طلب سيتقدم به المحامي غداً لوقف إجراءات التنفيذ.

وأوضح كاظم أن القاضي لم يوقع على الحكم وكان مقرراً أن يقوم بالتوقيع عليه مساء اليوم إلا أن السلطات على ما يبدو "مستعجلة للزج بي داخل السجن".

واعتبر كاظم اعتقاله كرئيس لشورى "الوفاق" واعتقاله أمين عام "الوفاق" الشيخ علي سلمان إنه يأتي في سياق استهداف "الوفاق" كمؤسسة وشخص وقيادات، لكنه أكد على أن "الوفاق لا تعتمد فقط على شخصية شيخ علي سلمان كأمين عام أو سيد جميل كرئيس للشورى، الوفاق فيها من الرجال الكثر في الأمانة العامة والشورى من الذين قادرين على حمل مسؤولية هذه المؤسسة".

وفي ختام حديثه الأخير قبل تسليم نفسه وجه كاظم رسالةً للمجتمع الدولي والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والسلوك الدبلوماسي والذي تربطه علاقة جيدة بالوفاق، أقول لهم إن السلطة برهنت من جديد على أنها تصدر ما تبقى من مساحة حرية التعبير، وكل ما تدعيه من إصلاحات وديمقراطية وحقوق إنسان سقط أمام هذه المحكمة السياسية الكيدية التي أوضحت أنه لا مجال لأي رأي مخالف للسلطة، ولا لأي فضيل أو تيار أو حزب لممارسة العمل السياسي" مضيفاً إن السلطة "أطلقت رصاصة الرحمة على العمل السياسي المسموح به في المساحة الضيقة الممنوحة وهي تُجبر الشعب على اللجوء إلى العمل السري كما كان في حقبة السبعينات والثمانينات" مُحملاً المجتمع الدولي والسلوك

الدبلوماسي وخصوصاً الدول الكبرى "المسؤولية في الضغط على النظام للتراجع عن هذه الإجراءات التي تدفع البحرين للمجهول والمغامرات المحلية والإقليمية" على حد قوله.

وختم قائلاً "رسالتي للشعب المواصلة والاستمرار في الحراك السلمي والمتحضر حتى الوصول إلى غايتنا وإلى النصر الذي هو آتٍ لا محالة، فتحقيق المطالب للشعوب المنتفضة والحرّة سيتحقق عاجلاً أم آجلاً" مؤكداً "نحن معكم ولن نتراجع سواءً بقينا داخل السجن أو كنا خارجه، سنبقى أوفياء لهذا الشعب كما كنا في الثمانينات والتسعينات وكما نحن الآن في الألفية الثالثة، وإن كل تاريخنا السياسي كحركة وكأفراد يصر على مطالب هذا الشعب وسنصل إلى ذلك بإذن الله فأنا مطمئن كل الاطمئنان ولدي كل اليقين بذلك".

قبض عليه فور انتهاء الجلسة... النظام البحريني يعيد رئيس شورى "الوفاق" إلى السجن بعد تأييد الحكم ضده

أيدت محكمة الاستئناف اليوم الأحد 15 فبراير/شباط 2015، حبس رئيس مجلس شورى جمعية الوفاق السيد جميل كاظم، لمدة ستة أشهر، بسبب تغريدة فضح فيها المال السياسي في الانتخابات الأخيرة.

وعلى حسابه في تويتر، قال كاظم بعد صدور الحكم "الحمد لله على حسن بلائه.... عاشت البحرين حرّة أبيّة"، وقبض على كاظم فور انتهاء الجلسة، وأعيد إلى السجن، بعد أن كانت المحكمة قد أفرجت عنه قبل أسبوعين، لحين صدور حكم الاستئناف.

وكانت النيابة العامة أحالت رئيس شورى الوفاق للمحاكمة في 23 نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي، وذلك بسبب تغريدة له تحدث فيها عن دور المال السياسي في الانتخابات التي نظمها السلطات في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2014،

وتم تحديد يوم 26 نوفمبر/ تشرين الثاني موعداً لبدء محاكمته. وقامت النيابة العامة في وقت سابق بالتحقيق مع كاظم وأُخِلت سبيله بعد التحقيق لكنها أحالته لاحقاً للمحاكمة.

وفي 13 يناير/كانون الثاني الماضي حكمت محكمة بحرينية على رئيس شورى الوفاق بالسجن لمدة 6 أشهر مع النفاذ وغرامة مالية قيمتها 500 دينار بحريني، وفي اليوم التالي لصدور الحكم لاحقت دوريات أمنية جميل كاظم، وحاصرت مقر جمعية الوفاق وقام كاظم بتسليم نفسه بعد أن رفضت وزارة الداخلية طلب الوفاق بأن يذهب للسجن بشكل مباشر بدلاً من القبض عليه من الجمعية.

وبعد دخوله السجن، تقدم محامي رئيس شورى الوفاق بالطعن على القرار في محكمة الاستئناف التي قررت تقديم جلسة الاستئناف إلى الأول من فبراير الجاري، حيث قررت محكمة الاستئناف إطلاق سراح السيد جميل كاظم مع استمرار جلسات محاكمته، وبعد أسبوعين من إطلاق سراحه وتحديداً اليوم 15 فبراير، أصدرت المحكمة قرارها بتأييد سجن كاظم لمدة ستة أشهر وتم القبض عليه فوراً وإعادته للسجن.

البحرين تتهم نائباً سابقاً بـ "تمويل الإرهاب"

قال مدير عام الادارة العامة للمباحث والادلة الجنائية إن شرطة المباحث الجنائية، ألقت القبض على نائب برلماني سابق وعضو بجمعية الوفاق السياسية (الشيخ حسن عيسى) بتاريخ 18 أغسطس/ آب 2015 لدى عودته من إيران وذلك بسبب قضايا تتعلق بتمويل الإرهاب من خلال توزيع مبالغ مالية على ارهابيين مطلوبين جنائياً اضافة إلى آخرين شاركوا في تنفيذ أعمال ارهابية، على حد زعمه.

وزعم أن النائب ورد اسمه في عدد من القضايا الارهابية من بينها تفجير سترة

الارهابي (28 يوليو/ تموز 2015) الذي أودي بحياة رجلي امن وبعد التأكد من تلك المعلومات تم اصدار اذن بالقبض عليه.

وأضاف أنه يتلقى التبرعات من جهات مختلفة بما في ذلك تحصيل مبالغ من المشاركين في المسيرات ويقوم بتوزيعها على عناصر مطلوبة أمنياً .

واتهم عيسى بإعطاء أموال لجماعة إرهابية وأحد المتتمين إليها مع علمه بنشاطها الإرهابي والتستر عليها إضافة إلى توفير وسائل العيش لأعضاء هذه الجماعة مع علمه بأهدافها الارهابية .

وتعمل وزارة الداخلية البحرينية على توجيه اتهامات بدعم الإرهاب وقلب نظام الحكم لمعارضين سياسيين بارزين كان آخرهم أمين عام جمعية وعد السابق إبراهيم شريف على خلفية انتقادات وجهها لنظام الحكم بعد 3 أسابيع فقط من الإفراج عنه، حيث كان يقضي حكماً بالسجن 5 سنوات.

الشيخ حسن عيسى يقول إنه أسينت معاملته وهدد من ضابط "أنت في مكان سيء الصيت"

جددت النيابة العامة في البحرين اليوم الاثنين 7 سبتمبر/ أيلول 2015 حبس النائب السابق عن كتلة الوفاق المعارضة الشيخ حسن عيسى 15 يوماً إضافياً. يأتي ذلك في الوقت الذي قالت هيئة الدفاع إنها تمكنت لأول مرة من لقائه اليوم لمدة 3 دقائق فقط، وذلك منذ اعتقاله في 18 أغسطس/ آب 2015.

وقالت جمعية "الوفاق" في بيان اليوم إن "هيئة الدفاع التقت بالشيخ حسن عيسى لمدة 3 دقائق فقط وبحضور 4 رجال أمن وعلمت منه تعرضه لسوء المعاملة

والتهديد من ضابط بالتحقيقات حيث قاله له الضابط بأنك في مكان سيء الصيت وأنه لا يريد ضربه وسنرى غلاوتك عند الجمعية".

وأكدت هيئة الدفاع أن "الشيخ حسن عيسى أنكر جميع التهم الموجهة له خلال جلسة التحقيق، وأنه لم يمول أي جهة ارهابية ولم يعلم بهذه التهم سوى عند عرضه على النيابة العامة".

كما أكد على تعرضه للتهديد وطالب بالإفراج عنه كون التهم غير واقعية ولا تمت للحقيقة بصله، وهو ذات الطلب الذي طالبت به هيئة الدفاع كون التهم لا تحتوي على أي دليل وأنه لا وجه لإقامة الدعوى الجنائية، مؤكدة سعيها لتقديم شكوى تعذيب وسوء معاملة.

وقالت "الوفاق" إن "هذه التفاصيل التي كشفتها هيئة الدفاع عن الشيخ حسن عيسى، وتبينتها من خلال لقاءها القصير معه ومن خلال تصرفات النيابة العامة وتجاوز حقوقه القانونية، يؤكد كيدية الدعوى والإتهامات الباطلة الموجهة له، وأن ما تحتويه القضية بالأساس هو انتهاكات حقوقية وليس دعوى قانونية"، معبرة عن "قلقها الشديد وخشيتها على سلامة الشيخ حسن" مطالبة بـ"توفير الحماية له من سوء المعاملة والتهديدات".

وأكدت أنها "ستقوم بمخاطبة الجهات الحقوقية المحلية والدولية وفق هذه التفاصيل خصوصاً التهديدات والتجاوزات التي قامت بها جهة التحقيق والضابط، لكونها تعكس خروقات جسيمة للقانون ولحقوق الإنسان وتبين بشكل غير قابل للبس أن ما يواجهه الشيخ حسن عيسى هو انتقام وليس دعوى مبنية على أسس صحيحة".

شهادات: هكذا عرفنا الشيخ حسن عيسى.. طالما حث أبناء منطقته بالابتعاد عن رد عنف السلطة بالعنف بروفایل

- من مواليد 1970 سترة - واديان. متزوج ولديه ابنان وبنت.
- حاصل على البكالوريوس في العلوم الإسلامية من جامعة المصطفى (ص).
- خطيب منبر حسيني.
- نائب برلماني عن جزيرة سترة في انتخابات 2010.
- عضو في الكتلة السياسية بجمعية الوفاق.
- رأس لجنة العلاقات العامة في جمعية الوفاق.
- رأس فريق التواصل بجمعية الوفاق.
- عضو فاعل في عدد من اللجان والفرق بالجمعية.
- رئيس مجلس علماء سترة
- رئيس مركز الفجر الإسلامي
- عضو جمعية الوفاق الوطني الإسلامي
- عضو في المجلس الإسلامي العلمائي
- عضو هيئة الأمناء لحوزة الغدير بسترة

نبذة مختصرة:

أتم الدراسة الأكاديمية في مدرسة مدينة عيسى الثانوية عام 1987م اقترنت دراسته بمضايقات من أمن الدولة وذلك بسبب كونه رادوداً في الموكب الحسيني مما أثار سلباً على دراسته.

تم اعتقاله عدّة مرات، بدأت من أواخر الثمانينات إلى أواخر التسعينات حيث الأحداث التي عصفت بالبلاد، وفي شهر 7 من عام 1997م تمت مداهمة شقيقه مرة أخرى وطلب منه الحضور إلى مبنى المخابرات آنذاك، ولكنه خرج إلى قطر ومنها

إلى إيران للدراسة الحوزوية، حيث بدأ الدراسة الحوزوية في البحرين 1989 وانقطع
لعدة مرات لعدة ظروف.

بقي في مدينة قم للدراسة 11 سنة من 1997 إلى 2008 م وكان يسافر للتبليغ والإرشاد
إلى (الكويت والهند وعمان وقطر..).

من أبرز أساتذته السيد كاظم الحائري والسيد منير الخباز القطيفي والشيخ حسان
سويدان والشيخ معين دقيق والشيخ محمد العبيدان والشيخ هاني البناء وغيرهم..
قام بالتدريس في بعض الحوزات العلمية لمدة 7 سنوات، وفي عام 2008 رجع إلى
البحرين وأسس مركز الفجر الإسلامي (للتربية والتعليم).

شهادات:

رئيس شورى الوفاق النائب السابق سيد جميل

أولاً: الشيخ حسن عيسى معروف بعلاقاته الاجتماعية الواسعة وكذلك الدينية مع
العلماء ومكاتبها الشرعية ومن هذا المنطلق فهو يقوم بدور إنساني كبير في
مساعدة المعوزين والمحتاجين والمحرومين وأي مساعدة مالية تنطلق من هذا الأفق
الإنساني والشرعي، وهذا هو دوره منذ عقود من السنين وهناك فقراء ومحتاجون
يعتمدون عليه في المساعدة الاجتماعية لتوفير لقمة العيش. أما الحديث عن تمويل
أشخاص لهم دور في عمليات إرهابية كما أدعي عليه فهي من المستحيلات بل
من الأمور التي يقف ضدها الشيخ بحزم وبجرأة، وهذا الأمر معروف لدى الجميع
بما فيهم جزء من السلطة. وهو من أشد الرافضين بشكل قاطع لهذه الأعمال وله
دور بارز في إبعاد العشرات بل المئات من الشباب من أبناء منطقته عن العنف
وتوابعه، وهذه الشهادة يعرفها الكثيرون لأن عمله في الحفاظ على الشباب وعزلهم
عن العنف كان واضحاً وجلياً وبشهادة الجميع.

ثانياً: الشيخ حسن كان يمارس دوراً توعوياً وإرشادياً لكثير من المجموعات الشبابية

في مختلف المناطق للتأكيد على النهج السلمي لتحقيق المطالب المشروعة لشعب البحرين وقد نجح نجاحاً كبيراً على هذا الصعيد وذلك لمحورية هذه الشخصية وحجم تأثيرها في الحراك المجتمعي

ثالثاً: بحكم وجوده كعضو برلمان ووجيه ديني واجتماعي كان لديه اتصالات مع كثير من المسؤولين في وزارة الداخلية لتجنيب المناطق والبلدات من أي تجاذبات أمنية مربكة ومكلفة وهم على علم بدوره الريادي على هذا الصعيد.

رابعاً: كل هذه الأدوار التوعوية الإرشادية يقوم بها وبتنسيق مسبق مع جمعية الوفاق التي طالما تبنت وأكدت على منهج السلمية كسبيل وحيد لتحقيق المطالب المشروعة والعدالة لهذا الشعب الكريم.

الشيخ حسن شخصية وطنية إسلامية سلمية بامتياز تعرف مالها وما عليها تجاه شعبها ووطنها ومحيطها ولا يزايد عليه كائن من كان. واعتقاله بهذه التهمة صادم للكثيرين خصوصاً أن هناك الكثير من أبناء منطقته والمناطق الأخرى الذين كان يحثهم ويدعوهم للابتعاد عن العنف ويقوم بأدوار كبيرة لمنعهم ولإبعادهم عن كل ما له علاقة بالعنف، وقد وظف دوره كخطيب وكداعية بشكل تام لهذه الخدمة.

عضو شوري الوفاق حامد خلف

كان الشيخ حسن عيسى ملتزماً التزاماً تاماً بالمنهج السلمي المطالب بالتحول الديمقراطي في البحرين، وكان سقف حركته وثيقة المنامة التي كتبتها الوفاق والجمعيات المعارضة. هو رجل دين يتحسس الآم الناس وحاجاتهم المختلفة ويعمل على حلها كإصلاح ذات البين أو أي مشاكل في المنطقة، كما أنه محاور سياسي وخطيب حسيني، ما يعني أن له ضوابط إسلامية في العمل بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو دائم الجهر بآرائه بكل جرأه ومنطقية. وكل آرائه تدعم مطالب الشعب المطالبة بالتحول الديمقراطي.

عضو جمعية الوفاق والرادود الحسيني عبدالجبار العصفور

الشيخ حسن عيسى تعرفت عليه قبل أن يكون معممًا، أخذني أحد الأخوان إليه في ستره. كان رادوداً معروفاً هناك. منذ الجلسة الأولى معه تكتشف شخصيته الخلوقة. لقد رحب بي كثيراً وحياني بروحه المرحه. جلسنا جلسة مطولة وأخذتنا الأحاديث. تعرفت عليه عن قرب كان مرحاً دائماً التعليق على اللهجة الستراوية والدرازية، وكانت تلك بداية علاقتنا وصادقتنا معاً.

كان يحب الناس ويتقرب اليهم، يساعد الآخرين، ينخرط في المجتمع، يحاول أن يكون خادماً للناس قريباً منهم، كل ذلك حتى قبل أن يرتدي العمامة. لم ينزعج يوماً من مساعدة الناس، تشعر معه بالأنس والألفة. مجلسه مفتوح للناس حتى من تعرف عليهم حديثاً، يتقرب للبعيدون قبل أن يتقربوا إليه، يتعرف على صغار السن وكبار السن، يتعرف على الناس في الصلاة والمسجد وفي الطرقات، لم يكن يوماً نكرة سواء على مستوى قريته واديان ولم يكن نكرة، ما ناله من أصوات لم تأتي من فراغ، لما يحتله من مكانة في قلوب الناس

جاءت انتفاضة التسعينات وسجناً معاً، لم ننقطع عن التواصل بعدها. وفي ثورة 14 فبراير كان الشيخ نائباً برلمانياً بعد أن نال أصوات كثيرة، إضافة إلى تزكية الوفاق والعلماء وكان ذا مكانة في مجتمعه لذا حاز على الأكثرية.

الكثيرون يقصدون الشيخ لحاجاتهم ومشاكلهم. يشارك الناس أفراحهم وأحزانهم، يزور عوائل الشهداء، آباء الشهداء، المحرومين.

سماحة الشيخ كونه خلوقاً ومثابراً ونشطاً صار هدفاً للسلطة، هو يريد تحقيق العدالة والمساواة ورفض التمييز لذا صار النظام يسعى لاعتقاله.

يدرك الشيخ أن هذا الطريق هو طريق ذات الشوكة، بقناعة تامة انطلق في هذا الخط. كان مسالماً يدين كل تصرف يدعو للعنف، هو ينتمي لجمعية سياسية مرخصة،

ينتمي لخط العلماء، هو من هذه الكوكبة ، يدعو إلى عدم العنف، غريب جداً أن يعتقل، هو من الشخصيات التي لا يجب أن تكبل، لا يجب أن يكون بين جدران أربعة، هو والشيخ علي سلمان وميلاد وأستاذ عبدالوهاب والمشيّم.

واشنطن قلقة من اعتقال "شريف" ومحاكمة "ميلاد" وإعادة محاكمة الشيخ علي سلمان

قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن اعتقال القيادي في المعارضة إبراهيم شريف، واعتقال ومحاكمة أحد رموز المعارضة مجيد ميلاد، والتقارير الواردة عن إعادة فتح القضية المرفوعة ضد زعيم المعارضة البحرينية، الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان "تثير مخاوف جدية حول القيود المفروضة على حرية التعبير في البحرين".

وأضافت في بيان لها الثلاثاء 14 يوليو/تموز 2015 "في الوقت الذي نرحب فيه بالتقارير الأولية بخصوص الإفراج عن البحرينيين الناشط في مجال الإنسان نبيل رجب، إلا أننا نواصل تشجيع حكومة البحرين على احترام حرية التعبير، وهو حق عالمي منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي وقعت عليه البحرين".

وختمت الخارجية الأمريكية بيانها بالقول "إننا أكدنا وبشكل مستمر، على أن الأحزاب المعارضة التي تنتقد الحكومة بشكل سلمي، تلعب دوراً حيوياً في المجتمعات التعددية، لذا نحن نحث حكومة البحرين على حماية الحقوق العالمية لحرية التعبير والتجمع، كما نحث جميع عناصر المجتمع البحريني على الانخراط في التعبير السلمي عن الرأي السياسي، وإدانة العنف" على حد قولها.

سفيرة أمريكا في مجلس الأمن ترى تناقضاً في الإفراج عن "رجب" واستهداف رموز المعارضة

انتقدت سفيرة أمريكا في مجلس الأمن سامنثا باور "حملة الحكومة على ثلاثة من قيادات المعارضة في البحرين" في إشارة منها إلى اعتقال القيادي في "وعد" إبراهيم شريف، ومحاكمة القيادي في الوفاق مجيد ميلاد، وإعادة محاكمة زعيم المعارضة في البحرين الشيخ علي سلمان.

ورأت باور في تغريدة لها عبر حسابها على شبكة التواصل الاجتماعي "تويتر" الأربعاء 15 يوليو/تموز 2015 تناقضاً في أفعال حكومة البحرين التي "أفرجت عن الناشط نبيل رجب، لكنها في المقابل شنت حملة على ثلاث شخصيات بارزة في المعارضة"، حاثّة حكومة البحرين على "حماية حرية التعبير" على حد وصفها.

يذكر أن الخارجية الأمريكية أبدت في بيان لها الثلاثاء 14 يوليو/تموز 2015 قلقها من إعادة محاكمة زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، واعتقال القيادي البارز في المعارضة إبراهيم شريف، ومحاكمة عضو الأمانة العامة لجمعية الوفاق مجيد ميلاد.

الفرنسية: حكم بالسجن لمدة سنتين على معارض بحريني

أصدرت محكمة بحرينية الأربعاء 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 حكماً بالسجن لمدة سنتين على معارض من "جمعية الوفاق" البحرينية المعارضة بعد إدانته بـ "التحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين"، بحسب ما أفادت الجمعية والنيابة العامة.

وقالت الجمعية في بيان نشر على موقعها الإلكتروني "أصدرت محاكم السلطة حكماً بالسجن على القيادي المناضل مجيد ميلاد رئيس مجلس بلدية العاصمة لدورتين انتخابيتين في الفترة الماضية قبل انطلاق الحراك الشعبي الكبير".

وأضافت "حكم ميلاد بالسجن بسبب كلمة ألقاها في مجلس محدود عبر فيها عن رأيه في المطالبة بالإصلاح السياسي".

وتزداد الهوة اتساعا بين السلطات البحرينية والمعارضة الشيعية منذ قمع الحركة الاحتجاجية الواسعة التي بدأت في فبراير/شباط 2014، وبدء حملة توقيفات وملاحقات واسعة في حق المعارضين.

وأصدر وكيل النيابة أحمد القرشي بيانا تلقت وكالة فرانس برس نسخة منه جاء فيه إن "المحكمة الصغرى الجنائية الرابعة أصدرت حكمها (...) ضد أحد المتهمين بمعاقبته حضوريا بالحبس سنتين مع النفاذ لارتكابه جريمة التحريض علانية على عدم الانقياد للقوانين".

وأوضح أن المتهم شارك في ندوة عامة حرض خلالها "وبشكل علني على خرق أحكام القانون لا سيما بشأن تنظيم المسيرات".

واعتبرت جمعية الوفاق إن "محاكمة ميلاد هي محاكمة ضمير ودليل قاطع على حجم الغياب المطلق لأي مستوى من حرية الرأي والتعبير".

وطالبت بالافراج الفوري وغير المشروط عن ميلاد وباقي المعتقلين "لأسباب تتعلق بممارسة حرية الرأي والتعبير"، مطالبة المجتمع الدولي "بموقف واضح لوقف قمع حرية التعبير في البحرين".

وتطالب المعارضة بقيادة جمعية الوفاق بإقامة ملكية دستورية في البحرين.

وقتل 89 شخصا على الأقل في أعمال العنف منذ 2011 وتم توقيف مئات آخرين ومحاكمتهم، بحسب منظمات حقوق الإنسان.

رويترز: السجن لمعارض بحريني بارز بتهمة التحريض

ذكرت وكالة أنباء البحرين أن محكمة جنائية في البلاد قضت بسجن المعارض البارز مجيد ميلاد لعامين بتهمة التحريض العلني على عصيان القانون.

واعتقلت السلطات ميلاد في يونيو/حزيران وهو عضو بارز في جمعية الوفاق المعارضة. ونقلت وكالة أنباء البحرين عن وكيل النيابة أحمد القرشي قوله إن لميلاد الحق في الاستئناف. وأورد عبد الله الشملوي محامي ميلاد نبأ الحكم في تغريدة على موقع تويتر.

وفي يوليو/تموز قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن اعتقال ميلاد ومحاكمته وشخصيات أخرى أخرى بينها الشيخ علي سلمان زعيم جمعية الوفاق أثار "قلقاً بالغاً إزاء تقييد حرية التعبير في البحرين".

وردت البحرين في ذلك الحين بالقول إنها تتبع الإجراءات القانونية في تحركاتها. ومن المقرر أن يمثل سلمان- الذي حكم عليه بالسجن لأربع سنوات في يونيو/حزيران بعدما أدين بالتحريض على القلاقل- أمام المحكمة الخميس لنظر استئناف في قضيته.

وشهدت البحرين اضطرابات متقطعة منذ احتجاجات حاشدة في 2011 قادتها الأغلبية الشيعية للمطالبة بالإصلاح وبدور أكبر في الحكومة. ونفت الحكومة اتهامات المعارضة بممارسة التمييز ضد الشيعة.

وتقول البحرين إن للمعارضة أجندة طائفية وإنها مدعومة من إيران وهي تهمة تنفيها المعارضة.

واشنطن تخطط لنقل مقر الأسطول الخامس وترفع القيود عن مبيعات الأسلحة للبحرين

أقرّ الكونجرس الأمريكي في مايو/أيار 2015 بندا في مشروع قانون الدفاع السنوي يقضي بوضع وزارة الدفاع خططا لاحتمال نقل الأسطول الأمريكي الخامس من البحرين في حال استمرار الاضطرابات السياسية.

ورفضت الحكومة البحرينية التعليق بشكل مباشر على إعلان هذا النص التشريعي، بيد أنها أعربت عن استيائها من قيام جهة بالإملاء عليها كيفية إدارة شؤونها. استمرار عمليات التوسعة التي تجريها القاعدة الأمريكية بالجفير، وقد صرح الكابتن ديفيد مورين أن البحرين "ليست مكاناً مخيفاً" وأنه "ليس سراً أن القاعدة في حالة جيدة.

وكان السفير الأمريكي وليام روباك قد أّكد في 22 أبريل/ نيسان 2015 لوكالة أنباء البحرين أن موقع الأسطول الخامس، الذي تحتضنه البحرين، "لم ولن يتغير"، معتبراً أنه "خير دليل ورمز دائم على التزامنا تجاه أمن المنطقة". وفي ذات الشهر، قالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الولايات المتحدة سترفع تعليق المساعدة الأمنية لقوة الدفاع والحرس الوطني بالبحرين والذي فرض عقب قمع السلطات لاحتجاجات في عام 2011، ونقلت وسائل إعلام أن الإدارة الأمريكية أتجهت نحو رفع الحظر عن بيع الأسلحة للبحرين وفاء لوعده قطعه وزير الخارجية جون كيري لنظيره البحريني.

وفي يونيو/ حزيران أعلنت البحرية الأمريكية عن عزمها زيادة عوائل العسكريين المقيمين في البحرين، مع



جاء ذلك رغم أن مسؤولية رفيعة في وزارة الخارجية الأمريكية كانت قد نفت في أبريل/ نيسان 2015 علمها بوجود أي نقاشات بين حكومة بلادها والبحرين، بشأن طلب الأخيرة رفع الحظر الأمريكي عن أسلحة ومعدات تستخدم في "قمع الاحتجاجات السلمية"، مؤكدةً أن حكومة الولايات المتحدة مستمرة في حظر مثل هذه المعدات والأسلحة التي تستخدم "في الداخل" على البحرين.

وفي يوليو/تموز، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية، جون كيربي، إن رفع الحظر عن تقديم المساعدات العسكرية الأمريكية إلى البحرين، يشمل وزارة الدفاع فقط، فيما ستستمر الولايات المتحدة بوقف مساعداتها الأمنية إلى وزارة الداخلية البحرينية لأمر تتعلق بحقوق الإنسان.

وكان البيت الأبيض قد أعلن على لسان مساعد مستشار الأمن القومي الأمريكي بن

رودز أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تقايض دول الخليج بصفقات الأسلحة للضغط عليها من أجل تحسين حقوق الإنسان.

النائب الأمريكي "ماكغفرن" وصف قرار واشنطن إزالة الحظر عن مبيعات الأسلحة للبحرين بالخطوة الخطيرة، فيما نشرت صحف أمريكية خبر عزم الولايات المتحدة بيع البحرين عربات "همفر" المنتهية وأن رفع الحظر لن يشمل "الداخلية".

ويعمل أعضاء من مجلسي الشيوخ والكونغرس الأمريكي على إدخال تشريعات لربط المساعدات العسكرية إلى البحرين بتقديم وزارة الخارجية الأمريكية شهادة بأن مملكة البحرين قد نفذت بالكامل جميع التوصيات المرفوعة من قبل لجنة تقصي الحقائق والمتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في البلاد.

في موضوع متصل، قالت قناة "سكاي نيوز" في 13 أكتوبر/ تشرين الأول إن البحرين ودولا خليجية تجري مفاوضات حالياً لشراء منظومة الصواريخ الإسرائيلية المتقدمة المعروفة بـ"القبة الحديدية". وأوضحت بأن "السلاح الإسرائيلي سيتم شراؤه من خلال متعاقدين أمريكيين!

وقد أكد وزير الإعلام البحريني عيسى عبدالرحمن الحمادي نية دول مجلس التعاون شراء "منظومة الدفاع الصاروخي" الإسرائيلية التي تعرف بـ "القبة الحديدية"، لكن من الولايات المتحدة وليس من إسرائيل!

في حين نفى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة تصريحاته بشأن شراء "القبة الحديدية" من إسرائيل وقال إن دول الخليج في مرحلة التخطيط لشراء منظومة دفاعية مضادة للصواريخ وتتفاوض مع الولايات المتحدة حول هذا الموضوع.

سفارة البحرين في بريطانيا وفي بيان لها تعقيباً على ما تداولته العديد من وسائل الإعلام المختلفة لتصريحات وزير خارجية البحرين حول شراء القبة الحديدية ذكرت بأن وزير الخارجية قال إن البحرين ودول الخليج الأخرى تجري مفاوضات مستمرة مع الولايات المتحدة الأمريكية سعياً منها لشراء منظومة دفاعية مضادة للصواريخ.

البحرين تطالب الإدارة الأمريكية والكونغرس برفع الحظر عن تصدير الأسلحة التي تستخدم في قمع المتظاهرين

قالت صحيفة المونيتور إن السفارة البحرينية في واشنطن وجهت رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكي جون كيري ووزير الدفاع أشتون كارتر، تطالب فيها بتوحيد الجبهة ضد داعش وإيران، في جهد منها لإقناع الكونغرس بضرورة حث الإدارة الأمريكية على فك الحظر عن مبيعات الأسلحة الأمريكية إلى البحرين.

وجاء في الرسالة التي حصلت المونيتور على نسخة منها أنه "مع استمرار القتال ضد داعش والمحاادثات بخصوص الملف النووي مع إيران، فإنه من الضروري أن نظهر وحدتنا وتماسكنا مع شركائنا في التحالف".

وأكدت السلطات البحرينية في الرسالة أن "فك الحظر عن مبيعات بعض أنواع الأسلحة الأمريكية إلى البحرين سيوصل رسالة دعم قوية إلى حلفائنا في المنطقة، ونحث الإدارة الأمريكية على رفع الحظر عن الأسلحة التي لا يستوجب مبيعها إخطار الكونغرس بذلك فوراً، وندعو إلى بدء العمل على إيجاد حل بخصوص الأسلحة التي يستوجب مبيعها ذلك".

ولفتت المونيتور إلى أن الرسالة لا تورد أي تفصيل بخصوص أنواع الأسلحة التي تطلبها البحرين، لكن، وفقاً لتقرير حديث صادر عن مركز خدمة الأبحاث في الكونغرس، تتضمن هذه الأسلحة سيارات هامفي وأسلحة نارية أوتوماتيكية وذخيرة وقنابل مسيلة للدروع وغير ذلك من "التجهيزات التي يمكن استخدامها ضد المحتجين".

وقالت المونيتور إنه "في حين يتم تداول هذه الرسالة بين مكاتب البيت الأبيض ومكاتب أعضاء اللجان الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي، يجب أن تصل أيضاً إلى الكثير من صانعي القوانين" وإنه، على الرغم من ذلك، صرح الكثيرون منهم للمونيتور أنهم قد يفكرون بمسألة التوقيع عليها.

وأشارت إلى أن مسؤولاً في وزارة الخارجية الأمريكية أكد لها أن الحكومة الأمريكية تستمر "بحظر تصدير بعض الأسلحة، بما في ذلك أدوات السيطرة على الحشود، وتلك التي يمكن استخدامها في الأمن الداخلي. فالأساس هو تشجيع البحرين على الأمن والاستقرار".

وكانت الولايات المتحدة قد حظرت تصدير الأسلحة إلى البحرين إثر قمع الحكومة البحرينية للمحتجين في العام 2011. وذكرت المونيتور أنه، وفقاً لصحيفة النيويورك تايمز، تم إيقاف تصدير المزيد من الأسلحة بعد طرد توم مالىنوسكي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي إثر اجتماعه مع شخصيات من المعارضة العام الماضي.

واشنطن تنفي رفع الحظر عن الأسلحة المستخدمة في قمع المتظاهرين في البحرين: الحظر لا يزال قائماً

نفى مسؤول رفيع في وزارة الخارجية الأمريكية علمها بوجود أي نقاشات بين حكومة بلاده والبحرين، بشأن طلب الأخيرة رفع الحظر الأمريكي عن أسلحة ومعدات تستخدم في "قمع الاحتجاجات السلمية"، مؤكدة أن حكومة الولايات المتحدة مستمرة في حظر مثل هذه المعدات والأسلحة التي تستخدم "في الداخل" على البحرين.

وكان صحفي توجه بسؤال للمتحدثة باسم الخارجية الأمريكية ماري هارف خلال مؤتمر صحفي بمبنى الخارجية الأمريكية في واشنطن أمس الجمعة 3 أبريل/نيسان 2015، للتعليق على "التقارير التي تتحدث عن محاولة البحرين لإزالة الحظر الأمريكي على بعض الأسلحة والمعدات، وذلك لمساعدتها في قتال تنظيم داعش"، متسائلاً "هل هناك أي محاولات أو نقاشات بهذا الخصوص، وهل ستضع الولايات المتحدة هذا الأمر بعين الاعتبار".

وأجابت هارف إنها لم تسمع عن وجود أي نقاشات بهذا الأمر، "نحن مستمرين في

الموافقة على صادرات السلاح للبحرين بشكل اعتيادي، وبشكل منفصل لكل شحنة تطلبها البحرين، في الأسلحة التي تستخدم في الدفاع الخارجي، ومكافحة الإرهاب، وحماية الولايات المتحدة".

لكن المتحدثة الأمريكية ماري هارف أكدت على أن "حكومة الولايات المتحدة ستستمر في حظر أي أسلحة للبحرين تستخدم في تفريق التظاهرات، وأي معدات أخرى قد تستخدم للأمن الداخلي، ولا يوجد إلى الآن أي قرار أمريكي بفك الحظر عن صادرات هذه الأسلحة للبحرين، لكننا في قضايا مكافحة الإرهاب نقوم بإعادة تقييم الأمر، وبشكل منفصل في كل طلب يقدم لنا" على حد قولها.

موقع "بلومبرغ فيو": الإدارة الأمريكية تتجه نحو رفع الحظر عن بيع الأسلحة للبحرين وفاء لوعده قطعه كيري

نشر موقع "بلومبرغ فيو" مقالاً للكاتب جوش روجن كشف فيه أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري وعد نظيره البحريني خلال لقاء جمعهما الشهر الماضي في باريس بأن تعمل الولايات المتحدة على رفع الحظر، المفروض منذ أربع سنوات، على تصدير الأسلحة إلى المملكة الخليجية، بسبب قمعها الوحشي للمحتجين والنشطين والمعارضين السياسيين خلال انتفاضة الربيع العربي في العام 2011، المستمرة حتى الآن.

وأشار روجن إلى أن "المشكلة في وعد كيري" تكمن في كلامه بشكل ارتجالي"، وفقاً لما أخبره به أربعة مسؤولين أمريكيين يعملون على هذا الملف.

وذكر أن "القرار لم يتخذ بعد" وأن "الولايات المتحدة والمسؤولين البحرينيين كانوا يجرون مفاوضات سرية للتوصل إلى اتفاق مماثل"، غير أن "المفاوضين الأمريكيين يعملون الآن انطلاقاً من فهمهم بأن رفع الحظر عن بيع الأسلحة هو التزام تعهد به كيري، وهو أمر تعمل الحكومة الأمريكية بجهد للوفاء به".

ولفت روجن إلى أنه على عكس النقاشات السابقة في الحكومة الأمريكية حول ما يتوجب القيام به بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، "لم يستشر فريق الرئيس أوباما الكونجرس هذه المرة".

وقال الكاتب إنه تحدث مع السيناتور رون وايدن، الذي كان يضغط مع زميله ماركو روبيو وباتريكي ليهي على الحكومة الأمريكية لإبقاء الحظر إلى أن تظهر البحرين مزيداً من التقدم في مجال حقوق الإنسان.

وأضاف روجن أن "وايدن فوجئ عندما أخبرته عن احتمال إنهاء الحظر على بيع الأسلحة"، وإنه قال له "سيكون لدي مخاوف كبيرة من رفع الحظر عن مبيعات الأسلحة إلى البحرين. لا ينبغي أن تساعد الأسلحة الأمريكية على قمع الاحتجاجات السلمية في الخارج"، مؤكداً أن "وزارة الخارجية الأمريكية تمتلك تقارير مفصلة عن القمع السياسي الواسع النطاق الذي يجب معالجتها قبل رفع هذا الحظر".

وأفاد روجن أن مسؤولاً كبيراً في الإدارة الأمريكية قال له إنه "على البيت الأبيض التوقيع في نهاية المطاف على أي قرار برفع الحظر" وأنه أوضح له أن "المفاوضات الحالية تتعلق برفع الحظر عن التمويل الخارجي للجيش البحريني، لا لوزارة الداخلية المتورطة في غالبية انتهاكات حقوق الإنسان. وسيكون هناك بعض البنود الرامية إلى ضمان كون البحرين ستواصل سيرها نحو الإصلاح، وتبذل الجهود للتقليل من القمع ضد أولئك الذين يعارضون سياسات المملكة".

ورأى روجن أنه "من السهل فهم أسباب رفع الحظر وفقاً لتفكير الإدارة الأمريكية. لقد تعهدت بتصدير الأسلحة إلى أعضاء في مجلس التعاون الخليجي، بمن فيهم البحرين، لتهدئة مخاوفهم بشأن الاتفاق النووي المعلق بين القوى الست العالمية وإيران" وأضاف أن "الولايات المتحدة تطالب الدول الخليجية العربية بزيادة التزامها لمحاربة الدولة الإسلامية، والبحرين عضو في الائتلاف الذي يقصف الجهاديين في العراق وسوريا".

وقال روجن إن "المشكلة تكمن في أنه من الممكن استخدام عدد من الأسلحة التي يسعى الجيش البحريني لامتلاكها بغاية "الدّفاع الخارجي" في قمع المعارضة في الدّاخل". وبالإضافة إلى طائرات إف 16 المقاتلة، تتضمن هذه الأسلحة عربات مدرعة من طراز هامفي وأسلحة صغيرة وذخيرة وعبوات غاز مسيل للدموع، وفقاً لخدمة أبحاث الكونغرس.

ولفت روجن إلى أنه "في حين يصر مسؤولون في إدارة أوباما على أن البحرين اتخذت بعض الخطوات في الاتجاه الصّحيح، يحتاج عدد من الخبراء بأن النّظام ارتد في الواقع عن طريق الصواب. ويشيرون إلى سجن شخصيات بارزة في المعارضة، من بينهم نبيل رجب والشيخ علي سلمان".

ونقل روجن عن كول بوكفيلد، مدير عمليات استقطاب الرأى في مشروع "الديمقراطية في الشرق الأوسط"، قوله إنّ "الرّسالة واضحة- الحكومة البحرينية واثقة بأنّه يمكنها الحكم بقبضة من حديد من دون أي عواقب من قبل المجتمع الدّولي. ومن الواضح أن الإصلاحات لم تحصل، ورفع الحظر عن مبيعات الأسلحة سيعزز الاعتقاد الشّائع بأن الولايات المتحدة غير جديّة بشأن مساءلة حلفائها عن الإصلاح".

وأضاف روجن أنّ "ارتداد الولايات المتحدة إلى سياسة تعطي الأولوية للاستقرار في الخليج على حساب الدّفاع عن حقوق الإنسان والقيم العالمية يعكس قصر نظرها. فذلك يقوض خطاب أوباما عن دعم الولايات المتحدة للقيم في الخارج".

وختم روجن بالقول إنّّه "حين تنطلق الموجة المقبلة من المطالب الشّعبية بالكرامة وتقرير المصير في المنطقة - وستفعل بالتأكيد- فإنّه سيكون للولايات المتحدة نسبة أقل من النّفوذ والمصداقية".

رويترز: أمريكا ترفع تعليق المساعدة الأمنية للبحرين

قالت وزارة الخارجية الأمريكية يوم الاثنين 29 يونيو/حزيران 2015 إن الولايات المتحدة سترفع تعليق المساعدة الأمنية لقوة الدفاع والحرس الوطني بالبحرين والذي فرض عقب قمع السلطات لاحتجاجات في عام 2011.

وقال جون كيربي المتحدث باسم الوزارة في بيان "في حين أننا لا نعتقد أن وضع حقوق الإنسان في البحرين ملائم... فإننا نؤمن بأن من المهم الاعتراف بأن حكومة البحرين حققت بعض التقدم الجاد فيما يتعلق بالإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والمصالحة."

يأتي القرار الأمريكي بشأن الدولة الخليجية الحليفة في وقت يشدد فيه الرئيس باراك أوباما على التزام واشنطن بأمن الحلفاء في الخليج وهو يتفاوض من أجل التوصل لاتفاق نووي مع إيران.

والبحرين حليفة وثيقة للولايات المتحدة منذ أمد بعيد وتستضيف الأسطول الخامس الأمريكي.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2011 أرجأت الولايات المتحدة بعض مبيعات الأسلحة المزمعة إلى البحرين في انتظار نتائج تحقيق محلي في مزاعم انتهاكات لحقوق الإنسان منذ بدء انتفاضة مناهضة للحكومة في فبراير/شباط من نفس العام.

وفي مايو/أيار 2012 قالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها ستستأنف بعض مبيعات الأسلحة إلى البحرين.

ولم يحدد بيان كيربي ما هي المساعدات الأمنية الإضافية التي ستكون متاحة الآن.

وقال كيربي "بعد رفع ذلك التعليق سنواصل الضغط على البحرين فيما يتعلق بمخاوفنا بشأن حقوق الإنسان."

وانتقدت جماعات حقوق الإنسان هذه الخطوة.

وقالت سارة مارجون مديرة مكتب هيومن رايتس ووتش بواشنطن في بيان "قرار إدارة أوباما رفع القيود المفروضة على المساعدات الأمنية لقوة الدفاع والحرس الوطني في البحرين يحدث في غياب أي إصلاح سياسي حقيقي أو ذات مغزى". وأضافت "السجون البحرينية تعج بالمعتقلين السياسيين والحكم بالسجن الذي صدر في الآونة الأخيرة على الزعيم السياسي المعارض الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان يعني أن التسوية السياسية لا تزال بعيدة المنال مثل أي وقت مضى".

واشنطن ترفع الحظر عن توريد الأسلحة للبحرين بعد 4 سنوات

قالت الخارجية الأمريكية في بيان إن واشنطن قررت رفع الحظر عن توريد الأسلحة لقوة دفاع البحرين والحرس الوطني.

ووصف البيان الأسلحة بـ"المساعدات الأمنية"، وأشار إلى أن قرار حظرها جاء بعد حملة القمع التي شنتها البحرين على المظاهرات في عام 2011.

وكانت تقارير إخبارية قد توقّعت صدور قرار من هذا النوع مؤخراً، في حين كشفت برقيات سعودية مسربة عن حراك دبلوماسي كثيف قامت به السعودية على مستوى العالم من أجل رفع حظر توريد الأسلحة للبحرين من واشنطن ودول أخرى.

وبررت حكومة الولايات المتحدة قرارها هذا بأنه جاء لإدراكها أن حكومة البحرين حققت تقدماً ملموساً على مستوى الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والمصالحة، وزعمت أن الحكومة قامت بتنفيذ العديد من التوصيات الرئيسية للجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، وأفرجت مؤخراً عن عدد من السجناء المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بجمعيتهم السياسية والتعبير، وقالت إن هذه الخطوات تساهم في خلق بيئة أكثر ملاءمة لتحقيق المصالحة والتقدم.

في السياق ذاته، قالت الخارجية إن واشنطن لا تزال لا تعتقد أن حالة حقوق الإنسان في البحرين كافية، مشيرة إلى بيان الخارجية الأخير عن الحكم القضائي ضد زعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، ومشيرة كذلك إلى مضمون تقرير حقوق الإنسان الأمريكي الذي صدر مؤخراً.

ووصفت الخارجية الأمريكية البحرين مجدداً بـ"الحليف المهم" في القضايا الأمنية الإقليمية، وأشارت إلى أنها تعمل بشكل وثيق مع الولايات المتحدة في الحملة المضادة لتنظيم داعش، وتوفر الدعم اللوجستي والعملياتي لمكافحة الإرهاب والحفاظ على حرية الملاحة منذ أمد طويل.

وقالت إنه بعد هذا القرار، فإنها ستواصل ما أسمته الضغط على البحرين بخصوص المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان "كما قلنا مرات عديدة سواء في السر والعلن، نحن نعتقد أن إحراز تقدم بشأن هذه القضايا يقوي استقرار وأمن البحرين والمنطقة".

ولفتت الخارجية إلى أن جميع عمليات نقل الأسلحة إلى البحرين ستستمر في الخضوع للمراجعة في إطار سياسة واشنطن التقليدية لنقل الأسلحة، شأنها في ذلك شأن عمليات نقل الأسلحة إلى أي بلد.

واشنطن: رفع الحظر لا يشمل الداخلية البحرينية ومستثمرون بالضغط في قضية الشيخ علي سلمان

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية، جون كيربي، إن رفع الحظر عن تقديم المساعدات العسكرية الأميركية إلى البحرين، يشمل وزارة الدفاع فقط، فيما ستستمر الولايات المتحدة بوقف مساعداتها الأمنية إلى وزارة الداخلية البحرينية لأمر تتعلق بحقوق الإنسان.

وفي رده على الأسئلة التي وجهت إليه خلال المؤتمر الصحفي اليومي، الذي عُقد يوم الثلاثاء الماضي (30 يونيو/ حزيران 2015)، في مقر الخارجية الأميركية بالعاصمة

الأميركية (واشنطن)، بشأن القرار الأميركي الأخير باستئناف تقديم بعض المساعدات العسكرية إلى البحرين، في الوقت الذي يرى فيه العديد من نشطاء حقوق الإنسان، سواء في الولايات المتحدة أو خارجها، أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تقوض قدرة الولايات المتحدة على دعوة الحكومة البحرينية لمساءلة انتهاكات حقوق الإنسان، قال كيربي: «نعتقد أنه من المهم أن ندرك أن البحرين حققت بعض التقدم على صعيد الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والمصالحة منذ الأحداث التي شهدتها في العام 2011. وفي الوقت نفسه، كنا صادقين جداً بشأن هذا الموضوع، وخصوصاً من خلال تقرير حقوق الإنسان الذي صدر في الأسبوع الماضي، ونحن لا نعتقد أن أوضاع حقوق الإنسان في البحرين بالصورة المطلوبة، كما يوضح التقرير».

وتابع: «نحن مستمرون في الضغط على البحرين في العديد من القضايا الخطيرة، بما في ذلك الحكم الأخير الصادر بحق الشيخ علي سلمان».

واستدرك قائلاً: «يجب القول أن البحرين نفذت عدداً من الإصلاحات الهامة، بما في ذلك بعض التوصيات الرئيسية التي وضعتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق. كما تم مؤخراً الإفراج عن عدد من السجناء، بما في ذلك من تم سجنهم بتهمة ممارسة نشاط سياسي، فضلاً عن الإفراج عن الزعيم السياسي المعروف إبراهيم شريف. لذلك نحن مستمرون في محاولة التعبير عن مخاوفنا للبحرين، لكننا مستمرون أيضاً في التأكيد على علاقتنا الأمنية المهمة جداً على صعيد المنطقة، وبالتأكيد ليس فقط على صعيد منطقة الخليج بل في الشرق الأوسط بأكمله».

وفي سؤال وجه له بشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة ستلتزم بنوع معين من المساعدات العسكرية التي ستقدمها إلى البحرين، من دون السماح بوصول نوع آخر من المعدات لها تحسباً لإساءة استعمالها، قال كيربي: «لقد أوضحنا أن المساعدات الأمنية التي سيتم تقديمها هي لوزارة الدفاع، إلا أن قرار عدم تقديم المساعدات الأمنية لوزارة الداخلية البحرينية مازال مستمراً. وصفقة المساعدات العسكرية التي

سنعقدها مع البحرين تهدف لمواجهة التهديدات الإرهابية في المنطقة، ولكن القيود المفروضة على المساعدات الموجهة إلى وزارة الداخلية سوف تبقى».

وأضاف: «نعتقد أن وزارة الداخلية لا يزال أمامها الكثير من العمل للقيام به على صعيد قضايا حقوق الإنسان، لذلك مازالت القيود مستمرة على المساعدات الموجهة إليها».

وعن حجم مبيعات الأسلحة، قال كيربي: «من الصعب أن نحددها بالضبط في الوقت الراهن، لأن رفع الحظر جاء بعد أربع سنوات من سريانه، وهذا لا يعني أن المواد العسكرية جاهزة ويتم شحنها إلى البحرين، وإنما الموضوع سيتضمن التفاوض مع المسؤولين في البحرين لتحديد احتياجاتهم في وزارة الدفاع، لذلك لا أستطيع أن أعطيكم السعر المحدد بالدولار، لأننا بانتظار أن تبلغنا البحرين باحتياجاتها أولاً».

وتابع قائلاً: «لا أعتقد أن حجم المبيعات سيكون أكثر مما كان نتعامل بموجبه في السابق، والذي كان يتراوح بين 10 و15 مليون دولار سنوياً. ولكنني أؤكد مرة أخرى، أن القرار سيتم بعد الجلوس مع المسؤولين البحرينيين لتحديد احتياجاتهم، والتي أتوقع أن تكون ذات المواد التي كانوا يحصلون عليها منا في السابق، كالمدرعات، وعربات هامفي، وصواريخ تاو، والأسلحة والذخائر».

وفيما إذا كان إطلاق سراح السجناء من بين الإصلاحات المطلوبة، أشار كيربي إلى أن البحرين «نفذت بعض التوصيات التي قدمتها اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق، من بينها إنشاء مؤسسات لتعزيز المساءلة، وإنشاء الأمانة العامة للتظلمات، ووحدة التحقيق الخاصة، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، ومفوضية حقوق السجناء والموقوفين، وإعادة بناء معظم المساجد التي تم تدميرها خلال العام 2011، إذ تم اكتمال بناء 13 مسجداً منهم حتى الآن، وبلوغ 14 منهم مراحل متقدمة من إعادة البناء، بالإضافة إلى تقدم محدود على صعيد بناء ثلاثة آخرين بسبب بعض القضايا المتعلقة بموقع إعادة البناء، وكذلك تدريب الشرطة الجدد والقضايا على معايير

حقوق الإنسان، وإعادة الغالبية العظمى من العمال الذين فصلوا من وظائفهم في العام 2011».

وقال: «هذه بعض خطوات الإصلاح ذات المعنى، ولكن لا شك لدينا أنه مازال هناك عمل ينبغي القيام به، وكما قلت، فإننا وثقنا جميع هذه الأمور في تقرير حقوق الإنسان لدينا، وموقفنا واضح جداً تجاه هذا الأمر».

وبشأن ما إذا كانت الولايات المتحدة راضية عن موقف البحرينيين من القرار، رد كيربي قائلاً: «سألوا البحرينيين عن ذلك، ومرة أخرى أقول بأننا نرى أن هذا هو القرار الصحيح لعلاقتنا مع البحرين لأهميتها كشريك في المنطقة».

صحف أمريكية: الولايات المتحدة ستبيع البحرين عربات "همفر" المنتهية ورفع الحظر لن يشمل "الداخلية"

قالت صحيفة "نيويورك تايمز" الأمريكية إن قرار رفع الحظر عن المساعدات الأمنية إلى البحرين الذي أقرته إدارة أوباما يوم الاثنين لن يشمل وزارة الداخلية. وأوضحت في تقرير اليوم الثلاثاء بأن "إن هذه الخطوة تسمح للولايات المتحدة تقديم صواريخ مضادة للدبابات وعربات همفي والذخائر والأسلحة الصغيرة المخصصة لوزارة الدفاع والحرس الوطني في البحرين". لكنها استدركت بأن "الولايات المتحدة ما زالت تحافظ على الحظر المفروض على أجهزة وزارة الداخلية التي تشارك في الأمن الداخلي، والذي فرض بعد حملة القمع التي شنتها البلاد على المتظاهرين في عام 2011".

ووفق معلومات نشرها موقع "ديلي تاتش" فإن عربات الدفع الرباعي "همفر" التي يشملها رفع الحظر بموجب القرار الجديد ومن المفترض أن تحصل عليها البحرين كانت الولايات المتحدة قد قررت التخلص منها منذ العام 2010 لوجود عيوب فيها. وأوضح بأن "السيارة لم تكن مصممة منذ البداية لأن تكون عربة مدرعة أو للبقاء على قيد الحياة في حالات القتال أو حين تكون هناك تفجيرات على جانبي الطريق"،

مشيراً إلى قرب إحلال سيارة "جي إل تي في" مكانها التي يتم تطويرها من قبل فروع متعددة في الجيش بما في ذلك مشاة البحرية. وتابع بأنه "يعتقد أن تحل السيارة محل همفي"، لافتاً إلى أنها "صممت لتتلاءم مع متغيرات متعددة وتلبية احتياجات مختلفة".

وكانت وزارة الخارجية الأمريكية قد أعلنت في بيان الاثنين 29 يونيو/ حزيران 2015 بأن واشنطن قررت رفع الحظر عن توريد الأسلحة لقوة دفاع البحرين والحرس الوطني.

وكشفت برقيات سعودية سربها موقع "ويكيليكس" عن حراك دبلوماسي كثيف قامت به السعودية على مستوى العالم من أجل رفع حظر توريد الأسلحة للبحرين من واشنطن ودول أخرى.

وانتقدت هيومن رايتس ووتش هذه الخطوة، مشيرة في بيان إلى أن "البحرين قد واصلت حملتها للقضاء على شخصيات معارضة أخرى، بما في ذلك الشيخ علي سلمان، الأمين العام لجمعية الوفاق المعارضة، الذي حكم عليه مؤخراً بالسجن".

ووصف عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، ورئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، النائب جيم ماكغفرن قرار الخارجية الأمريكية بـ "الخطوة الخطيرة" و"التراجع في حقوق الإنسان".

وأضاف ماكغفرن في بيان له الإثنين بأن "تجديد المساعدات العسكرية الأمريكية للبحرين يوضح بأسف شديد مرة أخرى، كيف أن ما تسمى المصلحة القومية تستمر في اعتبار حقوق الإنسان الورقة الرابعة"، مشدداً "إذا كانت الولايات المتحدة حقاً ملتزمة بدعم المجتمعات المنفتحة والديمقراطية، فيجب عليها أن تعرض البحرين للمساءلة" على حد قوله.

النائب الأمريكي "ماكغفرن" يصف قرار واشنطن إزالة الحظر عن مبيعات الأسلحة للبحرين بالخطوة الخطيرة

وصف عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، ورئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، النائب جيم ماكغفرن قرار الخارجية الأمريكية إزالة الحظر عن بعض مبيعات الأسلحة للبحرين بـ "الخطوة الخطيرة" و "التراجع في حقوق الإنسان".

وأضاف ماكغفرن في بيان له الإثنين 29 يونيو/حزيران 2015 "إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة بصدق باستقرار الإقليم، فعليها دفع حلفائها لاتخاذ سياسيات تعزيز حرية الجمعيات، لا بإسكات قطاعات كاملة من السكان، إنها الطريقة الوحيدة لمكافحة التطرف".

وتابع "الأسبوع الماضي أفرج عن المعتقل السياسي إبراهيم شريف، وهي خطوة مهمة، إلا أن البحرين يتوجب عليها فعل المزيد لاحترام حقوق الإنسان الأساسية للغالبية الشيعية والمنتقدين من السنة، وطالما استمرت الحكومة البحرينية في سجن مواطنيها بشكل ظالم، فستكون ستكون جميع التزامات حقوق الإنسان مجرد وعود فارغة".

وأردف "السماح للبحرين بالإستمرار في إقصاء المواطنين الشيعة، والنشطاء السنة سيزيد من مخاطر الاضطرابات الأهلية، ما يجعلها عرضة للمتطرفين في المنطقة"، داعياً البحرين إلى "احترام حقوق الإنسان الأساسية وكرامة المواطنين، واحترام حق المشاركة بحرية في الحياة السياسية والمدنية".

وختم عضو الكونجرس الأمريكي عن الحزب الديمقراطي، ورئيس لجنة توم لانتوس لحقوق الإنسان، النائب جيم ماكغفرن بيانه بالقو "إن تجديد المساعدات العسكرية الأمريكية للبحرين يوضح بأسف شديد مرة أخرى، كيف أن ما تسمى المصلحة القومية تستمر في اعتبار حقوق الإنسان الورقة الرابحة"، مشدداً "إذا كانت الولايات المتحدة حقاً ملتزمة بدعم المجتمعات المنفتحة والديمقراطية، فيجب عليها أن تعرض البحرين للمساءلة" على حد قوله.

مشروع قانون أمريكي يربط مبيعات الأسلحة للبحرين بتنفيذ توصيات بسيوني

يعمل أعضاء من مجلسي الشيوخ والكونغرس الأمريكي على إدخال تشريعات لربط المساعدات العسكرية إلى البحرين بتقديم وزارة الخارجية الأمريكية شهادة بأن مملكة البحرين قد نفذت بالكامل جميع التوصيات المرفوعة من قبل لجنة تقصي الحقائق والمتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان في البلاد. وانضم عضو الكونغرس جيم ماكغفرن، وهو ديمقراطي بارز في مجلس النواب، إلى أعضاء مجلس الشيوخ توم لانتوس، ورون وايدن، وماركو روبيو في مشروعهم لدفع الحزبين الرئيسيين إلى الوقوف ضد بيع أو نقل بعض الأسلحة إلى البحرين.

وينوي ماكغفرن طرح تشريع على مجلس النواب لدى اجتماع الكونغرس في سبتمبر/أيلول المقبل، فيما قدم عضوا مجلس الشيوخ وايدن وروبيو تشريعاً مماثلاً في مجلس الشيوخ في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وقال ماكغفرن "على أمريكا كقائدة للعالم، مسؤولية تعزيز حقوق الإنسان في الداخل والخارج"، منتقدا قيام الولايات المتحدة باستئناف مساعداتها العسكرية إلى البحرين التي رأى إنها "دولة التي لا تزال تقمع شعبها".

وأضاف "إذا كانت الولايات المتحدة ملتزمة حقا بالاستقرار الإقليمي فإن علينا دفع حلفاء مثل البحرين لاحتضان السياسات التي من شأنها تعزيز المجتمعات الحرة، وليس إسكات قطاعات كاملة من سكانها".

ورأى ماكغفرن بأن "هذا هو السبيل الوحيد لمكافحة التطرف، وهذا هو السبب في أنني أخطط لإدخال هذا التشريع المهم لمنع بيع بعض الأسلحة إلى البحرين حتى اتخاذ خطوات قوية لازمة لتحسين حالة حقوق الإنسان في البلاد".

وقال "أنا فخور بالدخول في شراكة مع أعضاء مجلس الشيوخ وايدن وروبيو من أجل هذا الجهد الهام وأحث زملائي لدعم هذا المشروع عندما يعودون إلى الكونغرس"، وفق تعبيره.

وأوضح بأن "هذا التشريع يرسل رسالة واضحة بأن الأسلحة الأمريكية لا ينبغي أن تساعد أو تحرض الحكومة البحرينية على الاستمرار في قمع شعبها".

بدوره، صرح عضو مجلس الشيوخ رون وايدن بأنه "قلق للغاية من أن وزارة الخارجية قررت رفع الحظر على مبيعات معينة من الأسلحة إلى البحرين في الوقت الذي تواصل فيه التعذيب وسجن المعارضين السياسيين المسالمين".

وأضاف السيناتور ماركو روبيو "أخطط بجد لدفع عملية تمرير هذا القانون، وإلغاء هذا القرار (رفع حظر بيع الأسلحة) المؤلم".

وتابع "إن قمع الحكومة البحرينية المستمر لمواطنيها غير مقبول، وينبغي على الولايات المتحدة ألا تقدم الأسلحة التي يمكن أن تستخدم لقمع المعارضة السلمية حتى تتبنى الحكومة إصلاحات سياسية ذات مغزى".

وقال "إن وزارة الخارجية ارتكبت خطأ جسيماً ببحثها عن نظرة أخرى لحقوق الإنسان في البحرين، ويجب على الكونغرس إلغاء هذا القرار"، على حد تعبيره.

السفير الأمريكي في البحرين: موقع الأسطول الخامس لم ولن يتغير

نقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية "بنا" عن السفير الأمريكي وليام روباك تأكيداً (الأربعاء 22 أبريل/ نيسان 2015) أن موقع الأسطول الخامس، الذي تحتضنه البحرين، "لم ولن يتغير" على حد تعبيره، معتبراً أنه "خير دليل ورمز دائم على التزامنا تجاه أمن المنطقة".

وقال إن باراك سيناكش في "كامب ديفيد" مع القادة الخليجيين "كيف يمكن للولايات المتحدة العمل مع شركائها الخليجيين لتعزيز أطر التعاون الأمني في المنطقة، وحل الصراعات المتعددة في الشرق الأوسط".

وعبر عن مخاوفه من ومخاوفنا "السلوك الإيراني المتواصل في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط، وتهديداتها ضد أصدقائنا وحلفائنا، ونحن لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء هذه الإجراءات وملتمزمون تماماً لمعالجتها".

المونيتور: البحرين ترفض التعليق على توصية "الكونغرس" نقل الأسطول الأمريكي الخامس

إذا كانت حكومة البحرين لا ترغب في رؤية 5,000 من البحّارة وجنود البحرية الأمريكية يوضبون حقائبهم ويغادرون البلاد، فعليها أن تتخذ خطوات جدّية لتحقيق إصلاحات سياسية، هذه الرسالة التي وجّهها الكونغرس الأمريكي إلى المملكة محدّراً من استمرار الاضطرابات السياسية في البلاد.

فقد أقرّ المجلس مشروع قانون الدفاع السنوي الذي يقضي بوضع وزارة الدفاع خططا لاحتمال نقل الأسطول الأمريكي الخامس من البحرين في حال استمرار الاضطرابات السياسية. وأوضح المشرّعون أنّ "مشروع القانون يهدف مباشرةً إلى الضغط على ملكية آل خليفة من أجل استجابة المطالب المشروعة للأغلبية الشيعية في الجزيرة".

وصرّح عضو الكونغرس هانك جونسون، مقترح هذا القانون، لموقع "المونيتور" بأنّ: "ضرورة قيامنا بالتخطيط الآن لهذا الاحتمال سببه، بالتحديد، فشل الملكية البحرينية في معالجة مخاوف شعبها". وأردف قائلاً: "إذا قرّرت عدم معالجة هذه المخاوف أو عالجت الأمور بطريقة صارمة وأصبح الوضع أسوأ من ما كان عليه، فربما سنضطر إلى المغادرة. ولا أعتقد أنّ أي مشرّع أمريكي يرغب في حصول ذلك".

وقد ذكر الموقع في مقالٍ نشره الاثنين (18 مايو/ أيار الجاري) بأنّ الحكومة البحرينية رفضت التعليق بشكل مباشر على إعلان هذا النص التشريعي، بيد أنّها أعربت عن استيائها من قيام جهة بالإملاء عليها كيفية إدارة شؤونها. إذ صرّح

أحد المسؤولين السياسيين في البحرين بأن: "العلاقة بين البلدين لا ريب فيها"، مؤكِّدًا على أنه: "تمَّ بناء علاقة الدفاع من أجل حماية البلاد من التهديدات الخارجية والحفاظ على الاستقرار الإقليمي. لا علاقة لهذا الأمر بالشؤون البحرينية المحلية".

وأضاف موقع "المونيتور" أنَّ البنتاغون رفض التعليق على التشريع المطروح. ولكن طالما عارض الذين يعدُّون الخطط العسكرية القيام بأي عمل قد يشير إلى غياب الدعم لبلد يستضيف القاعدة الأساسية للبحرية الأمريكية في الخليج.

وفي دراسة كتبها ريتشارد ماك دانيال، وهو أحد ضباط البحرية الأمريكية، ونشرتها مؤسسة بروكينجز عام 2013، يقول إنَّ: "معظم المشرِّعين في وزارة الدفاع يؤمنون بأنَّ شراكة الولايات المتحدة الاستراتيجية مع البحرين تُملي أنَّ استقرار الشرق الأوسط سيؤدِّي إلى إطلاق دعوات مطالبة بانسحاب عسكري، مضيِّقًا أُنْه: "بسبب رغبة (الولايات المتحدة) القوية في دعم حكومة البحرين، لا يتم الأخذ بالاعتبار خسارة قاعدة بالغة الأهمية في الوقت الراهن".

ولفت الموقع إلى أنَّ التعديل الذي اقترحه جونسون عملت من أجل تمريره منظمات حقوقية منها منظَّمة "أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين". وفي بيانٍ للمنظَّمة، أعرب أعضاء "أمريكيون من أجل الديمقراطية" عن ترحيبهم بالتعديل وشكرهم للدعم المتواصل لعضو الكونغرس جونسون. كما أنَّ المنظَّمة لا زالت تحثُّ الولايات المتحدة على مطالبة البحرين بتحقيق إصلاحات مؤثِّرة وذات جدوى.

مشروع القانون بين يدي مجلس الشيوخ حاليًا، وقد اقترح ماك دانيال ميناء الدوحة الجديد في قطر وميناء الشعبية في الكويت كبديلين محتملين للأسطول الخامس، في حين اعترف جونسون أنَّ الولايات المتحدة لا تملك خيارات جيِّدة.

وعلى الرغم من ذلك، شدّد جونسون قائلاً: "نريد تسوية الوضع المحلي في البحرين، هذا هو الهدف الأسمى. ولكن الموضوع بين يدي العائلة المالكة في البحرين".

المونيتور: الولايات المتحدة تهدد البحرين بنقل الأسطول الخامس إلى أماكن أخرى في المنطقة

نشر موقع المونيتور مقالاً أشار فيه إلى تحذير الكونغرس للبحرين "بأنها تحتاج لأن تصبح جدية بشأن الإصلاحات السياسية في حال كانت لا تريد رؤية 5000 بحاراً وعنصر مارينز أمريكي ينقلون مصالحهم إلى أماكن أخرى".

وفي المقال الذي حمل عنوان "البحرين ترد على تهديد بنقل الأسطول الخامس"، قالت المونيتور إن مجلس النواب مرر مشروع قانون الدفاع السنوي الذي يتطلب من "وزارة الدفاع التخطيط لاحتمال نقل الأسطول الأمريكي الخامس في حال استمرار التوترات السياسية" وإن "المشرعين أوضحوا أن هذا الاحتمال يهدف إلى ممارسة ضغوط على المملكة السنية لتتجاوب مع ما يعتبرونه مظالم شرعية للأغلبية الشيعية من السكان".

وصرح النائب هانك جونسون، راعي المشروع للمونيتور أن "السبب وراء اضطرابنا للتخطيط لهذا الاحتمال هو فشل المملكة البحرينية تحديداً في معالجة مطالب الشعب". وأضاف أنه "في حال اختاروا عدم معالجة هذه المخاوف بطريقة قاسية، وانتهاك الأمور بزيادتها سوءاً هناك، عندها قد نكون مجبرين على المغادرة. ولا أعتقد أن أي صانع سياسة أمريكي يود رؤية ذلك يحصل".

وأشارت المونيتور إلى أن "الحكومة البحرينية رفضت التعليق مباشرة على نص التشريع، ولكنها أوضحت عدم رضاها عن إملاء كيفية تسيير أعمالها عليها". وأضافت أن مسؤولاً بحرينياً قال لها إنه "لا شك في العلاقة بين البلدين" وإن "علاقة الدفاع

تهدف إلى حماية البلاد من التهديدات الأجنبية وتأمين الاستقرار الإقليمي. وهذا أمر لا علاقة لها بالقضايا الداخلية البحرينية".

وأضاف المسؤول البحريني أنه "للبحرين علاقة دفاعية قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية استمرت لعقود وقد ازدادت قوة بعد عقد القمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي. ونتوقع فقط أن تزداد هذه العلاقة قوة ونموًا".

ولفت المونيتور إلى أن "التشريع الجديد في يد مجلس الشيوخ حيث مررت لجنة الخدمات المسلحة نسختها من قانون الدفاع الأسبوع الماضي، لكنها لم تعلن عنها" وإلى أن "رئيس اللجنة جون ماكين دعا إلى استئناف مبيعات الأسلحة إلى البحرين".

وأشارت إلى أنه في "حين اقترح ماك دانيال مرفأ الدوحة الجديد في قطر والشعبية في الكويت كخيارات بديلة لتمرکز الأسطول الخامس، اعترف جونسون بأن الولايات المتحدة لا تملك خيارات جيدة" ونقلت عن جونسون قوله "إنه لا يوجد خيارات جيدة. أدرك ذلك. وأعتقد أن آخرين في الكونغرس يدركون ذلك أيضًا. نود أن نشهد تسوية الوضع الداخلي في البحرين - وهذا هو الوضع المثالي. وهذا أمر في يد النظام الملكي في البحرين".

البحرين تطرد الرجل الأول في السفارة الإيرانية

منذ آخر ساعات عام 2014 حتى نهاية العام 2015 لم تزد العلاقات البحرينية الإيرانية الا توتراً، حتي وصل الأمر إلى طرد الرجل الأول في السفارة الإيرانية في البحرين، وقد تسببت التصريحات الإيرانية الداعمة للمعارضة البحرينية في توتر وكباشٍ مستمر بين إيران والدول الخليجية المناصرة للنظام خصوصاً السعودية والإمارات.

أسلحة قالت إنها إيرانية عثرت عليها خلال المدهامات المستمرة.

وكما ألقى اعتقال الشيخ علي سلمان بظلاله على العلاقة بين الحكومتين، كذلك أثار فيها توقيع الاتفاق التاريخي بين إيران والغرب حول ملفها النووي، وقالت البحرين إنها تتطلع لـ "علاقات طيبة مع إيران" بعد الاتفاق النووي.

وبعد أن بلغ التصعيد أن تجرأ البحرين على طرد الرجل الأول في السفارة الإيرانية، الأمر الذي قوبل بقرار مماثل من طهران، سربت صحيفة سعودية هي

وخلال العام الماضي، كشف أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله، عن مساع إيرانية بذلت من أجل حل سياسي في البحرين، لكنها لاقت رفضاً من قبل ولي العهد السعودي السابق نايف بن عبدالعزيز.

من جانبه قام مصرف البحرين المركزي بإخضاع مؤسستين إيرانيتين ماليتين لإدارته، وبناءً على اشاعات منعت البحرين إدخال البطيخ الإيراني مؤقتاً. كذلك رفضت الحكومة البحرينية إصدار تأشيرة لعضو سابق في الفريق النووي الإيراني دعي للمشاركة في حوار المنامة. كما عرضت وزارة الداخلية خلال هذا المؤتمر



صحيفة الحياة، نبأ في وقت لاحق مفاده أن البحرين تتجه لقطع علاقتها مع إيران، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن.

وكانت إيران قد كثفت جهدها الدبلوماسي بعد اعتقال السلطات البحرينية لزعيم المعارضة الشيخ علي سلمان، والحكم بسجنه، وصدرت تصريحات حول ذلك من أعلى المسؤولين في الجمهورية الإسلامية، ما لقي ردودا غاضبة من السلطات في البحرين.

القائد الأعلى في إيران آية الله خامنئي، شدد في تصريح على أن إيران ستدعم الشعوب المظلومة في اليمن والبحرين وفلسطين، ودخل الرئيس الإيراني الأسبق هاشمي رفسنجاني على الخط ليقتراح تشكيل لجنة إيرانية- سعودية للتفاهم حول البحرين، كما أطلق مساعد وزير الخارجية الإيراني عبد اللهيان عدّة تصريحات خلال

العام الماضي، أكد في أحدها أن نفوذ تنظيم داعش في البحرين هو نتيجة سياسات الحكومة، وفي تصريح آخر قال عبداللهيان إن تدخل السعودية في البحرين أحدث شرخاً عميقاً مهدداً بأن تدخلها في اليمن لن يمر دون رد.

رئيس هيئة الأركان الإيراني دعا البحرين لاستغلال "الفرصة المتبقية" للاتفاق مع الشعب، في حين قال قائد قوات الباسيج إنه "لو تدخلت إيران في البحرين لانتهت الأزمة في أسبوعين"، بينما انتقد ممثل إيران في الأمم المتحدة انتهاك حقوق الأغلبية البحرينية.

وترواحت ردود الأفعال البحرينية وتصريحاتها الرسمية عن إيران، بين التهاني والرغبة في تحسين العلاقات والكلام الدبلوماسي، وبين الاتهامات، وبلغ التقلب في هذه المواقف إلى مستوى التناقض.

وفي وقت لاحق، أعلن وزير الخارجية البحريني أن المنامة ستقدم شكوى رسمية ضد إيران لأمين عام الأمم المتحدة، كما هاجم الوزير طهران في كلمته أمام الأمم المتحدة واتهمها بـ"زعزعة الاستقرار".

وزعمت السلطات الأمنية البحرينية أكثر من مرة إحباط عملية تهريب متفجرات وأسلحة من إيران عن طريق البحر، وأن إيران متورطة في بعض حوادث التفجير، فيما قال وزير خارجية البحرين، إن "إيران تحاربنا بالكلاشينكوف والقنابل".

ومن المفارقات، أن محاكم النظام أخلت سبيل متهم مرتين بعد اعتقاله على منفذ الجسر يُهرَّب أسلحة، ليعود ليحاكمه بشأن حيازة أسلحة ادّعى أنها للحرب مع إيران.

القضاء البحريني المسيس بشهادة المنظّمات الدولية، أدان معتقلين بالتخابر مع الحرس الثوري الإيراني، وحكم عليهم بالسجن 5 سنوات، وورد اسم الحرس الثوري إيران، والتدرب فيها على صناعة المتفجرات، في أكثر من محاكمة سياسية العام الماضي.

نصرالله يكشف عن رفض نايف بن عبدالعزيز حلا سياسيا في البحرين رغم مساعٍ إيرانية

كشف أمين عام حزب الله السيد حسن نصرالله أن السعودية ترفض مساعي الحل السياسي في البحرين، مشيرا إلى أن تركيا بادرت للحل إلا أن المنامة رفضت.

أمين عام حزب الله قال في حوار مع مدير قناة الميادين غسان بن جدو (الخميس 15 يناير/ كانون الثاني 2015) إن الجواب السعودي لمساعي الحوار هو أن الحل الوحيد في البحرين هو عودة الناس إلى بيوتهم.

نصر الله قال إن هناك دول سعت للحوار في البحرين لكنها لم تتوصل إلى حل بسبب رفض السلطة، وإن داود أوغلو حينما كان وزيرا للخارجية التركية عاد بخفي حنين حينما ذهب للمنامة... وفيما يلي نص الحديث المتعلق بالبحرين:

عن دور حزب الله في البحرين قال نصرالله "من خلال صداقتنا مع الأحزاب والدول، اتصلنا بها وطلبنا منها الاتصال بالحكومة وتشجيعها أو الضغط عليها لإجراء حوار مع المعارضة، وتنظر بواقعية للمطالب".

وأضاف "مثلما تحدثنا عن سوريا بالبداية. وهناك بعض الدول لن أسمها لأن الوضع في البحرين حساس، سعوا وعملوا وبعضهم قيادات مركزية في تلك الدول، بعدها بعثوا لي جواب إنه ليس هناك إمكانية".

ولفت إلى أن "الملك وولي العهد ورئيس الوزراء الذي يشغل منصبه بالمناسبة منذ 40 عاما في هذه الديمقراطية التي يتحدثون عنها في المنطقة، وأن الحل الوحيد في البحرين هو أيضا عودة الناس لبيوتها".

وبين أن إيران بذلت جهودا على هذا الصعيد، وتحدثوا مع الاتراك، وكانت حينها العلاقات التركية السعودية المصرية ممتازة جدا، والسيد داود أوغلو حينما كان رئيسا للوزراء ذهب للمنامة وتحدث مع المسؤولين البحرينيين وعاد بخفي حنين".

وأضاف "أكثر من ذلك، قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية وعندما ذهب وزير الأمن الإيراني الشيخ حيدر مصلي للسعودية تحدث مع وزير الداخلية السعودي نايف بن عبدالعزيز آل سعود كان الجواب السعودي الحل في البحرين أن يعود الناس لبيوتهم".

وعلق نصر الله "كل العالم يسلم بمبدأ الحل السياسي في سوريا، أولاً في سوريا يسلمون بالأزمة ثانياً يسلمون بالحل السياسي، ويختلفون بالشروط، أما في البحرين لا أحد يعترف بوجود مشكلة ولا أحد يعترف بضرورة الحل".

وقال نصرالله أن لديه اهتمام شخصي بالبحرين، لم نترك باباً من دول يمكن أن نتحدث معها، وكذلك الجمهورية الإسلامية في إيران التي تحدثت مع حكومة المنامة التي تعتبر أن ذلك تدخل في الشأن الداخلي.

وبين نصرالله أن إرادة البحرينيين هي مواصلة هذا الحراك، لافتاً إلى البيان الذي أصدره آية الله الشيخ عيسى قاسم و"المواقف التي صدرت عن قيادات المعارضة، وأكد استمرار الحراك ودعوة الحكومة لليأس لأننا مستمرون حتى لو تطلب ذلك وقتاً طويلاً".

المرشد الإيراني يقول إن بلاده ستدعم شعوب البحرين واليمن وفلسطين وسوريا والعراق

جدد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي دعم بلاده للشعوب المظلومة في فلسطين والعراق واليمن والبحرين وسوريا، وأكد على عدم السماح باستغلال الاتفاق النووي "سواء تمت المصادقة عليه أم لا".

وأضاف خامنئي في خطبة عيد الفطر بالعاصمة الإيرانية طهران السبت 18 يوليو/تموز 2015، إنه "سواء تم التصديق على هذا النص (الاتفاق النووي) أم لا، فإننا لن نتخلى عن دعم أصدقائنا في المنطقة".

وتابع وفق ما نقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إيرنا) "إن الشعب الفلسطيني المظلوم واليمن والحكومة والشعب فى سورية والعراق والشعب البحريني المظلوم والمجاهدين الصادقين للمقاومة فى لبنان وفلسطين سيحظون بدعمنا على الدوام".

ووصف الخامنئي الأحداث التي شهدتها المنطقة خلال شهر رمضان بأنها "كانت مؤلمة"، مضيفاً "للأسف فإن أيدي خبيثة جعلت شهر رمضان المبارك مريراً بالنسبة للعديد من شعوب المنطقة. إن شعوب اليمن والبحرين وسوريا عانت أياماً صعبة"، على ما ذكرت وكالة "مهر" للأنباء.

وأكد المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية السيد على الخامنئي إنه "ليست لدينا محادثات مع أمريكا بشأن القضايا الدولية والإقليمية المختلفة والقضايا الثنائية وقد عقدنا محادثات أحياناً فى حالات استثنائية تأسيساً على المصلحة مثل القضية النووية، ولم تكن هذه الحالة وحدها".

البحرين تسحب سفيرها من إيران وتعتبر القائم بالأعمال الإيراني شخصاً غير مرغوب به

قالت البحرين إنها سحبت سفيرها لدى الجمهورية الإسلامية الإيرانية راشد الدوسري واعتبرت القائم بأعمال السفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمد بابائي شخصاً غير مرغوب فيه وعليه مغادرة البلاد خلال 72 ساعة.

وقالت الخارجية البحرينية، فى بيان، إن هذا القرار يأتي "فى ظل استمرار التدخل الإيراني فى شؤون البحرين دون رادع قانوني أو حد أخلاقي ومحاولاتها الآثمة وممارساتها لأجل خلق فتنة طائفية وفرض سطوتها وسيطرتها وهيمنتها على المنطقة بأسرها من خلال أدوات ووسائل مذمومة لا تتوقف عند حدود التصريحات المسيئة من كبار مسؤوليها، بل تتعداه إلى دعم التخريب والإرهاب والتحريض على العنف عبر الحملات الإعلامية المضللة، ودعم الجماعات الإرهابية من خلال المساعدة فى

تهريب الأسلحة والمتفجرات، وتدريب عناصرها، وإيواء المجرمين الفارين من وجه العدالة".

إيران تطرد الرجل الثاني في سفارة البحرين بطهران

اعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية الرجل الثاني في السفارة البحرينية في طهران شخصاً غير مرغوب فيه ودعته لمغادرة إيران خلال 72 ساعة، وذلك رداً على إجراءات بحرينية مماثلة.

ورفضت وزارة الخارجية الإيرانية، "اللاتهامات البحرينية الواهية"، وقالت إنه "تقرر اعتبار الرجل الثاني في السفارة البحرينية في طهران بسام الدوسري شخصاً غير مرغوب فيه وعليه مغادرة إيران خلال 72 ساعة".

وزير خارجية البحرين: إيران تحاربنا بالكلاشينكوف والقنابل والاتفاق النووي لم يشمل تبعاته الأخرى

قال وزير الخارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة إنه من المبكر الحكم على الاتفاق النووي بين الدول الكبرى وإيران، لكنه أشار إلى أن الاتفاق "لم يغطي كافة مصادر التوتير الذي تقوم به إيران، فهو شمل فقط الملف النووي دون تبعاته الأخرى، معتبراً أن "لإيران علاقات متوترة معنا".

وأضاف الوزير في مقابلة مع صحيفة الشرق الأوسط السعودية إن إيران تحاربهم "بالكلاشينكوف والقنابل ومادة سي 4 المتفجرة"، معتبراً أن "حجم الكميات المهربة من هذه المادة إلى البحرين كافية لإزالة مدينة المنامة من الوجود".

ودعا آل خليفة بأن يكون هناك "عمل مواز لإصلاح علاقات إيران بجيرانها. وإذا غيب هذا المطلب، فإننا لن نصل إلى أي مكان مع إيران. الاتفاق، عندها، سيعني دولا ولن يعيننا بشيء، (...) وإذا أخذنا بالحسبان ملف تصدير الإرهاب وتدريب الإرهابيين

والفاشية الدينية التي تحاول السيطرة على دولنا، فعندها سنرى أن هذا الاتفاق لن نجني منه أية فائدة".

وجدد الوزير ثقة بلاده في الولايات المتحدة الأمريكية معتبراً إياها "بلد حليف وصديق وهذا لم يبدأ أمس أو اليوم. علاقاتنا معها تعود لعام 1893".

وانتقد وزير الخارجية البحريني ما وصفه بـ "الازدواجية" من قبل إيران، فهي من وجهة نظره "أساس المشكلة، نحن نسمع لغة تهديد من الحرس الثوري أو من قائد الثورة خامنئي عندما يتكلم عن دول المنطقة ويسيء إليها، ثم يأتي وزير الخارجية محمد جواد ظريف، هذا الرجل الدبلوماسي الطيب المبتسم، ويقول أرجوكم ألا تغيروا هذا الكلام انتباهكم ويجب أن نتحاور"، مطالباً إيران بـ "تغير سياستها، ورفع يدها عن شيعة العرب وأهل بلدان العرب".

لكن وزير الخارجية البحريني خالد آل خليفة استدرك "نحن في نهاية الأمر لا نستطيع أن نكون في خلاف مستمر مع دولة تبعد عنا 150 كلم. ومصلحتنا أن تكون علاقتنا مع إيران طيبة. وفي أي حال لا يستطيع أي منا إلا أن يدافع عن نفسه. ونحن في البحرين لم نهجم أحداً بتاتا. نحن دائماً في حالة ردة الفعل والدفاع عن النفس" حسب وصفه.

وزير الخارجية يقدم شكوى رسمية ضد إيران لأمين عام الأمم المتحدة

قدم وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة شكوى رسمية ضد الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الأمين العام للأمم المتحدة الذي التقاه في نيويورك.

ونقلت وكالة أنباء البحرين الرسمية عن الوزير قوله إن إيران هي التي اختارت وتمادت في طريق التصعيد في محاولة منها لبسط سيطرتها على دول الجوار.

وقال لأمين عام الأمم المتحدة أن بلاده لم تجد من سبيل إلا باتخاذ قرار سحب

سفيرها لدى إيران، منوها أن حكومته ما تزال حريصة على إعادة العلاقات لوضعها الطبيعي، ولكن بعد أن تتخذ إيران خطوات إيجابية -على حد تعبيره-.

وزير الخارجية يهاجم إيران في كلمته أمام الأمم المتحدة ويتهمها بـ"زعزعة الاستقرار"

ألقى وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة، كلمة البحرين (الجمعة 2 أكتوبر/تشرين الأول 2015)، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تنعقد في جلستها الـ 70 الاعتيادية، بمقر الأمم المتحدة في نيويورك.

وفي بداية خطابه، استهجن الوزير ما جاء في خطاب الرئيس الإيراني حسن روحاني أمام الجمعية العامة بحق السعودية في حادثة تدافع منى، معتبراً ما ذكره الرئيس الإيراني "إتهامات بطالة" مجدداً رفض بلاده "أي إساءة أو تقليل للجهد السعودي" في تنظيم موسم الحج.

وتطرق الوزير في كلمته للتحديات التي تواجهها المنطقة في مكافحة الإرهاب متهماً إيران باستغلال "الفئات المتطرفة في البحرين، وإيواء الهاربين من العدالة، وفتح المعسكرات لتدريب المجموعات الإرهابية، وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وهو ما أدى إلى تعرض المواطنين والمقيمين ورجال الأمن الساهرين من أجل حمايتهم وحماية الوطن، للاستهداف والقتل والغدر والأعمال الإجرامية التي راح ضحيتها حتى الآن 16 رجل أمن و 3 آلاف من المصابين".

وتابع "لم يتوقف الأمر عند هذا الحد من الخطورة والإجرام، فقبل يومين فقط، تمكنت السلطات الأمنية في البحرين من الكشف عن مخبأ لتصنيع قنابل محلية الصنع وسط منطقة مأهولة بالسكان، وتم العثور على كميات كبيرة من المواد شديدة الانفجار والمواد التي تدخل في صناعتها، بما يفوق طناً ونصفاً، ومن ضمنها مواد C4 وRDX وTNT شديدة الانفجار، بالإضافة إلى مواد كيميائية متفجرة وعدد

من العبوات الناسفة الجاهزة للاستخدام وأسلحة أوتوماتيكية ومسدسات وقنابل يدوية وكميات من الذخائر الحية والأجهزة اللاسلكية".

وأضاف "كان الأجدر بإيران أن لا تهدر ثروات شعبها في تحقيق أطماعها، بل أن تستثمرها من أجل التنمية والازدهار فيها، ومد جسور التعاون والإخاء مع جيرانها ليعيش الجميع بآمن وسلام. ولكننا في المقابل لم نلق من إيران إلا الشر، ولم نجد من سبيل إلا باتخاذ قرار سحب سفير المملكة المعتمد لدى إيران، واعتبار القائم بأعمال السفارة الإيرانية لدى المملكة شخصاً غير مرغوب فيه، وذلك من ضمن الإجراءات والتدابير التي ستتخذها المملكة لتعزيز أمن وسلامة شعبها وحماية مصالحها".

وجدد الوزير في كلمته دعم بلاده للحرب على اليمن التي راح ضحيتها وفق الأمم المتحدة أكثر من 4500 مدني، معتبراً ما تقوم به قوات التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن "نصرة للشعب اليمني الشقيق في مواجهة الجماعات الانقلابية المدعومة من إيران، والتي تنصلت من التزاماتها وقامت بالاعتداء على مؤسسات الدولة"، كما طالب في كلمته إيران بإنهاء تدخلها في العراق.

وعن الاتفاق النووي بين إيران والدول الكبرى اعتبر الوزير أن الاتفاق "لا يُزيل جميع أوجه التوتر الصادرة من إيران تجاه دول المنطقة، فهو يعالج شيئاً من أمور الغد، ولا يتطرق للمشاكل الحقيقية التي نواجهها اليوم، إذ إن إيران لاتزال تعمل على زعزعة أمن واستقرار هذه المنطقة".

ممثل إيران في الأمم المتحدة ينتقد انتهاك حقوق الأغلبية البحرينية

رفض ممثل إيران في الأمم المتحدة غلام علي خوشرو التهم التي وجهته البحرين لبلادته خلال أعمال الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، مشيراً إلى أنها تأتي للغطية على انتهاكات حقوق الأغلبية.

وأوضح أن "التهم التي وجهها وزير خارجية البحرين لإيران بالتدخل في الشؤون الداخلية لبلاده تصب في سياق محاولات التغطية على انتهاك الحقوق الأساسية للأغلبية من الشعب البحريني من قبل العائلة الحاكمة". مضيفاً إنه "ما دامت هذه العائلة تتجاوز حقوق الأغلبية فإن أي محاولات لإلصاق تهم التدخل الأجنبي لن تساعد على إيجاد حل للمشكلة".

ورداً على تصريحات وزيري خارجية البحرين والإمارات فيما يخص مواقف المسؤولين الإيرانيين حيال كارثة منى والتي أسفرت عن مقتل المئات من الحجاج الإيرانيين قال خوشرو "إن تصريحات الوزيرين البحريني والإماراتي المثيرة للاشمئزاز بخصوص شؤون لا ترتبط بهما لا تساعد على إيجاد حل للقضية التي يتم بحثها" مؤكداً أن "إيران تتابع على الدوام نهج تعزيز علاقات الصداقة القائمة على حسن الجوار مع البلدان المجاورة لها والحوار حول الشؤون ذات العلاقة".

خامني: الأقلية الظالمة تقدم على إهانة مقدسات الأكثرية في البحرين

قال المرشد الأعلى للثورة في إيران آية الله علي خامنئي إن "الأقلية الظالمة في البحرين تُقدم على إهانة مقدسات الأكثرية" في إشارة منه إلى الحملة الحكومية الشرسة التي قامت بها البحرين ضد الشعائر الدينية للغالبية الشيعية في عاشوراء.

وأضاف خامنئي في كلمة له اليوم الأربعاء 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أمام الآلاف من قوات التعبئة «البسيج» بالعاصمة الإيرانية طهران "إنهم (النظام البحريني) يتعرضون لمن يعتلي المنابر، يقرأ المجالس ويلعن رايات العزاء ويلعن يزيد. ويكفي الأقلية الظالمة في البحرين عاراً أنهم يزيديون ويحامون عن يزيد".

وتساءل المرشد الأعلى لإيران "بماذا يطالب الشعب البحريني؟"، مضيفاً "إنهم يطالبون بإعطاء أفراد الشعب الحق في التعبير عن الرأي، ألا تدعون الديمقراطية؟! هل يوجد أوضح من هذا الأمر؟" على حد وصفه.

الخارجية البحرينية تقول إنها استدعت القائم بأعمال السفارة الإيرانية للاحتجاج على تصريحات خامنئي

قالت وزارة الخارجية البحرينية إنها استدعت القائم بأعمال سفارة الجمهورية الإسلامية الإيرانية لدى المملكة بالإنابة، حميد شفيع زاد وذلك على خلفية التصريحات الصادرة عن المرشد الأعلى للثورة الإيرانية السيد علي خامنئي مؤخراً.

وقالت في بيان اليوم السبت (28 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) إن وكيل وزارة الخارجية السفير عبدالله عبداللطيف عبدالله قام بتسليمه مذكرة احتجاج رسمية على هذه التصريحات، معتبراً أنها "تعد تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي وتعدياً مرفوضاً على سيادة واستقلال مملكة البحرين، فضلاً عن كونها تمثل انتهاكاً واضحاً لمبادئ الأمم المتحدة".

ورأى بأن "ما صدر من تصريحات يجافي الحقيقة وينافي الواقع"، مطالباً بـ"التوقف فوراً عن مثل هذه التصريحات التي تحمل تحريضاً صريحاً وتعكس إصراراً واضحاً على إشاعة الفتنة والتوتر في المنطقة والتركيز بدلاً عن ذلك في المسارات التي تؤدي إلى تحسين أوضاع الشعب الإيراني الصديق"، على حد تعبيره.

وشدد وكيل وزارة الخارجية على "ضرورة الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة واحترام سيادتها واستقلالها، والتقيّد بمبادئ حسن الجوار وقواعد التعامل الدولي بين الدول ذات السيادة"، مشيراً إلى أن "مملكة البحرين لن تتوان مطلقاً عن اتخاذ كل ما من شأنه حماية مصالحها والمحافظة على أمنها واستقرارها وضمان سلامة شعبها".

وكان المرشد الأعلى للثورة في إيران آية الله علي خامنئي قد صرح بأن "الأقلية الظالمة في البحرين تُقدم على إهانة مقدسات الأكرثية" في إشارة منه إلى الحملة الحكومية الشرسة التي قامت بها البحرين ضد الشعائر الدينية للغالبية الشيعية في عاصورها.

وأضاف خامنئي في كلمة له اليوم الأربعاء 25 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 أمام الآلاف من قوات التعبئة «ال بسیج» بالعاصمة الإيرانية طهران "إنهم (النظام البحريني) يتعرضون لمن يعتلي المنابر، يقرأ المجالس ويعلق رايات العزاء ويلعن يزيد. ويكفي الأقلية الظالمة في البحرين عاراً أنهم يزيديون ويحامون عن يزيد".

وتساءل المرشد الأعلى لإيران "بماذا يطالب الشعب البحريني؟"، مضيفاً "إنهم يطالبون بإعطاء أفراد الشعب الحق في التعبير عن الرأي، ألا تدعون الديمقراطية؟! هل يوجد أوضح من هذا الأمر؟" على حد وصفه.

٦

حصاد 2015:
ساحات الثورة

القسم الثاني

3 شهداء في 2015 والنظام يقهر عوائل ضحاياه

رغم الحصار الأمني الذي كان الأشد منذ 2011، ورغم اعتقال مئات النشطاء والحركيين، تواصلت في العام 2015 الاحتجاجات المعارضة ضد النظام في البحرين، ليسقط على إثرها 3 شهداء، أحدهم قضى في حادث تفجير غامض، وقضا الآخران باستنشاق الغازات السامة.

يد البطش ظلّت ممتدّة أيضا إلى عوائل شهداء ثورة 14 فبراير، ليفقد والد الشهيد بدّاح عينه، ويحكم على عمّه قاسم بدّاح بالسجن 3 سنوات، وفضلا عن اعتقال 7 من أفراد عائلة الشهيد علي المؤمن بينهم طفل، استدعي للتحقيق العديد من آباء الشهداء على خلفية مشاركتهم في تظاهرات وفعاليات سياسية، من بينهم والد الشهيد علي مشيمع، كما حرّكت قضايا ضد والد الشهيد علي الشيخ، ووالد الشهيد محمود أبو تاكي، بتهمة إهانة الملك والتحريض على كراهية النظام، واعتقل ليوم واحد والد الشهيد سيد هاشم سعيد.

الشهيد عبدالعزيز السعيد

أعلن ائتلاف 14 فبراير التحاق الأستاذ عبدالعزيز سلمان حسين السعيد من

البلاد القديم بركب شهداء ثورة 14 فبراير، متأثرا باستنشاقه الغازات المسيل للدموع، وقد نعت «عائلة السعيد» في بيان لها شهيداً الأستاذ عبدالعزيز وذكرت أنه قضى نحبه بسبب استنشاقه الغازات السامة إثر التظاهرة التي انطلقت في منطقة البلاد القديم في 17 يناير/كانون الثاني 2015، للمطالبة بإطلاق سراح زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان.

من جانبها دعت جمعية الوفاق الجماهير للمشاركة الواسعة في تشييع الشهيد السعيد بمنطقة البلاد القديم، وقالت في بيان إنها تدعو الله "أن يتقبّله في" قافلة الشهداء



ونشر الحقوقي البحريني نبيل رجب صورة التقطها بهاتفه لعبوة غاز مسيل للدموع وجدها على عتبة باب منزل الشهيد عبد العزيز السعيد، الذي قضى مختنقا بهذه الغازات.

الشهيد السيد محمد كاظم

في يوم الجمعة 20 فبراير/ شباط 2015، شيع مئات البحرينيين السيد محمد كاظم، الذي استشهد بعد دخوله في غيبوبة لمدة شهر، جراء استنشاقه الغازات السامة التي أطلقتها قوات النظام على حيها السكني بمنطقة سار، خلال احتجاجات.

وعُرف عن الشهيد نشاطه ومشاركته الدائمة في كل المسيرات، وكان يحرص منذ اعتقال الشيخ علي سلمان على المشاركة في الاحتجاجات اليومية التي تنظم في البلاد القديم، تعرض خلالها للاستهداف المباشر من قبل قوات الأمن.

وأظهرت مشاهد مصورة بثها ناشطون تعتمد قوات الأمن استهداف منزل الشهيد، كما أظهر

تسجيل صوتي الشهيد يتحدث عن القمع الذي يتعرض له باستمرار من قبل قوات الأمن، وانتهاك حرمة بيته وتكسيه من قبل قوات الشغب، واعتقال الناس الموجودة فيه.

الشهيد الشاب قاسم محسن

أعلن في 15 يوليو/ تموز 2015 عن استشهاد الشاب قاسم محسن في حادث تفجير غامض بمنطقة العكر، ونعى ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير الشهيد، داعياً للمشاركة الواسعة في مراسم تشييعه.

وقد زعمت وزارة الداخلية البحرينية حينها بأن شخصاً قُتل "إثر انفجار قنبلة كان يحاول زراعتها في منطقة العكر الشرقي مستهدفاً حياة الشرطة"، فيما نفت عائلة الشهيد صلته بأي جماعات وطالبت بتحقيق مستقل في ظروف مقتله.

استهداف عائلة الشهيد علي المؤمن

وفي استهداف واضح لعموم عائلة الشهيد المهندس "علي المؤمن" التي تسكن جزيرة سترة، بلغ عدد المعتقلين من ذات العائلة 9، فضلاً عن اعتقال 7 من أفرادها في 15 مارس/ آذار 2015 بعد أن أوقفت السلطات البحرينية حافلة كانت تقلهم على جسر الملك فهد، متهمة بإيهاهم بنقل مواد تدخل في صناعة المتفجرات من العراق. والدة الشهيد "علي المؤمن" والتي كانت ضمن المسافرين في الحافلة تعرضت للتحقيق والتفتيش الدقيق والمهين في المركز التابع لجسر الملك فهد، وتم منعها هي ومن معها من النساء والأطفال من تناول الماء والطعام طيلة فترة توقيفهم في الجسر، وكان من بين المعتقلين ابن عم الشهيد المؤمن الطفل محمد منصور (13 عاماً) والتي وجهت له النيابة العامة تهمة "استيراد وحيازة مواد متفجرة" من أجل غرض إرهابي، وأودع سجن الأحداث مدة 3 شهور، ولا زال يحاكم.

استهداف عائلة الشهيد "علي بداح"

على إثر زيارة قام بها، نشر الحقوقي البارز نبيل رجب إن "أم محمد" والدة أبناء بداح، تم نقلها للمستشفى إثر تدهور حالتها الصحية بعد اعتقال ابنها عباس بداح "في سلسلة طويلة ومتواصلة من استهداف هذه الأسرة الكبيرة والمحترمة في سترة".

وأضاف رجب أن عائلة بداح هي واحدة من العوائل البحرينية التي عانت وتعاني من الظلم والاستبداد والقهر، حيث قُتل طفلها الشهيد علي بداح بطريقة بشعة، واستهدف والدّه يوسف بداح في ذكرى استشهاد ابنه بطلقة في وجهه أفقدته بصره من عين واحدة، وحكم على عمّه قاسم بداح بثلاث سنوات ظلما كما حكم على ابن عمه علي بداح بالسجن 55 عاما، وكان آخر هذا المسلسل الظالم هو اعتقال عم الشهيد الآخر عباس بداح.

وكان والد الشهيد "علي بداح" قد أجرى عملية في مارس/ آذار 2015 في ألمانيا لتركيب عين اصطناعية، بعد تلف عينه إثر إصابته بطلق ناري في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014 أثناء تفريق قوات الشرطة لتظاهرة انطلقت في سترّة في الذكرى الثالثة لاستشهاد ابنه.

وفاة أم الشهيد محمد عبد الجليل

في ديسمبر/ كانون الأول 2015 رحلت "منى فلاح" والدة الشهيد محمد عبد الجليل، وهي ما تزال في بداية العقد الخامس من عمرها. اجتمع عليها مرض السرطان، وشهادة ابنها الأصغر محمد، واعتقال ابنها الأكبر علي، وما يتعرض له زوجها الحقوقي عبد الجليل يوسف عضو الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان من مضايقات.

قال زوجها "الهم هو من أنهى حياتها وليس المرض، كان قلقها كبيراً على الشباب، وقلبها مشحون بالحزن على الوطن والناس، ولا شيء يقتل مثل حزن يقبض على قلب مكسور، ولا يغادره".

وإثر وفاتها تقدمت عائلة الشهيد بطلب إلى الجهات المسؤولة بوزارة الداخلية للسماح بالإفراج المؤقت عن ابنهم المعتقل على ذمة قضية أمنية، علي عبد الجليل يوسف (28 سنة)، للمشاركة في مراسم دفن والدته، وقد وافقت النيابة العامة على ذلك فيما تم رفض الطلب من التحقيقات الجنائية.

كما رفعت العائلة خطاباً لوزير الداخلية وآخر للنائب العام، وخاطبت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، لكن أحدا لم يسمح لعلي من إلقاء النظرة الأخيرة على أمه.

خارطة المؤشرات في 2015: الشيعة أكثر من 50%... والبحرين تفوق إسرائيل في نسبة السجناء إلى السكان

تتراكم الأرقام، فتنعكس في مؤشرات، وتصنيفات، ومقاييس، ونحن في كتابنا هذا على مدى 5 سنوات، حفظنا أرقام البحرين، ووثقناها، لله وللتاريخ.

كتاب الحقائق والأرقام، وحده ما يصنع فارقا، وما يبقى دليلا لا جدال فيه. فإلى أين آلت الأمور في 5 سنوات تاريخية من الثورة ضد النظام؟

الخارجية الأمريكية في تقريرها للحريات الدينية العام الماضي أعلنت بشكل صريح أن الشيعة لا يزالون يشكّلون أغلبية سكّان البحرين، ورغم أنها لم تضع رقما واضحا لكنها قالت إن نسبتهم تزيد عن الـ 50% من عدد السكّان، لتفصل في موضوع لطالما أثار جدلا في الآونة الأخيرة، خصوصا بعد تصاعد موجات التجنيس.

داخل المجتمع رغم استمرار الدولة في اضطهاد الشيعة.

والبحرين الأولى في نسبة السجناء إلى السكان بالشرق الأوسط لتفوق في هذا المؤشر حتى الكيان الإسرائيلي، والسعودية. كما أنها احتلت المرتبة الثامنة عربياً في نسبة السجينات.

مؤشر السلم العالمي يقول إن 6.5 مليار دولار لم تحقق الأمن في البحرين، في حين يصنّف معهد الاقتصاد والسلام البحرين الأولى خليجياً على مؤشر الإرهاب.

مؤشر الكراهية الدينية في العام الماضي أثبت انخفاض العداء الديني «الإيكونوموست» تستمر في تصنيف البحرين دولة مستبّدة، وأكثر دول الخليج



تأثراً بالاضطراب السياسي. أما «فريدوم هاوس» فلا تعتبر أنّ هناك أيّ حرّيات في البحرين ولا أيّ حقوق سياسية، كما أنّها تصنّف البحرين كثاني أسوأ بلد عربي في حرية الصحافة بعد سوريا.

في الصحافة أيضاً، تضع «مراسلون بلا حدود» البحرين في الخانة السوداء ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة، أما «لجنة حماية الصحفيين» فتصنف البحرين في المرتبة الثانية عالمياً للصحفيين المسجونين.

تصنيفات أخرى أخرجت جامعات البحرين من قائمة أفضل الجامعات في العالم، ووضعت البلاد في المرتبة الأخيرة خليجياً في مؤشر السعادة.

كل المؤشرات كانت تتهاوى بشكل لافت في ظرف 5 سنوات، وتضع البحرين في حال نشاز على الكثير من المقاييس. وحده «مؤشر العطاء» ما تصدرت فيه البحرين عام

2015. هو مؤشّر شعبي لا حكومي، يعتمد على تقديم المساعدة للآخرين، والتبرعات المالية، والوقت المخصص للعمل التطوعي.

تصدّرت البحرين ترتيب الدول العربية في هذا المؤشّر الصادر عن مؤسسة المساعدات الخيرية، ومقرها المملكة المتحدة، فيما حلت في الترتيب الـ13 عالمياً. المؤشّر يبيّن أن الصراعات والاضطرابات المحلية يمكن أن تؤثر على سلوكيات العطاء في مختلف الدول، لكن البحرين ورغم كل هذه الأزمة التاريخية شهدت تقدّماً في ترتيبها على المؤشّر بواقع 12 نقطة!

تقرير الحريات الدينية الأمريكي: الشيعة يشكّلون أكثر من 50% في البحرين

قال تقرير الحريات الدينية الصادر عن الخارجية الأمريكية إن الشيعة يشكلون أكثر من 50 بالمائة من السّكان، بحسب الأدلّة السائدة، وأشارت إلى أنّه على الرغم من ذلك فإنّ السّنة يهيمنون على الحياة السّياسية في البحرين.

وأشار التقرير إلى "التّمييز الذي يشهده السّكان الشيعة على مستوى الوظائف الحكومية والفرص التّعليمية وغيرها من الخدمات الحكومية" وأنهم "غير ممثلين بشكل جيّد في الحكومة"، وذكر بالأرقام أن هناك 6 وزراء شيعة فقط من أصل 23، ونائب رئيس وزراء واحد من أصل 5 (في وقت التوثيق).

ولاحظ التقرير أن معدل البطالة أعلى لدى الشيعة وأن موقعهم الاجتماعي والاقتصادي أدنى من ذلك الذي يحظى به السّنة، وأفاد عن كون "المواطنين السّنة يحظون بالأفضلية في المناصب المدنية والعسكرية الرفيعة في الدّولة، وكذلك في المنح الدراسية" فضلاً عن عدم توظيفهم في قطاعات الأمن، وكون ذلك كلّه بسبب "الانتماء الدّيني".

ولاحظ التّقرير أن "مستوى الخدمات التّربوية والاجتماعية والبلدية في أغلب الأحياء

الشَّيعية أدنى من ذاك الذي تحظى به المجتمعات السُّنية". وقال إن "قانون التجنيس لا يُطبق بالطريقة ذاتها مع الجميع".

وتحدّث التقرير عن اضطهاد الحكومة للشَّيعية، والتضييق على ممارساتهم الدينية، وانتهاك شعائرتهم، وهدم مساجدهم ومآتمهم، والتعرّض إلى رجال الدين الشَّيعية بطرق مختلفة، موصلاً رسالة عكسية تماماً لما يروّج له بأنّ البحرين بلد التعايش الديني.

مؤشّر الكراهية الدينية: انخفاض العداء الديني داخل المجتمع رغم اضطهاد الدولة للشَّيعية

حافظت البحرين على مركز متقدّم في مؤشّر الكراهية الدينية التي يصدرها مركز "Pew" الأمريكي للأبحاث، إذ لا تزال تصنّف في نطاق أعلى الدول التي تشهد تنامي الكراهية الدينية.

وحافظت البحرين على ذات رصيد العام الماضي في مؤشر القيود الحكومية (GRI)، الذي يقيس القوانين والسياسات والإجراءات الحكومية التي تحد من المعتقدات والممارسات الدينية (6.5)، ما يشير في تفاصيله إلى بقاء الاضطهاد الديني الرسمي ضد المواطنين الشَّيعية عن ذات المستوى.

رغم ذلك، انخفضت حدّة مؤشّر الكراهية الدينية المجتمعية (SHI)، الذي يقيس أعمال العداء الديني على يد الأشخاص العاديين أو المنظمات أو الجماعات في المجتمع من 5.3 إلى 3.5، لينقل البحرين إلى نطاق الدول التي تشهد معدل متوسّط في الكراهية الدينية المجتمعية.

البحرين الأولى في نسبة السجناء إلى السكان بالشرق الأوسط

كشفت إحصاءات وضعها المركز الدولي لدراسات السجون، الذي يتبع معهد أبحاث السياسات الجنائية في لندن، أن البحرين الأولى على مستوى الشرق الأوسط في عدد

السجناء نسبة إلى السكان، وذكر أن هناك 301 سجيناً من كل 100 ألف من السكان البالغ تعدادهم حوالي 1.43 مليون نسمة.

وفاقت البحرين في هذا المؤشر حتى الكيان الإسرائيلي، والسعودية.

وذكرت الإحصاءات، أن عدد السجناء حتى ديسمبر/كانون الأول 2013 هو 4028 بناء على معلومات من تقرير لوزارة الخارجية الأمريكية، وأوضحت بأن 27.5% من السجناء هم من الموقوفين في الحبس الاحتياطي، 4.7% من السجناء هم من النساء، و2.3% من الأحداث القاصرين.

ولفت المعهد إلى أن الطاقة الاستيعابية الإجمالية للمنشآت السجنية الأربعة في البحرين هي 816 شخصاً فقط، وذلك طبقاً للأرقام الرسمية في عام 2006.

وعدد السجناء الذي أعلن عنه يفوق بثلاثة أضعاف تعداد السجناء في العام السابق لانطلاق ثورة 14 فبراير، إذ قالت الإحصاءات إنه كان يبلغ 1100 فقط في العام 2010.

البحرين الثامنة عربياً في نسبة السجينات

قال تقرير إحصائي بعنوان "قائمة الإناث السجينات عالمياً" أصدره العام الماضي معهد أبحاث السياسات الجنائية أن البحرين احتلت المرتبة الثامنة عربياً من حيث نسبة السجينات، التي بلغت 4.7 في المئة من إجمالي نزلاء السجون في البلاد بعدد 189 سجينة، وذلك وفقاً لمعلومات وثّقها المعهد حتى ديسمبر/كانون الأول 2013.

وأظهر التقرير أن عدد السجينات في البحرين بلغ 101 في العام 2004 بنسبة 23.1 في المئة، بينما بلغ عددهن 57 في العام 2009 بنسبة بلغت 11.4 في المئة، من إجمالي عدد السجناء.

مؤشر السلم العالمي: 6.5 مليار دولار لم تحقق الأمن في البحرين

احتفظت البحرين بدرجةها المتدهورة في مقياس السلم، لتظل الدولة رقم 107 عالمياً

على مؤشر «السلم العالمي» لأكثر بلدان العالم أمناً، من بين 162 دولة، وقيس المؤشر مستوى الأمان وانتشار السلم في الدول.

المؤشر الذي يصدر سنوياً عن معهد الاقتصاد والسلام في لندن، صنّف السعودية في مركز أفضل من البحرين (95)، كما جاءت البحرين أقل تصنيفاً من دول عربية أخرى تشهد صراعات، مثل تونس، الجزائر، والمغرب.

وبقيت البحرين ضمن ضمن أكثر 10 دول في العالم شهدت تراجعاً حاداً في مستوى "السلم"، بين العامين 2008 و2015، إلى جانب بلدان مثل سوريا واليمن وليبيا، وكان المعهد قد ضرب في تقريره السابق بالبحرين مثلاً على الدول التي شهدت تصعيداً مفاجئاً وكبيراً في مستويات العنف.

وبحسب المؤشر، فقد بلغت كلفة مشتريات التسلّح (الأسلحة والمعدّات المستخدمة لاحتواء العنف) أكثر من 6.5 مليار دولار، بمعدل 4937 دولار للفرد الواحد، ليصل تأثيرها في الناتج الإجمالي المحلي إلى 11%.

ولم يشهد رصيد البحرين في المؤشرات الفرعية للمقياس تغييراً مهماً، إذ ظلّت على ذات التدهور الحاد الذي بدأ يسجّل منذ العام 2011، سواء في مؤشر عدد السجناء بالنسبة للسكان، مؤشر "المواجهات الداخلية المنظمة"، مؤشر "المظاهرات العنيفة"، مقياس "الاضطرابات السياسية"، مؤشر "الإرهاب السياسي"، أو مستوى توقّع الجريمة في المجتمع، وهو ما يجعلها لا تزال في مستوى "الأزمة"، بحسب تصنيف معهد الاقتصاد والسلام.

واحتفظت البحرين بمعدّلها الشاذ والاستثنائي الذي سجّله منذ 3 أعوام في نسبة أعداد الشرطة إلى عدد السكان، لتكون الأعلى في العالم دون منازع. وكان المعهد قد قال في تقرير 2013 إن البحرين تعتبر "ناشزاً" على المقياس بأكمله، حيث بلغ مؤشرها هذا 6 أضعاف المتوسط العالمي، بمعدل 2166 شرطي لكل 100 ألف شخص (بحسب إحصاءات الأمم المتحدة للعام 2011).

ويتكوّن المؤشّر من 23 مؤشّر فرعي، ما بين كمّي ونوعي، ويستخدم قياسه للسلم العالمي 3 مواضيع رئيسية: مستوى السلامة والأمن في المجتمع، مدى وجود صراع دولي أو محلي، ودرجة العسكرية.

معهد الاقصاد والسلام: البحرين الأولى خليجياً على مؤشر الإرهاب

ساء تصنيف البحرين على مؤشر الإرهاب لتصل إلى الترتيب الـ 31 عالمياً، والتاسعة عربياً والأولى خليجياً، فيما ظلّت تصنّف ضمن 19 دولة مُصدّرة للمقاتلين الأجانب إلى العراق وسورية.

وتصدرت البحرين الدول الخليجية الأكثر عرضة للتأثر بالإرهاب، وحصلت على 4.9 من 10 نقاط في هذا المقياس، ليقف رصيدها كل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، وحتى إيران.

«الإيكونوموست»: البحرين دولة مستبدة... وأكثر دول الخليج تأثراً بالاضطراب السياسي

استمرت «الإيكونوموست» في تصنيف النظام البحريني بين الدول المتسلطة (المستبدة) و"الملكيّات المطلقة" تحديداً، وانخفض ترتيبها في مؤشر الديمقراطية العالمي 2014، الذي أصدرته العام الماضي وحدة البحوث والمعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU، ليصل إلى 147 من بين 167 دولة.

وحصدت البحرين ذات الرصيد من النقاط المتدنية في المؤشرات الفرعية للعام الماضي، من جهة العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، أداء الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية.

على الصعيد ذاته، توقّعت "الإيكونوموست" أن يظل المشهد السياسي في البلاد غير مستقر ما بين العام 2016 و2020، كما أنها توقّعت المزيد من التباطؤ في النمو الاقتصادي، وكانت وحدة المعلومات الاقتصادية قد توقّعت أن تشهد البحرين

اضطرابات مستمرة بسبب المظالم الاجتماعية والاقتصادية، واعتبرت أن البحرين الدولة الأكثر تأثراً بالاضطراب السياسي خلال الربيع العربي من بين دول مجلس التعاون الخليجي، مؤكدة أن الاضطرابات استمرت فيها منذ اندلاع الاحتجاجات الحاشدة في مطلع العام 2011، وتأججت عدّة مرات آخرها بعد اعتقال الحكومة لأمين عام جمعية الوفاق، الشيخ علي سلمان.

وتوقعت الإيكونومست "استمرار الضغوطات من قبل المتشدّدين من كلا الجانبين في جعل الخلافات تشتد ليصعب تخطّيها، الأمر الذي من شأنه أن يحثّ المعارضين على اللجوء إلى العنف".

البنك الدولي: البحرين تتراجع في مؤشرات الحكم الصالح

خفض البنك الدولي بعض مؤشرات البحرين في الحكم الصالح للعام الماضي، وهي ما يتعلق بـ«التمثيل السياسي والمحاسبة»، و«سيادة القانون»، و«السيطرة على الفساد»، في حين صعدت بعض المؤشرات الأخرى.

وكانت جلسات الحوار الوطني، التي شهدتها البحرين في العام 2013، قد رفعت من مستوى «التمثيل السياسي والمحاسبة» آنذاك، لكن المؤشر ذاته عاد وانخفض في تقرير هذا العام.

تقرير الشفافية الأمريكي: البحرين لا تلبي متطلّبات الشفافية المالية ولا تحقّق تقدّمًا

صنّف تقرير الشفافية المالية 2014 الذي أصدرته الخارجية الأمريكية في يناير/كانون الثاني 2015 البحرين ضمن الدول التي لم تلبي الحد الأدنى من متطلّبات الشفافية المالية، وصنّفها كذلك ضمن الدول التي لم تشهد تقدّمًا ملحوظاً في العام 2014 فيما يخص الشفافية المالية.

وقال التقرير إن المملكة الخليجية لا تكشف عن نفقات ومصاريف العائلة المالكة في الميزانية المتاحة علناً لافتة إلى أن الكشف عن ذلك يمكنه تعزيز الشفافية

المالية في البحرين، ويؤثر هذا التصنيف في تحديد الحكومات التي يمكن لها أن تستفيد من المساعدات المالية الأجنبية.

«فريدوم هاوس»: لا حرية في البحرين وأسوأ درجة على مؤشر الحقوق السياسية

على مؤشر الحريات الدولي، الذي تصدره منظمة "فريدوم هاوس"، تراجع تصنيف البحرين من 6 إلى 7 على مستوى الحقوق السياسية، وهي المرتبة الأسوأ وفقاً للمقياس، كما سجّلت 6 نقاط على صعيد الحريات المدنية، لتصنّف إجمالاً كبلد غير حر 6.5 نقطة.

وأرجعت المنظمة في التقرير الذي أصدرته (28 يناير/ كانون الثاني 2015) حول حالة الحرية في دول العالم 2014 انخفاض مؤشر الحقوق السياسية في البحرين إلى "العيوب الخطيرة" في الانتخابات التشريعية الأخيرة، وعدم استعداد الحكومة لمعالجة المظالم التي تعاني منها الغالبية الشيعية منذ أمد بعيد، والتي تطالب بإعادة ترسيم الدوائر الانتخابية وبالتمثيل العادل في السلطة.

وقالت المنظمة إن "الغالبية الشيعية تفتقر إلى التمثيل الحقيقي في الحكومة"، وإنهم يعانون من كافة أشكال التمييز، وإن السلطات تعتقل أبرز قادة المعارضة. كما أشارت إلى ترّبع خليفة بن سلمان على كرسي الحكومة، وكيف ينظر له المواطنون كفاسد وكخصم أساسي للإصلاح.

ولفتت المنظمة إلى سياسات التجنيس التي تستهدف الشيعة، وملاحقة كل منتقدي الحكومة حتى لو كانوا من الأكاديميين أو من الشخصيات الدينية، كما قالت فريدوم هاوس إن النظام القضائي ينظر إليه على أنه فاسد ومتحيز لصالح الأسرة الحاكمة ومؤيديها، وولفت إلى تدهور أوضاع السجون، وتقييد حركة المواطنين داخل البلاد، ومنع الكثير منهم من السفر، في انتهاك للحقوق الفردية.

«فريدوم هاوس»: البحرين ثاني أسوأ بلد عربي في حرية الصحافة بعد سوريا
احتفظت البحرين للعام الثالث على التوالي بترتيبها العالمي في مؤشر منظمة «فريدوم هاوس» السنوي لحرية الصحافة، وهو الـ 188 عالمياً، مصنفة كدولة "غير حرة" وكثاني أسوأ بلد عربي بعد سوريا.

وقالت فريدوم هاوس في تقريرها "إن وسائل الإعلام في البحرين مازالت تعاني من الرقابة الذاتية والاضطهاد، والصحافيين المواطنون الذين يتجرأون في الكتابة عن الاحتجاجات المستمرة من خلال وسائل الإعلام الاجتماعية، يواجهون انتقام الحكومة".
«مراسلون بلا حدود»: البحرين في الخانة السوداء ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة

حلت البحرين في ذيل ترتيب "مراسلون بلا حدود" للحرية الصحافية على مستوى العالم في العام 2015. ووضعت في المرتبة 163 ضمن قائمة تضم 180 دولة، لتبقى بذلك في الخانة "السوداء" ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة، وهي الخانة التي تؤثر على "الوضعية الأسوأ".

وعلى مستوى الشرق الأوسط، فقد حلت البحرين في المراتب الخمسة الأخيرة، تليها السعودية واليمن وإيران فسوريا. وأشارت المنظمة أن البحرين اعتقلت 7 صحافيين إضافة إلى 7 من نشطاء الإنترنت.

«لجنة حماية الصحفيين» تصنف البحرين في المرتبة الثانية عالمياً للصحفيين المسجونين

صنفت لجنة حماية الصحفيين (CPJ) البحرين في المرتبة الثانية عالمياً من حيث ترتيب الصحفيين المسجونين بحساب عدد السكان. وجاءت البحرين بعد أريتريا مباشرة بالنسبة إلى الدول التي تعتقل صحافيين.

وقالت اللجنة في بيان «على الرغم من المديح الذي أسبغته الملك حمد على الصحافة

فقد شددت الحكومة البحرينية قمعها ضد كل شخص يتحدى روايتها الرسمية». وأوضحت «السلطات تحتجز الصحفيين بصفة وقائية لمنع تغطية الاحتجاجات».

تصنيف «كيو إس»: جامعة البحرين 701 عالمياً وجامعة الخليج العربي 491 عالمياً
اعتبرت الجامعات البحرينية خارج قائمة أفضل 400 جامعة عالمياً، وذلك وفق تصنيف «كيو إس» العالمي لجامعات العالم الأكثر شعبية للعام 2016/2015 والذي تضمن 891 جامعة في 82 بلداً.

واللافت بأن ترتيب جامعة البحرين تراجع، فبعد أن كانت تحتل الترتيب 601 خلال العام 2012، تراجعت للترتيب 701 خلال العام 2013 واستقرت على هذا الترتيب حتى العام 2015، لكنها احتلت الترتيب الـ 42 عربياً، فيما حصلت جامعة الخليج العربي المركز 491 عالمياً و28 عربياً.

منتدى «دافوس»: البحرين 138 عالمياً في التمكين السياسي للمرأة
قال منتدى دافوس الاقتصادي العالمي إن البحرين احتلت الترتيب 123 عالمياً، والرابعة خليجياً وعربياً في مؤشر الفجوة الجندرية لعام 2015، فيما شهدت تراجعاً في المؤشرات الفرعية، وخصوصاً فيما يتعلق بالتمكين السياسي الذي حصلت فيه المركز الـ 138 متراجعة 22 ترتيباً.

وحصدت البحرين وفق المؤشرات الفرعية ترتيباً متأخراً في مؤشر المشاركة والفرص الاقتصادية في حين تراجع أكثر مؤشرها للتعليم العلمي وكذلك مؤشر الصحة متراجعة.

البحرين الأخيرة خليجياً في مؤشر السعادة
وضع تقرير أصدريته شبكة الحلول المستدامة البحرين في ذيل الدول الخليجية على مؤشر السعادة، فيما جاءت في المرتبة 49 على المستوى الدولي.

ويفترض التقرير عدة أسباب لتكون البلد أكثر سعادة من بينها وجود حكومة تتصدى

للفساد، ومجتمع يعيش فيه أشخاص كرماء، ولا يشترط التقرير القيام بأنشطة مسلية من أجل تحقيق قدر من السعادة.

- تقرير الحريات الدينية الأمريكي: الشيعة يشكّلون أكثر من 50% في البحرين وأشارت إلى أنّه على الرغم من ذلك فإن السّنة يهيمنون على الحياة السّياسية في البحرين ويحظون بأفضلية مبنية على التمييز
- مؤشر الكراهية الدينية: انخفاض العداء الديني داخل المجتمع رغم اضطهاد الدولة للشيعة
- البحرين الأولى في نسبة السجناء إلى السكان بالشرق الأوسط وفاقته البحرين في هذا المؤشر حتى الكيان الإسرائيلي، والسعودية.
- البحرين الثامنة عربياً في نسبة السجينات
- مؤشر السلم العالمي: 6.5 مليار دولار لم تحقق الأمن في البحرين
- معهد الاقتصاد والسلام: البحرين الأولى خليجياً على مؤشر الإرهاب
- «الإيكونوموست»: البحرين دولة مستبّدة... وأكثر دول الخليج تأثراً بالاضطراب السياسي
- «فريدوم هاوس»: لا حرّية في البحرين وأسوأ درجة على مؤشر الحقوق السياسية
- «فريدوم هاوس»: البحرين ثاني أسوأ بلد عربي في حرية الصحافة بعد سوريا
- «مراسلون بلا حدود»: البحرين في الخانة السوداء ضمن خارطة العالم لحرية الصحافة
- «لجنة حماية الصحفيين» تصنف البحرين في المرتبة الثانية عالمياً للصحفيين المسجونين
- تصنيف «كيو إس»: جامعة البحرين 701 عالمياً وجامعة الخليج العربي 491 عالمياً
- منتدى «دافوس»: البحرين 138 عالمياً في التمكين السياسي للمرأة
- البحرين الأخيرة خليجياً في مؤشر السعادة
- «مؤشر العطاء»: البحرين الأولى عربية والـ 13 عالمياً

مراكز الأبحاث الدولية 2015: البحرين في طريقها نحو تفاقم التطرف السني والغضب الشيعي

على مدى 5 سنوات، تابعت مراكز البحث والتفكير، والمؤسسات الدراسية، مسلسل الأحداث في البحرين، وصار قضيتها. اعتبر الباحثون البحرين مدخلا لفهم السياسة في الخليج، وفهم التطرف السني، والغضب الشيعي، والاتساع المستمر للشرخ الطائفي.

اعتقال الشيخ علي سلمان، داعش والبحرين، الوضع السياسي المحلي الجديد بعد انتخابات 2014، فضلا عن التغيرات في موقف الولايات المتحدة والمجتمع الدولي من الأزمة، مواضيع شغلت كبار الباحثين، فصدرت مجموعة لافتة من الدراسات والأوراق والقراءات السياسية البحثية.

بالتلاشي، وكذلك سيادة البحرين نفسها، بعد أن انخرطت في السجال الإقليمي بين إيران والسعودية.

وفي حين لاحق الباحث البريطاني مارك أوين جونز وثيقة سرية حتى استطاع من خلال القضاء رفع السرية عن أجزاء منها وضمها إلى دراسته، اعتبر معهد تشاتام هاوس البريطاني، أن الحياة السياسية للشيخ علي سلمان تبين "دورة الإصلاح والقمع في البحرين"، وقالت خبيرة في الجامعة الأمريكية إن وجود تركي البنعلي في المراتب القيادية بتنظيم "داعش" هو محصل لخطابات الكراهية السائدة في المؤسسات الرسمية البحرينية.

دراسة لجامعة هارفرد صنفت انتخابات البحرين من بين الخمس الأسوأ في العالم، بينما قالت تحليلات لمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي إنه لا ينبغي لأحد الاطمئنان بخصوص البحرين، وإن دعم وجود الأسطول الخامس سيبدأ



مركز أوال يفتتح جزءا من مشروع أرشيف البحرين

تميّز العام 2015 بافتتاح جزء من الأرشيف الذي يعمل على تأسيسه «مركز أوال للدراسات والتوثيق»، إذ فتح أبوابه للجمهور لأول مرة متيحاً لهم الاطلاع على أكثر من 10 آلاف وثيقة تخص فترة الطوارئ 2011، وذلك بمناسبة يوم الأرشيف العالمي. وبحسب المركز، يهدف مشروع التوثيق والأرشيف إلى مساعدة كل باحث ومتخصص وطالب معرفة، في الوصول إلى الوثائق والمصادر المتعلقة بالبحرين للاستفادة منها في مختلف المجالات.

واستطاع المركز حتى الآن أرشفة أكثر من 34 ألف وثيقة، شملت ملفات مختلفة لتوثيق الحراك البحريني، كما أنه يعمل على جوانب أرشيفية أخرى تتعلق بتاريخ البحرين الحديث والمعاصر.

دراسة لجامعتي هارفرد وسيدني: انتخابات البحرين من بين الخمس الأسوأ في العالم

قالت دراسة أنجزت بتعاون بين جامعتي هارفرد في الولايات المتحدة، وسيدني في أستراليا، إن الانتخابات النيابية الأخيرة التي أجريت في البحرين واحدة ضمن أسوأ 5 انتخابات أجريت في العالم خلال العام 2014، ووصفتها بالانتخابات المعيبة والفاشلة، وأنها فشلت في تلبية المعايير الدولية.

واعتمد بناء الدراسة على أدلة استقصائية جمعتها 1429 من خبراء الانتخابات. وقام معدوها بسؤال الخبراء المحليين والدوليين مباشرة بعد كل انتخابات أجريت في البلدان المشمولة ضمن المسح عن معايير جودة الانتخابات من خلال 49 مؤشراً.

مجلس العلاقات الخارجية CFR

قدّم إليوت أبرامز، كبير الباحثين بـ«مجلس العلاقات الخارجية»، وهو مؤسسة بحث وتفكير أمريكية هدفها تحليل سياسة الولايات المتحدة والوضع السياسي العالمي، تحليلاً بحثياً تحت عنوان "كيف تخلّى أوباما عن البحرين"، بحث فيه تغيير سياسة واشنطن تجاه أزمة البحرين، ونشر التحليل على موقع المؤسسة وكذلك على موقع مجلة فورين بوليسي الشهيرة، في فبراير/شباط 2015.

أبرامز، الذي كتب كثيراً عن البحرين، قال إن الصمت هو ما يطرق مسامعنا من ناحية البيت الأبيض حين يأتي الحديث عن انتهاكات حقوق الإنسان والحكومة الاستبدادية الوحشية في المنامة، في ظل تفاقم الوضع، واستعرض أبرامز تغيير الموقف الأمريكي عبر تحليل الخطاب الأخير للرئيس باراك أوباما في الأمم المتحدة، والذي لم يأت في على ذكر البحرين إلا في جملة واحدة ممّوهة في إطار الحديث عن التوترات الطائفية، دون أن يقدم أي لوم للنظام، أو يطالب بأي شيء.

ورأى أبرامز أن الولايات المتحدة تتمتع بتأثير كبير على المنامة. وقيامها بسحب مجموعة صغيرة من قواتها العسكرية سيكون ذا أثر كبير هناك، واعتبر أن واشنطن لم

تصمت فقط، بل قامت بتصرفات لا يمكنها إلا أن تقنع الحكومة البحرينية بتجاهل أي احتجاجات هادئة تقام، مثل توسيع قاعدتها العسكرية هناك "تبعث إدارة أوباما رسالة واضحة مفادها أن احتجاجاتها الصاخبة ولّت، وأن الرئيس لن يأتي على ذكر البحرين، وأنه بإمكان الملكية أن تطمئن".

ورأى أبرامز أنه "لا ينبغي لأحد الاطمئنان بخصوص البحرين. فهي في طريقها نحو المزيد من الاضطراب، وتفاقم التطرف السني، واشتداد الغضب الشيعي، والاتساع المستمر للشرخ الطائفي".

كما قال إن أبرز الافتراضات المحتملة هو أنه "في حين ترى أغلبية البحرينيين أن الولايات المتحدة غير مبالية بالقمع وتقف إلى جانب أكثر أفراد الأسرة الملكية قمعاً، سيبدأ الدعم لوجود الأسطول الخامس بالتلاشي. وكذلك سيادة البحرين نفسها، إذ إنها أشركت نفسها في السجال الإقليمي بين إيران والسعودية".

"في يوم من الأيام، كانت البحرين أيضاً نموذج عن سياسة أوباما الحساسة في ما يتعلق بحقوق الإنسان. واليوم، يمكن للمرء القول، للأسف، إنها نموذج جيّد عن كيفية تبخر سياسة حقوق الإنسان في الهواء"

وفي تحليل بحثي آخر، قال أبرامز إن الأسرة الحاكمة في البحرين تنتهج مساراً لا يمكن له أن يؤدي إلى أي نتيجة جيدة، فالحكومة لا تحد من حقوق المواطنين البحرينيين فحسب، بل تقف مكتوفة الأيدي أمام تحول السنة إلى التطرف وانجذابهم إلى الجماعات الإسلامية العنيفة، ورأى أن النظام الملكي في البحرين - بقيادة أسرة آل خليفة يواجه اليوم تهديداً فريداً من تنظيم داعش.

البحث في وثيقة بريطانية سرية

خاض الباحث وال كاتب، مارك أوين جونز، عضو منظمة "بحرين ووتش"، وطالب الدكتوراه في جامعة درهام البريطانية، معتركا قضائياً مع الحكومة البريطانية للكشف

عن وثيقة سرّية من الأرشيف الوطني البريطاني تظهر اتّصالات بين رئيس مباحث أمن الدولة السابق، الضابط البريطاني إيان هندرسون، والخارجية البريطانية، تعود إلى حوالي 40 عاماً، وذلك للاستفادة منها في بحوثه التي يجريها عن البحرين، ورسالته للدكتورة في العلوم السياسية، التي موضوعها البحرين أيضاً.

عنوان الملف السريّ محلّ النزاع كان "البحرين: الوضع السياسي الداخلي في العام 1977"، وقد اعتبره جونز وثيقة مهمّة جداً لإكمال بحثه، وفي نهاية القضية، أمرت المحكمة الحكومة البريطانية بالكشف عن سطور أخرى فقط من الوثيقة، وليس كاملها، وقال جونز تعليقاً على ذلك إن "الحكومة كانت تلجأ إلى "القمع البيروقراطي" لإيقاف التدقيق في الدّور التاريخي لبريطانيا في البحرين".

وبيّنت قراءة مبدئية لما كشف من الوثيقة أن إيان هندرسون، تمّ تجاوزه في بعض القرارات التي كان يريد أن يتّخذها، إذ منع من اعتقال مجموعة من السياسيين يعتقد جونز أنهم بحرينيون سنّة من أعضاء الحركات اليسارية، التي تصدرت الجبهة المعارضة للنظام آنئذ.

وفي أحد التعليقات الخطيّة التي كتبت على الوثيقة، قال مسئول هويّته غير معلومة إنه حين غادر البحرين في العام 1956، لم يكن يراهن على بقاء آل خليفة في العشرين عاماً المقبلة، واصفا الظروف والأوضاع التي تحدّث عنها هندرسون بـ"المزعجة جدّاً".

ويخضع جونز هذه الوثائق وغيرها، لتحليل سياسي وتاريخي عميق، ضمن رسالته للدكتورة، وقال حوار مع "مرآة البحرين" إنّه "مع أن الأجزاء الجديدة التي كشف عنها من الوثيقة لا تضيف الكثير، إلا أنّها تعطي إشارة مختلفة على نحو ما، إذ تؤكّد أن التحكّم بالوضع الأمني وتوجيهه كان بيد آل خليفة أكثر من البريطانيين، وأن هندرسون كان مهمّشاً من ناحية اتّخاذ القرارات".

وفي سياق تحليل الوثيقة المبدئي، يقول جونز إن التأثير السعودي في البحرين كان قد بدأ في النمو بعد الاستقلال، وإن القمع في البحرين بدأ يعكس التأثير السعودي أكثر مما يعكس التأثير البريطاني على البلاد.

مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية

نشر مركز ستراتفور للدراسات الاستراتيجية مقالا تحدّث فيه عن أهمية البحرين بالنسبة للولايات المتحدة كحليف إقليمي في الشرق الأوسط، المتوافقة عكسيًا مع حجم البلاد، مشيرًا إلى محافظة الولايات المتحدة على قاعدة بحرية في البحرين منذ العام 1947، وتمركز الأسطول الأمريكي الخامس فيها.

وذكر المركز أن علاقة الولايات المتحدة بالبحرين في بعض الجوانب وثيقة كعلاقاتها مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، مشيرًا إلى منح الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش البحرين أحقية شراء المعدات العسكرية، تمامًا كأعضاء حلف شمال الأطلسي.

وفي أعقاب حادث تفجير سترة في 28 يوليو/ تموز 2015، قال المركز في تقرير إنه من المحتمل ظهور مجموعة مسلحة شيعية جديدة في البحرين، رغم أن السلطات البحرينية ظلّت تحاول قمع الاحتجاجات الشيعية منذ العام 2011.

المعهد الملكي البريطاني "تشاتام هاوس"

توقع المعهد الملكي البريطاني "تشاتام هاوس" في دراسة حصول تغيرات سياسية في دول الخليج، مشيرًا إلى أن الهياكل الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول تمر بتحويلات جذرية، من شأنها أن تفرض تغييرات سياسية على التركيبة الحاكمة.

الدراسة التي أجراها المعهد لا تنظر إلى الاحتجاجات في البحرين على أنها عابرة، بل على أنها ستفرض مع الوقت تحديات جديدة على المستوى السياسي في الممالك الخليجية. ويستشهد المعهد الملكي أيضاً بالتدوينات على مواقع التواصل الاجتماعي،

المطالبة بملكيات دستورية وبرلمانات منتخبة، إذ لا يراها حالات معزولة، وإنما ستحدث خضات سياسية في المستقبل.

ورأت الدراسة أن الوقت قد حان للدول الغربية، إلى أن لا تحصر علاقاتها مع النخبة الحاكمة في الخليج، وتوسعها لتطال الجيل الجديد الذي أصبح أكثر نضوجاً وتعليماً.

على صعيد آخر، كتبت الباحثة في المركز، جين كينيمونت، تحليلاً سياسياً تحت عنوان "سجن الإصلاحيين يسلط الضوء على الهشاشة السياسية في البحرين"، وذلك عقب الحكم بسجن زعيم المعارضة البحرينية الشيخ علي سلمان، وخلصت كينيمونت إلى أنه من المرجح أن يجعل ازدياد القمع الداخلي حراك المعارضة الواسع في البحرين أكثر تطرفاً ومعاداة للغرب. وقالت إن الحياة السياسية للشيخ علي سلمان تُبين "دورة الإصلاح والقمع في البحرين".

كينيمونت قلت أيضاً إن فشل المحادثات بين الحكومة والمعارضة في 2014 مهّد الطريق لاعتقال سلمان، وأن الوفاق لو دخلت في برلمان 2014، لما كان الشيخ علي في السجن الآن، ورأت أن توقع المعارضة البحرينية الحصول على ضغط دولي يبدو غير واقعي، وأن ما يحدث قد يشجّع على مزيد من المواجهات.

مؤسسة كارنيغي

بحثت ندوة "الاتجاهات المستقبلية في دول الخليج" التي عقدتها في العاصمة الأمريكية واشنطن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي (3 مارس / آذار 2015)، التغيرات في منطقة الخليج وضرورات إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية واستعرض كبير الباحثين في معهد كارنجي فريدريك ويرلي، التحديات التي تواجه دول الخليج.

نائبة الرئيس وزميلة الأبحاث في برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس جين كينيمونت قدّمت ملخصاً لبحثها ذكرت فيه أن البحرين تعتبر من أهم الدول التي تواجه تحديات اقتصادية آنية. من جانبه قال المنسق في برنامج الشرق

الأوسط وشمال أفريقيا في تشاتام هاوس جميل ديمونكس أن البحرين تسحب الجنسيات من مواطنيها بزعم أنها تجابه التطرف والإرهاب، لكن الواقع يقول أن الاستهداف يشمل المعارضين السلميين.

الخيرة في شؤون الخليج في الجامعة الأمريكية كرستين ديوان رأت أن وجود تركي البنعلي في المراتب القيادية بتنظيم "داعش" هو محصل لخطابات الكراهية السائدة في المؤسسات الرسمية البحرينية التي إستمرت لأكثر من أربع سنوات.

باحثة فرنسية تناقش "النشاط البحريني في المنفى" بكلية لندن للاقتصاد

قدمت الباحثة الفرنسية في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى، كلير بوغراند، ورقة بحث بعنوان "الموروثات والتمزقات الثورية في النشاط البحريني في المنفى" في ندوة عقدت في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

وأشارت بوغراند في ورقتها إلى أنه "كان للبحرين تاريخ طويل في نفي معارضيهما كوسيلة للسيطرة على المعارضة السياسية"، وأن "الانتفاضة السياسية في العام 2011 في البحرين كانت مفتاحاً لمرحلة جديدة من سياسات الهجرة والنفي في البحرين" وأن "القمع الوحشي أدى إلى موجة جديدة من النفي السياسي، أثرت على نطاق واسع من الفئات الاجتماعية والاقتصادية".

معهد أبحاث السلام الدولي

كشف معهد أبحاث السلام الدولي بأن مبيعات الأسلحة إلى الدول الخليجية زادت بنسبة تربو على 70 % في خلال السنوات الخمس الماضية، وأن بريطانيا هي أكبر مورد لها.

وقال المعهد في أحدث تقرير له "إن دول مجلس التعاون الخليجي الست، البحرين، الكويت، عمان، قطر، الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، استثمرت بكثافة في ترساناتها من عام 2010 إلى عام 2014"، مشيراً إلى أن الدول الست "مثلت أسواقاً مربحة للأسلحة البريطانية".

إصدارات 2015: «كلينتون» تستذكر في كتاب مساعيها للتسوية والأزمة البحرينية تصل مسلسلات الدراما الأمريكية

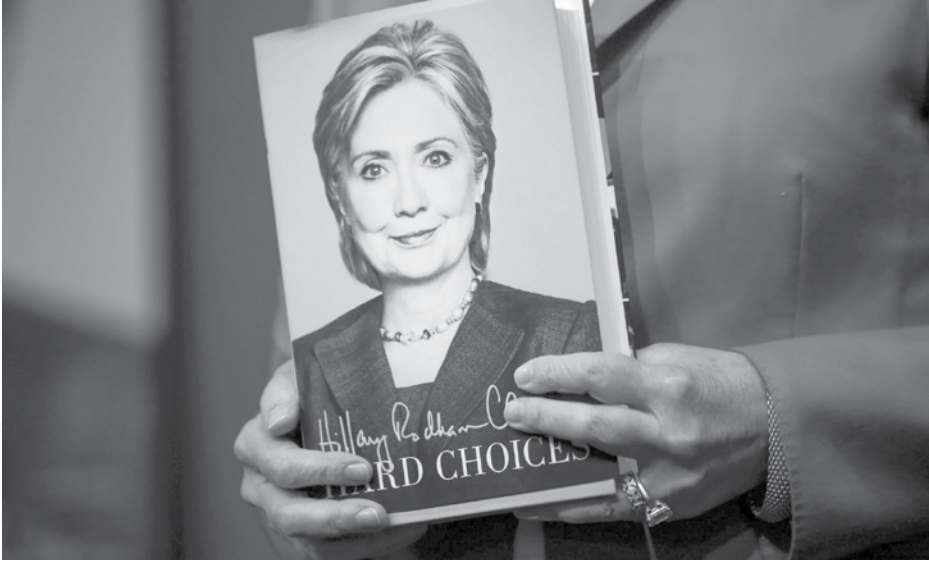
نحو عشرة إصدارات ما بين كتب وأفلام وثائقية تقاطعت خطوطها مع الأزمة البحرينية صدرت خلال العام 2015. بعضها جاء خُصيصاً في سياق الأزمة الممتدة فصولها منذ خمس سنوات، وبعضها حلّت البحرين كفصل فيه أو شهادة.

هيلاري كلينتون، وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة، نشرت مذكراتها "خيارات صعبة" التي روت فيها جانباً من مساعي إدارتها لاحتواء احتجاجات 14 فبراير/ شباط مع مسؤولي الحكومة والمعارضة. عبد الهادي الخواجة "سيرة الاحتجاج". أما الصحفي عباس بوصفوان فقد نشر كتابه الأول "بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة".

"انتفاضة البحرين... المقاومة والقمع في الخليج" هو كتاب آخر باللغة الإنجليزية، من تحرير الدكتورة آلاء الشهابي والكاتب مارك أوين جونز، يرفرف بين روايات شهود العيان، والتحليل، والسياق التاريخي، والوصف لما وقع مطلع العام 2011.

الكاتب عباس المرشد وضع كتاباً عن سيرة المناضل الحقوقي

"مرآة البحرين" دشنت في نفس العام أيضاً 3 كتب باللغتين العربية والإنجليزية، وهي "القضاء البحريني: ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية"، و"داعش بيننا: الدولة البحرينية وصعود الإسلام الجهادي". وأخيراً كتاب "حصاد الساحات"، وهو عبارة عن سياحة في أحداث العام 2014.



الباحثة رملة عبدالحميد نشرت رسالتها للدكتوراه تحت عنوان "العبور نحو الدولة الحديثة... البحرين ما بين 1919 - 1939".

في حقل الأفلام الوثائقية ومسلسلات الدراما العالمية كان ثمة نصيب للبحرين أيضاً. فقد أنتجت جين مارلوي فيلما وثائقيا عن زيارتها البلاد سرّاً في العام 2012، لمراقبة قمع التظاهرات والانتهاكات تحت عنوان "شاهد البحرين". بينما أنتج موقع "ذا أونيون" الأمريكي فيلما تمثيليا قصيرا يسخر من الملك البحريني.

ولم تكن البحرين بأحداثها بعيدة عن المسلسلات الأمريكية الدرامية، فقد حوت إحدى حلقات مسلسل "Madam Secretary" الذي يتحدث عن حياة "وزيرة الخارجية الأمريكية"، نقداً لاذعاً للبحرين والأسرة الحاكمة.

البحرين في مذكرات «هيلاري كلينتون»: خيارات صعبة، وتسويات غير مثالية

أصدرت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «هيلاري كلينتون» في العام 2014 مذكراتها في كتاب تحت عنوان «خيارات صعبة»، تناولت فيه تجربة الأعوام الأربعة التي أمضتها في منصب وزيرة الخارجية، وذكرت فيه الكثير من القضايا الداخلية والخارجية والتحديات التي واجهتها.

وخصصت كلينتون القسم الخامس من الكتاب لأحداث «الربيع العربي» والشرق الأوسط، وسياسة أمريكا تجاه الاقتتال في سوريا، وأسرار السياسة الإيرانية.

ونشرت «مرآة البحرين» الجزء المتعلق من الكتاب بسياسة الولايات المتحدة تجاه الخليج بشكل عام والبحرين وثورتها في العام 2011 بشكل خاص.

واستعرضت كلينتون في هذا الجزء أحداث دوار اللؤلؤة، وهجوم قوات النظام على المحتجين فيه في 17 فبراير/شباط 2011، وكشفت عن اتصال هاتفي أجرته مع نظيرها البحريني إثر ذلك، قالت له فيه إن «هذه قراءة خاطئة للعالم الذي نعيش فيه والذي يتحول إلى محيط أكثر تعقيداً» و «أود أن تسمع ذلك مني، نحن لا نريد أي عنف يسمح بالتدخل الخارجي في شؤونكم الداخلية. ومن أجل تجنب هذا الأمر، عليكم أن تبذلوا جهداً لإجراء مشاورات حقيقية».

وبحسب كلينتون فقد بدا وزير الخارجية قلقاً، وقال إن عمل الشرطة لم يُخطَّط له، وقال إن «هذه الوفيات مأساوية، نحن على شفا هاوية طائفية»، واصفا كلامه بأنه «عبارة تقشعر لها الأبدان»، وقالت كلينتون إنها أبلغت الوزير بأنها أرسلت جيفري فيلتمان إلى البحرين فوراً، «سنتوصل إلى اقتراحات ونحاول أن نكون مفيدين وفعالين خلال هذا الوقت العصيب. لا أقول إن هناك حلاً سهلاً، فموقفكم فيه تحد من نوع خاص نظراً للمشكلة الطائفية التي تواجهونها. ولا شك لدي بأن لديكم جازاً مهماً يهتم بهذه المسألة بطريقة غير موجودة لدى الدول الأخرى».

ووصفت كلينتون ولي العهد البحريني بأنه كان شخصاً معتدلاً أدرك الحاجة إلى الإصلاح، وكان يمثل الفرصة الأفضل للأسرة الحاكمة لمصالحة الفصائل المتنافسة في المنطقة. وكشفت بأن فيلتمان كان يعمل في الكواليس للتوصل إلى تفاهم بين العائلة الملكية والقادة الأكثر اعتدالاً في المعارضة الشيعية.

وإثر تصاعد الأحداث، قالت كلينتون إن الأعضاء المحافظين في الأسرة البحرينية الحاكمة كانوا يضغطون على ولي العهد ليتخلى عن جهود وساطته.

وكشفت كلينتون في كتابها أن الملحق العسكري في سفارة الولايات المتحدة بالرياض أفاد يوم الأحد، 13 مارس/آذار، عن حركة غير عادية للجيش في المملكة العربية السعودية وأن هذه الوحدات قد تكون متجهة نحو البحرين «هاتف جيف وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة، الشيخ عبدالله بن زايد، الذي أكد أن التدخل العسكري على وشك البدء. كانت حكومة البحرين ستدعو جيرانها إلى مساعدتها على إحلال الأمن في المنطقة، لكنهم لم يروا أن إبلاغ الولايات المتحدة بذلك ضروري، كما أنهم لم يريدوا أخذ الإذن منا أو تقبل أي طلب لإيقاف الأمر»

وقالت كلينتون إنها تحدثت إلى وزير الخارجية السعودي وألحت عليه لإيقاف استخدام القوة في إخلاء المحتجين. وقالت له «أعط جيف بعض الوقت لإنجاح المفاوضات، فمن شأن أربع وعشرين ساعة أن تحدث فرقاً. كنا قد شارفنا على الاتفاق مع الحزب الشيعي السياسي الرئيسي للخروج من المناطق الرئيسية في المدينة مقابل تأكيد الدولة على حق الاحتجاج السلمي وبدء حوار بنية حسنة. كان سعود الفيصل عنيداً، وقال إنه على المحتجين الذهاب إلى منازلهم وترك الحياة تستمر، عندها فقط يمكن لنا التحدث عن اتفاق. وقد لام إيران لإثارها المشاكل ودعمها المتطرفين. وأضاف أنه قد حان الوقت لإنهاء الأزمة وإعادة الاستقرار إلى الخليج»

وسردت كلينتون تفاصيل أخرى عن كيف تسببت البحرين في خلاف بينها وبين الإمارات والمجموعة العربية التي وافقت على المشاركة في إسقاط النظام الليبي

عسكريا، كاشفة عن الاتصالات التي جرت بينها وبين نظيرها الإماراتي في هذا الخصوص، والتي انتهت بمؤتمر صحافي أقرت فيه كلينتون بحق البحرين الاستعانة بقوات الدول المجاورة.

وتعليقا على ما حدث، تذكّرت كلينتون ما قالت في خطاب ألقته المعهد الديمقراطي الوطني في واشنطن «علينا أن نواجه دائما ضرورات تقودنا إلى عقد تسويات غير مثالية»

«انتفاضة البحرين... المقاومة والقمع في الخليج»

صدر في 15 سبتمبر/أيلول 2015، كتاب "انتفاضة البحرين: المقاومة والقمع في الخليج"، باللغة الإنجليزية، وهو من تحرير الدكتورة آلاء الشهابي، العضو المؤسس في منظمة بحرين ووتش، وزميلها في المنظمة، طالب الدكتوراه، الكاتب مارك أوين جونز، وبحسب المحررين، فإن الإصدار هو أول كتاب باللغة الإنجليزية يخصّص لأحداث البحرين في العام 2011.

ونشر الكتاب من قبل "زد بوكس" البريطانية، ووزع في الولايات المتحدة عن طريقة مطبعة جامعة شيكاغو. وتحمل صورة الغلاف رسما لدوار اللؤلؤة وعملية الهجوم عليه، وقد شارك في كتابة فصوله كل من عبد الهادي خلف، آلاء الشهابي، توني ميتشل، إبراهيم شريف، مارك أوين جونز، زوي هولمان، علي الجلاوي، أمل خلف، جون هورن، ولوك بهاتيا.

مارك جونز قال إن الكتاب متعدد التخصصات ويرفرف بين روايات شهود العيان، والتحليل، والسياق التاريخي، والوصف. وأردف "نحن نأمل أن يقدم الكتاب نوعا من الرواية، والشرح، لوضع مائع جدا، وأن يعمل بمثابة شهادة تصف وتفسر بطريقة ما سياق وطبيعة الانتفاضة، ووضعها التاريخي".

وفي التعريف الذي صدر للكتاب على موقع أمازون، ورد بأنه "يرسم صورة لأمة

عرفت بالثروة النفطية وعدم المساواة العميقة"، وأنه "يقدم صوت المواطن العادي، يحكي قصة الانتفاضة، ويأخذ القراء إلى الثقافة الديناميكية لاحتجاجات الشوارع التي لا تزال تضغط على النظام الملكي".

وحصل الكتاب على إشادات من أكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

كتاب «ما بعد الشيوخ» يثير موجة من ردود الأفعال ويطلع للمرة الرابعة

ما بعد الشيوخ

أعاد «مركز أوال للدراسات والتوثيق» طباعة كتاب «ما بعد الشيوخ: الانهيار المقبل للممالك الخليجية»، للمرة الرابعة على التوالي في العام 2015، بعد أن نفدت من الأسواق جميع الطبعات السابقة.

و«ما بعد الشيوخ» هو مؤلف مثير لبروفيسور العلاقات الدولية والعلوم السياسية بجامعة درهام البريطانية كريستوفر دافيدسون، ولقي الكتاب ردود أفعال متباينة بعد ترجمته للعربية في نهاية 2014، كان أبرزها اتهام نائب رئيس الشرطة والأمن العام في دبي الفريق ضاحي خلفان المعارضة البحرينية بتمويله.

وقال خلفان على شبكة تويتر إن كتاب ما بعد الشيوخ مملوء بالردح والشتم والسباب والغيرة والحسد، ليرد عليه دافيدسون واصفا إياه بأنه متأثر بـ "نظرية المؤامرة".

وتداخل العديد من المغردين في النقاش، وعلّق أحدهم قائلاً إن سلاح المعارضة البحرينية هو الإعلام، ويبدو أن التمويل كان معلوماتياً أكثر منه مادياً.

وكان الكتاب الذي صدر لأول مرة في العام 2012، عن مطبعة "هيرست" ومن ثم مطبعة جامعة "أكسفورد"، قد أثار جدلاً واسعاً حين توقّع سقوط الممالك الخليجية قريباً، وقد صنّف على رأس قائمة مجلة "فورين بوليسي" لأفضل 20 كتاباً عن الشرق الأوسط.

«القضاء البحريني: ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية»

أصدرت مؤسسة «مرآة البحرين» الإعلامية، في مايو/أيار 2015 كتاب "القضاء البحريني: ذرائع الإرهاب في مواجهة مطالب الديمقراطية"، وهو كتاب يضع القضاء البحريني أمام صورته الخائنة للعدالة، ويكشف خلال 12 فصلاً، عن الإرهاب الذي يمارسه القضاء البحريني ضد المحتجين والنشطاء والمعارضين السياسيين باسم القانون والعدالة. كما يعرض نماذج من الحيل والألاعيب والأدوات التي يستخدمها للنيل منهم. صدر الكتاب بالحجم المتوسط، وباللغتين العربية والانجليزية، وهو يقع في 280 صفحة.

«داعش بيننا: الدولة البحرينية وصعود الإسلام الجهادي»

في مطلع شهر سبتمبر/أيلول 2015، أطلقت «مرآة البحرين» إصداراً تحت عنوان "داعش بيننا: الدولة البحرينية وصعود الإسلام الجهادي". الكتاب الذي صدر باللغتين (العربية والإنجليزية)، يقدم نظرة دقيقة ومختلفة عن الجهاد الزاحف في البحرين والتهديد المتصاعد للنظام، ويتألف من فصول ستة توثق تطور الإسلام الجهادي في البحرين وكيفية استخدام الأسرة الحاكمة السنية للجهاد السلفي لحشد أنصارها المتطرفين المناهضين للشيعية في محاولاتها لقمع الدعوات إلى الإصلاح السياسي والديمقراطية.

«حصاد الساحات 2014»

وفي الشهر نفسه، صدر عن المرآة كتاب "حصاد الساحات"، وهو عبارة عن سياحة في أحداث العام 2014 تضع بين أيدي القراء أجندة الثورة البحرينية باللغتين العربية والإنجليزية. كما حوى الأجندة السياسية الكاملة للأحداث والتصريحات والفعاليات الاحتجاجية التي وقعت في هذا العام، والتي عملت "مرآة البحرين" على رصدها وتدوينها. وقد قامت المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة إلى الأمم المتحدة بإدراج سلسلة كتاب "حصاد الساحات" ضمن مكتبتها الإلكترونية على شبكة الإنترنت.

«سيرة احتجاج»

من جهته احتفل «مركز أوال للدراسات والتوثيق» في ديسمبر/كانون الأول 2015 بتوقيع كتاب "سيرة الاحتجاج" للباحث البحريني عباس المرشد، الذي استعرض فيه سيرة المناضل الحقوقي عبد الهادي الخواجة المحكوم بالسجن المؤبد. ويوثق الكتاب، الذي تم إطلاقه في ركن مركز أوال بمعرض بيروت "نجاح الخواجة في خلق قاعدة كبيرة من العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان في البحرين ومنطقة الخليج".

«العبور نحو الدولة الحديثة: البحرين ما بين 1919-1939»

وكان المركز قد أصدر أيضا في سبتمبر/أيلول 2015، كتاب «العبور نحو الدولة الحديثة... البحرين ما بين 1919 - 1939»، وهو رسالة دكتوراه للباحثة رملة عبدالحميد، وقالت الكاتبة في حوار إن الكتاب "عبور تاريخي انتقلت فيه البحرين من حالة القبيلة إلى حالة الدولة ذات المؤسسات الرسمية والميزانية، وإن كانت دولة مركزية، السيادة فيها للحكومة ولكنه يعتبر حراك وتغيير ينبغي الوقوف عليه".

وأردفت "بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، أرادت بريطانيا فرض هيمنتها على الخليج وذلك برسم سياسة جديدة للمنطقة، لكنها اصطدمت في البحرين بمقاومة من حاكمها عيسى بن علي، القابض على البلاد لما يزيد على ثلاثين عاما، كان رافضا للتغيير، ثابتا على نمط حكمه التقليدي".

بنية الاستبداد

وفي أغسطس/آب 2015، صدر عن «مركز البحرين للدراسات» في لندن كتاب "بنية الاستبداد في البحرين: قراءة في توازنات النفوذ في العائلة الحاكمة" للكاتب البحريني عباس بوصفوان، في ستة فصول يستعرض فيها الكاتب آراء مثيرة للجدل بشأن تنبؤات سلبية لمستقبل الملك وولي عهده.

مسلسل أمريكي يتحدث عن استبداد ملك البحرين وبذخ ولي العهد "الإصلاحي" لم تكن البحرين بأحداثها بعيدة عن المسلسلات الأمريكية الدرامية، فقد حوت

إحدى حلقات مسلسل Madam Secretary الذي يتحدث عن حياة "وزيرة الخارجية الأمريكية"، نقداً لاذعاً للبحرين والأسرة الحاكمة.

القصة التي تم تناولها في حلقة عرضت في 11 يناير/كانون الثاني 2015، تتطرق بشكل درامي شيق إلى محاولة الحكومة الأمريكية تقديم دبلوماسي من الأسرة الحاكمة للعدالة بتهمة استعباد خادمة، وهو الخيار الذي فشلت واشنطن في تنفيذه، لكن ولي العهد البحريني الذي تم تصويره كشخص إصلاحى مع أنه يعيش البذخ، كان قد قطع عهداً للوزيرة الأمريكية بمحاسبة الدبلوماسي في البحرين ومحاكمته.

ويصل المسلسل بالمشاهد إلى المكان الذي يعلن فيه ولي عهد البحرين خلال مؤتمر صحفي بالمنامة عن مقاضاة القنصل البحريني ومحاسبته، فيما يسمع دوي رصاصات تطلق على ولي العهد الإصلاحى وترديه قتيلاً، ويتم لاحقاً تحميل "الجناح المتطرف" في المعارضة مسؤولية هذا الاغتيال.

ملك البحرين من جهة أخرى يصور كشخص طاعن في السن، مستبد، يعاني من المرض ويشارف على الموت.

«شاهد البحرين»: فيلم وثائقي

وعلى صعيد الميديا، أنتج في 2015 فيلم "شاهد البحرين" Bahrain Witness الوثائقي الذي قامت بإخراجه جين مارلوي، وهي إحدى أعضاء مجموعة "شاهد البحرين" Bahrain Witness التي زارت البلاد سرّاً في العام 2012، لمراقبة قمع التظاهرات والانتهاكات التي ترتكبها قوات النظام ضد المحتجين، وقد قبضت السلطات البحرينية عليها وقامت بترحيلها من البلاد.

ويعرض في الفيلم، لقاء مع أم الطفل الشهيد علي الشيخ، الذي استشهد في العام نفسه، كما يعرض لقاء مع أحد الشبان المثلّمين، من المشاركين في التظاهرات المناوئة للنظام. وقد تم عرض الفيلم في مايو/ أيار 2015.

وأنتج موقع «ذا أونيون» الأمريكي فيلما تمثيليا قصيرا يسخر من الملك البحريني، ويصفه بالديكتاتوري. وقال الموقع الساخر على حسابه في تويتر- الذي يتابعه أكثر من 8 ملايين شخص "سنحكي لكم عن القصة المنسية للبحرين" واصفًا إياها بالـ "جحيم على الأرض".

الإعلاميون البحرينيون: السلطات أحكمت قبضتها وأرقام قياسية تظهر نهاية عصر الكلام المباح

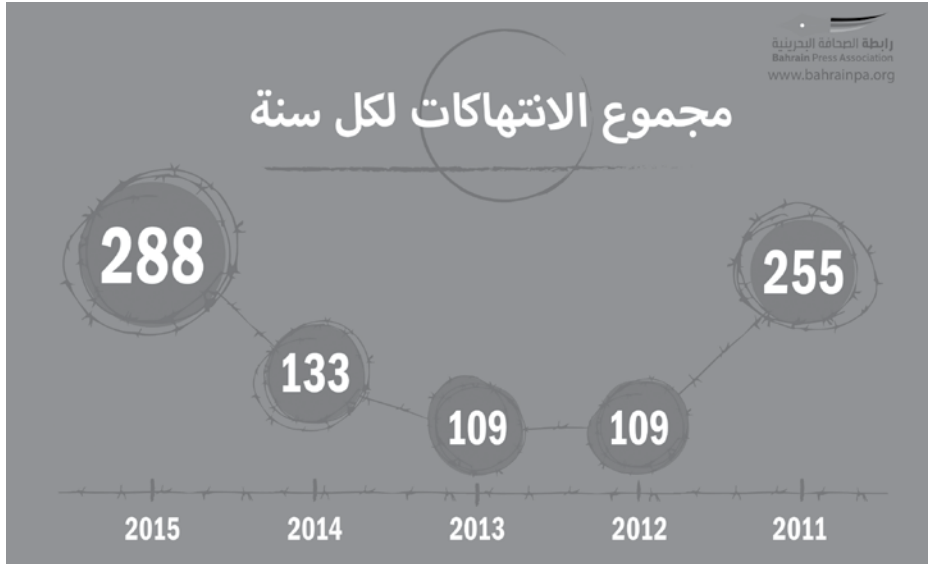
لم يمرّ العام 2015 سريعاً على الصحفيين والمصورين ونشطاء الإنترنت وغيرهم من الكوادر الإعلامية في البحرين. على الأقل، ليس بالنسبة إلى أولئك الذين يضطّعون تبرّعاً بمهمات توفير الأخبار على منصات التواصل أو تقتضي اشتراطات أعمالهم نزولهم إلى الميادين لتغطية الأحداث.

على الرغم من أن وتيرة الاحتجاجات السياسيّة قد خفّت حدّتها عن ما كانت عليه في خلال الأعوام 2011 و2012 و2013 و2014 إلا أن المفارقة اللافتة هي أن هذا العام 2015 قد شهد العدد الأكبر من الانتهاكات التي طالت حريات الإعلام والتعبير، إذ شددت السلطات من قبضتها مستغلة تراجع تسليط الضوء على البحرين في ظل انشغال الإعلام العالمي بتنامي الصراع في سوريا والعراق والحرب على اليمن.

الرأي والتعبير. وهو رقم يفوق بنسبة الضعف الأرقام المسجلة في خلال الأعوام الخمسة الماضية. من بين هذا العدد هناك نحو 26 حكم قضائي ابتدائي صدر عن المحاكم البحرينية في تهم ترتبط بشكل أساسي بحرية التعبير مثل "إهانة الملك" و"إهانة الجيش" و"التحريض على كراهية النظام" و"بث أخبار كاذبة في زمن الحرب". وقد شملت هذه الأحكام فرض غرامات على صحفيين والسجن بمدد قاسية وصلت إلى 10 سنوات.

وتكشف الأرقام أيضاً عن 30 حالة إيقاف

وتظهر سجلات "رابطة الصحافة البحرينية" نحو 288 انتهاكا تتعلق بحقوق أساسية مثل حريات الإعلام وحرية إبداء



واعتقال لإعلاميين أو سياسيين على خلفية مزاولتهم عملهم أو الإدلاء بتصريحات ذات محتوى معارض. بعض حالات الإيقاف انتهت في غضون ساعات وبعضها أحيل أصحابها على النيابة وأخذت مسارها في التقاضي. هناك أيضاً 59 حالة استدعاء وتحقيق أغلبها لمنشدين ومسؤولين في مؤسسات دينية شيعية.

وشهد هذا العام أيضاً إسقاط جنسيات نحو 5 أشخاص يرتبط مجال عملهم بسلك الصحافة والإعلام بشكل مباشر. وأوقفت قناة "العرب" نهائياً عن مزاوله عملها من المنامة كما أوقفت صحيفة "الوسط" مدة يومين، وهو الإيقاف الثاني للصحيفة منذ العام 2011. فيما يلي التفاصيل:

قضاء ومحاكم

حكمت المحكمة الكبرى الجنائية (يناير/ كانون الثاني 2015) بتغريم رئيس تحرير

صحيفة "الأيام" عيسى الشايجي مبلغ 200 دينار في القضية المرفوعة ضده من قبل هيئة شئون الإعلام والمتهم فيها بـ"الإساءة".

وقضت المحكمة الصغرى الجنائية (20 يناير/ كانون الثاني 2015) بسجن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب 6 أشهر بتهمة "إهانة الجيش ومؤسسة عامة".

وجردت وزارة الداخلية (31 يناير/ كانون الثاني 2015) من دون حكم من القضاء جنسيات أربعة صحافيين معارضين، وهم مؤسس بحرين أونلاين علي عبد الإمام، والناقد علي الديري، والصحافي في محطة "نبأ" السعودية المعارضة عباس بوصفوان، والمدون حسين يوسف.

وحكمت المحكمة الصغرى الجنائية الأولى (10 فبراير/ شباط 2015) بتغريم عضو ائتلاف شباب "الفتاح" يعقوب سليس 200 دينار بقضية "إهانة الجيش". وقضت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة (17 فبراير/ شباط 2015) بحبس المصور أحمد الفردان لمدة 3 أشهر وقدرت كفالة 100 دينار لوقف التنفيذ بقضية "تجمهر". وحكم على المنشد أحمد حسن مشيمع (18 فبراير/ شباط 2015) بالسجن لمدة سنة واحدة بتهمة "إهانة الملك" في قصيدة.

ونال المصور جعفر عبد النبي مرهون (24 فبراير/ شباط 2015) حكماً بالسجن المؤبد بتهمة الضلوع في تفجير حاجز تفتيش للشرطة". وحكم المصور حسام مهدي سرور (23 مارس/ آذار 2015) بالسجن 10 سنوات بتهمة "الاعتداء على موظف عام والمشاركة في مظاهرات وحياسة مواد قابلة للاشتعال".

وقضت محكمة بحرينية (18 أبريل/ نيسان 2015) بالسجن 3 أشهر لمتهم بـ"الإساءة للملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز على وسائل التواصل الاجتماعي". وبتاريخ 28 أبريل/ نيسان قضت المحكمة بسجن 3 آخرين لمدة 3 أشهر بنفس التهمة.

وسلمت وزارة الداخلية (11 يوليو/ تموز 2015) من دون حكم من القضاء المغرد

الكويتي يوسف شملان العيسى المتهم بـ"إذاعة أخبار كاذبة" إلى سلطات بلاده بهد إلقاء القبض عليه في مطار البحرين أثناء محاولته السفر إلى لندن.

وحكم على المصور محمد القطيفي (31 يوليو/ تموز 2015) بالسجن مدة عام ونصف بتهمة تصوير التظاهرات التي اندلعت في 12 و13 و14 فبراير/ شباط 2015 بقريته الديه في الذكرى الخامسة لاندلاع احتجاجات 14 فبراير/ شباط.

وأصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى (9 يونيو/ حزيران 2015) حكماً بحبس المدافعة عن حقوق الإنسان ورئيسة لجنة العريضة النسائية غادة جمشير لمدة سنة و8 أشهر بتهمة "سب عدد من الموظفين" عبر موقع التواصل الاجتماعي "تويتر".

وأصدرت المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة (16 يونيو/ حزيران 2015) حكماً ابتدائياً بحبس الأمين العام لجمعية "الوفاق" الشيخ علي سلمان 4 سنوات بتهمة "عدم الانقياد للقوانين" و"إهانة وزارة الداخلية".

وفي 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 تم الحكم على المصورين حسام سرور بالسجن مدة 3 سنوات وأحمد زين الدين بالسجن 10 سنوات ومصطفى ربيع بالسجن 10 سنوات بتهمة "المشاركة في حرق دورية أمنية".

وأغلقت وحدة التحقيق الخاصة ملف تعذيب مراسلة قناة "فرنسا 24" وراديو "مونتيكارلو" نزيهة سعيد في أحد مراكز الشرطة بحجة "عدم كفاية الأدلة".

وقضت المحكمة الصغرى الجنائية الثالثة (19 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) بحبس المغرد حسين خميس المعروف على موقع "تويتر" باسم "بو خميس" مدة سنة مع النفاذ بتهمة سب مراسل قناة "العربية" محمد العرب. وأصدرت محكمة بحرينية (23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) حكماً بالسجن 10 أعوام في حق المصور المستقل سيد أحمد الموسوي مع تجريده من جنسيته بتهمة "تصوير مسيرات مناهضة للحكومة" و"توزيع بطاقات هاتفية على متظاهرين إرهابيين".

اعتقالات

اعتقلت الإدارة العامة لمكافحة الفساد والأمن الاقتصادي والإلكتروني بوزارة الداخلية (27 يناير/ كانون الثاني 2015) تسعة من المواطنين الشيعة بتهمة "استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإساءة للملك السعودي الراحل عبدالله بن عبدالعزيز". والمعتقلون هم: محمد سعيد الأدرج، محمد أحمد علي، يوسف فاضل سلمان، عباس علي أحمد، علي جعفر أحمد، السيد حسين جعف، علي إبراهيم علي، كميل إبراهيم يوسف، حسين محمد أحمد.

واعتقل المصور حميد القديمي (14 فبراير/ شباط 2015) أثناء قيامه بتصوير التظاهرات التي انطلقت إحياء للذكرى الخامسة لبدء الاحتجاجات السياسية.

كما اعتقل أمين عام جمعية التجمع الوطني الديمقراطي "الوحدوي" فاضل عباس، والأمين العام المساعد المحامي محمد المطوع (26 مارس/ آذار 2015) على خلفية إصدار الجمعية بياناً دان فيه الحرب على اليمن.

واعتقل مصور الفيديو محمد النجار (23 فبراير/ شباط 2015) أثناء تغطيته لمظاهرة في منطقة "الديه". وخلال ذلك تعرض إلى الضرب والإهانة وتم تصويره وهو يرفع شعارات معادية للنظام لتكون دليلاً ضده.

واعتقلت السلطات الأمنية (2 أبريل/ نيسان 2015) رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب بتهمة "نشر أخبار كاذبة بشأن العمليات العسكرية الدائرة في اليمن".

واعتقل الفنان الساخر منصور الجداوي، المعروف بـ "صنقيمة" (1 أغسطس/ آب 2015) بتهمة "نشر تسجيلات صوتية تتضمن ازدراء إحدى الطوائف البحرينية".

وكذلك اعتقل عضو الأمانة العامة والرئيس السابق لمجلس بلدي العاصمة مجيد ميلاد (1 يوليو/ تموز 2015) بعد استدعائه إلى التحقيق بشأن خطاب ألقاه في ندوة سياسية بمنطقة المعامير. واعتقل الأمين العام السابق لجمعية "وعد" إبراهيم شريف

(11 يوليو/ تموز 2015) من منزله فجرا بعد 22 يوماً من الإفراج عنه بتهمة "التحريض على تغيير نظام الدولة" و"التحريض على كراهية النظام" خلال كلمة ألقاها.

وأوقف المصوران محمد الشيخ، مراسل وكالة الأنباء الفرنسية والمصور أحمد الفردان، مراسل وكالتي "ديموتكس" و"نُـر فوتو" (28 أغسطس/ آب 2015) المصورين أثناء تواجدهما في مقهى "كوستا كوفي" بمنطقة "كرانة" لحظة وقوع انفجار في المنطقة.

واعتقل المغرد حسين خميس المعروف باسم "بوخميس" (6 سبتمبر/ أيلول 2015) بتهمة "الإساءة إلى شهداء الوطن على شبكات التواصل". كما اعتقل المغرد يوسف العم الذي يكتب في شبكات التواصل الاجتماعي مستخدماً اسم "حجي أحمد" (7 سبتمبر/ أيلول 2015) بتهمة بـ"السخرية من شهداء الوطن من خلال حسابه على موقع تويتر".

وفي نهاية العام، اعتقل مراسل صحيفة "الوسط" لشئون مجلسي الشورى والنواب، محمود رضي الجزيري (28 ديسمبر/ كانون الأول 2015) من منزله كما تمت مصادرة هاتفه الشخصي وجهاز الحاسوب المحمول الخاص به.

التحقيق والاستجواب

استدعت وزارة الداخلية (2 مارس/ آذار 2015) الشاعر عبدالله القرمزي للتحقيق معه بشأن شعر ألقاه بمناسبة الذكرى الرابعة لمقتل رضا بوحמיד أحد ضحايا الاحتجاجات في البحرين.

واعتقلت قوة أمنية (14 أبريل/ نيسان 2015) المصور "أ.ج" أثناء تواجده في محل للحلاقة في منطقة سند، حيث تم التحقيق معه حول موقفه من الحرب على اليمن ووجهت له تهمة "التجهمر".

واستدعت وحدة الجرائم الإلكترونية التابعة إلى وزارة الداخلية (11 مايو/ أيار 2015) الصحافي محمد الغسرة، مراسل موقع "سي إن إن" باللغة العربية وتم التحقيق معه بشأن خبر قام بنشره يتعلق بإحدى قضايا الفساد. وفي 25 يونيو/ حزيران 2015 صرح

بتلقيه "إنذاراً من هيئة شئون الإعلان بشأن خبر محلي نشره على وسائل التواصل الاجتماعي فقط رغم تأكيد وزير التجارة بصحة المعطيات التي تضمنها". وفي 25 ديسمبر/ كانون الأول 2015 استدعي من قبل هيئة شئون الإعلام للتحقيق معه بشأن أحد الأخبار التي قام بنشرها.

واستدعت وزارة الداخلية البحرينية (30 يونيو/ حزيران 2015) معاون أمين عام جمعية "الوفاق" خليل المرزوق للتحقيق على خلفية خطاب ألقاه في بلدة الدراز. كما استدعت أيضاً رجلاً الدين الشيعي الشيخ عيسى عيد، خطيب جامع كرزكان الكبير (30 يونيو/ حزيران 2015) للتحقيق معه بشأن خطبته ليوم الجمعة التي ألقاها بتاريخ 26 يونيو/ حزيران 2015.

وفي 13 أغسطس/ آب 2015 استجوبت وزارة الداخلية عضو الهيئة المركزية بالمجلس الإسلامي العلمائي الشيخ هاني البناء ووجهت له تهمة "التحريض على كراهية النظام" و"المساس بحاكم البلاد بطريق غير مباشر" و"المساس بشخصيات محل تمجيد لدى ملة" في خطاب ألقاه في شهر يوليو/ تموز 2015.

واستدعت النيابة العامة (18 أكتوبر/ تشرين الأول 2015) المصور سيد باقر الكامل لتقديم شهادته بشأن انفجار سيارة في منطقة المقشع. وخلال شهر أكتوبر/ تشرين الأول 2015 الذي صادف إقامة موسم عاشوراء استدعت وزارة الداخلية نحو 50 منشداً ورجل دين ومسئولين في مؤسسات دينية شيعية، وقامت باستجوابهم بشأن الفحوى السياسية للشعائر الدينية التي يقيمها المسلمون الشيعة.

إصابات

أصيب المصور الصحفي مازن مهدي (1 يناير/ كانون الثاني 2015) بعبوتين مسيلتين للدموع أحدثت إحداهما رجا في يده إضافة إلى تحطيم الإضاءة في كاميرته أثناء تغطيته لتظاهرات في البلاد القديم. وفي 2 من نفس الشهر أصيب أيضاً برصاص الخرطوش أثناء تغطيته لتظاهرات في المنطقة نفسها. وبتاريخ 4 و 5 تعرض إلى طلقات مباشرة من قبل الشرطة بواسطة عبوة غاز مسيلة للدموع ألقى بتجاهه.

وتعرض مصورا قناة "رويترز" عامر محمد وحمد محمد (5 يناير/ كانون الثاني 2015) لطلق مباشر بواسطة قنبلة غاز مسيلة للدموع ألقتها عليهما الشرطة بشكل مباشر وذلك في حادثتين منفصلتين أثناء تغطيتهما احتجاجات في منطقة البلاد القديم أيضاً. كما أصيب المصور باقر الكامل (14 أغسطس/ آب 2015) بطلق ناري أثناء تغطيته للاحتجاجات بمنطقة السنباس غربي البحرين التي أقيمت في ذكرى "عيد الاستقلال".

إعاقة عن مزاوله العمل

وأوقفت السلطات (2 فبراير/ شباط 2015) نشاط قناة "العرب" المملوكة للأمير السعودي الوليد بن طلال في اليوم الأول لانطلاقها بعد بثها لقاء مع المعاون السياسي لأمين عام جمعية "الوفاق" الوطني الإسلامية خليل المرزوق.

ومنعت قوات الأمن البحرينية (15 يوليو/ تموز 2015) مصور وكالة "أسوشيتد برس" الأمريكية حسن جمالي من دخول قرية العكر لتغطية انفجار ناتج عن قنبلة محلية الصنع في المنطقة أعلنت عنه وزارة الداخلية. كما منعت مصور وكالة الأنباء الفرنسية محمد الشيخ (16 يوليو/ تموز 2015) من دخول نفس المنطقة لتصوير جنازة الشاب قاسم محسن والذي قالت السلطات إنه قتل في الانفجار ما حال دون تمكنه من تغطية الحدث.

ووجهت هيئة شئون الإعلام (4 أغسطس/ آب 2015) إنذاراً كتابياً لصحيفة "الوسط" بشأن مقال للكاتب بالجريدة هاني الفردان، زاعمة أنه "تضمن معلومات غير صحيحة". وفي 6 أغسطس/ آب 2015 أمرت بإيقاف صدور وتداول صحيفة "الوسط" مدة يومين وعللت ذلك قائلة إنها "خالفت القانون بتكرار نشر وبث ما يثير الفرقة بالمجتمع ويؤثر على علاقات مملكة البحرين بالدول الأخرى".

وكان مجلس الوزراء البحريني قد أقرّ في (21 سبتمبر/ أيلول 2015) مشروع قرار يفرض مزيداً من القيود والرقابة على جميع مؤسسات وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة والإلكترونية بشأن المحتوى الإعلامي كما يلزمها بمراعاة عدد من الضوابط والمعايير غير تلك الواردة في قانون المطبوعات والنشر.

بحرينيو 2015: من «أبطال عصرنا» ورجال سلام دوليين والأكثر تأثيرا في الخليج

لا زالت الثورة البحرينية في عامها الخامس تحصد الجوائز والتقديرَات الدولية، على الرغم من الحصار الذي تفرضه السلطة على النشاط في مختلف المجالات.

في مقر السجن الشهير بجزيرة الكاتراز الواقعة على خليج ولاية سان فرانسيسكو الأمريكية، أقيم معرض صور دولي للفنان الصيني آي ويوي، ضم صوراً لـ 15 شخصية بحرينية من بين 176 من مختلف أنحاء العالم، ممن سجنوا أو نفوا بسبب معتقداتهم أو انتماءاتهم، ولا يزال معظمهم يقبعون في السجن.

وكان من بين الشخصيات البحرينية الرموز الـ 12: عبد الهادي الخواجة، صلاح الخواجة، الشيخ ميرزا المحروس، الشيخ عبد الجليل المقداد، الشيخ محمد حبيب المقداد، الشيخ سعيد النوري، عبد الجليل السنكيس، الأستاذ عبد الوهاب حسين، محمد حسن جواد برويز، الأستاذ حسن مشيمع، وإبراهيم شريف،

وعلى الرغم من اعتقال رئيس جمعية المعلمين البحرينية مهدي أبوديب وحل الجمعية وملاحقة نائبته جليلة سلمان، إلا أن لجنة جائزة "آرثر سفينسون الدولية



للحقوق النقابية" منحت جائزتها الدولية لعام 2015 إلى قياديي الجمعية تكريماً لجهودهما في الدفاع عن حقوق المعلمين.

وتسلمت السلطان الجائزة في حفل أقيم بالعاصمة النرويجية أوسلو (18 يونيو/ حزيران 2015). وتطرقت اللجنة التي تتألف من 7 أشخاص بارزين في الحركة النقابية النرويجية في حيثيات قرارها إلى التعذيب والإذلال الذي لقيه كل من "أبو ديب" و"السلطان" على أيدي السلطات منذ اندلاع احتجاجات العام 2011 بعد دعوتهما إلى الإضراب.

وعلى الرغم من المضايقات الأمنية التي يتعرض لها مسئول قسم الحريات الدينية بمرصد البحرين لحقوق الإنسان الشيخ ميثم السلطان، إلا أن تحالف المنظمات الدينية المتحدة من أجل العدالة والسلام منحه جائزة السلام الدولية للعام 2015.

وقال التحالف في أكتوبر/تشرين الأول 2015، إنه منح الجائزة للسلمان لدوره الدولي البارز في الحوار الديني وتعزيز الإحترام المتبادل بين أتباع الأديان ومساندة المشروع الدولي لتعزيز حرية التعبير الذي تشرف عليه جامعة كولومبيا بنيويورك، مشيراً إلى أن عمله الدؤوب كان "محل تقدير كافة الجهات الحريصة على السلام العالمي".

وأضاف أن السلمان "قدم المشورة في عام 2015 لجامعة كولومبيا حول عدد من المشاريع الدولية لتشجيع التسامح ونبذ التطرف وسبل النهوض بحماية حق التعبير عن الرأي والمعتقد في منطقة الشرق الأوسط، مشيراً إلى أنه أسهم في العام الجاري بدور بارز على الصعيد الدولي في مكافحة التحريض على الكراهية والتمييز وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان".

ووضعت قناة الحرة الناشطة زينب الخواجة والصحافية نزيهة سعيد ضمن قائمة تضم 10 نساء خليجيات في استفتاء على أكثرهن تأثيراً في الخليج.

الخواجة، التي تواجه أحكاماً بالسجن تصل إلى الخمس سنوات، بتهم إحداها تمزيق صورة لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة، هي إحدى أبرز الناشطات في مجال حقوق الإنسان في البحرين، وقد تعرضت للاعتقال أكثر من 15 مرة.

وفي تعريف الصحافية نزيهة سعيد قالت القناة إن نزيهة "صحافية بحرينية برز اسمها في الحركة الاحتجاجية في البحرين بالتزامن مع أحداث ما عُرف بالربيع العربي".

وقالت منظمة "مراسلون بلا حدود" إن سعيد تعرضت "للتعذيب والإهانة لمدة 13 ساعة على أيدي أفراد الشرطة" البحرينية في 22 أيار/ مايو 2011 في مركز منطقة الرفاع، بعد استدعائها عقب تغطيتها لـ "مظاهرات مؤيدة للديمقراطية" في المنامة.

وفي خطوة للاحتجاج على اضطهاد الصحفيين، بمناسبة "اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين"، أعادت منظمة مراسلون بلا حدود

تسمية 12 شارعاً في باريس بأسماء صحافيين تعرضوا للقتل أو التعذيب، من بينهم الصحافية نزيهة سعيد.

وأشارت إلى أنها استخدمت هذه الحالات لتسليط الضوء على حقيقة أن جرائم العنف ضد الصحفيين عادة ما تمر دون عقاب لأن التحقيقات الرسمية غير كافية أو غير موجودة، وأكثر من 90% من الجرائم ضد الصحفيين لم تحل أبداً. وكانت وحدة التحقيق الخاصة قد رفضت دعوى أقامتها سعيد بشأن تعرضها للتعذيب وذلك بحجة "عدم كفاية الأدلة".

أما المصور أحمد الموسوي، الذي يقضي حكماً بالسجن 10 سنوات، فقد حقق 4 جوائز جديدة في مسابقة (Marzo 2014) الدولية في نسختها الثامنة المقامة في إيطاليا.

البحرين على صفحات المنظمات الدولية في 2015: آمال الإصلاح تبخرت والقضاء يخضع للأوامر الحكومة

على مدى ٥ سنوات من عمر الانتفاضة الشعبية، ظلّت البحرين محل مراقبة المنظمات الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان، بعد أن وضع النظام البلاد على خارطة الاعتقالات والتعذيب والقتل والإعدامات.

في العام 2015 كان عدد البيانات الصادرة عن المنظمات الدولية يزداد بازدياد الانتهاكات، مايفوق 150 بيانا وتقريراً دانت الممارسات الحكومة القمعية، لكن الأكثر بروزاً في تلك التقارير هو تأكيدها على دور القضاء البحريني في "إسكات المعارضين"، وعلى أن محاكم البحرين تخضع لأوامر الحكومة، و"تقوم بدور محوري في الحفاظ على النظام القمعي".

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية التي أرسلت بعثة تقصي حقائق للبحرين في العام المنصرم، أصدرت تقريراً أكدت فيه أن "آمال الإصلاح تبخرت في البحرين"، رداً على مزاعم السلطات بأنها تمضي قدماً في عملية الإصلاح. وأكدت المنظمة أن البحرين "فشلت في تحقيق إصلاحات أساسية".

وتأكيداً على استخدام السلطات للقضاء في معاقبة النشاط والمحتجين في البحرين الذي ذهب إلى منظمة العفو الدولية ومنظمة هيومن رايتس ووتش في تقارير مفصلة صدرت بشكل خاص، خلصت بعثة الفدرالية الدولية



واشتركت العفو الدولية مع 8 منظمات أخرى في إصدار بيان في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2015 عن استمرار سلطات البحرين في انتهاك حقوق مئات الأطفال، بمناسبة اليوم العالمي للطفولة، وقالت المنظمات إن السلطة ومنذ العام 2011 حتى اليوم قتلت 10 أطفال واعتقلت 1500 آخرين.

وعلى نحو تفصيلي، تابعت منظمة العفو اعتقال زعيم المعارضة البحرينية أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان، وكررت نداءات للإفراج الفوري عنه، قبل أن تصدر المحاكم البحرينية حكماً بسجنه أربع سنوات وصفته المنظمة بـ "الصادم"، وقال سعيد بومدوحة نائب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة إن "الشيخ علي سلمان حُكم عليه فقط لتعبيره السلمي عن رأيه".

وفي تعليقها على إسقاط جنسيات معارضين من قائمة تضم 72 شخصية، قالت

منظمة العفو إن البحرين تسعى لتشويه صورة المعارضين المطالبين بالإصلاح بوضع أسمائهم مع المقاتلين بالخارج.

وعن حالة حقوق الإنسان في البحرين قالت المنظمة في تقريرها السنوي عن عام (2014) إن البحرين تكتسب أنفاس معارضيها، مؤكدة أن محاكمها تخضع لأوامر الحكومة، وتحذرت المنظمة في تقريرها عن تأييد القضاء أحكاماً بالإعدام بناء على اعترافات انتزعت تحت التعذيب، كما فصلت في أعمال التعذيب التي جرت خلال 2014، وتطرقّت على استمرار استخدام القوة ضد المتظاهرين، وإسقاط الجنسيات، ومنع التظاهر في المنامة، وتشديد عقوبة إهانة الملك.

هيومن رايتس ووتش

في ذات السياق أكدت منظمة "هيومن رايتس ووتش" في تقريرها العالمي 2015 أن "محاكم البحرين تقوم بدور محوري في الحفاظ على النظام القمعي"، مشيرة إلى أن المحاكم تحكم بشكل روتيني على المتظاهرين السلميين بالسجن لفترات طويلة، ولكن نادراً ما تتم محاكمة أفراد قوات الأمن لعمليات القتل غير القانونية، بما فيها المرتكبة أثناء الاحتجاز.

كما انتقدت المنظمة الدور البريطاني في الدفاع عن عائلة آل خليفة الحاكمة، إذ اعتبر الباحث في شؤون الشرق الأوسط، نيكولاس ماكغين، في المنظمة أن "مصادقية بريطانيا بخصوص البحرين تتحطم"، مؤكدة أن بريطانيا قدمت للأمم المتحدة بيانات حول "نجاح البحرين" في إصلاح أجهزتها الأمنية!

وحول أحداث سجن جو مارس 2015، طالبت المنظمة بالتحقيق المستقل فيها، بعد أن نشرت روايات عن معتقلين تعرضوا للتعذيب والإهانات الدينية.

وفي تقرير مستقل أثار ضجة ضخمة عن منهجية التعذيب في البحرين، صدر في (نوفمبر/ تشرين الثاني 2015) امتد على 67 صفحة وحمل اسم "هذه دماء من لا

يتعاونون: استمرار التعذيب وسوء معاملة الموقوفين في البحرين"، أوردت المنظمة شهادات مفرعة عن التعذيب في مبنى التحقيقات الجنائية.

هيومن رايتس فيرست

في مؤتمر صحفي عقدته بمبنى الكونجرس الأمريكي، طرحت منظمة هيومن رايتس فيرست الأمريكية ما أسمته "الخطوط العريضة لاستراتيجية جديدة لانخراط الولايات المتحدة في البحرين"، وهي "خطط تركز على دعم المجتمع المدني البحريني وإنهاء الفساد في النظام وإصلاح الأجهزة الأمنية البحرينية لتخفيف التوترات الطائفية".

واعتبرت المنظمة رفع الولايات المتحدة الأمريكية حظر مبيعات الأسلحة الذي فرضته لسنوات على البحرين "ضربة كبيرة للجهود الرامية إلى دفع حكومة البحرين على الإصلاح (...). الحكومة الأمريكية سرعان ما فقدت مصداقيتها المتبقية مع الناس في المنطقة".

المنظمات الصحافية

وبرزت قضية تجريد 4 صحفيين من جنسيتهم في بداية العام 2015، وهم علي الديري وعلي عبدالإمام وعباس بوصفوان وحسين يوسف، حيث دعت "لجنة حماية الصحافيين" الأمريكية السلطات البحرينية لوقف، التحرش والترهيب والسجن بحق الصحافيين.

وأطلقت لجنة حماية الصحفيين في أبريل/نيسان 2015، حملةً دولية تطالب بالإفراج عن صحفيين معتقلين في 9 دول بالعالم من بينها البحرين، وقالت اللجنة إن المصور البحريني عمار عبدالرسول معتقل منذ أكثر من 253 يوماً لأسباب "انتقامية"، وأوضحت المنظمة إن الحملة تهدف لإثارة قضية الصحفيين المعتقلين، للمطالبة بإطلاق سراحهم، "لأنهم محتجزين بسبب تغطيتهم أو تعليقاتهم على قضايا ذات اهتمام من قبل الرأي العام".

منظمة "القلم" الدولية ضمن قائمتها للكتّاب المعرضين للخطر هي الأخرى طالبت حكومة البحرين بإطلاق سراح المصورين والمدونين ومنهم الناشط الحقوقي نبيل رجب، والدكتور عبدالجليل السنكيس، الذي اختارته ضمن قائمة "المعرضين للخطر".

٦

حصاد 2015: أجندة الثورة

القسم الثالث

21 يناير

المعارضة تبحث مع المفوض السامي لحقوق الإنسان اعتقال أمين عام الوفاق

23 يناير

وفاة الملك السعودي عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود والبحرين تعطل 3 أيام

26 يناير

اعتقال 6 أمريكيين سكنوا شقة في الدراز بهدف التعرف على ثقافة الشعب البحريني

28 يناير

أولى جلسات محاكمة الشيخ علي سلمان الذي دعا في مرافعة إلى فتح دوار اللؤلؤة

31 يناير

ملك البحرين يسقط الجنسية عن 72 أغلبهم معارضين للنظام

01 يناير

4 أيام على اعتقال أمين عام الوفاق وواشنطن تقول إن استمرار اعتقاله سيشتعل التوترات

02 يناير

تظاهر عقب صلاة الجمعة تنديدا باعتقال الشيخ علي سلمان... ومساء دموي عاشته البحرين

06 يناير

بان كي مون يعرب عن قلقه من استمرار اعتقال أمين عام الوفاق ويقول إن الحوار هو السبيل الوحيد لخروج البحرين من الأزمة

10 يناير

وزير الداخلية يؤكد أن اعتقال أمين عام الوفاق كان مقرا قبل الانتخابات

11 يناير

آية الله الشيخ عيسى قاسم يخاطب النظام البحريني: ستعجزون ولن نعجز

14 يناير

السفير الأمريكي الجديد وليام روبوك يصل البحرين

17 يناير

استشهاد الأستاذ عبدالعزيز السعيد متأثرا بالغازات المسيلة للدموع والآلاف يشيعونه في البلاد القديم

03 فبراير

وقف قناة العرب المملوكة من الأمير السعودي الوليد بن طلال بعد ساعات من بثها لاستضافتها مساعد أمين عام الوفاق خليل المرزوق

05 فبراير

"الداخلية" تبدأ في نشر حواجز إسمنتية في مناطق المعارضة استعداداً لاحتجاجات 14 فبراير

09 فبراير

صحف عالمية تكشف تورط وولي العهد البحريني في أكبر عملية لغسيل الأموال

12 فبراير

القاعدة الأمريكية تغلق مدرسة ينتظم فيها أبناء الجالية الأمريكية مع بدء احتجاجات الذكرى الرابعة

12 فبراير

"مراسلون بلا حدود" تضع البحرين في الخانة السوداء بمؤشر حرية الصحافة

13 فبراير

النيابة العامة تقرر حبس 9 متهمين بالإساءة لملك السعودية الراحل عبدالله بن عبدالعزيز

14 فبراير

البحرينيون يحيون الذكرى الرابعة بـ 144 تظاهرة في 57 منطقة

16 فبراير

اعتقال أمين عام المنظمة الأوروبية-البحرينية لحقوق الإنسان حسين جواد وتعرضه للتعذيب

20 فبراير

قوى معارضة تزف نبأ استشهاد السيد محمد كاظم من بلدة سار

25 فبراير

الشيخ هاشمي رفسنجاني يقترح لجنة سعودية-بحرينية للتفاهم حول البحرين

26 فبراير

الحكم بالإعدام بحق عباس السميع وسامي مشيمع وعلی السنقيس في قضية مقتل الضابط الإماراتي طارق الشحي

10 مارس

اندلاع انتفاضة السجناء في "جو المركزي" وقوات أردنية تشن هجوما على السجن

11 مارس

مقرر التعذيب الأممي من جنيف: التعذيب مستمر وحكومة البحرين فشلت في الوفاء بالتزاماتها الدولية

13 مارس

عبدالهادي الخواجة: مسيرات تشتم الشيخ عيسى قاسم تجوب سجن جو... وأصوات التعذيب تسمع من مبنى 10

16 مارس

الكشف عن وثيقة تؤكد منح ملك البحرين "تجمع الوحدة" أرضاً بقيمة 2.5 مليون دينار

17 مارس

كتاب "ما بعد الشيوخ" يثير عاصفة من ردود الأفعال بعد اتهام ضاحي خلفان المعارضة البحرينية بتمويله

18 مارس

الدرك الأردني يهاجم سجن الحوض الجاف بعد سجن جو

24 مارس

خليفة بن سلمان يخضع لفحوصات طبية وديوانه يقول إنه "يتمتع بالصحة والعافية"

24 مارس

كبار العلماء يطالبون بالإعلان العاجل عن براءة أمين عام الوفاق عشية الجلسة الثالثة من محاكمته

26 مارس

بدء تحالف عربي بقيادة السعودية الحرب على اليمن واعتقال أمين عام الوجودي فاضل عباس بسبب بيان انتقد فيه الحرب

27 مارس

وزارة الداخلية البحرينية تطمئن بشأن ولاء منتسبيها اليمنيين

02 أبريل

اعتقال نبيل رجب من منزله بعد نشره معلومات عن أحداث سجن جو

04 أبريل

المقرر الأممي للحريات الدينية هايئر بيلفالدت يؤكد علمه بالانتهاكات الخطيرة ضد الشيعة ويطلب زيارة البحرين

06 أبريل

أوباما يطالب حكام الخليج بمعالجة التحديات السياسية الداخلية

10 أبريل

الخارجية الأمريكية تطالب بإسقاط التهم عن نبيل رجب والإفراج عنه فوراً

10 أبريل

تظاهرات رفضاً لسباق الجائزة الكبرى والمنظمون يصرون سياسة لمراعاة اعتبارات حقوق الإنسان خلال إقامة السباق

17 أبريل

العفو الدولية تنشر تقريراً شاملاً حول البحرين أكدت فيه أن آمال الإصلاح تبخرت

23 أبريل

السلطات تمنع عبدالهادي وصلاح الخواجة من المشاركة في تشييع أخيهما عبدالعزيز الخواجة

28 أبريل

الإفراج عن إبراهيم الدمستاني بعد 3 سنوات من السجن

29 أبريل

تبرئة شرطي متورط بقتل الشهيد فاضل عباس برصاصة في رأسه

29 أبريل

الحكم بالإعدام على سلمان عيسى المتهم بالوقوف وراء تفجير في العكر أودى بحياة شرطي والمؤبد بحق 7 آخرين

30 أبريل

اللجنة الأمريكية للحريات الدينية تؤكد في تقريرها السنوي استمرار الانتهاكات ضد الشيعة في البحرين

29 مايو

الممثل الأوروبي لحقوق الإنسان يلتقي وفداً معارضاً في المنامة

29 مايو

انتحاري متنكر برزي امرأة يحاول دخول مسجد الإمام الحسين في الدمام قبل أن يتصدى له متطوعون بينهم طالب الطب محمد الأريش

31 مايو

جوامع ومساجد البحرين تعلن إغلاق أماكن صلاة النساء كإجراء احترازي ودعوات للتطوع لحماية المساجد

02 مايو

المركزي البحريني يضع بنك المستقبل وشركة التأمين الإيرانية تحت إدارته

04 مايو

الحكومة تعتمد الميزانية العامة للدولة مع تناهي العجز

08 مايو

النائب العام يعلن عن إصدار الملك حمد بن عيسى آل خليفة عفواً عن بعض السجناء لأسباب إنسانية

13 مايو

رويترز: عاهل البحرين يتغيب عن قمة مع أوباما لحضور مهرجان للخيول

15 مايو

الرئيس الأمريكي باراك أوباما يلتقي القادة الخليجيين في كامب ديفيد

18 مايو

الحكومة تعلن رفع الدعم عن اللحوم وتعويضات نقدية

24 مايو

وثيقة رسمية تؤكد أن قاتل الشهيد علي مشيمع مشمول بعفو ملكي

27 مايو

مسلحون يجوبون عالي ويطلقون الرصاص الحي

02 يونيو

النيابة العامة: القبض على 14 متهما
بتشكيل "سرايا الأشتار"

05 يونيو

"الداخلية" تقول إنها تأخذ تهديدات
باستهداف "داعش" جامع رأس رمان
على محمل الجد

05 يونيو

الشبيعة في البحرين يتطوعون لحماية
مساجدهم بعد تفجير مسجد بالدمام
والداخلية تلاحق المتطوعين

12 يونيو

محكمة تقضي بإسقاط جنسية 56
مواطنًا ضمن خلية الـ "61"

16 يونيو

السجن 4 سنوات لزعيم المعارضة
البحرينية الشيخ علي سلمان

17 يونيو

ردود أفعال دولية وإقليمية تندد بالحكم
الصادر بحق زعيم المعارضة

18 يونيو

جالية السلطان تتسلم جائزة "آرثر
سفينسون الدولية" في العاصمة
النرويجية أوسلو

20 يونيو

الإفراج عن إبراهيم شريف بعد 4 سنوات
من السجن

25 يونيو

بان كي مون يدعو إلى مراجعة الحكم
الصادر بحق أمين عام الوفاق

26 يونيو

الخارجية الأمريكية تؤكد في تقريرها
السنوي أن البحرينيين غير قادرين على
تغيير حكومتهم سلمياً

26 يونيو

استشهاد 27 كويتياً في تفجير انتحاري
بمسجد الإمام الصادق نفذه سعودي مر
بمطار البحرين

28 يونيو

الحكم على أمين عام الوجودي فاضل
عباس بالسجن 5 سنوات

29 يونيو

100 يوم على إضراب عبد الجليل
السنيكس ونقله لمستشفى القلعة

30 يونيو

واشنطن ترفع الحظر عن توريد الأسلحة
للبحرين بعد 4 سنوات

01 يوليو

الإفراج عن الطبيب سعيد السماهيجي

02 يوليو

اعتقال القيادي في الوفاق مجيد ميلاد

02 يوليو

وثيقة جديدة تؤكد أن البحرين أبلغت الأردن نيبتها التخلي عن إحدى كتائب الدرك الأردني

03 يوليو

صلاة موحدة في عالي و"الجعفرية" تبدأ بنشر كاميرات مراقبة في عدد من المساجد الشيعية

08 يوليو

السلطات البحرينية تلقي القبض على متطرفين سنة وسط تعتيم إعلامي كبير

10 يوليو

تظاهرات في يوم القدس العالمي والسلطات تستخدم القوة لتفريقها

12 يوليو

اعتقال إبراهيم شريف بعد ثلاثة أسابيع من الإفراج عنه

13 يوليو

الملك يصدر عفوا خاصا عن نبيل رجب

15 يوليو

استشهاد الشاب قاسم محسن إثر انفجار غامض بمنطقة العكر

17 يوليو

مجزة البعثات تظهر حجم التمييز ضد الشيعة

23 يوليو

وزير الداخلية يطلق حملة إعلامية ضد إيران ويحذر من وصفهم بـ "مزدوجي الولاء"

25 يوليو

البحرين تستدعي سفيرها من طهران للتشاور

27 يوليو

الإفراج عن رئيس شورى الوفاق بعد حبسه 6 أشهر

28 يوليو

مقتل شرطيين وإصابة 6 آخرين في تفجير بسترة

06 أغسطس

هيئة شؤون الإعلام تقرر وقف صدور
وتداول صحيفة "الوسط"

08 أغسطس

السماح لصحيفة الوسط بالصدور

12 أغسطس

بحريني ضمن المتهمين بتفجير مسجد
قوات الطوارئ بأبها السعودية

14 أغسطس

اشتباكات في محيط دوار اللؤلؤة مع
محتجين يحيون ذكرى استقلال البحرين

15 أغسطس

وفاة مؤسس الإخوان المسلمين في
البحرين عيسى بن محمد آل خليفة

16 أغسطس

الديوان الملكي يدعو الوزير السابق
حسين البحارنة لإلغاء ندوة بشأن
استقلال البحرين

18 أغسطس

صحيفة الوطن تسحب مقالا لسوسن
الشاعر أساءت فيه للكويت

19 أغسطس

اعتقال النائب السابق الشيخ حسن
عيسى و"الوفاق" تطالب بالإفراج عنه

20 أغسطس

200 موظف وهمي في وزارة العدل
يتقاضون رواتب شهرية

25 أغسطس

"كبار العلماء" في البحرين يرفضون
توجهات وزير الداخلية لفرض الوصاية
على الخطاب الديني

28 أغسطس

وزارة الداخلية تعلن عن مقتل أحد
عناصرها في تفجير بكرانة

04 سبتمبر

البحرين تعلن عن مقتل 5 من جنودها
في اليمن

08 سبتمبر

محكمة سويسرية تدين الوزير السابق
ومستشار رئيس الوزراء عيسى بن
علي آل خليفة في قضية ألبا-ألكوا

10 سبتمبر

الواشنطن بوست تضع ملك البحرين بين
5 منتهكين لحقوق الإنسان تدعمهم
الولايات المتحدة

13 سبتمبر

تعطل دورة الحياة بعد إغلاق محتجين
شوارع رئيسية

14 سبتمبر

33 دولة في مجلس حقوق الإنسان
تطالب حكومة البحرين بإجراء حوار
وطني لإنهاء الأزمة

14 سبتمبر

فريق من الأمم المتحدة يقول إن أمين
عام الوفاق "محتجز تعسفياً"

17 سبتمبر

الملك يوجه لتشكيل حكومة مصغرة
بعد اجتماع مع ولي العهد

19 سبتمبر

السفارة الأمريكية تبلغ فعاليات
سياسية إلغاء زيارة مقررة لمالينوسكي
اليوم

29 سبتمبر

السفارة الباكستانية 25 ألف باكستاني
قدموا للبحرين في الخمس سنوات
الأخيرة غالبيتهم يعملون في الشرطة

29 سبتمبر

زعيم حزب العمال البريطاني يكيل
الانتقادات للبحرين والسعودية

30 سبتمبر

الإعلان عن الحكومة المصغرة واستبعاد
وزيرين فقط

01 أكتوبر

المعارضة تنتقد التشكيل الوزاري
"المصغر": لحكومة تعكس النسيج
الوطني

01 أكتوبر

دخول قرار رفع الدعم عن اللحوم
وتعويض المواطنين بمبالغ نقدية

02 أكتوبر

البحرين تسحب سفيرها من طهران
وتطرد القائم بالأعمال الإيراني وطهران
ترد بطرد الرجل الثاني في السفارة
البحرينية

08 أكتوبر

محكمة الاستئناف تلغي الحكم بإعدام
علي الطويل وتحكم عليه بالسجن
المؤبد

14 ديسمبر

الخارجية الأمريكية: البحرين ليست بلدا
للتعاضد الديني والسلطات تضهد
الشريعة على كل المستويات

15 أكتوبر

"سكاي نيوز": البحرين تتفاوض لشراء
منظومة الصواريخ الإسرائيلية الشهيرة
بـ"القبة الحديدية"

17 أكتوبر

البحرين تقول إنها تستضيف 30 ألف
لاجئ سوري يعيشون مع أقاربهم!

18 أكتوبر

الغاردیان: ترشح سلمان بن إبراهيم آل
خليفة لترؤس الفيفا وسط مزاعم
بمشاركته في حملة قمع الرياضيين في
البحرين

20 أكتوبر

إصابات إثر مواجهات مع قوات قامت
بنزع رايات شيعية بمناسبة عاشوراء

22 أكتوبر

البحرين تتهم 24 شخصا بمحاولة إنشاء
فرع لـ "داعش" فيها

25 أكتوبر

رئيس الوزراء البحريني في السعودية
بحثا عن مزيد من الدعم المالي

30 أكتوبر

وزير الخارجية البريطاني يضع حجر
الاساس للقاعدة العسكرية البريطانية
في البحرين

31 أكتوبر

غياب إيران والعراق عن حوار المنامة

01 نوفمبر	نائب وزير الخارجية الأميركي أنتوني بليكنك يقول إنه ناقش أوضاع حقوق الإنسان مع الملك حمد بن عيسى آل خليفة
16 نوفمبر	محكمة التمييز تؤيد إعدام محمد رمضان وحسين موسى وقرار التنفيذ بيد الملك
02 نوفمبر	رئيس الأمن العام يقول إن البحرين رفضت زيارة مقرر التعذيب الأممي بسبب انحيازه
18 نوفمبر	تقرير لمعهد أبحاث السياسات الجنائية: للبحرين الأعلى نسبة في عدد السجناء بالشرق الأوسط
02 نوفمبر	نائب وزير الخارجية الأميركي يطالب بإعطاء مساحة أكبر للمعارضة في البحرين
19 نوفمبر	وزير الخارجية الأميركي يدعو إلى فصاحة بين المعارضة والنظام في البحرين
02 نوفمبر	حمد بن عيسى يقول إنه يعتز بدور القبائل التي شاركت في "غزو البحرين"
23 نوفمبر	إسقاط جنسية 13 محتجا تتهمهم السلطات بتشكيل خلية إرهابية وارتفاع عدد المسقطة جنسياتهم إلى 210
03 نوفمبر	اعتقال العشرات في حملة اعتقالات واسعة سبقت إعلان وزارة الداخلية عن "خلية جديدة"
29 نوفمبر	يوسف المشعل: رجال أعمال ينقلون أموالهم للخارج مع استمرار الأزمة السياسية
08 نوفمبر	الإفراج مؤقتا عن الشيخ عبدالجليل المقداد للمشاركة في تشييع وعزاء شقيقه
30 نوفمبر	خليفة بن سلمان يغادر المستشفى بعد 4 أيام من الفحوصات الطبية
11 نوفمبر	الحكم على القيادي المعارض مجيد ميلاد بالسجن سنتين

03 ديسمبر

تأييد حبس الناشطة زينب الخواجة سنة 40 أشهر

06 ديسمبر

مجلس الشورى يوافق على منع رجال الدين المنتمين للجمعيات من ممارسة الخطابة

09 ديسمبر

مجلس النواب يوافق على رفع سقف الدين العام إلى 10 مليارات دينار

11 ديسمبر

إجراء عملية لعبدالوهاب حسين لإيقاف نزييف

15 ديسمبر

البحرين تنضم لتحالف إسلامي عسكري بقيادة السعودية

16 ديسمبر

تعرض مسجد شيعي لإطلاق نار جنوب غرب المنامة

16 ديسمبر

إصابات بالرصاص الانشطاري في البحرين بعد تظاهرات مناوئة للملك

17 ديسمبر

محكمة بريطانية تقضي بسجن عبدالرؤوف الشايب 5 سنوات رغم نفيه التهم الموجهة له

17 ديسمبر

وكالة فيتش للتصنيف الإئتماني تقول إن التصنيف الإيجابي للبحرين يتطلب حلاً سياسياً مقبولا على نطاق واسع

18 ديسمبر

تظاهرات في البحرين إحياء لذكرى "رحيل الجمري" وتنديداً بـ "جريمة الجيش النيجيري"

20 ديسمبر

جمال فخرو يقول إن أسعار النفط الحالية لا تغطي أجور العاملين في الحكومة

23 ديسمبر

الشيخ علي سلمان: سنة من عمري في السجن لم تزدني إلا قناعة بالحاجة إلى مشروع إنقاذ وطني

31 ديسمبر

الإعدام لمتهم والمؤبد لـ 22 آخرين وإسقاط الجنسية عنهم جميعاً في قضيتي تفجير بدمستان وكرزكان

الساحات حصاد 2015 The Yearbook

لقد تمّ تجريف فكرة الثورة بالقدر الذي تمّ فيه تجريف فكرة الربيع من الساحات العربية التي شهدت ثورات الشباب في العام 2011. حلّ العنف الأهوج! بين كل الساحات الثائرة، ثمة ساحة صغيرة ويتيمة لم تجد لها موقعاً في دائرة العنف، لم يمكن تسويقه فيها، ولم يعجب قادتها. هي تلك الساحة التي صنعتها إرادة الشباب في البحرين. أسموها كل الثورات "ثورات" عداها. رُبط مسمى الثورة بالضخامة الزائفة التي تحدثها قنقعة السلاح، والتراجيديا الدموية. كان السلاح في البحرين واحداً، هو سلاح الدولة. حتى اليوم، وعلى مدى خمسة أعوام، ظلت صدور المحتجين في البحرين عارية في مواجهة حشد القوة.

في حصاد الساحات 2015، نؤرّخ لهذه الذاكرة. ذاكرة الصدور العارية والبريئة التي أضحت أشدّ يتمّاً في محيط مخضّب ملتهب بالصراعات. لا يعيننا كثيراً إخراج السلطة للمسرحية وكيفية توضيها للأحداث فوق خشبة المسرح بوصفها فصلاً من روايات الجريمة. ...لدينا روايتنا الأخرى.



@bahrainmirror
bahrainmirror.com

مرآة
البصيرة
bahrain
mirror

ISBN 978 - 9953 - 0 - 3592 - 5



9 789953 035925 >